

DATE DUE

J. Lib.

1 JUN 1984

J. Lib.

1 FEB 1988



364.15
u89mA

~~JA 28~~



DAFET LIB;
L 1 JUN 1991



Oct 15 1897, 13

364.15
U89m A

المحاكمة الكبرى
في قضية الاغتيالات السياسية

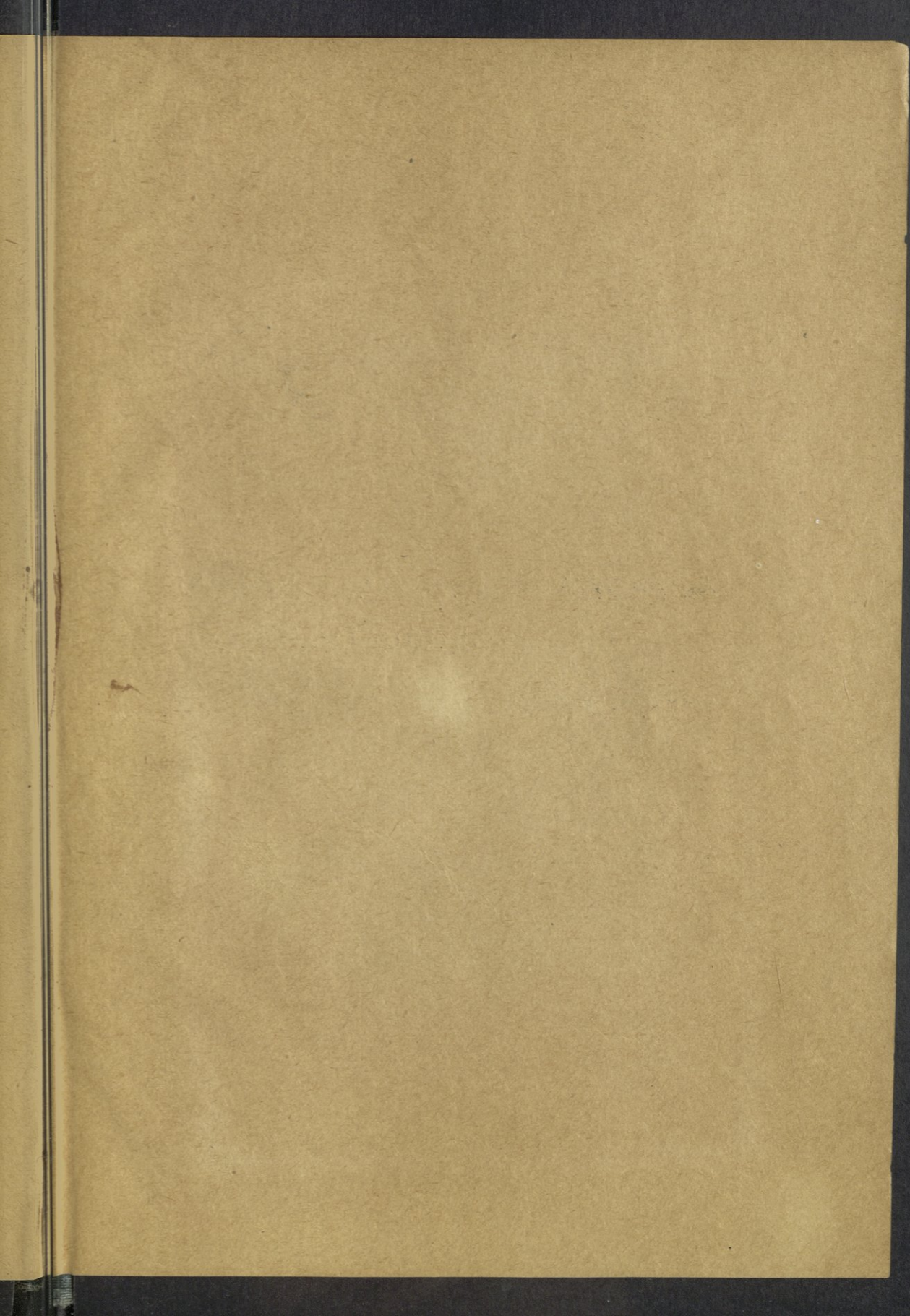
لطفى عثمان

cat. 15 Oct. 53



« ولا يمنعك قضاء قضيت به عن أن ترجع إلى الحق ، فإن الحق قديم لا يبطله
باطل ، ومعرفة الحق خير من التماهى فى الباطل » .

الإمام على بن أبي طالب



تقديم

بقلم الكاتب الرصين الأستاذ عبدالمجيد نافع المحامى



.. يطيب لى أن أقدم إلى العالم العربى مأساة إنسانية من مآسى التاريخ الكبرى ديجتها براعة صديقنا الكاتب الصحفى الأستاذ لطفى عثمان المحرر بالأهرام فى صورة جمعت بين سمو المعنى . وروعة التعبير ، وجمال التصوير .

ومن عسى أن يكون غير المؤلف جذراً بأن يبرز تلك الصفحات الدامية فى تاريخ مصر الحديثة ، فيضيفها إلى تراثها الأدبى وهو بحكم تمثيله لصحيفة ، من كبريات صحف الشرق ، قد عاصر المأساة من يوم أن ارتفع الستار عنها إلى يوم أسدل . فشهد الصراع بين الطغيان المستهتر والنزعات الطائشة ، وراقب النزال بين الاتهام والدفاع ، ورأى كيف أن ميزان العدالة لا يميل بين يدى القضاء المصرى وأبصر الزعامة السياسية بما يزين صفحاتها من قوة ، أو يشوبها من ضعف ، فاستخلص من كل أولئك دروساً بليغة سمت بكتابه إلى مستوى الأدب الرفيع فى مختلف النواحي السياسية والاجتماعية ، والنفسية .

ولقد أضفى الكاتب الثوب الأدبى على تلك المأساة ، فلم يورد الحقائق جافة ، وجعل الوقائع تتكلم ، وكان المؤرخ المنصف ، فلم يزعج إلى هوى حزبي ، أو ينجح إلى مذهب سيمى ، فجاء كتابه آية لمن يبتغى من المصلحين أن يتعهد بالإصلاح النفوس والنظم جميعاً .

وإذا كان هذا اللون من الأدب القانونى ، والسياسى ، والاجتماعى ، تبارى فيه أقلام كبار كتاب الغرب ، فما أحرز الثقافة العربية أن تزود بتلك الصور الرائعة التى رسمتها ريشة الكاتب للجيل الحاضر ، والأجيال المقبلة .

القاهرة فى ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٨ .

رئيس المحكمة

حصل سعادة عبد اللطيف محمد بك ، على شهادة الابه — دائية عام ١٩٠٤ من

مدرسة عابدين الأميرية ، وشهادة البكالوريا عام ١٩٠٨
من المدرسة الخديوية .. وفي عام ١٩١٢ نال ليسانس
الحقوق ، وكان من دفعته نجيب الهاللى باشا ومحمد
العشماوى باشا .



وعين سعاداته معاوناً لنيابة المنيا ، عقب تخرجه ،
وكان نائبها سنتين المرحوم محمد طاهر نور باشا ، وظل
يتدرج فى وظائف النيابة إلى أن عين مفتشاً للنيابات من
سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٣ . ثم رئيساً لنيابتي دمنهور
وشبين الكوم ، فوكيلاً لمحاكم طنطا ، واسكندرية ومصر .

وأخيراً عين مستشاراً بالاستئناف سنة ١٩٤٠ .

وقد اشتهر سعاداته بالنزاهة ، والعدل ، والدقة فى أحكامه ، ودماثة الخلق ،
ورحابة الصدر ، وقد وضع كتاب « التشريع السياسى فى مصر » ، ويعتبر مرجعاً هاماً
فى الجرائم السياسية ، وجرائم الصحافة ، والمسؤولية الجنائية والحصانات المختلفة .

هذا الكتاب

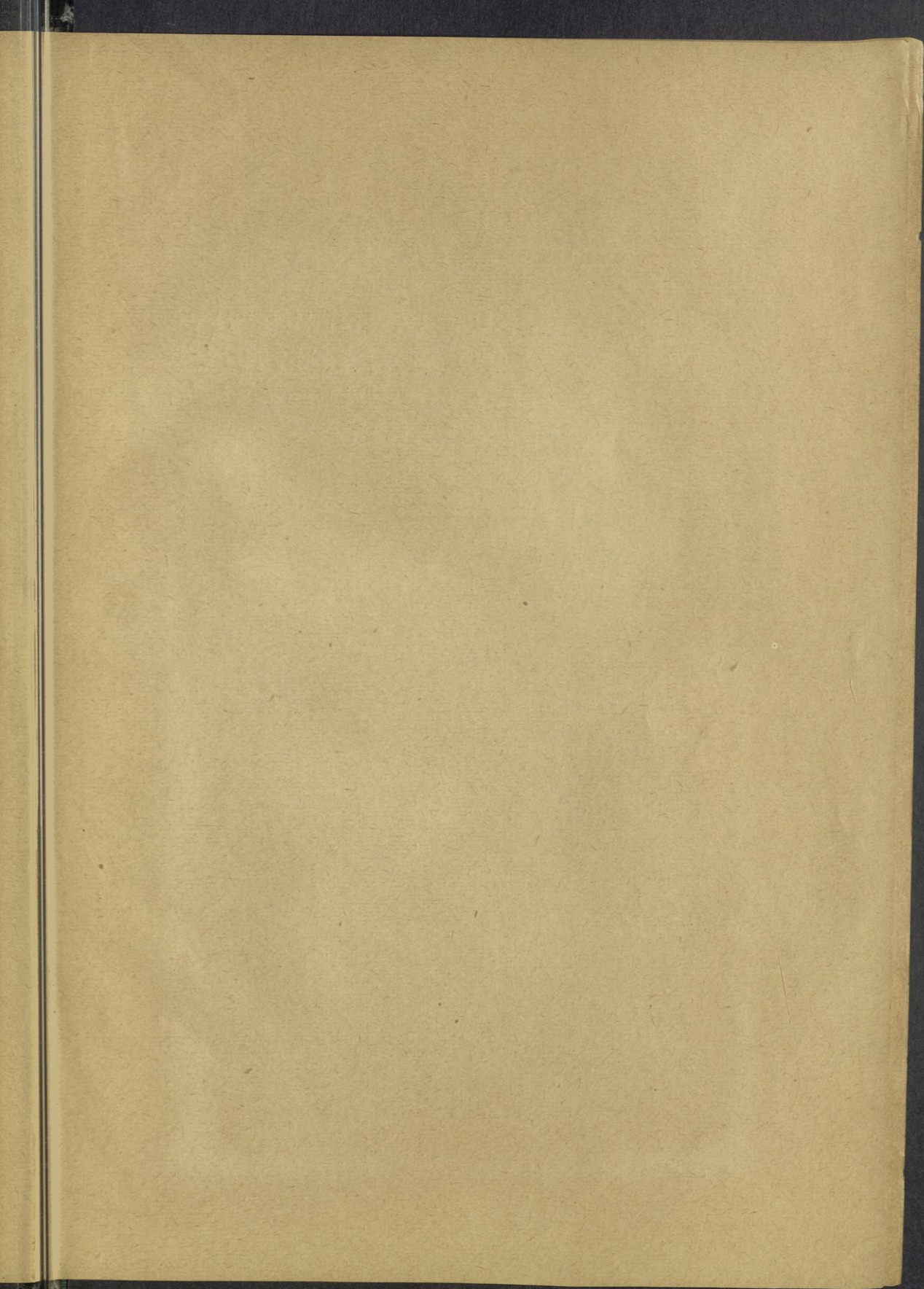
.. عند ما طالعني خاطر أن أضع هذا الكتاب ، وهممت أن أجرى قلبي في رحابه الواسعة ، رأيتني أمام عصر مصطخب عجاج ليس له حدود مرسومة ، ولا مقاييس ثابتة يمكن أن يرجع إليها بعد وقت غير طويل .

وقضية الاغتيالات السياسية بما فيها من المفاجآت .. والأقاويل ... والدعايات .. ليست أول قضية من نوعها تقع في مصر ، ولا آخر قضية . فلقد مر على الأمم ، في مراحل تطورها وجهادها ، كثير من أمثال هذه القضية .. وليست هي قضية قاتل ومقتول .. وإنما هي قضية تصور حقبة من تاريخ مصر السياسي والاجتماعي والحلقي .. ومن الخير أن نقطع من عمر الزمن هذه الحقبة لنضعها بين يدي الأجيال القادمة محاطة بملايساتها ، مثل ما ترك الأقدمون لنا تراثهم .

والصحن بطبعه ، له أكثر من عين واحدة ، يرى الناس من زوايا مختلفة ، ويراه الناس .. ثم يعود فيراهم ، ويرى نفسه ... فهو إذن أجدر بأن يصور هذه الحقبة من حوادث الوطن ، وهي به أجدر وأليق .. لا لأنه مؤرخ يثبت الأعمدة في مواضعها ، أو يزلزل الأبنية من كيانه ، بل لأنه عيون كثيرة يرى بها رجل واحد .. هذه الحوادث سريعة النسيان ، فلأن نبادر بتسجيلها في حينها ، خير لنا من أن نستخرجها من القبر لتكشف عن معمياتها .

والقارىء لهذا الكتاب يقرؤه لهذا اليوم ، وللعام القادم ، وللأعوام القادمة ، فيرى في كل مرة خبيثة لم تستطع عينه أن تظفر بها للمرة الأولى .. وسوف يرى هذا الجديد أبداً كلما عاود القراءة ...

لطفي عثمان





أصم بن عثمان باشا

أمين عثمان باشا

ولد المرحوم أمين عثمان باشا عام ١٩٠٠ بمدينة الإسكندرية ، وكان والده
سكرتيراً عاماً لبلدية الإسكندرية .

وقد وقع للوصي أمين عثمان حادث لازمته ذكره طيلة حياته ، وكان له تأثير كبير
على نفسه ، فقد كان يستعجم ذات يوم مع أخيه منير في البحر ، فأشرف أمين على
الفرق فاستنجد بأخيه ، فسارع إليه لإنقاذه من موت محقق ، وبعد جهد استطاع منير
أن ينقذ أخاه أميناً وغرق هو !

والتحق أمين باشا بكلية فكتوريا وحصل منها على البكالوريا المصرية وشهادة
تعادها عام ١٩١٨ ، ثم سافر إلى إنجلترا في أعقاب الحرب العالمية الأولى والتحق
بجامعة أكسفورد عام ١٩٢٠ ، وهناك تعرف بالليدي كاثلين جريجوري وخطبها وهو
لا يزال طالباً يدرس القانون ، ثم تزوجها بعد تخرجه وحصوله على أعلى درجة M.L.
في القانون عام ١٩٢٣ .

وعاد إلى مصر عام ١٩٢٤ وعين مندوباً بأقلام قضايا الحكومة في فبراير سنة
١٩٢٤ وظل في هذه الوظيفة إلى أن عين مفتشاً للمالية في ٢٣ أكتوبر ١٩٢٧ ، ثم
عين مديراً لمكتب وزير المالية ، في يناير سنة ١٩٣٠ ، وكان معالي مكرم باشا ، ثم
عين مرة أخرى مفتشاً للمالية في يونيو ١٩٣٠ ، ووكيلاً لمراقب عام الإيرادات
ببلدية الإسكندرية في يوليو سنة ١٩٣٥ ، وفي فبراير سنة ١٩٣٦ عين سكرتيراً عاماً
لمجلس الشيوخ ، في هذه السنة نفسها عين سكرتيراً عاماً للمفاوضات ، ثم عين مديراً لمصلحة
الأموال المقررة في مايو من السنة نفسها ، وفي أكتوبر سنة ١٩٣٦ عين وكيلاً
لوزارة المالية وأحيل إلى المعاش في وزارة رفعة على ماهر باشا ثم عين عضواً في
مجلس إدارة البنك الأهلي ومجالس إدارات بعض الشركات الأخرى ونزل ميدان
التجارة فأسس شركة تجارية مصرية مساهمة .

وفي وزارة الوفد عام ١٩٤٢ عين رئيساً لديوان المحاسبة . . . ثم وزيراً للمالية
وبقي في هذا المنصب إلى أن أقيمت هذه الوزارة عام ١٩٤٤

وفي عام ١٩٤٥ أسس رابطة النهضة واتخذها مقراً بالمنزل رقم ١٤ بشارع عدلي باشا
وفي هذا المنزل اغتيل أمين باشا في مساء اليوم الخامس من شهر يناير سنة ١٩٤٦

« رب هب لي حكماً وألحقني بالصالحين »
قرآن كريم

سول قضية

بدأت وقائع هذه القضية التاريخية الكبرى ، أو بالحري ، ولدت ليلة مقتل
المغفور له أمين عثمان باشا .

ونحن نرى الاجتزاء بقدر يسير من تفصيل هذا القسم من القضية ، فقد تناولته
النيابة والدفاع في المرافعات بشيء من التوسع والتفصيل .

ففي نحو الساعة السادسة والنصف من مساء السبت الخامس من شهر يناير سنة
١٩٤٦ ، وقفت سيارة أجرة أمام المنزل رقم ١٤ بشارع عدلي باشا ونزل منها المرحوم
أمين عثمان باشا ثم ولج باب العمارة في طريقه إلى نادي رابطة النهضة التي يرأسها ، وما
كاد يصعد الدرج حتى برز شخص كان مترصداً له بالقرب من الباب الخارجي للعمارة ،
وأطلق عليه عياراً نارياً فسقط يتضرع في دمه ، ثم خرج القاتل وسار في الشارع
ويداه في جيوبه ، ولم يلبث أن شعر بالناس يتجهون نحوه فأسرع الخطي قليلاً ثم
أخذ يعدو متجهاً نحو ميدان الأوبرا وقد شهر مسدسه في يمينه وظل يطلقه هنا وهناك .
ولما أوشك مطارده أن يحدقوا به ، وكان على مقربة من صندوق الدين ، التفت
إليهم ، وألقى عليهم قنبلة يدوية فانفجرت وأصابت شظاياها بعضهم .. وكف
الباقون عن تعقبه . وهكذا اختفى القاتل وسط فرع القوم وخوفهم واضطرابهم ...
ولم يستغرق كل هذا ... القتل ... والمطاردة .. وإلقاء القنبلة ... أكثر من
عشر دقائق ...

وهرعت سيارات البوليس تحمل مأمور القسم إلى مكان الجريمة يصحبه بعض
الضباط وشرذمة من الشرطة . ونقل أمين باشا إلى مستشفى مورو ، حيث أجريت
له عملية لإخراج الرصاص من جسمه .. ولكن القضاء كان قد حم وفاضت روحه في
نحو الساعة الرابعة من صباح اليوم التالي أي في يوم الأحد ٦ يناير .
وانتقل إلى مكان الحادث في تلك الليلة محمد السيد شاهين باشا محافظ القاهرة ،

واللواء رسل باشا حاكم دار البوليس واللواء سليم زكى باشا ، والقائم مقام محمد ابراهيم
إمام بك ، والقائم مقام أحمد عبد الرحمن بك مفتش المباحث الجنائية ، وبعض ضباط
القسم السياسى . . ثم حضر الأستاذ حسن أنور حبيب وكيل نيابة عابدين وباشر
التحقيق تحت إشراف يحيى مسعود بك الأفوكاتو العمومى . ولم يتمكن المحققون من
استجواب أمين باشا نظراً لخطورة حالته ، فقد أصيب بطلقتين من الطلقات الثلاث فى
الرئتين اليمنى واليسرى فاخترقتهما واستقرت إحداهما تحت الأضلع ، على حين خرجت
الأخرى واستقرت تحت الجلد وأمكن استخراجها .
أما المسدس الذى استعمل فى الجريمة ، وألقاه القاتل فى الطريق ، فهو من الصلب
الأسود له مقبض من الخشب البنى مزخرف بخطوط محفورة ، وطول ماسورته ١٥
سنتيمتراً ، وساقية تسع ست رصاصات ، وجد منها خمس رصاصات فارغة ، وهو من
نوع « انفيلد » .

وقد بدأ التحقيق بعد ذلك الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك ، وكان آنئذ رئيساً
لنيابة جنوب القاهرة ، تحت إشراف عبد الرحمن الطوير باشا النائب العام .
وكان عبد العزيز الشافعى افندى المهندس بوزارة الموصلات سابقاً ، والشاهد
الأول فى القضية ، هو الذى ساعد رجال البوليس السياسى فى تحرياتهم وبجثهم ، فقد
أبلغ اليوزباشى نجيب بسيونى الضابط بقسم عابدين ثم الأفوكاتو العمومى ، بأنه عضو
فى رابطة النهضة ، وأنه لاحظ قبل وقوع الحادث بعشر دقائق شخصاً يتقف بجوار
شجرة تقع على مقربة من دار الرابطة ، وقد لاحظ وجود هذا الشخص قبل ذلك
اليوم عدة مرات ، وأنه يعرفه فهو حسين توفيق أحمد نجل وكيل وزارة الموصلات .
ومن هنا اتجهت شبكات البوليس السياسى نحو حسين توفيق ... وفى تلك الليلة أصدر
النائب العام أمره باعتقال حسين وتفتيش منزله ، فقصص الأستاذ كامل القاويش
وكيل النيابة يرافقه القائم مقام محمد ابراهيم إمام ، والصاغان محمد الجزار ومحمد توفيق السعيد ،
من ضباط القسم السياسى إلى المنزل . وذلك فى نحو الساعة التاسعة والنصف ، أى بعد
وقوع الحادث بنحو ثلاث ساعات ، وكانت الأسرة ، حين وصولهم ، تجلس على
مائدة العشاء .

ثم اعتقل حسين وشقيقه سعيد ، وجيء بهما إلى دار النيابة فى سيارة تحت
حراسة ضابط .

ولما سئل الأخوان في تلك الليلة نفيًا ارتكباها هذه الجريمة أو علمهما بشيء عنها ،
ومما قاله حسين توفيق إنه لم يذهب إلى دار الرابطة إلا مرة واحدة لياخذ فكرة عنها
وعن مبادئها ...

ولما سئل كيف بدأ حياته السياسية قال :

أعجبت في أول الأمر بالحزب الوطني ، وكنت أحضر بعض اجتماعاته في مكتب
الأستاذ فتحى رضوان المحامى ، وأحياناً في مكتب الأستاذ على منصور ، وكنت
أتردد على الأحزاب الأخرى كحزب مصر الفتاة وغيره لآخذ فكرة عنها .

ولما سئل عن الأسلحة التى ضبطت فى بيته اعترف بملكيتها ، وقال إنه هو وحده
المستول عنها وليست لأخيه أية صلة بها .

ولما سئل عن سبب كراهيته لأمين عثمان باشا قال :

— لأنه شخص موال للإنجليز ويعتبر نفسه إنجليزياً أكثر منه مصرياً .

— هل تناقشت معه فى آرائه السياسية ؟

— أنا كنت أستمع فقط .

ثم قال إن المسألة ليست كراهية ، وإنما هو ما يعجبنيش !

سأذهب إلى مهر فطيرة

وكان المحققون قد عثروا على ورقة يا نصيب في جيب رداء حسين توفيق كتب على ظهرها العبارة التالية :

« أريد أن أراك لأنني سأذهب إلى مهمة خطيرة » وكتب تحتها باللغة الإنجليزية عبارة ترجمتها « خلف الخطوط الامامية »

وقد فسر حسين هذه العبارة في بدء التحقيق ، بأنه كان يريد أن يرى فتاة ، كانت تصعب عليه رؤيتها ، ويعتقد أنه حين يكتب لها مثل هذه العبارة يستطيع أن يراها .

كما عثر في جيبه على مفكرة كتب في خانة « ٥ يناير » العبارة الآتية :

« يوم السبت ٥ يناير م . م . م . ع »

وكتب في خانة « ٦ يناير ما يلي :

« الساعة ٤ ريو في الجزيرة » .

وقد فسر حسين العبارة الأولى في بعض أقواله كما سيأتى في حينه ، إذ قال إن الميمين الأولى والثانية معناهما محمود يحيى مراد ، أما الميم الثالثة فمعناها « محمود الجوهري » و « العين » معناها عمر حسين أبو علي ، ولم يفسر العبارة الثانية . وفي تلك الليلة عرض حسين توفيق على جميع الشهود الذين اشتركوا في مطاردة القتال ، فتعرف عليه البعض ولم يتعرف عليه البعض الآخر .

وقد ظل حسين وباقي المتهمين منسكرين طوال المرحلة الأولى من التحقيق ... إلى أن كان يوم ١٠ يناير ، أى بعد بدء التحقيق بخمسة أيام ، ففي ذلك اليوم تقدم الأستاذ محمد صدقي البشبيشى وكيل نيابة مصر بخطاب إلى النائب العام قال إن حسين توفيق كتبه يبدى فيه رغبته في الإدلاء بأقوال جديدة .

ونحن لا نريد أن نتعرض هنا لهذه الأقوال التى تقول النيابة عنها إنها اعترافات لحسين توفيق ولغيره من المتهمين ، ويقول المتهمون ومحاموهم ، إنها لم تقل ، وإن قيلت فقد قيلت تحت تأثير التهديد والتعذيب . وستأتى هذه الأقوال فى مرافعة النيابة ، ومرافعات الدفاع .

« أقيموا الحدود في السفر والحضر ؛ على البعيد والقريب ،
ولا تبالوا في الله لومة لائم »

حديث شريف

خطاب هام

وفي أثناء التحقيق تلقى يحيى مسعود بك الأفوكاتو العمومي خطاباً على جانب كبير من الأهمية موقعاً عليه بامضاء « ص. ا. » . ولذلك رأينا أن نثبت نصه فيما يلي وهو معنون باسم النائب العام :

« أرجو مخلصاً أن تتبع هذه المعلومات التي أستاذن في تقديمها في التحقيق الجارى ، بشأن الاغتيال السياسى عموماً ومصرع المرحوم أمين عثمان باشا على وجه خاص ، وأؤكد أن هذه المعلومات أو بالأحرى الاستنتاجات من معلومات عابرة متفرقة ، متباعدة لها من الأهمية ما يجعلها تهدي تماماً لوضع اليد على الجناة » .

١ — « ليست الجريمة عابرة بل مدبرة تبعاً لخطة مرسومة فيما يبدو ، ولها ماض تاريخى يصعب معرفة الحقيقة بدون الإلمام به ولذلك أوردته بتركيز كاف » .
(١) « كان حزب مصر الفتاة نشطاً قبل الحرب وكان لفرق القمصان الخضراء مهمة الاعتداء والقمع كما كان لمثيلاتها في ألمانيا وغيرها »

(ب) « وكان الحزب يرمز أعضاء مختارين على استعمال المسدسات وغيرها ، في الصحراء »

(ح) « وكان يشرف على التمرين شخص اسمه (مرزوق) لا أعرف بقية اسمه »
« لكنه هو الذى آوى عزيز المصرى باشا ، بعد محاولة طيرانه ، إنه هو المدرب »
« والمشرف »

(د) « وكان الحزب يمجّد على ماهر باشا وعزيز المصرى باشا . تطالع صفحه »
« للتأكد والتنوير » .

(هـ) « انقسم الحزب بعد الحرب تقريباً إلى قسمين ، أحدهما لأحمد حسين ، والآخر لفتحى رضوان »

(و) « يضم قسم فتحي رضوان عصبة تلوز بعزيم المصرى ومرزوق وسائر ،
الجماعة ، هذه العصبة ترى أن سبب نكبة البلد زعماء الأحزاب ، تفكيرهم فردى ،
إرهابى بحت ، ولذلك قررت اغتيال الزعماء — وأعلم أن قبيلة النحاس كانت ،
منهم — الثلاثة — التى أشتبته فيها (الشاهد فى حادث القبلة التى أقيمت فى شارع
القصر العيني على النحاس باشا) وسبب نجاة النحاس باشا هو أن سيارته مرت
قبل الترام ولم تقف كما توقع الجناة ، ولذلك أسرعوا بإلقاء القبلة والقصد أن
تصيب الزجاج من الخلف ولكن الله سلم »

(ز) « وفى قائمة الاغتيال النحاس (تعاد الكرة عليه) وأمين عثمان وعطا الله ،
باشا رئيس الجيش ومعه ضباط كثيرين وغيرهم ممن لا أستطيع معرفتهم ، ولكن ،
الثلاثة السابقين على التوالى وبهذا الترتيب وربما شملت القائمة السفير البريطانى ، .
(ح) « البعض تهدد العضو المعهود له بالتنفيذ بالقتل أو بقتل أهله وأصحابه
« إذا لم ينفذ المهمة أو أفشى السر » .

٢ — « الجريمة سياسية فالتحقيق يجب أن يتناول المبادئ وهى إرجاع حالة
الفساد للزعماء ولذلك كانت النتيجة وهى القضاء عليهم » .

٣ — « مما يقال فى بيئة الإجرام هذه إن فتحي رضوان بعيد عن حادث أمين
عثمان ، أما حادث النحاس وغيره ، فلا أعلم لكن المجرمين من شيعته » .

٤ — « حادث المغفور له أحمد ماهر لا أعلم إذا كان مرتبطاً بهذه الحوادث ،
من عدمه » .

٥ — « وكذلك حادث اغتيال أفراد الحلفاء من الجنود ،
« ملاحظات : طبعاً أعضاء العصبة أخفوا ما عندهم لأن المجرم المقبوض عليه ،
منهم قطعاً وهو الفاعل قطعاً ! »

« يبدو أن للعصبة (شئ) فى المعادى أو حلوان . . بيت أحدهم — أو شئ .
« من هذا .. ويبدو أن فى هذا من آثار الجريمة . على المحقق أن يرجع لهذا التاريخ ،
« من ملفات المباحث إن وجد ومن الصحف الخاصة بالحزب ، وعليه أن يتعرف ،
« هذا الخط الذى أوردته وأن يصيغ التحقيق بلونه الأصلى (السياسة) » .
« القنابل من الجيش المصرى .. عزيز المصرى أو أتباعه هم موردوها » .

« وبعد ، لا أستطيع أن أذكر اسمى لعدم الاطمئنان من ناحية ولأن هذا يحول »
« بينى وبين مواصلة تحرياتي ومتابعة أخبار الجناة من ناحية أخرى وسأوافيكم »
« بكل ما أحصل عليه » .

* * *

وقد سئل حسين توفيق عن رأيه في هذا الخطاب فأجاب :
« ده لازم واحد وفدى اللي كتبته ، وده شىء طبيعى إنهم يعرفوا أن النحاس
لازم تعاد الكرة عليه » .
وبعد ذلك بأيام صدرت جريدة « الأهرام » وفي إحدى صفحاتها هذا الإعلان
الغريب :

« إلى ص ١٠ . خطابك وصل . اتصل بتليفون ٢٧٣ ٨٤ من الساعة الخامسة إلى
السابعة مساء »

وكان هذا الإعلان مرسلًا للجريدة من النيابة لكي يتصل بها مرسل الخطاب . .
وظل الأستاذ القاويش ينتظر المحادثة التليفونية بضعة أيام دون جدوى ، وبقي
أمر هذا الخطاب ومرسلة سرًا مطويًا إلى الآن

وقد ظل التحقيق يدور في تسكتم شديد ، فلم يسمح للبحامين بالحضور عن
المتهمين ، سواء في أثناء التحقيق ، أو في أثناء المعارضات ، فضج المحامون بالشكوى ،
واحتجوا لدى وزير العدل والنائب العام على هذه التصرفات ووصفوها بأنها
منافية للقانون وروح العدالة .

وقد تناول التحقيق عدداً كبيراً من الشخصيات المعروفة من بينها الفريق عزيز
المصرى باشا .

« يظهر لى أن العدالة الحقيقية لم توجد حتى اليوم فى أى
قانون من قوانين العالم ، وإنما تتفاضل القوانين فيما بينها
بالعدالة النسبية » .

سعد زغلول

أقوال عزيز المصرى باشا

جاء القبض على الفريق عزيز المصرى باشا نتيجة لأقوال بعض المتهمين من أنهم
كانوا يتصلون به للمساعدة فى تنفيذ أغراضهم . .

ولما كان لعزیز باشا ماض طویل فى الجهاد إبان تلقيه العلوم فى السكينة الحربية
بتركيا ، وفى الحرب العالمية الأولى ، وكان فوق هذا رئيساً لهيئة أركان حرب الجيش
المصرى ، فيحسن بنا أن نورد شيئاً من أقواله فى التحقيق .

فقد سئل عن مدى نشاطه السياسى فى العهد الأخير فأجاب :

— لم يكن لى منذ دخلت أرض مصر أى نشاط سياسى ، لأنى عدت إليها حوالى
سنة ١٩٢٤ وكانت أحزابها مشكلة ولم أدخل فى حزب منها ، وكل الطبقات تشغل
بالسياسة وخصوصاً بعد الحرب ، وفى الانقلابات ، وأنا عند الكلام فى السياسة
أبدي رأى كإى إنسان آخر .

وسأله المحامى العام : هل لك رأى معين فى الاتجاه السياسى الحالى ؟

— رأى أولاً إتمام دراساتى العالية باستنبول وبعد مشاهداتى لشئون الشرق
المسمى بالشرق المتوسط . وتاريخ هذا الشرق وتفكيره وتكوين شعوبه يجعل أن
أحسن فكرة لهذا الشرق أن نكون أمماً متحدة ومستقلة فى شئوننا الداخلية مع
الاجتماع فى التجارة والسياسة الخارجية والدفاع . وهذه هى السياسة العملية حسب
رأى وما زلت على هذا الرأى الآن ، وليس هذا قاصراً على الأمم الإسلامية بل
يشتمل اليونان والبلغار والصرب ، وتركيا ، أى مجموعة أمم شرق البحر الأبيض
المتوسط .

— وهل لك رأى خاص فى السياسة الداخلية لمصر ؟

— رأى الخاص للسياسة الداخلية فى مصر نتيجة لهذا الرأى العام ويقضى

باستقلال مصر ، إذ لا يمكنها أن تكون عضواً حراً في هذه المجموعة ، وهي في حالة تشبه القاصر .

- هل لك نشاط عملي لتنفيذ هذه الآراء ؟

- لا ، كل آرائى أقولها شفهيّاً كما أقولها الآن وفي محاضرات في الجامعة ، وفي المحال العامة وبين إخوانى .

- هل لك اجتماعات خاصة لإبداء هذه الآراء ؟

ج - مع الأسف لم يحصل هذا بعد لأن هذا لا يفيد إلا إذا كان العدد وفيراً ، والفكرة انتشرت من نفسها نتيجة توسع الثقافة في الشرق ، وقد بدأت تظهر تباشيرها بفكرة الجامعة العربية الحديثة .

- وهل فيما يختص بالاستقلال الداخلى ترى اتباع وسيلة معينة للوصول اليه ؟

- لا توجد في رأى وسيلة معينة للوصول إلى تكوين قومى أو فكرة سياسية ، وإنما هى الاستفادة من الظروف والأحوال ، بمعنى أن الرأى العالمى يدرك أن خير البشر إنما هو بالتعاون والاحترام المتبادل وعمل الخير المتقابل حتى تطمئن القلوب إلى بعضها فيسود الأمن .

- ألا يكون من رأيك تحييد وسائل العنف للوصول إلى تحقيق فكرتك في

الاستقلال الداخلى ؟

- كنت حبيبتها وأنا شاب في الثورة القومية العثمانية حين كنت ضابطاً في الجيش العثمانى ، وكانت الثورة نتيجة عمل هذا الجيش ، ومع ذلك فلم يعرف عنى في ذلك الوقت أنى سمحت لأحد إخوانى أن يقتل أى رجل حتى من الذين كنا نعتبرهم أعداء للوطن وكان منهم قائد الحامية التى كنت فيها ، وكانت حجتى أن هذا الرجل قليل الإدراك ، ولكن له ولد نابغ يدرس في استنبول ، والولد هو المستقبل وقتل والده يضر بالمستقبل .

- وهل هذه هى آراؤك الحالية ؟

- وإلى أن أموت

وأجاب عن سؤال آخر أنه لم يجد في مصر فرداً واحداً يؤمن إيماناً حقاً راسخاً بأى مبدأ من المبادئ العامة ، ولكنه وجد حباً شديداً للوطن ، وكرهية

للاحتلال ، وآمالا عالية للاستقلال ، ولم يجد برنامجاً أو شبه برنامج عملي للوصول أو لرسم طريق تصل به البلاد إلى تلك الأهداف .

وقال أيضاً إنه لم يجد طريقاً للإصلاح وللغزو بهذه الأهداف إلا طريقين وهما الصدق والعلم ، وإنه شهد انهيار دولة وهي الدولة العثمانية ويرى أن الاستناد إلى القوة لا يؤدي إلا إلى الانهيار وأن أكبر سلاح هو المحبة بين الناس ، وأن القتل السياسي مثل حادث مقتل أمين عثمان باشا ، وإلقاء القنبلة على النحاس باشا وحادث المرحوم أحمد ماهر باشا ، إنما يرجعها إلى معاملة الإنجليز الخاطئة لمصر والحكم الاستعماري ، لأنه يهيء أذهان الشبان الذين ليس لديهم من سنهم الصغيرة إلا العواطف كمحرك عنيف مما يدفعهم إلى مثل هذه الأعمال .

ونفى عزيز باشا اتصاله بأية جمعية سياسية أو أى أحد من المتهمين . ورد على سؤال آخر بأنه يعرف أنور السادات وأنه كان معجباً به عندما كان رئيساً للجيش ، وكان أنور هذا ضابطاً في سلاح الإشارة ، وبعد خروج عزيز باشا من الجيش ظل أنور يتردد عليه ويزوره في بيته في الأعياد ، وكان هو السبب في اعتقال عزيز باشا ، وأن أنور وحسن عزت طردا من الجيش لاتصالهما بجاسوس ألماني ، وأنه لا يعرف شيئاً عن ميولهما السياسية .

وقد أدلى عزيز باشا بأقواله هذه في يوم ٢١ يناير أمام الأفوكاتو العمومي يحيى مسعود بك ، وظل معتقلاً إلى أن أفرج عنه في المعارضة .

وقد بدأت هذه القضية بمتهمين هما حسين توفيق ، وأخوه سعيد توفيق . . . ووصلت إلى أكثر من خمسين متهما . أما الآن ففيها ٢٦ متهما وهم :

« لا تظن بكلمة خرجت من أحد
سوءاً ، وأنت تجد لها في الخير محملاً »
الإمام علي

ملحقات عن المتهمين

١ — حسين توفيق أحمد

شاب يناهز العشرين ، وهو نجل توفيق أحمد باشا وكيل وزارة الدفاع ، بدأ حياته الدراسية في مدرسة الفرير بباب اللوق ثم في سان مارك ، ثم في الفرير بالخرنقش ثم في فؤاد الأول الثانوية .

وقد نسب إليه أنه في مساء ٥ يناير سنة ١٩٤٦ قتل أمين عثمان باشا عمداً ومع سبق الإصرار بأن بيد النية على قتله ، وأعد لذلك مسدساً وقنبلة يدوية .
وشرع في قتل بعض الأشخاص بأن ألقي نحوهم قنبلة يدوية بقصد قتل من كانوا يقتفون أثره لاعتقاله عقب ارتكاب جريمته .

وشرع في قتل رفعة مصطفى النحاس باشا عمداً ومع سبق الإصرار والترصد بأن أعد لذلك مسدساً وقنبلتين يدويتين وترصد بهما للمجنى عليه في طريقه بين منزله ودار النادي السعدي .

وشرع في قتل بعض الأشخاص عندما ألقى القنبلة على سيارة رفعة النحاس باشا ، فأصابتهم شظاياها بجراح مختلفة .

واشترك مع بعض المتهمين في اتفاق جنائي الغرض منه قتل النحاس باشا .
وشرع مع آخر في قتل الأومباشي البريطاني ميللر ، وأعد كل منهما مسدساً واستقلا سيارة للبحث عن ضالتهما حتى التقيا بالمجنى عليه فأطلق عليه كل منهما بضعة طلقات نارية فأصدين قتله .

وشرع في قتل الأومباشي يونج ، بأن أعد مسدساً واستقل دراجة وطاف بها

في مساء ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٥ في طرقات مصر الجديدة يبحث عن فريسته حتى
ظفر بالمجنى عليه ، فأطلق عليه بضغ طلقات نارية أصابه بعضها .
واشترك مع بعض المتهمين في خلال سنوات ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ في اتفاق
جنائي الغرض منه ارتكاب جنایات قتل بأن اتحدوا على قتل رجال الجيش البريطاني
وفريق من رجال مصر .

ووضع في ليلة ١٤ يوليو سنة ١٩٤١ النار عمداً في مدرسة القنصلية البريطانية
بالمعادي بأن سكب بترولاً على باب المدرسة وأشعل فيه النار .
ووضع مع آخر في ليلة ١٢ يوليو سنة ١٩٤١ النار عمداً في جراج ملحق بمنزل
مستر « جراهام » بالمعادي بأن أشعل النار في سيارة مستر شنتون .
واشترك مع آخرين من المتهمين خلال سنة ١٩٤٢ في اتفاق جنائي الغرض منه
ارتكاب جنایات قتل وسرقة بالإكراه بأن اتحدوا واتفقوا على قتل رجال الجيش
البريطاني وسرقة أسلحته .

وشرع مع بعض المتهمين في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٦ في سرقة مسدس الكونستابل
فؤاد محمد حسن بطريق الإكراه بأن اعتدوا عليه في غرفتهم بسجن الأجانب بالضرب .

٢ - محمود يحيى مراد

شاب في الحادية والعشرين من عمره ، وهو نجل على مراد بك الخبير ، بدأ حياته
الدراسية في مدرسة الزيتون الابتدائية ، ثم في القبة الثانوية ، ثم في كلية الهندسة
بجامعة فؤاد الأول ولم يتخرج بعد .

وما يذكر أن أباه كان قد اتهم في شبابه في قضية الورداني ، وقرر قاضي الإحالة
يومئذ أن لا وجه لإقامة الدعوى .

وقد اتهمته النيابة بالاشتراك مع آخرين في قتل أمين عثمان باشا بأن وقف إلى
جوار حسين توفيق في أثناء ارتكاب الحادث مسلحاً بمسدس لحمايته وشد أزره .
واشترك مع آخرين في اغتيال النحاس باشا .

واشترك مع آخرين في قتل وكيل الأومباشي البريطاني ميلر .
واشترك مع ثلاثة وعشرين متهماً في اتفاق جنائي الغرض منه قتل رجال الجيش
البريطاني وفريق من رجال مصر .

٣ — محمد أحمد الجوهري

عمره ١٨ سنة ، بدأ حياته الدراسية بمدرسة بها الابتدائية ، ثم في مدرسة فؤاد الأول الثانوية ، ونسب اليه الاشتراك في قتل أمين عثمان باشا وفي الشروع في قتل الذين كانوا يطاردون المتهم الأول .

واتفق مع الأول وآخرين اتفاقاً جنائياً على قتل رفعة النحاس باشا ، وعلى قتل بعض الأشخاص حين أقيمت القنبلة على سيارة النحاس باشا .

واشترك مع آخرين في اتفاق جنائى الغرض منه قتل الإنجليز وبعض المصريين في حادث سجن الأجانب .

٤ — عمر حسين أبو على

عمره ٢٤ سنة ، مدرس بمدرسة الأمير عمر طوسون الابتدائية الأهلية بشبرا . بدأ حياته الدراسية بمدرسة سعيد باشا الابتدائية بالاسكندرية ثم بالرمل الثانوية ، ثم بالهندسة التطبيقية العليا .

واتهمته النيابة بالاشتراك في قتل أمين عثمان باشا بطريق الاتفاق والمساعدة ، وفي الشروع في قتل الذين كانوا يطاردون المتهم الأول ، وفي قتل رفعة النحاس باشا ، واشترك في قتل الأومباشى يونج .

٥ — السيد عبد العزيز خميس

عمره ١٩ سنة ، بدأ حياته في مدرسة المنصورة الابتدائية ثم في السعيدية الثانوية وهو الآن في كلية الآداب بجامعة فؤاد .

واتهم بالاشتراك في قتل أمين عثمان باشا ، واشترك في الاتفاق الجنائى على قتل رفعة النحاس باشا ، وقتل الجنود البريطانيين وبعض المصريين .

٦ — محبوب على محبوب

عمره ١٧ سنة ، حصل على شهادة الدراسة الابتدائية من مدرسة الجيزة ، ثم التحق بالسعيدية .

واتهم بالاشتراك في الجريمة الأولى والثانية ، والاتفاق الجنائى على قتل رفعة مصطفى النحاس باشا ، وقتل الجنود البريطانيين وبعض المصريين .

٧ — محمد أنور السادات

عمره ٢٧ سنة .. كان في مدرسة الجامعة الابتدائية بالزيتون ثم فؤاد الأول

الثانوية ثم السكينة الحربية وتخرج والتحق بالجيش ثم فصل من عمله في سنة ١٩٤٢
ثم اعتقل في معتقل الزيتون وتمكن من الهرب. واتهمته النيابة بالاشتراك في قتل
النحاس باشا ، والاتفاق الجنائي على قتل أمين عثمان باشا ، والجنود البريطانيين .

٨ - محمد ابراهيم كامل
عمره ٢٧ سنة ، تخرج في كلية الحقوق في أثناء نظر القضية واشتغل محاميا . وهو
نجل المرحوم أحمد كامل بك المستشار بمحكمة الاستئناف ، وقد استقال عقب الحادث ،
واشتغل محاميا وكان يحضر عن ابنه .
وقد اتهمته النيابة بنفس التهم الموجهة إلى زميله السابق ، واشترك في حادث
وضع النار عمداً في دار القنصلية البريطانية .



٩ - سعد الدين كامل
عمره ٢١ سنة ، محام . . وهو متهم
بالتهم الموجهة إلى زميليه السابقين .

١٠ - محمد محمود كريم
عمره ٢١ سنة ، كان في مدرسة قنا الابتدائية ثم في أسوان الثانوية ثم في الخديوية
ثم في كلية الهندسة .
واتهم بالاتفاق الجنائي على قتل أمين عثمان باشا ورفع النحاس باشا ، والجنود
البريطانيين وبعض الجنود المصريين .



١١ - نجيب حسين نفري

عمره ٢١ سنة ، طالب بمعهد العلوم المالية والتجارية ، وكان في كلية فكتوريا . وهو نجل حسين نفري بك المستشار السابق .

واتهم بالاتفاق الجنائي على قتل أمين عثمان باشا ورفعة النحاس باشا والجنود البريطانيين ، وبعض المصريين .

١٢ - مدحت حسين نفري

عمره ١٨ سنة ، طالب بالسعيدية الثانوية ، وكان في المنيرة ثم في مصر الجديدة ، ثم في الناصرية الابدائية . وهو نجل حسين نفري بك وشقيق نجيب نفري المتهم العاشر .

واتهم بالاتفاق الجنائي على قتل النحاس باشا والجنود البريطانيين وبعض المصريين وحادث سجن الأجانب ، والاشتراك في قتل الأومباشي البريطاني ميللر .



١٣ - سعيد توفيق احمد

عمره ١٦ سنة ، طالب بمدرسة فؤاد الأول الثانوية ، وهو شقيق المتهم الأول حسين توفيق . اتهم بالاتفاق الجنائي على قتل النحاس باشا ، والاشتراك في قتل الأومباشي ميللر ، وفي الاتفاق الجنائي على قتل الجنود البريطانيين وبعض المصريين ، وبالاشتراك في حادث سجن الأجانب .

١٤ — مجدى عبد العزيز أبو سعده
عمره ١٨ سنة ، طالب بكلية الزراعة ، وكان فى مدرسة المنصورة الابتدائية ،
والسعيدية . . وهو نجل عبد العزيز أبو سعده بك عضو مجلس النواب .
واتهم بالاتفاق الجنائى على قتل النحاس باشا ، والجنود البريطانيين ، وبعض
المصريين .

١٥ — أحمد وسيم خالد
عمره ١٦ سنة ، طالب بالسعيدية الثانوية ، وهو نجل الأستاذ محمد خالد صاحب
جريدة الدستور .
واتهم فى حادث الهرم بأنه شرع فى قتل محمد ممدوح الشلقانى افندى ، وبالاتفاق
الجنائى على ارتكاب جنائيات القتل وسرقة الاسلحة .

١٦ — مصطفى كمال حبيشة
عمره ١٦ سنة ، طالب بالسعيدية ، وهو نجل على كمال حبيشة بك المحامى ووكيل
وزارة الداخلية سابقا .
واتهم فى حادث الهرم أيضا وبالاتفاق الجنائى على القتل .

١٧ — محمد على خليفة
عمره ٢١ سنة ، طالب بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الاول ، واتهم بالاتفاق الجنائى
على القتل .

١٨ — محمد عبد الفتاح الشافعى
عمره ٢٣ سنة طالب بكلية الهندسة بجامعة فؤاد .
اتهم بالاتفاق الجنائى على القتل .

١٩ — عباس محمود مرشدى
طالب بكلية الهندسة بجامعة فؤاد وعمره ٢١ سنة . وهو نجل ناظر مدرسة الخديو
اسماعيل .

٢٠ - علي عزيز دياب
عمره ١٩ سنة ، طالب بالقبة الثانوية ، وكان بمدرسة الريقون الابتدائية ،
وهو نجل مفتش بوزارة المعارف .

٢١ - أحمد خيرى عباس
عمره ١٩ سنة طالب بكلية الهندسة بجامعة فاروق وكان بالسعيدية الثانوية .
واتهم بالتهمة السابقة ، وفي حادث سجن الأجانب .

٢٢ - أحمد محمد خليل الحلواني
عمره ١٩ سنة طالب بالمعلمين العليا ، وكان في مدرسة فؤاد الأول الثانوية .
واتهم بالتهمة السابقة .

٢٣ - كامل محمد ابراهيم الواحى
عمره ١٩ سنة طالب بمدرسة فؤاد الأول الثانوية
اتهم بالتهمة نفسها .

٢٤ - عبد الهادى محمد مسعود
عمره ٢١ سنة ، تخرج في كلية الآداب ، واشتغل مدرساً .
واتهم بالتهمة ذاتها .

٢٥ - جول اسود نعيم
عمره ٢٠ سنة ، كان بمدرسة الفرير ، وتوظف بشركة الهواء السائل .
واتهم بالتهمة السابقة .

٢٦ - أنور فائق جرجس
عمره ٢٢ سنة ، كان في الفرير بالخرنفس ثم التحق بمعهد ماركونى للأسلحة
ثم تطوع في الجيش البريطانى ، واشترك في موقعة العلمين في الحرب الثانية . وهو
الآن يتجر في أجهزة الراديو ويقوم بإصلاحها .
وقد اتهم بأنه هو وحسين توفيق وضعوا النار عمداً في سيارة مستر شنتون .

وقد استغرق التحقيق في هذه القضية قرابة الشهرين ، وساهم فيها عبد الرحمن الطوير باشا النائب العام السابق ، ويحيى مسعود بك الأفوكاتو العمومي السابق ، وعبد الرحمن الرافعي بك رئيس نيابة مصر ، وقد عين بعد ذلك محاميا عاما . . والأستاذ محمد كامل القاويش ، وقد عين بعد تنحيته عن كرسي الاتهام ، مفتشا في النيابة . . والأستاذ عبد الرحمن يوسف ، وكيل أول نيابة مصر ، وقد انتقل إلى الرفيق الأعلى قبل أن يترافع في القضية . . ومحمد صدقي البشيشي من وكلاء نيابة مصر ، وقد سمعت شهادته في الجلسات السرية : عن واقعة إدلاء حسين توفيق باعترافه وكتابته هذا الاعتراف وتسليمه له لإبلاغه إلى النائب العام . . وأخيرا الأستاذ حسن أنور حبيب الذي عمدت إليه المرافعة في القضية بعد وفاة المرحوم الأستاذ عبد الرحمن يوسف .

وساهم فيها من رجال القسم السياسي القائمقام محمد ابراهيم إمام بك ، والصاغات محمد الجزار ، ومحمد توفيق السعيد ، وكمال عبد المنعم ومحمد علي صالح ، وعبد المجيد العشري ، تحت إشراف الأميرالاي احمد طلعت بك رئيس القسم السياسي ، واللواء سليم زكي باشا حاكمدار بوليس القاهرة . .

نقير آفر

جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧

كانت هذه أولى الجلسات أمام محكمة الجنائيات وقد عقدت برياسة صاحب العزة عبد اللطيف محمد بك ، وعضوية صاحبي العزة محمد صادق حمدي بك ، و ابراهيم خليل بك ، ومثل النيابة الأستاذ محمد كامل القاويش ، وتولى سكرتيرية الجلسة محمود احمد الجمال افندى ومحمد حسن التجار افندى.

وفى هذه الجلسة لاحظت المحكمة أن الدفاع قال أمام حضرة قاضى الإحالة إن المتهم الأول غير مسئول عن أعماله . وتسامل هلا يزال الدفاع مصرأ على هذا الدفع. فرد الأستاذ احمد رشدى المحامى عن حسين توفيق أحمد قائلاً إنه متمسك بهذا الدفع عند نظر القضية .

وبعد ذلك قررت المحكمة تأجيل القضية للاستعداد بناء على طلب الدفاع لدور أبريل ليوم يحدد فيما بعد ، وإحالة المتهم الأول حسين توفيق احمد إلى مدير قسم الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية لمعرفة ما إذا كان يعتبر مسؤولاً وقت ارتكاب الجرائم المتهم بها ، وحالته العقلية الآن .

ونقل حسين توفيق بعد ذلك إلى مستشفى الأمراض العقلية حيث وضع تحت الفحص والاختبار فترة من الوقت ، ثم أعيد إلى السجن ، وقدم مدير المستشفى للمحكمة تقريراً مطولاً عن حالته .

في مستشفى الأمراض العقلية

جلسة ١٦ أبريل .

وحددت المحكمة هذا اليوم لنظر القضية ، وتناقشت مع الدفاع في تقرير مدير مستشفى الأمراض العقلية ، وقال الأستاذ رشدي المحامي عن حسين توفيق إنه ليس اختصاصياً في هذا البحث ولذا فهو لم يفهم التقرير الذي قدمه مدير مستشفى الأمراض العقلية ، ويريد أن يدرسه مع أطباء فنيين ... وقد رأت المحكمة في هذه الجلسة ندب ثلاثة من الأطباء لإعادة فحص حسين توفيق . وهم الدكتور أحمد حسين سامي بك كبير الأطباء الشرعيين ، والدكتوران محمد محمد عمارة أستاذ الطب الشرعي بكلية الطب بجامعة فؤاد ، ويوسف بدر الدين أستاذ الطب الشرعي بكلية الطب بجامعة فاروق .

وقدم هؤلاء تقاريرهم ، وكان الأستاذ أحمد رشدي قد قدم كذلك تقرير استشارياً من طبيب إخصائي في حالة « السيكوباتيه » التي وصف بها المتهم في تقارير هؤلاء الأطباء ، وهو الدكتور صبري جرجس . وذلك في جلسة ١٧ سبتمبر . ثم تأجلت القضية لبحث هذه التقارير ، ونظر القضية إلى جلسة ١٦ نوفمبر ، وفي هذا اليوم توفي ابن شقيقة رئيس الجلسة فتأجلت إلى ١٩ نوفمبر ، وفي هذه الجلسة طلب المحامون التأجيل مرة أخرى للاستعداد . فتأجلت إلى جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ .

« فلو أن الباطل خالص من مزاج الحق لم يخف على المرتادين ،
ولو أن الحق خالص من الباطل انقطعت عنه السنة المعاندين »
الإمام على

بسم المحكمة

وهكذا ظلت هذه القضية التاريخية الكبرى ، منذ انتهاء التحقيق في شهر مارس سنة ١٩٤٦ ، تتداول في الجلسات أمام قاضي الإحالة ، ومحكمة الجنايات ، وتتأجل من جلسة إلى جلسة ، وتمتجى عن نظرها صاحب العزة حسن فهمي بسيوني بك رئيس دائرة الجنايات ، لأنه سبق أن أبدى رأيه في إحدى التهم المنسوبة لبعض المتهمين ، عندما كان رئيساً للنيابة .. إلى أن أحييت إلى دائرة عبد اللطيف محمد بك ، وكان قد استخار الله في نظرها ، لأن حامياً ممن حضروا عن بعض المتهمين أمام قاضي الإحالة يمت له بصلة القرابة .

ويمكن القول بعد كل هذا ، إن جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ كانت تعتبر بدء المحاكمة الحقيقية لهؤلاء المتهمين ... أى بعد عام من اغتيال المرحوم أمين عثمان باشا في ٥ يناير .

وفي هذه الأثناء نشرت بعض الصحف كلاماً كثيراً عن القضية بما اضطر المحكمة في جلسة أول ديسمبر إلى أن تصرح هذا التصريح :

« قبل نظر الدعوى أحب أن ألفت النظر إلى أنه سبق أن أعلنت المحكمة اعتراضها واستنكارها لتناول الصحف موضوع القضايا المطروحة بما قد يحمل على محاولة التأثير على القضاء .

ومع أن المحكمة لا ينالها أى مؤثر ولا تصفى بأذنها إلا إلى ما يثار في الجلسة وعلى لسان الدفاع والمتهمين ، فإنها تنوه عن ذلك وتحيط رجال الصحافة علماء بذلك وأن القانون نفسه يحظره . وتوجه المحكمة نظر النيابة أن تتخذ اللازم لكيلا يتكرر ذلك وإلى أن من يخالف ذلك يعرض نفسه للعقوبة طبقاً لنص المادة ١٨٧ عقوبات . »
وفي هذه الجلسة طلب توفيق دوس باشا الاستغناء عن سماع بعض الشهود



يبدو رئيس المحكمة مستغرقا في التفكير ويظهر عضو اليمين مستوعبا لما يقال

حرصاً على وقت المحامين والمحكمة . ولكن الأستاذ محمد لطفي جمعه عارض في هذا الطلب وأصر على سماع جميع الشهود .

وطلب الأستاذ حماده الناحل سماع أقوال كل من رفعة على ماهر باشا ودولة اسماعيل صدقي باشا ومعالى ابراهيم عبد الهادي باشا ، وسعادة عبد الرحمن الطوير باشا النائب العام ، الذي كان قد استقال بعد الانتهاء من تحقيق القضية ، والأستاذ محمد صدقي البشبيشي أحد وكلاء نيابة مصر الذين تولوا جزءاً من التحقيق .

كما طلب ضم بعض الأوراق والتحقيقات التي يرى ضرورة ضمها ، وأهمها دفتر أحوال سجن الأجانب .

وطلب الأستاذ فتحى رضوان سماع شهادة عبد الرحمن الطوير باشا ودولة حسين سرى باشا وحافظ رمضان باشا والضابط محمد وحيد سنجر من ضباط سجن الأجانب ، كما طلب ضم القضية التي اتهم فيها الأستاذ محمد كامل الدماطي . وكان من شهود هذه القضية المرحوم أحمد ماهر باشا .

وطلب الدكتور زهير جرانه سماع شهادة الأستاذة جلال الدين الحماصي رئيس تحرير جريدة الزمان ، ومدني حزين ، ومحسن فاضل ، وحسن جعفر .

كما طلب ضم تحقيق حادث سقوط طائرة عزيز المصرى باشا ومسألة ضبط الجواسيس الألمان في عوامة في النيل .

أما الأستاذ عبد المجيد الشرقاوى فقد طلب سماع شهادة عبد العزيز أبو سعدة بك والترزى سيد على ..

وطلب الأستاذ محمد شوكت التونى سماع شهادة عبد الله النجومى باشا .

وطلب الأستاذ على أيوب ضم كشف بالقضايا السياسية التي شملها قانون العفو العام الذي صدر في سنة ١٩٣٥ في عهد حكومة رفعة مصطفى النحاس باشا ، وفي سنة ١٩٤٢ في عهد رفعتة أيضاً .

وعاد الأستاذ حماده الناحل يطلب ضم ملف قضية خاصة باعتقال شخصين وإبعادهما إلى جبل الطور بأمر من أمين عثمان باشا عندما كان وزيراً للمالية . وبعد أن انتهى المحامون من طلباتهم أخذت المحكمة في استجواب المتهمين واحداً واحداً .



فريق من المتهمين يتسامحون مع محامية وقد أشير بعلامة (X) إلى حسين توفيق وظهر إلى يمينه محمود كريم



وهنا وقف المتهم أحمد خيرى عباس يناقش الشاهد

وقد أنكروا جميعاً التهم التي نسبت إليهم ، وأنكر بعضهم الأقوال الأولى التي جاءت في التحقيق ، وتركوا للدفاع مهمة الإجابة عنهم .

ومما قاله حسين توفيق أحمد « لا كلام عندي ، وكل كلامي سيتناوله الدفاع عني » .

وقال عمر حسين أبو علي :

« لم يحصل شيء من ذلك مطلقاً وأقوالى في التحقيق أملت النياية على بتأثير وتعذيب وتهديد ، وقد ذكرت أمام قاضى الإحالة بعض التعذبات التي وقعت على » .

وسأله المحكمة :

— توجد لك اعترافات مطولة في التحقيق فما قولك عنها ؟

— أخذت هذه الاعترافات بطريق التهديد والتعذيب ، وكان سييف التهديد مسلطاً فوق عنقي ، وهددوني بالتعذيب إن عدلت عن الاعترافات .

وقال السيد عبد العزيز خميس إن كل الاعترافات المنسوبة له حصلت تحت ضغط الأستاذ القاويش وأساليب معيبة .

وقال أنور السادات إن كل ما ورد في التحقيقات باطل ومن تلفيق البواليس ، وأما عن النياية فلا يدري إن كانت على علم بهذا التلفيق أم لا .

وقال مدحت حسين نغرى إن الكلام المكتوب في التحقيق أملاه عليه القاويش أفندى ، وأنه وقع على المحضر تحت تأثيرات .

أما سعيد توفيق فقد عزا أقواله إلى تأثير أخيه حسين توفيق عليه ، وأن حسيناً والأستاذ القاويش طبعاً معاً هذه الاعترافات التي أدلى بها . فقد قال له أخوه إنه إذا لم يعترف فسيدشتم هو — أى حسين — فتأثر لذلك وأدلى بالأقوال التي ذكرها في التحقيق .

وبعد انتهاء المحكمة من استجواب المتهمين ، طلب الأستاذ حمادة الناحل إخراج توفيق أحمد باشا والد حسين توفيق من قاعة الجلسة فقد يحتاج الدفاع لسماع أقواله عن أشياء لم تذكر في التحقيق .

بطولة الأحرار

وقال الأستاذ فتمحي رضوان إننا سبق أن دفعنا بطلان الإجراءات إطلاقاً ،
وذلك أمام قاضي الإحالة ونحن نتمسك بهذا الدفع .

الشاهد الأول

جاء هذا الشاهد — وهو عبد العزيز الشافعي أفندي — ليقول إنه كان عضواً
في رابطة النهضة التي يرأسها أمين عثمان باشا ويتردد على النادي كل يوم سبت
وثلاثاء ويتناقش مع الحاضرين في الحالة السياسية وفي برنامج الرابطة الذي وضعه
أمين باشا ، وإنه ذهب يوم السبت — وهو يوم الحادث — في نحو الساعة السادسة
مساءً ، وفيما هو صاعد إلى النادي شاهد حسين توفيق ومعه شاب أقصر منه ،
واقفين بجانب شجرة على باب النادي ، فصعد ثم سمع وهو في النادي صوت الرصاص
فزل فوجد أمين باشا مصاباً بالرصاص فوق السلم ، وشخصاً يسنده ، فسأل أمين باشا
عما به فقال : « انضربت بالنار روح بلغ النيابة » . فذهب وأبلغ التبليس تليفونياً .
ثم عاد ثانية فوجد أمين باشا قد نقل إلى مكتب الأستاذ الشلقاني ، ثم نزل إلى
الشارع ليرى حسين توفيق ومن كان معه فلم يجد لها أثراً ، فشك في الأمر إذ أنه
سبق أن رآه قبل هذه المرة أربع مرات في نفس المكان .

وقال عن سبب تعرفه بحسين توفيق إنه كان يشغل مهندساً بوزارة المواصلات
وكان مكتبه بجوار مكتب سامي توفيق ابن عم حسين ، وكان حسين يحضر لزيارة
قريبه وهناك تعرف به وأن سامي كان يقول له إن حسين « مغلب أبوه » ولا يريد
أن يبقى في أية مدرسة وهم يعتزمون إلحاقه بمدرسة اللاسلكي ، وإنه دائماً يحمل
مسدسات وقنابل ويتشاجر مع الانجليز .

ولما سئل الشاهد عن سبب انخراطه في هذه الرابطة أجاب أنه رأى أن برنامجها
يتضمن مشروعات إصلاحية ، وأن الرابطة تضم جميع الأحزاب ، الوفدي والسعدى
والدستوري .

وهنا علق أحد المتهمين ضاحكاً: «وانجليز» وأمن الشاهد على هذا، فأثار الدفاع هذه النقطة وتساءل: هل يضم النادي انجليزاً حقاً؟ فرد الشاهد قائلاً: إنه إنما كان يجارى المتهم فى تهكمه.

وأخذ الشاهد يجيب عن أسئلة الدفاع التى تلقى عليه من هنا وهناك فقال إنه لم تكن بينه وبين توفيق أحمد باشا والد حسين أية ضعيفة، وليس من المعقول أن توجد مثل هذه الضعيفة بين موظف صغير ووكيل وزارة، وإنه لم يحاول أن يحيى حسين عند ما كان يراه واقعاً بالقرب من النادي وأن وقوفه هذا لم يثر شكوكه إذ لم يدرب بخلافه أنه ينوى ارتكاب جريمة.

وأجاب عن سؤال آخر، أنه لم يكن للرابطة برنامج ولا غرض سياسى، وإنما كان غرضها هو إصلاح المعيشة وتحسين حال الفلاح ورفع مستوى العمال وليس لها قانون مطبوع، وإنما كان هناك مشروع قانون تحت البحث والطبع.

وسئل هل حقيقة — كما قال أحد المتهمين — ان أمين باشا كان يرى انه يستطيع أن يحصل على حقوق مصر من إنجلترا أكثر من غيره لأنه معروف عند بريطانيا وأنه صديق لها.

فأجاب بأنه لم يسمع شيئاً من ذلك.

وناقشه الدفاع طويلاً فى أوصاف الشخص الذى كان مع حسين توفيق وقت الحادث، وماذا كان يرتدى الاثنان ومالون ملابسهما؟ فقال إنه لا يذكر لون ثيابهما، وأنه أبلغ البوليس قبل أن تعلن الحكومة الجائزة المالية التى وعدت بمنحها من يدلى بمعلومات تؤدى لمعرفة الجناة وقدرها ثلاثة آلاف جنيه.

وقال عن نقله للأرياف إنه لا يعرف السبب، وأنه استقال قبل تنفيذ أمر النقل الذى أصدره توفيق أحمد باشا واشتغل فى شركة تلج، وإنه لم يفكر فى العودة إلى الوزارة ولم يسع لذلك ونفى اشتغاله بالبوليس السياسى.

وقال ردّاً على سؤال: بأن أنور السادات كلفه مرة إصلاح سيارة له فى أثناء اعتقاله حيث حضر اليه فى جراحه برفقة حارسه. وطلب اليه إصلاح سيارات نقل يملكها.

شهود آخرون

وانسحب هذا الشاهد بعد تأديته الشهادة وجاء بعده عدد من الشهود الذين اشتركوا في مطاردة المتهم ومنهم أبو بكر فهمي افندي الضابط بسلح الطيران ، ومؤدى شهادته أنه كان يسير مع صديقه حسن محمود بالقرب من النادى وشاهد أمين باشا عثمان وهو يدخل النادى وفى يده سلسلة يعبث بها فلقت نظر صديقه اليه قائلاً : « هذا هو أمين عثمان باشا » ولم يلبث قليلاً حتى سمع صوت الرصاص فقال لزميله لقد قتل أمين عثمان باشا ، ثم شاهد القاتل يخرج ويده فى جيبه فأسر إلى صديقه قائلاً « يظهر ان هذا هو القاتل » وعلق على ذلك قائلاً : إنه استنتج هذا كله من صوت الرصاص ومن خروج الشاب بهذه الحالة ، وقد تعرف عليه فى أثناء عملية العرض التى أجرتها النيابة ، وهو حسين توفيق

وأجاب عن أسئلة الدفاع : انه لم يكن يعرف حسين توفيق من قبل ولم يره إلا يوم الحادث وتحقق من شكله عندما عرض عليه وتعرف عليه فى الحال .

ورد على سؤال آخر بأنه لم يشأ أن يدخل العارة عقب سماعه صوت الرصاص قائلاً « أدخل ليه ده أمين عثمان بتاع سنة ١٩٤٢ ، ولما سمعت الرصاص عرفت أنه قتل » .

وتلاه محمود عادل الكاشف افندى المفتش بمصلحة السكة الحديدية ، وقال إنه كان فى طريقه إلى قهوة نيوبار عندما شاهد جمعاً من الناس يطاردون شخصاً كان يطلق الرصاص ، ثم سمع صوت انفجار شديد من ناحية ميدان الأوبرا ، فذهب يستطلع الأمر ، فعرف أن هذا الشخص المطارد ألقى قنبلة وقد تعرف عليه فى التحقيق وهو حسين توفيق .

ولم تخرج شهادة باقى الشهود الذين شهدوا هذه المطاردة عن شهادة هذين الشخصين غير أن بعضهم لم يستطع أن يميز شكل القاتل ولم يتعرف على المتهم حسين توفيق حين عرض على هذا البعض .

فلسطين الشهيدة

جلسة ٢ ديسمبر

كان شهود هذه الجلسة هم أولئك الذين أصيبوا في حادث إلقاء القنبلة على سيارة رفعة النحاس باشا ، ولم تخرج شهادتهم عن أنهم لم يروا شيئاً سوى أنهم سمعوا صوت انفجار شديد ، ثم تبينوا إصاباتهم .

وفي هذه الجلسة أثار الأستاذ زكي العربي المحامي — على إثر انعقادها — مسألة فلسطين فقال :

للمحامية اليوم كلمة يجب أن نقولها قبل البدء في نظر القضية ، فقد شرفني زملائي ووكلاؤنا إلى أن ألقى كلمة عن فلسطين :

تشغل الرأي العام الآن يا حضرات المستشارين مسألة تخص العدالة في الصميم ، فلا عجب أن يأتي ذكرها في مجلس العدل ، فالرجل العادل ، عادل في قوله وعادل في فعله وعادل في سياسته . وفلسطين التي قضى فيها قضاءً مجحف متحيز ظالم بخلاف ما يقتضى به العدل والانصاف؟ لها كلمة نقولها في مجلس العدل . وليس عجيباً أن أكون أنا البادئ بهذه الكلمة ، وفي اعتقادي أن اليهود في فلسطين وفي خارج فلسطين هم أول من أصيب بالسهم في الصميم ، فلا أول مرة في التاريخ تقوم دولة على أساس من الدين وحده ، ويجب أن يزول مثل هذا الشذوذ . وعما قريب سيمرر مسألة لها أهمية خاصة لا تزول إلا بزوال هذا الشذوذ ، وهذه المشكلة أن في فلسطين أقل من نصف مليون من اليهود وهو عشر معشار اليهود خارجها ، فهل يكون اليهود خارج فلسطين متممين لهذه الدولة اليهودية أم يكونون تابعين للدولة التي أقاموا فيها وأقام فيها آبائهم وأجدادهم من قبل ؟ ولا خلاف في أن كل يهودى مهما يكن مقامه هو فرد من أفراد الأمة التي يقيم فيها ، له ما لهم وعليه ما عليهم . وعلى هذا الوضع تستقيم الأمور .

بلغت الأمور خطراً عظيماً وأصبحنا في يوم لا يعلم غده ، وإن اليهود المصريين لهم كلمة ممثلة في شخصي في ساحة العدل ، وهي أنهم مع هذه الأمة المصرية ، بل مع العروبة جميعاً صفاً واحداً ، ولست أدري فرقاً بين اليهودي المصري ، والقبطي المصري ، والمسلم المصري ، كلهم في هذا الوطن سواء ، وكلهم يشعر بشعور واحد ويتحرك حركة واحدة ، فإن كانت هذه الحركة تتطلب جهاداً فاليهودي المصري أول المجاهدين . لا ولاء لليهودي المصري إلا للبلد ولا وطن له إلا مصر ، وهذا عهد مبذول لا يمكن أن يتحول عنه إلا كل خائن .

كلمة المسيحي

ثم أعقبه الأستاذ وهيب دوس بك وقال : إن ما قاله الأستاذ زكي عربي ليغيبط به كل من في هذا المكان ، ولا أكون مغالياً إذا طلبت منكم أن تؤيدوا هذه الفكرة فأرجو أن تعطلوا العمل في هذه القضية يوماً أو بعض يوم ، ولعل من الحكمة أن يصادف وقوع هذا الحادث — حادث فلسطين — في هذا الوقت ليكون أمامكم مثلاً مجسماً للعدالة .

العدالة التي وعدت العرب بامبراطورية ، والتي وعدت الهند في الحرب الماضية ، وهم خمسمائة مليون بالتححر ، والعدالة التي وعدت المصريين بمختلف الوعود بالحرية . هذه العدالة تزول بزوال الحرب ، وهي التي دفعت بنا وبهؤلاء الشبان — وأشار إلى المتهمين — إلى دفع ثمن كان الواجب أن يكون لكم ولنا نصيب فيه ، ونرجو أن يكون في تصرف المحكمة ما يؤيد هذا الشعور سواء أكان بتعطيل الدعوى يوماً كاملاً أم بعض يوم .

كلمة المسلم

ثم وقف الأستاذ محمد لطفي جمعة وقال : تكلم الموسوي اليهودي المصري زميلي الأستاذ زكي عربي بشأن فلسطين ، وتكلم زميلي وحبيبي الأستاذ وهيب دوس بك ، القبطي المصري مؤيداً له ، ولا بد أن يتكلم المسلم المصري العربي تعقيباً على هذا

الكلام لنظهر في هذه اللحظة في مظهر الاتحاد والتضامن في محنة فلسطين فلكلامهما
أجل المعنى وأوقع الأثر في النفس، فالدين لله والوطن للجميع .

كلمة النيابة

وشارك ممثل النيابة الأستاذ كامل القاويش الدفاع ، هذا الشعور النبيل نحو مسألة
فلسطين لا على أنها مسألة سياسية ، فنحن نؤمن بأن هيئة المحكمة وكذلك حضرات
المحامين يؤمنون كل الإيمان بأن السياسة لا يصح أن تدخل من باب هذا المحراب ،
بل على أنها قضية عادلة لم تصادف عدلا من قضاتها ، وما ننتظر عدلا من قضاتها
وهم سياسيون ، فالسياسة لا قلب لها ولا دين، والعدالة كالجبال الرواسي لا تنزعع
في أي زمن ولا في أي حين .

كلمة المحكمة

وقال رئيس الجلسة إن المحكمة تعلن من جهتها أن القضاء الواقف جميعاً ،
الحاماة والنيابة ، قد قاما بالإعلان عن بالغ الحزن وعميق الأثر الذي مسنا جميعاً وقال
من الشرق عامة والأمة المصرية خاصة، ولا يرى القضاء الجالس إلا الاكتفاء به عن
عواطفه تفسيراً ، وعن حواشه تدليلاً ، وإن هيئة الأمم بدلا من أن تكون رسول
سلام كانت على السلام حرباً وضده سهما .

فشاركة لهذا الشعور والحزن الذي عم النفوس ، لا يسع المحكمة إلا تقرير وقف
الجلسة فترة من الزمن تسجيلاً لذلك .

« علمنا هذا رأى فن جاءنا بأحسن منه قبلناه »
الأمام أبو حنيفة

حادث فبراير

وأثير حادث ٤ فبراير ، أول ما أثير ، في شهادة رفعة مصطفى النحاس باشا في هذه الجلسة ، وبعد أن أدلى بشهادته عن حادث القاء القنبلة على سيارته وموداها أنه كان في طريقه إلى النادي السعدي عندما سمع صوت الانفجار ، ولم يكن يعرف مصدره وهل هو صوت انفجار كوتشوك السيارة أو صوت طاق نارى أو انفجار قنبلة ، أخذ الأستاذ على الحشخاني يناقشه فسأله : هل يعتقد أنه كان المقصود بهذا الحادث فأجاب « بالطبع » وكنت أتاقى تحذيرات كثيرة بأننى مقصود بالقاء قنابل والاعتداء على حياتى .

— أتذكر رفعتكم كيف تم تشكيل وزارتك في سنة ١٩٤٢ .
— انى مستعد أن أوضح كل شيء ولكن ليس من الصالح العام ولا من صالحكم أن أروى كل شيء .

قال الأستاذ الحشخاني « احنا عاوزين نسمع » فقال رفعتة :
المسألة لها سوابق كثيرة . وإن البلد كانت سائرة من سيء إلى أسوأ وطلما دعانى جلالة الملك لأن أتشرف بالمقابلة وأن أبين لجلالته رأى فى الحالة وكان ذلك فى خلال سنتى ١٩٤٠ و ١٩٤١ وحصلت مقابلات ؛ وكان رأى دائماً أن الحالة فى البلد سيئة وستسوء أكثر من ذلك لأن البلد فى حالة ضئك شديد ، وكنت أبدى رأى بصراحة لجلالة الملك فأقول : ان هذه الحالة لا تتغير مع بقاء القائمين بها . وذلك لأنهم اتخذوا خطة معينة لا تتفق مع مصلحة البلاد . وكنت فى كل مرة أقول إن هذه الحالة لا يمكن أن تستمر ولا يمكن الإصلاح وذلك لأن الإدارة اختلت ، واختلت أعمال القائمين بالأعمال الصغيرة . فإذا طلبتم جلاتكم إصلاحاً فلا بد من تغيير الاعوان الموجودين الآن ... ونصحت بأن الإصلاح لا يكون طهرة فهذا يضر ويحدث ارتباكاً فى الحكم .



أيندر أم يشمد أم يخطب ؟

وقال رفدته إنه يرى أن لا يمس القائم بالحكم الإدارى بسوء، بل يضع بجانبهم من يمكنه أن يعتمد عليهم فى الإصلاح وهؤلاء يكونون مقربين له .

وتكلم رفدته مشيراً إلى حملاته على العهد الحاضر وطعنه على القائم بالحكم فى ذلك الوقت فى خطبه وأحاديثه ، وقال إنه فى ذلك الوقت جاءت مسألة القطن ، وكان يرى أن يكون لها سياسة خاصة . ويمنع التحكم فى سوقه .. وإكسبه كان يرى أن كل رأى أو نصيحة يبدىها يؤخذ بضدها . ثم قال :

« وكنت كلما أددى أجيب وأقول أروح على بركة الله ، وكان ذلك فى وزارة حسين سرى باشا ، ثم حددلى ميعاد بالسراى بعض الظهر وسمعت لما حضرت بأن حسين سرى باشا موجود فى السراى ، وأنه لن يخرج منها إلا بعد أن تصدر مراسيم القطن فقلت لنفسى وأنا راجح ليه ، لكن لازم أجيب الدعوة ، فتوجهت وأخذ رأى وأدليت به وسئلت أظن أن هذه المسائل يمكن أن يقف فيها أحد ضد الانجليز؟ فقلت لجلالته أن يكون بعيداً ونحن الشعب نشغل وواجبى أنا بصفتى ممثل الشعب . ألا أسكت ، وجلالته فوق الكل ورأس الكل ونحن نتحمل المسؤولية ، وأنا طلعت وسمعت أن المراسيم امضيت قبل دخولى .

وبعد ذلك اتخذت فكرة لنفسى أن أسوح فى الوجه القبلى وكنا فى الشتاء لعدده أسباب منها الجو أحسن ، ومنها أنى أتكلم مع الناس الى هناك بكل حرية . وذهبت إلى قنا ، ورأيت أن أرجع فى الباخرة وعملت ترتيبى أن الرحلة تستغرق شهرين أو ثلاثة ووردت لى دعوات من البلاد أن أزورها . وطبعى أنى لا أستطيع أن أزور البلاد كلها ، ووصلنا إلى قنا وعادنى أن أزور سيدى عبد الرحيم القناوى وأعتمد به ، وكان هناك بعض الخلاف بين الأهالى ، وكنت اجتهد أن يكون وجودى سبباً للتوفيق بينهم ، ذهبت ومكرم باشا كان حريصاً على أن لا أعرض نفسى لشيء ويجهد ألا أظهر ، وكنت أخالفه ، ولما انتهت الزيارة لسيدى عبد الرحيم وعدت إلى منزل اسكندر عبيد قريب مكرم باشا ، أردت أن أستبدل ملابسى فدق التليفون قلت انتظروا ، قالوا خذ التليفون وانت فى الحمام وألحوا على فمسكت التليفون وسألت من المتكلم قالوا انه اسماعيل تيمور ، وهو الذى يريد أن يكلمنى حالا ، وتحت الإلحاح مسكت التليفون من وراء الباب ، فأخبرنى اسماعيل تيمور باشا أن جلالة الملك يريد مقابلتى غداً بعد الظهر . قلت يستحيل

مادياً أن أجيب هذا الطلب خصوصاً وأن عائلتي معي والرحلة تستغرق شهرين، وقلت
 لا أقدر. ويظهر أن مكرم باشا أخذ التليفون وقال يحضر، وأنا فكرت كده وقلت
 ان القطار الذي أستطيع السفر فيه لا ألحقه وخلصت عملي، ثم قالوا المدير يتكلم
 وقال لي ضروري من السفر الليلة، والعائلة تنتظر، فقلت لا يمكن اترك العائلة
 وإذا كنت سأسافر لا بد أن أحجز محلاً في الأقصر فقالوا نعمل لك الترتيب اللازم
 وأرجأت ذلك لحين نبحث الأمر فرحت بالباخرة، وقلت لهم المسألة وقلت لهم
 خليك في الباخرة وسيروا بها إلى جرجا، وغداً أكون عندكم لأن في مثل هذه المسائل
 يؤخذ الرأي وأرجع في الحال، وكانت الحالة النفسانية صعبة علي وعلى كل الموجودين
 في المركب وسافرت وكانوا أخروا القطار قليلاً إلى أن وصلت وجيت وجاء معي
 مكرم باشا، والظاهر أنه كان عامل ترتيبه لأنه كان حاجز لنفسه، وأعطوه حجرة
 وراء الوابور، بعد ذلك أنا جاي مصر على اعتبار أن مفاتيح منزلي معي لألبس
 بدلتى الرسمية، ولما سار القطار لم أجد المفاتيح معي فقلت لا طريق إلا النزول في
 بيت احمد حسين بك، وهو زوج خالة الست، وقلت وجد البيت ولكن أين
 الملابس الرسمية، والحسيني زعلوك جمع الملابس من كل مكان إلى أن رتبت كل حاجة
 بقدر المستطاع وتشرفت بمقابلة جلالة الملك، وعرض على جلالته الموقف وقال
 الحالة شديدة وفهمت أن حسين سري استقال، وقال ما رأيك في الحالة، وكنا
 سمعنا ان مظاهرات تهتف «أقبل يا روميل» «فاروق فوق رأسك يا جورج»، ولما
 سألتني جلالة الملك عن رأي في الحالة قلت لجلالته إنى سبق أن أبديت رأي مراراً
 فقال لجلالته الحالة تستدعى أن ترى طريقة، فهل يمكن أن تشترك مع آخرين في
 الحكم فقلت رأي مصمم عليه كما قلته من قبل فاذا عهد إلى بالحكم ما الذي أستطيع
 أن أعمله والبلد جعانة وأنا عند رأي فقال لجلالته سأكل استشاراتي ثم أدعوك ثانية
 فقلت لجلالته أنا مسافر هذه الليلة، وليس عندي استعداد للبقاء، فأمر أن أنتظر
 إلى اليوم الثاني إلى أن يستشير ويخبرني بالنتيجة. وهذا أمر طبعاً صدر لي وقبلت
 على مضض، انتظرت واتصلت بالعائلة بالتليفون بواسطة خفري بك عبدالنور لكي
 يخبرهم أني سأقوم باكرأ اليهم، وثاني يوم دعيت وأنا فاكر اني دعيت لإتمام الكلام
 السابق حيث لم أفهم أني سأكون مع غيري خصوصاً وأنا أبديت رأيي وهو أني لا

أستطيع التعاون معهم ، ويومها كان مكرم باشا مدعو . فدهشت وأخذت حين رأيتهم ، ودخل علينا جلالة الملك ودخل خلفه حسنين باشا ومعه ورق وقال جلالاته انه أعد بياناً سيليقيه باسمه حسنين باشا نيابة عن جلالاته ، وكان في البيان خطوات توضح أن الحالة خطيرة ، وأن إنجلترا تهدد كثيراً وجاء اسمي في البيان جملة مرات وكان المطلوب مني أو من جلالة الملك أن يستدعيني ، وكان مطلوباً أيضاً أن يؤخذ رأيي وباعتباري زعيم الأغلبية يؤخذ رأيي عن السبيل إلى الحكم ، والإنجليز هم اللي طلبوا ذلك .

ثم قال جلالاته انه مطلوب منا الرد قبل الساعة السادسة مساءً ، فعليكم أن تحضروا وتتفقوا على ما فيه شرف البلاد وإنقاذها ، وتركتنا جلالاته وانصرف وقلت ، من يبدأ الكلام ؟ ثم قلت : من صيغة هذا البيان أظن أن مركزي مركز مهم ، والمهم يجب أن يوضح مركزه ، ثم قلت لهم عن رحلتي وأقوال التي قلتها اليوم مختصراً الكلام الذي قلته عنهم بصراحة وقلت لهم اني فوجئت بهذا الطلب ولا أعلم الطلبات التي وجهها الإنجليز عن استدعاء النحاس وأخذ رأيي ، وأنا بعيد عن ذلك بالمرّة وجاى خام طائفة من رحلتي إلى هنا فأنا لا دخل لي فيما حصل ، قالوا لا بد من تفادى الموقف ويجب أن تحتج لأن هذا تدخل واعتداء على البلد من جانب الإنجليز . ويجب أن نقف في وجهه ، وقالوا نكتب احتجاج ، قلت طيب ، ولكن قبل الاحتجاج أبدى رأيي كوطني ومجرب وخبير بأعمال الإنجليز ، فيجب أن نبحث إن كان هذا الإنذار تهديداً أو تنفيذياً ، والبيان الذي القى علينا من جلالة الملك يفهم منه أن هذه الحالة تنفيذية لا تهديدية كما حصل في حوادث أخرى ، وبناء على ذلك يجب الاحتجاج ، ولكن انظروا في طريقة تتخذ لتفادى التنفيذ ، فكيف تكون هذه الطريقة ، انجثوا فيها . فقالوا الطريقة هي اننا نتعاون في حكم واحد ، فقلت لهم لكم أن تقولوا ذلك ، ولكن رأيي ألا أشارك معكم كما قلت ، وأنا مصمم على ذلك ، فقالوا هذه تضحية ، قلت التضحية يمكن عملها بشيء آخر غير هذا لأنني إذا قبلت أغش عقيدتي ، وقالوا هم عاوزين وزارة فيها النحاس ، فرفضت ذلك ، قالوا إذا كان الأمر كذلك ، فلا تقبل الحكم أصلاً ، قلت لا مانع ، ولكن الطريقة التي تتفادى بها التنفيذ غير موجودة ، وكان زيور باشا معي في الرأي ، وقال . العبارات الموجودة في البيان معناها أنها

حالة تنفيذية . وبعد ذلك اتفقنا على كتابة الاحتجاج ، وكتبت صيغته ولطفته نوعاً . والظاهر انه دخل في التلطيف اسماعيل صدق باشا لأنى تركتهم يكتبوا ، وقالوا نتمهد ألا يقبل أحد الحكم ، قلت وهو كذلك ، ومضيت على الاحتجاج ، وقلت ابلغوا جلالة الملك ، فشرف وقال اتم عملتم طيب ، وهذا عمل مشرف وطنى ، فقلت لجلالته يجب أن أصار حكم بحاجة ، وهى أن هذا الاحتجاج كويس ولكن يمكن يودى بالبلد والعرش ، ويمكن أن يكون نكبة على العرش وعلى شخص جلالتهكم ، فقال أنا قابل كل شىء فقلت لجلالته أنت يا جلالة الملك فى مستقبل العمر ، ونحن إلى فناء وبقاؤكم على رأس الدولة يفيد البلاد كثيراً ، فقال لجلالته أنا ما آيس ولا أسأل عن نفسى . وأخذ الاحتجاج وقال لحسين باشا بلغ الاحتجاج ، وقال لنا ابقوا هنا إلى أن يصل الرد . فبقينا فى حرج وقالوا إقبل أن تكون معنا واختار من تختار ، فقلت لا أقبل هذا لأن النتيجة أن هذا قبول لرأى الإنجليز ، وتنفيذ لأمرهم . فقالوا مادام معنا كلنا لا يعتبر تنفيذ الأمرهم ، فقلت اشمعنى لما يكون النحاس مع غيره لا يكون بأمر الإنجليز ولما يكون وحده ، يكون تنفيذاً لأمر الإنجليز ؟ وأردت الانصراف ، فقالوا إن جلالة الملك أمرنا بالانتظار ، فانتظرت ، وجاء الرد خطيراً وهو أن يبلغ جلالة الملك أن السفير البريطانى سيحضر حوالى الساعة التاسعة والنصف إذا لم يعدل رأيه . وبلغنا حسين باشا هذا الرد ، فقلت إن هذا الرد خطير ، ولا يخاطب لجلالته بهذه الصيغة ، وقيل لنا كونوا على استعداد حتى تنجلي هذه الحالة ، فرجعت إلى بيت أحمد بك حسين بالجيزة وكانت الحالة خطيرة ثم اتصل بى محمد زكى على باشا ، وهو صديق وصديق حسين باشا ، وقال : سمعت الخبر ، قلت خبر إيه ، قال الراجل الإنجليزى راح بالدبابات فى سراى عابدين ، وحاصرها ، والحالة خطيرة جداً . فقلت له ، أنا آسف جداً لأن الحالة وصلت إلى هذا وقد تنبأت بهذا ، ولكن لم يكن تنبئ أن يصل الأمر إلى هذا الحد ، وبعد ذلك طلبت مرة ثانية للسراى فى نفس المساء حوالى الساعة التاسعة والنصف وكنت مستعداً ، ورحنا ، ولم أجد الدبابات ولا حاجة فى ساحة السراى ، والحالة طبيعية ، ولما دخلت وجدتهم مجتمعين ، وعليهم وجوم ، فقلت ماذا جرى ؟ قالوا جاءت الدبابات ثم انصرفت والحالة خطيرة ، فقلت هذا نتيجة عملكم لأن هذا كان اندفاعاً بغير حكمة ، ثم شرف جلالة الملك وقال اعتبروا أنه لم يحصل شىء فى هذا اليوم ، وإن كل ما حصل كأنه لم يكن ، أو هو لم يكن ، وأنا

أعهد إليك يا نحاس بتأليف الوزارة ، ووطنيتك تقضى أن تستعمل الحكمة فيها ، فقلت لجلالته اسمحوا لي أن أقول إنى لا أستطيع تأليفها بحال من الأحوال ، فقال جلالته أمرتك وأنا الملك ، وأمرك أن تقبلها ، قلت لا أستطيع يا جلالة الملك . قال أنت تستطيع وتعتبر أنه لم يحصل شيء ، فقلت لجلالته ما هى الظروف التى دعت إلى تغيير الموقف ؟ قال أمرك ، فقلت اسمح لي جلالتك ألا أقبل وعلى الخصوص فقد تعهدنا أنه إذا دعى أحدنا إلى تأليف الوزارة لا يقبل ولو كان ذلك من جانب جلالة الملك فقال ، جلالته : أنا صاحب الشأن وأمرك ، قلت لجلالته لا أقبل ، طلبت معرفة الظروف ، فقال جلالته ، لازم تقبل وتؤلفها الليلة ، فقلت لجلالته لأقربيا مولاي وراسى لفت وحالى النفسية صعبة ، ، أمهلنى للغد أفكر ، فقال جلالته لا بد أن تقبل وتذهب الليلة إلى السفير ، فقلت مستحيل أن أذهب إلى السفير هذه الليلة ، وكنت أريد أن أستريح لأنى متعب ، فقال جلالته لازم تقبل ، فقال احمد ماهر باشا إن قبل يكون على أسنة رماح الإنجليز ، قلت اخرس أتم الذين جئتم على أسنة رماح الإنجليز ، ووصلتم بالبلد إلى هذه الحالة ، والنحاس أشرف منكم كلكم وقال جلالة الملك أمرك ، وأراد اسماعيل صدق أن يتكلم ، فقال له جلالة الملك اسكت أنا صاحب الأمر ، وكرر جلالته أمره لي ، فقلت لجلالته امهلنى للغد ، فقال جلالته انزل من هنا على السفير ، ففهمت أن كلاما دار بين جلالته وبين السفير لا أعلمه لأنه مطلوب منى أن أطمئنه هذه الليلة ، فذهبت لا لأطمئنه بل لأحتج ، فلما دخلت أراد أن يقابلنى بالسلام ، فقلت له لا أسلم عليك لأنك أسأت إلى فى غيائى ، وكان معه وزير الدولة .

ومضى رفعتة فى شهادته يروى احتجاجه على تدخل السفير بهذا الشكل ، وأن السفير أخذ يسترضيه ، ويسأله عن رغبته ، فأجابه بأن هذا لا يكون إلا بسحب الإنذار البريطانى ، ولن يقبل الوزارة إلا إذا سحب الإنذار ، فسأله السفير ، وهل عرضت عليه الوزارة ، فأجابه بالإيجاب ، فوافق السفير على سحب الإنذار ، وأخذ الاثنان يتباحثان فى طريقة سحبه ، وهل يكتب لهم النحاس باشا أولا ، أم يكتبون هم له . وبما قاله السفير للنحاس باشا إنه لم يختره بصفته الشخصية ، ولكن بصفته زعيم الأغلبية ، وأنه — أى السفير — حين يقول النحاس إنما يقصد الشعب ، فالموقف

الحرى خطير ، وهم يخشون أن يطعنوا من الخلف ، ورد عليه النحاس باشا قائلاً :
ماذا فعل الشعب حتى أوصاتموه إلى هذه الحالة ؟ وماذا أقول له ، هل أقول إن
الإنجليز جابوني ، وأنتم جعائين وكيف أستطيع أن أطعمهم . فقال له السفير إن وزير
الدولة موجود يستطيع أن يفعل كل شيء ، فقال له النحاس باشا إن على وزير الدولة
أن يفتح الخزانة ، ويدفع كل ما أخذتموه من البسلة ، وتحضروا القمح والملابس من
الجيش ، فقال السفير إنه مستعد لكل ما يطلبه ، ومع ذلك فلم يستطع رفعته ، كما قال ،
أن يستقر على رأى بشأن قبوله الوزارة مالم يفعل الإنجليز شيئاً لمحو هذه الإهانة ،
بطريقة يراها مع زملائه .

وتم الاتفاق بعد ذلك على كتابة خطاب إلى السفارة بسحب الإنذار ، ووافقت
السفارة فى ردها على ذلك ، وقال رفعته إن السراى سرت لهذا الرد سروراً عظيماً .
وسأله الأستاذ الخشخاني : هل يستطيع رفعته أن يبين ما كان يشكو منه جلالة
الملك فى كل مرة يستدعيه لأخذ رأيه فيما ؟ فأجاب إنها أمور ، كثيرة وكان يعمل
بغير ما أشير به .

وقال النحاس باشا رداً على سؤال آخر إن الفرق بين الحالة التهديدية والحالة
التنفيذية أن الأولى تنتهى بمظاهرة مواكب عسكرية .

وهنا علق الأستاذ ابراهيم رياض قائلاً « مثل الحل الموفق السعيد »
فقال رفعته موجهاً الكلام للاستاذ رياض إن أردت أن أفصل ذلك أفصله ،
ولكن ليس ذلك من مصلحة المتهمين ، ولا مصلحة البلد ، ولا فى مصلحة العرش
فاعترض الأستاذ رياض قائلاً : « لا محل لذكر العرش فى مثل هذه المسائل لأن
العرش فوق هذه المنازعات »

ورد رئيس المحكمة قائلاً : إن المحكمة بين عاملين ، عامل صالح الدفاع ، وعامل
مضال أخرى ، فهى إن اعترضت على الشاهد ، ثار الدفاع لحقه ، وإن تركته يسترسل
ثار آخرون ممن يريدون الإعلان ، وأما العرش فالمحكمة خير كفيل بحمايته ، ووضع
فوق الرؤوس ، فنحن نحكم باسم العرش ، ونستمد سلطتنا من العرش ، وما ذكر
اسم جلالة إلا لحوط بكل تعظيم .

وقال المحامون إنهم مقدرون سعة صدر المحكمة ، ويرون أن جميع الإجراءات
سليمة ولا غبار عليها .

واستمر النحاس باشا يبين الفرق بين الحالة التهديدية ، والحالة التنفيذية وفسرها بأن الأولى هي مظاهرة عسكرية يجوز أن تنتهى إلى شىء يحسن السكوت عنده ، أما الحالة التنفيذية فهي التى ليست مظاهرة ، بل تقترن بالتنفيذ الفعلى ، وأن الذى كان فى ذهنه أن البيان لم يكن مصقوراً على مظاهرة تهديدية .

وسئل هل قابل أحداً من رجال السفارة فى الأقصر ، أو فى أسوان فى أثناء رحلته فأجاب : إنه لا يذكر ذلك ، ويجوز أنه حصل .

وألقى عليه سؤال آخر عن الأضرار الجسيمة ، التى تستهدف لها البلاد فيما إذا لو قبل وزارة قومية برياسته .

فأجاب محمداً : لا أقبل ولن أقبل . والضرر أنه يستحيل على حكومة أن تمشى وبها أجناس مختلفة ، والسفينة تغرق

وسئل ألم يكن من الأنسب ، تحت تأثير الظروف التى أوضاعها فى شهادتك ، أن تقبل تشكيل الوزارة القومية ، فأجاب بالنفى .

— هل كان من الممكن أن يتشدد السفير فى طلب تكليف رفعتم بتشكيل الوزارة دون علمكم .

— أنا أجزم أنه لم يتصل بى لا مباشرة ، ولا بالواسطة فى هذا الشأن .

— ماذا يكون مركز السفير إذا رفضتم تشكيل الوزارة ؟

— يسأل هو عن مركزه ، ومع ذلك فهم تحدوا فى مجلس الأمن النقراشى باشا ، ولم يقبل التحدى .

وذكر رفعته أن وزارته كانت فى شقاق مستمر مع السفارة وحاكم السودان العام سواء كان فيما يتعلق بالتدخل أو غيره ، وكان يمنع هذا ويحذرهم مغيبته ، ويحتج عليه ، وأن حاكم السودان كان يرد على وزارته عن طريق السفارة ، فكان يطلب منه أن يخاطبه رأساً .

ولما سئل عما إذا كان الإنجليز قد تدخلوا فى الفترة بين سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٤ فى بقائه فى الحكم أجاب أنه كان ضد الإنجليز فى هذه الفترة ، وأنه كان ضد التدخل سواء من جانب الإنجليز أو جانب السراى ، ولذلك ساءت الأحوال ، وكان يريد التئحى عن الحكم ، ولكنه رأى أن يبقى ويدافع عن البلد حتى يموت .

وسأله الأستاذ زكي عريبي : ألا ترى رفعتكم أن سلوكك في ذلك اليوم ، واستغلالك الظروف كما بينتها أنك عطلت سلطة الملك الدستورية في ذلك اليوم ؟ فاحتج رفعتته على عبارة « عطلت سلطة الملك » وقال إن جلالته أمره وإنه قبل الأمر تحت تأثير الظروف وبعد المشاورة والتردد .

وسأله الأستاذ حماده الناحل : هل يذكر رفعتته أنه تأخرت لرفعتته مراسيم في السراي ؟ فأجاب بأنه لا يذكر .

وطلب منه الأستاذ حماده الناحل أن يفسر معنى تأخير المراسيم لحكومة ما ، وقد تولى رئاسة الحكومة ست مرات ، وهل معنى ذلك عدم الثقة بالحكومة . ولم يشأ النحاس باشا أن يجيب عن هذا السؤال .

وسأله الأستاذ حماده الناحل عن بدء علاقته بأمين عثمان باشا سياسياً . فقال إنها بدأت في أثناء مفاوضات سنة ١٩٣٦ .

وقال رفعتته إنه كان يريد أن ينجح في المعاهدة ، فكان يختار الأشخاص الذين يستطيعون معاونته في هذا الصدد ومن بينهم أمين باشا .

وسأله وهيب دوس بك : هل في الفترة التي كانت فيها حكومته في شقاق مع الانجليز وحاكم السودان العام ، كان أمين باشا على صلة طيبة بالسفارة أم لا ، فرد النحاس باشا قائلاً :

— بطبيعة الحال ان أمين عثمان باشا متخرج من كلية فيكتوريا ، وهذه الكلية تعمل على إيجاد صلات طيبة بين الانجليز والمصريين ... وقال إنه يعتقد أن أمين باشا كان يقدم الصالح الوطني على الصداقة .

وسأله وهيب دوس بك عن رأيه في الخطبة التي ألقاها أمين باشا . ونشرتها الصحف ، وتسكلم فيها عن العلاقة الزوجية التي بين انجلترا ومصر .

فقال رفعتته إنه قرأ هذه الخطبة ، وإنه معجب بتشبيه أمين باشا .

وسئل هلا يكون معذوراً من يطلع على هذه الأقوال ، إذا اعتقد أن أمين باشا المشترك معكم في الحكم ممالئ للانجليز ؟

ج : هذا الكلام يمكن أن يقوله الدفاع في طلب الرأفة من المحكمة .

وأجاب عن سؤال آخر أنه لا يذكر أصلاً أن الانجليز طلبوا إسناد الحكم إلى أمين باشا قبل سنة ١٩٤٢ عقب استقالة وزارة علي ماهر باشا .

وروى رفعته بعد ذلك قصة قانون الاجتماعات وما أحدثته من أزمة في وزارة ثروت باشا، وكان النحاس باشا آنذاك رئيساً لمجلس النواب ، وأراد أن يوفق بين الإنجليز وثروت باشا ، وأعضاء البرلمان ، وقد روى رفعته هذه القصة التاريخية على سبيل المثال لحالة تهديدية سابقة من الإنجليز ، فقد كانت السفارة تريد وقف هذا القانون وقانون العمد ، وأرسلت خطابين بهذا المعنى . وهي أول أزمة قامت بين وزارته وبين الإنجليز ، وعرض النحاس باشا الأمر على المغفور له الملك فؤاد فسأله جلالته عما ينوي عمله فاقترح عرض الأمر على مجلسي الشيوخ والنواب في اجتماع يعقدانه معاً ، وسمى وقتها « الحل الموفق السعيد » ، الذي علق عليه الأستاذ ابراهيم رياض المحامي ومن أعضاء الحزب الوطني كما قدمنا . وقد هدد الإنجليز بعد ذلك وجاءوا بالمراكب الحربية إلى الاسكندرية ، وكانت هذه هي الحالة التهديدية . وتمكن رفعته وقتذاك من إنهاء المسألة بتأجيل قانون الاجتماعات فترة من الوقت ، وبذلك تفادى الأزمة — ولما طلب إليه المرحوم توفيق نسيم باشا أن يبحث عن حل آخر غير تأجيل القانون ، بأن يستقيل مثلاً ، صرخ فيه النحاس باشا قائلاً: إنه لن يستقيل ، وسيظل يقاوم إلى النهاية فاما أن ينقذ البلاد وإما أن يغرق معها ، ولما مرت الأزمة بسلام حضر نسيم باشا إلى داره وقبله مهتماً .

بقية شهادة النحاس باشا

جلسة ٣ ديسمبر

وفي هذه الجلسة أتم النحاس باشا شهادته

وقد قال رئيس الجلسة عقب انعقادها ، إن المحكمة ترى وضعاً للأمر في نصابها أن تعلن أن ما دار بجلسة أمس ، لا يعدو مناقشات عن موقف تناوله التحقيق وهو حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وكان الدفاع أول من اهتم لذلك ، وأخذ يستجلى النحاس باشا بتوجيه أسئلة كان لزاماً أن ترد في ثناياها إشارات إلى مقام العرش ، وكانت كل إشارة ، سواء كانت من الدفاع أو من الشاهد ، تحيط هذا المقام السامي بكل تبجيل وتسكريم وإكبار ، وكان الموقف مع دفته محوطاً بروح سليمة طيبة تنفق وحرية الدفاع وحاجته . ورقابة المحكمة لاشك كفيلاً بمراقبة وتحقيق جميع الأهداف . ثم أخذ النحاس باشا يكمل شهادته . وسمح واقعيتين ذكرهما في شهادته السابقة ،



وقد جلس الصديقان القديمان .. فهل يفكران أم يتناجيان ؟ !

الأولى خاصة بأنه تحقق أن أمين عثمان باشا لم يكن معه في رحلته إلى أسوان ، ولم يحضر إليه قط ، والثانية خاصة بواقعة اللقاء الطوب عندما كان يزور ضريح سيدي عبد الرحيم القناوى ، وأن هذه الواقعة لم تحدث في أثناء هذه الزيارة ، إذ كانت الجماهير قد استقبلته في هذه الزيارة بالهتاف في كل مكان ، وأما حكاية إلقاء الحجارة ، فقد حدثت في مرة أخرى ، ولم يكن هو المقصود بها ، وإنما كانت بسبب انقسامات وخلافات مستحكمة بين الأشراف والحميدات ، وقد تدخل في إصلاح ذات البين بين الأسرتين ، وقال إنه يظن أن مكرم باشا كان معه يومذاك .

وهنا وقف الأستاذ حمادة الناحل وصاح قائلا : « أننا لانقبل أن تصفى الخلافات بين الشاهد ومكرم باشا في الجلسة ، وعلى حساب المتهمين » .

ثم مضى رفعته في شهادته ، ورد على سؤال للأستاذ على أيوب ، أنه كان محتجا على كل شيء ، ومعترضا على ما جاء في البيان الذى ألقاه حسنين باشا .

— عندما اجتمعتم يوم ٤ فبراير بعد الظهر وتلا عليكم حسنين باشا البيان قال لكم احمد ماهر باشا . . انت يارفعه الباشا الذى كنت تطالب بالاستقلال ووقعت على المعاهدة ، فهلا تعتبر أن هذا التبليغ يمس المعاهدة ويمس الاستقلال ، فأجبتك أنك تعتقد أنه يمس الاستقلال .
فأجاب رفعته قائلا :

— كل ده كلام أنا قلته في الاجتماع ، وموجود في المحاضر ، وكنت ضد التدخل

— هل قال لك حافظ رمضان باشا إن قبلك الوزارة أمر معيب ؟

ج - أنا كنت ضدهم جميعا ، وقلت لهم انهم جميعا كانوا السبب في حادث ٤ فبراير

— هل صرح الدكتور هيكى باشا ، في أثناء هذا الاجتماع ، أن الإنذار البريطانى فيه تهديد لاستقلال البلاد ، وأن تأليف وزارة قومية أمر واجب ؟

ج - إن كل هذا لا يمكن الإجابة عنه بعد الذى قلته أمس ، ولا تصح الإجابة عنه ، فقد قلت لهم إنه محال أن أشترك معكم في وزارة قومية .

وقد حاول الأستاذ أيوب بعد ذلك أن يلقي بضعة أسئلة على الشاهد خاصة بعدد الموجودين في ذلك اليوم ، وما قاله كل منهم ، فرفض رفعته الإجابة عنها ، وطلب الأستاذ أيوب تطبيق القانون على الشاهد لامتناعه عن الإجابة .

وصفت المحكمة الموقف ، وعاد الأستاذ أيوب يسأل الشاهد :

— هل توسل اليك على الشمسى باشا ، واستجلفك باسم الوطنية والكرامة ، أن تعدل عن موقفك ، وترك لك حرية اختيار من تشاء من الأحزاب لتتخذ الموقف؟
جـ - سبق الرد على مثل هذا السؤال .

— هل رفعة شريف صبرى باشا اعترض على موقفك واقترح عليك إنفاذاً لكرامة البلد ، أن تقبل تأليف وزارة محايدة تجرى انتخابات حرة حتى تشكل وزارة وفدية ، إذا حازت الأغلبية ، فأصررت على الرفض مع أنك كنت قبل أن تسندك حزاب الانجليز تطالب بهذا ؟
واعترض النحاس باشا على كلمة « تسندك حزاب الانجليز » وطلب استبعادها من السؤال ثم قال :

— أنا قلت إننى كنت غير موافق أبداً على الحلول اللى عرضوها على ، ما دامت تتضمن اشتراكهم فى الحكم ، أما كونى أطلب بإجراء انتخابات حرة ، فأنا أطلب بها دائماً ، وقد أصررت على ذلك قبل وبعد حادث ٤ فبراير وإلى الآن ، وهو ما أطلب به على الدوام ، ولكننى قلت إنى لا أقبل شيئاً يراد منه أن يشركونى معهم — وهلا ترى بأساً من قبوله إذا أشار به الانجليز ؟

جـ — أنا أحتج على هذا السؤال
وأصر الأستاذ على أيوب على أن يجيب رفعته عن سؤاله فصاح النحاس باشا قائلاً :
— هل المقصود من هذه الأسئلة إلقاء درس وطنى .. إذا كان هذا الدرس على حساب الشهادة ، فأنا لا أجيب مطلقاً .

وهنا حدثت مشادة حادة بين الدفاع وبين المحكمة ، حول ما يجب أن يسأل عنه الشاهد وما لا يجب ، وكثرت الاعتراضات ، وارتفعت الأصوات ، وهذأت المحكمة الحالة ورجت الشاهد أن يقتصر فى إجابته ، فيما أن يجيب بنعم أو بلا ، ولا يعلق أو يتوسع فى إجابته .
وسأل الأستاذ على أيوب :

— هل قال لك احمد ماهر باشا ، إن واجب كل مصرى أن يحصى الاستقلال ، فكان ردك أن الاستقلال هدم ولم يبق منه شئ؟
جـ - أنا لا أذكر الالفاظ التى قلتها بالضبط ، فأنا كنت أطعن على العهد كله ثم أضاف « الاستقلال ما هو ضاع فعلاً »

— وهل عاد الاستقلال يوم أسند اليك الحكم في ٤ فبراير؟
— الاستقلال لم يعد في وزارتي ، وأنا قلت نفسي إني حاسم بقدر ما أستطيع
وضحيته بنفسى.

— وكيف قبلت الوزارة في بلد ضاع استقلالها؟
— بأمر جلالة الملك

— هل تذكر رفعتك سبب إقالته من الحكم سنة ١٩٣٧؟
وهنا طالب النحاس باشا بتذكيره بسبب الإقالة ، فقال الأستاذ على أيوب ،
أنها كانت بسبب الاعتماد على الحريات ونزاهة الحكم ، والقمصان الزرق ، فاعترض
رفعته على السؤال .

— هل قبلت رفعتكم أن تكون ضيف الشرف في حفلة يستعرض فيها
الجيش البريطاني؟
وقدم المحامى صورة فتوغرافية للشاهد في هذه الحفلة .

— أنا قبلت الحكم لاستخلاص به مصلحة البلد ، وليس يعيننى أن أكون ،
وأنا رئيس حكومة ، ضيف الشرف ، ويجب أن أقف الموقف اللائق بمن يمثل
جلالة الملك .

— هل دعى أحد من الوزراء لحضور هذا العرض معكم؟
— كلا وأنا دعيت لأنى رئيس الحكومة
— إذن لماذا دعى معكم أمين عثمان باشا؟
— سلمهم هم

— انت قلت انك نهرت احمد ماهر باشا عند ما قال إنك جئت على أسنة
الرماح ، وقلت لهم إنهم هم الذين جاءوا على أسنة الرماح ، فتي جاء أحمد ماهر باشا
عن أسنة الرماح؟

جـ - أنا أظن عليهم جميعا ، وقلت لهم أنهم هم الذين تسببوا في حادث ٤ فبراير .
وهنا حدث مشادة أخرى بين الشاهد والمحامى ، بسبب إلقاء سؤال ، فاضطرت
المحكمة إلى رفع الجلسة . . وكان السؤال خاصاً بما جاء في الكتاب الأسود من أن
النحاس باشا قال فى اجتماع الشيوخ والنواب أن الإنجليز وقع اختيارهم عليه لشخصه

بصرف النظر عن الحزبية ، خلافا لما قاله رفعتة أمام المحكمة من أن السفير قال له إنه حين أشار بإسناد الحكم اليه ، لم يكن يقصد شخصه ، وإنما كان يقصد أنه زعيم الأغلبية .

ثم أخذ الأستاذ فتحى رضوان يناقش الشاهد فى بعض النقاط فسأله هل فهم أنصاره أن رأيه فى حادث ٤ فبراير كان حركة عدائية ضد مصر ، فقال إنه كان يذيع هذا الرأى ويقول هذا الكلام فى كل مناسبة .

وسأله عن المظاهرات التى حدثت فى وزارة حسين سرى باشا التى هتف فيها المتظاهرون « تقدم يا روميل » ومن يظن أنه صاحب مصلحة فى تدبير هذه المظاهرات كما يعتقد رفعتة ، وهل هم الإنجليز ، أم وزارة سرى باشا ، أم المعارضون ؟ فأجاب رفعتة أنه يستبعد من هؤلاء المعارضين لوزارة سرى باشا ، ولعل الإنجليز دبروها ليبرروا تدخلهم .

ولما سأله عما إذا كان الإنجليز طلبوا من ماهر باشا عدم محاكمته ، قال إنه لا يعلم ذلك وإنه كان دائما يقول « قدمونى للمحاكمة » .

ثم سأله — هل يظن أن مكرم باشا كان يعلم بحادث ٤ فبراير قبل وقوعه ؟ — لا ، يستحيل على مكرم أن يكون عالما بشئ .

— هل الأعمال التى صدرت من على ماهر باشا ، وصالح حرب باشا ، ومحمد طاهر باشا وغيرهم كان فيها إضرار بحق مصر فى استقلالها .

— لا أعرف ولا يمكنى الإجابة .

— هل تذكر أنهم اعتقلوا فى عهدك ؟

— أيوه

— ما سبب اعتقالهم ؟

جـ — أسباب كثيرة ، وكنت قبل أن آمر باعتقالهم جاءتنى معلومات من رجالى تؤيد المعلومات التى وصلتني من السفارة ، بأنهم يعملون ضد الحلفاء .

— هل كانت أوامر الاعتقال بناء على طلب بريطانيا ؟

جـ — هذه مسائل شائكة ، ولكنى مستعد أن أقولها .

المحكمة — لا . جاوب بس على السؤال ، طلبت بريطانيا اعتقالهم أم لا ؟

ولما أصر رفعتة على ذكر التفاصيل تنازل الأستاذ فتحى عن سؤاله .

ج - هل رابطة النهضة تألفت برضاء الوفد ؟

ج - لا برضائي أنا.

ج - ألم يعترض على تأليفها صبرى أبو علم باشا والهلالي باشا ، وعملا على عدم التعاون معها ؟

ج - يجوز

ج - هل تعلم رفعتك أن أمين عثمان باشا كان سبياً فى الانقسامات التى حدثت فى الوفد ؟

ج - لا أعلم

وسأله الأستاذ شوكت التونى :

ج - هل الخطبة التى القاها أمين باشا فى كلية فكتوريا ، والتى تسلم فيها على زواج الانجليز بمصر ، وأنه كان زواجا كاثوليكياً أى لا ينقسم ، وافقت عليها واعتبرت أن هذه السياسة خاصة بأمين باشا للتأثير على الانجليز ؟

ج - نعم

وعاد الأستاذ حماده الناحل إلى مناقشة الشاهد فسأله :

س - فى الفترة التى مرت بين تلاوة حسنين باشا للبيان ، وعودته للسراى ثانية وتكليفك بتشكيل الوزارة .. فى هذه الفترة هل أخبرت أمين باشا بأنه عرض عليك وزارة قومية فرفضتها ؟

ج - كنت أقول ذلك لكل إنسان ، ولا أعرف أن كان منهم أمين باشا أم لا

س - هل تذكر أن أحد الانجليز الذين قابلك فى محطة قنا قال لك بالانجليزية ما معناه « إنى سعيد بمصافحة الرجل الذى سيتولى الحكم قريباً » ؟

ج - أنا شخصياً لا أعرف اللغة الانجليزية .

ثم انسحب رفعة النحاس باشا بعد انتهاء مناقشته . وغادر القاعة قائلاً « السلام عليكم »

جلسة ٤ ديسمبر

فى هذه الجلسة طلب الأستاذ أحمد رشدى ضرورة استجواب كل من :

شريف صبرى باشا ، على ماهر باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، حسين سرى باشا ، اسماعيل صدقى باشا ، موسى الدين بركات باشا ، حافظ رمضان باشا ، حسين هيكل باشا

على الشمسى باشا ، حلى عيسى باشا ، محمود حسن باشا ، محمد محمود خليل بك .
وقد قالت المحكمة إنها ستنتظر فى هذا الطلب .

وقال الأستاذ فتحى إنه فاته أن يسأل النحاس باشا عن واقعة منحه هو وأمين
عثمان باشا لقب « سير » وطلب التصريح له باستخراج شهادة بذلك من وزارة
الخارجية أو من مجلس الوزراء . فوافقت المحكمة على ذلك .
وقد رأى رئيس الجلسة أن يصحح سؤالاً وجوابه نشر فى جريدتى البلاغ
والكشلة ، والسؤال هو :

هل رفضت مصالحة جلالة الملك فكان جواب النحاس باشا بالإيجاب .
أما حقيقة السؤال فهو :

هل رفضت مصالحة اسماعيل تيمور باشا مندوب جلالة الملك ؟ فكان جواب
النحاس باشا أنه رفض فعلاً مصالحة تيمور باشا ، وما كان ليعلم أنه مندوب جلالة الملك .
وبعد ذلك سمعت المحكمة شهادة سائق سيارة فواد سراج الدين باشا والأستاذ
محمد حلى شعير سكرتير النحاس باشا فيما يتعلق بحادث القنبلة التى القيت على السيارة
فقالا إنهما لم يريا شيئاً وسمعا صوت الانفجار فقط .

حادث الهرم



وسيم خالد

ثم بدأت المحكمة فى سماع شهادة شهود
حادث الهرم فتودى المجنى عليه الشاهد
الأول وهو محمد مدوح الشلقانى .

وقد روى الشاهد ما حدث فقال : إنه
خرج من منزله فى الساعة الخامسة من مساء
يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ فى سيارته ومعه
إحدى قريباته ، وقصد إلى فندق مينا هاوس
وبينا هما عائدان ، وكانت الفتاة ممسكة بعجلة

القيادة ، اعترض طريقهما شاب عرف فيما بعد أنه احمد وسيم خالد ، وكادت السيارة تصدمه ، ولما أوقفت السيارة ، قال له وسيم ، إن زميله صدمته سيارة . ورأى الشاهد شاباً ملقى على الأرض وطلب وسيم من الشاهد مساعدته في نقل صديقه إلى صيدلية ، فنزل الشاهد ليستطلع الأمر وانحنى على الشاب الملقى ليرى ما أصابه ، فألفاه قد صوب إليه مسدسا ، ولما التففت إلى الخلف وجد وسيم قد شهر مسدسه هو الآخر ، ولم يلبث أن أطلقه ، فأصيب الشاهد بدمار فسقط على الأرض ، وفي هذه الأثناء نهض الشاب الآخر وقد صوب مسدسه نحو صدره ، ثم اندفع نحو السيارة ، وأمر الفتاة بمغادرتها ، فنهض الشاهد وهو في حالة شديدة من الألم ، وحاول اعتقالها ، وأمسك بالسيارة وكان وسيم قد أمسك بعجلة القيادة ، بينما أطلق زميله عليه رصاصة أخرى ، فسقط ثانية يتضرع في دماؤه وأخذ يستغيث ، وكانت الفتاة قد ولت هاربة خشية على حياتها ، وكانما خشى الشابان أن ينقبه اليهما أحد فتركا السيارة ووليا الأدبار متجهين صوب الهرم ، وأخذ الشاهد يتجامل على نفسه حتى استطاع أن ينهض والدماء تنزف من جراحه ، وأدار موتور السيارة بالمنافيل ثم قادها إلى ناحية الجزيرة وهناك التقى بالفتاة فصحبها معه في السيارة ، وفيما هو سائر لمح الشابين في الجهة اليسرى في ضوء مصباح السيارة الكشاف ، فوقف السيارة وهم بالنزول ليعتقلهما ولكن شيئا همس في أذنه ألا يطاردهما ، ثم ذهب إلى النقطة وأبلغ الحادث وعاد مع أحد الجنود إلى محطة الترام يرقب مركبات الترام الآتية من الهرم إلى الجزيرة على أمل أن يعثر على الشابين ، فهو يعلم ألا منفذ للبدينة إلا هذا الطريق ، ولما وصل أول ترام إلى المحطة ، أخذ يفتش عرباته ، حتى عثر عليهما في نهاية القطار وقد سمع أحدهما يقول للبوليس عندما أراد اعتقاله « إوعى تسكمنى أنا ابن وكيل وزارة الداخلية » فضربه الشاهد بيده ، وقد عرف فيما بعد أن هذا الشاب هو مصطفى كمال حبيشة نجل على كمال حبيشة بك وكيل وزارة الداخلية ، وقد أبدى أسفه في الجلسة لأنه ضربه .

وأخذ المحامون يناقشون الشاهد في شهادته ، وبعد ذلك سمعت باقي شهود هذا الحادث ، وهم جندى البوليس ، واثنان من مفتشى الترام وكسارى وطالب ، وتنحصر شهادتهم في واقعة ضبط هذين المتهمين في الترام فقط

وشهد أحدهم ، وهو الجندي مصطفى إبراهيم محمد ، بأن سيدة أخبرته أن هناك سيارة يطلق عليها الرصاص ، وشاهد شخصين بجوار السيارة ، أحدهما طويل والآخر قصير ، يعدوان ثم ركبا الترام ، فركب خلفهما وظل يراقبهما ، دون أن يشعر حتى وصل الترام إلى محطة نقطة البوليس فوجد المجنى عليه واقفا ولما رآهما قال « أهم هم دول » .

وجاء عمر صبرى عباس وهو طالب بكلية الزراعة ، ومن أقرباء حسين توفيق وأدلى بشهادته عن حادث حرق سيارة انجليزى بالمعادى ، قائلا إنه شهد السيارة وهى تحترق ، وبينما كان واقفا حضر اليه حسين توفيق ، وأنور فائق . . وقال إنه لا يعرف شيئا عن جمعية حسين توفيق ، ولم يعرض عليه أحد الاشتراك فيها أو فى ارتكاب حوادث إحراق سيارات الانجليز .

وبما يذكر أن هذا الشاهد كان معتقلا فى القضية ، ثم أفرج عنه إذ لم يثبت ضده شئ . . وسأله الأستاذ فتحى رضوان عن المعاملة التى كان يلقاها فى أثناء سجنه ، فقال إن التحقيق كان يدور ليلا فقط ، وقال رداً على سؤال آخر للأستاذ حماده الناحل إنه لم ير جول أسود يوم حادث الحريق المذكور . وسأل ممثل النيابة عما إذا كان قد هدده أحد فى سجن الأجانب فأجاب بالنفى .

— هل طلب منك أحد أن تعترف بشئ ما ؟

جـ - بعض الأشياء

النيابة - وماهى ؟

جـ - فى آخر التحقيق معى سألنى القاويش بك : هل رأيت حسين توفيق وأنور فائق يرتكبان جريمة الحريق المذكورة ، فقلت لا ، فقال هل كنت تظن ذلك فقلت لا ، فقال القاويش بك : لا لا ، كنت تظن .

وسأله الأستاذ حماده الناحل :

— هل اعترفت أمام النيابة فى أول الأمر بالوقائع التى اعترفت بها بعد ذلك ؟

جـ - لم أعترف بشئ ، ووكيل النيابة هو الذى فكرنى ، وكان يسرد لى الحوادث وعلى هذا الأساس تذكرت الحادث ، وقلت لى رأيت المتهمين واقفين بعد الحادث فقال لى وكيل النيابة هل تشهد بذلك قلت نعم .

حادثة سجن الأجناب

وبدأت المحكمة بعد ذلك في سماع شهود حادث
سجن الأجناب ، ودخل القاعة الكونستابل فؤاد
محمد حسن وهو الذي اعتدى عليه بعض المتهمين
في السجن ، وذكر أنه في نحو الساعة الواحدة
والنصف بعد الظهر ، أخبره الجندي عبد العزيز ،
أن المتهمين بالحجرة نمروا بالسجن يريدون التدخين
فذهب اليهم وأطل عليهم من نظارة باب الحجرة ،
وفي هذه اللحظة دق الجرس في حجرة أخرى
فأسرع إليها الجندي وبقي الكونستابل وحده فسأل
المتهمين عن حاجتهم ، فأجابوه « عندنا حاجة
وسخة » ففتح الباب وحينئذ جذبوه إلى داخل
الحجرة ثم أغلقوا الباب وانهالوا عليه بالضرب ،
وكان بعضهم يحاول نزع المسدس من جرابه ، ومن



حسين توفيق

بين هؤلاء حسين توفيق ، فأخذ الكونستابل يقاوم بكل
قواه ليحول بينهم وبين انتزاع المسدس ، وظل يستغيث
حتى حضر إليه القائم مقام إبراهيم إمام بك ، والضابطان
محمد الجزار ومحمد توفيق سعيد ، وأنقذوه من بين
أيديهم ثم نقل إلى مستشفى الهلال الأحمر في
حالة سيئة .



أنور السادات

وناقشه الدفاع طويلا في تفاصيل الحادث
وكيفية حدوثه ، وغرضهم من ارتكابه ، وهل
كانوا ينوون الهرب أم لا ؟ وهل كانوا يتمكنون
من ذلك فيما إذا لم ينجحوا في انتزاع

مسدسه ، فأجاب أنه يعتقد أنهم كانوا يستطيعون الحرب . وتبين من شهادة هذا الشاهد أن وظيفته في السجن هي الحراسة فقط ، وإجابة طلبات المتهمين ، وأنه لا يعرف عدد المتهمين الموجودين في كل غرفة في السجن ، ولا نوع القضايا المتهمين فيها ، ولكن عرف بصفة خاصة أن هؤلاء متهمون في قضية سياسية . حتى أنه لما سئل كم حجرة كانت خالية في السجن وقت وقوع الحادث أجاب بأنه لا يعرف . وطلب إليه الأستاذ محمود التوني أن يفسر للحكمة كيف يستطيع الحرب لو كان مكانهم ، فأجاب أن حراس السجن لا يحملون سلاحا فمن السهل تهديدهم بالقتل وبذلك يتمكنون من الحرب .

وأجاب عن أسئلة أخرى خاصة بدخول ضباط القسم السياسي السجن بدون إذن من النيابة قائلا أنه لا شأن له بهذه المسائل ، ويسأل عنها مأمور السجن فهو المختص بها .

وأثيرت مسألة الفتاة الهندية التي كانت محبوسة في سجن الأجانب في ذلك الوقت ، وسئل الشاهد عما إذا كانت هذه الفتاة استغلها البوليس السياسي في التأثير على المتهمين فأجاب بأنه لا يعرف شيئا من ذلك ، وأنه لا علاقة له بحراسة المسجونات ولا يعرف عنهن شيئا .

عودة الى عمر صبرى

وهنا طلب الأستاذ حمادة الناحل استدعاء عمر صبرى عباس مرة ثانية لسؤاله عن بعض النقاط فوافقت المحكمة . واستدعت هذا الشاهد ، وسأله الأستاذ حمادة الناحل عما إذا كانت الفتاة الهندية قد اتصلت به في أثناء حبسه في سجن الأجانب ، فقال إنها حاولت الاتصال به ، إذ كان يتنزه ذات يوم في فناء السجن فحاولت التحدث إليه فلم يعرها اهتماما فسمعها تقول « ده مسكين ده غلبان » .

وسأله المحكمة هل لاحظ أنها حاولت الاتصال بغيره ، فأجاب ربما .. فقد سمعها تتكلم مع أشخاص لم يره من داخل حجرة .

وسأله الأستاذ حمادة الناحل ، هل كانت الفتاة على شيء من الجاذبية ، فاعتضت

النيابة على هذا السؤال قائلة إن الجاذبية مسألة نسبية (ضحك) وقال الشاهد أنها جميلة وإنها تناهز العشرين .

وهنا طلب المتهم نجيب حسين فخرى سؤال الشاهد فسمح له ، وسأله عما إذا كان الأستاذ القاويش قد طلب إليه أن يقول هذه الأقوال عن حسين توفيق وأنور ؟

ج - أيوه طلب مني

— هل كان يقول لك إذا سمعت أوامري حيا اطلعك واعملك شاهد ؟

ج - وعدني كتير بكده

وسأله المتهم سعيد توفيق :

— هل كان القاويش بك يحقق وحده أو يشترك معه أحد آخر من رجال النيابة وغيرهم ؟

ج - كان يشترك معه بعض رجال البوليس ، وأذكر منهم إمام بك ، وأنهم كانوا يوجهون إليه رأساً بعض الأسئلة .

وأجاب عن سؤال آخر لسعيد توفيق ، بأن إمام بك كان يكتب مذكرة في نوتة صغيرة .

وسأله المتهم أنور فائق عما إذا كان يوجد شيء على مائدة القاويش بك يقدمه للتهمين ؟

ج - كان يوجد سجائر وقهوة

— هل توجد حاجه ثانية ؟

ج - مش منذكر

وسأله الأستاذ حماده الناحل هل سمع أن أحداً قدمت له خمر في السجن أو في التحقيق ، فقال إنه سمع ذلك من أخيه ، وكان مقبوضاً عليه ، وأن الجراس قالوا له إنهم كانوا يعطون حسين توفيق خمرًا .

ثم سمعت المحكمة شهادة الجندي عبد العزيز إمام الذي كان مع الكونسيتابل فؤاد محمد حسن في أثناء وقوع حادث الاعتداء ، وبعض جنود آخرين في السجن .

وقد سئل الشاهد عبد العزيز إمام ، هل دخل حسين توفيق زنزانة مدحت نغرى
فى يوم من أيام التحقيق ، فأجاب أنه لا يذكر .
وسـ أله الأستاذ حماده الناحل هل كان المتهمون يستطيعون فك العمد وضرب
الكونستابل بها ؟

جـ - كان يمكن وربنا ستر لأننا أعجاب عيال .

— هل « الجفير » يمكن حله ؟

جـ - ده أمر الله ويمكن حله (فضحك الحاضرون)

— هل رأيت إمام بك والجزار بك يدخلان السجن ؟

جـ - مايجوش إلا لما يكون فيه تحقيق أو لما يكونوا فى المرور يدخلوا ويطلعوا
المحكمة — هل كانوا يدخلون عند المتهمين ؟

جـ - لا

الأستاذ حماده الناحل — هل لاحظت أنهم يتصلون بالمتهمين وهم فى الفسحة ؟

جـ - لا

المحكمة — هل من مأموريك أن تتحقق من الداخل إلى السجن ؟

جـ - أنا عند الزنزانة .

المحكمة — هل إذا دخل أحد تمنعه ؟

جـ - أنا عند الزنزانة .

سعد كامل — هل سمعت إمام بك ينادى حسين توفيق ويقول له يا حسين بك ؟

جـ - لا

الأستاذ الشرقاوى — ألم يحصل تحقيق فى حجر المتهمين ؟

جـ - لا

الأستاذ الشرقاوى — ألم يكن أحد من رجال النيابة أو الضباط يدخل

عند المتهمين ؟

جـ - هم يطلبوهم وياخدوهم .

وقال هذا الشاهد رداً على أسئلة بعض المتهمين إن التحقيق كان يجرى فى السجن
فى الليل وفى النهار والغالب أنه فى الليل من بعد المغرب إلى ما بعد منتصف الليل .

الأستاذ على منصور — هل كان التحقيق يستدعي إيقاف بعض المتهمين ؟
جـ - ما حصلش .

ووقف المتهم مدحت غرى فى القفص وصاح قائلاً للشاهد: ما تخافش من أحد
أنت أمام المحكمة وحالف انمين . . ثم سأله : هل يذكر يوم التحقيق لما حققوا معه
فى الساعة الخامسة وبعد قليل صعد ليرتدى ثيابه لحضور عملية العرض فدخل عليه
حسين توفيق فى زنزانته ؟

فقال الشاهد إنه لا يذكر .

فقال نجيب غرى : « هو خايف ياسعادة البك من البوليس »

المحكمة — قول معلوماتك ما تخافش أنت أمام المحكمة .

جـ - ما حصلش يا بيه .

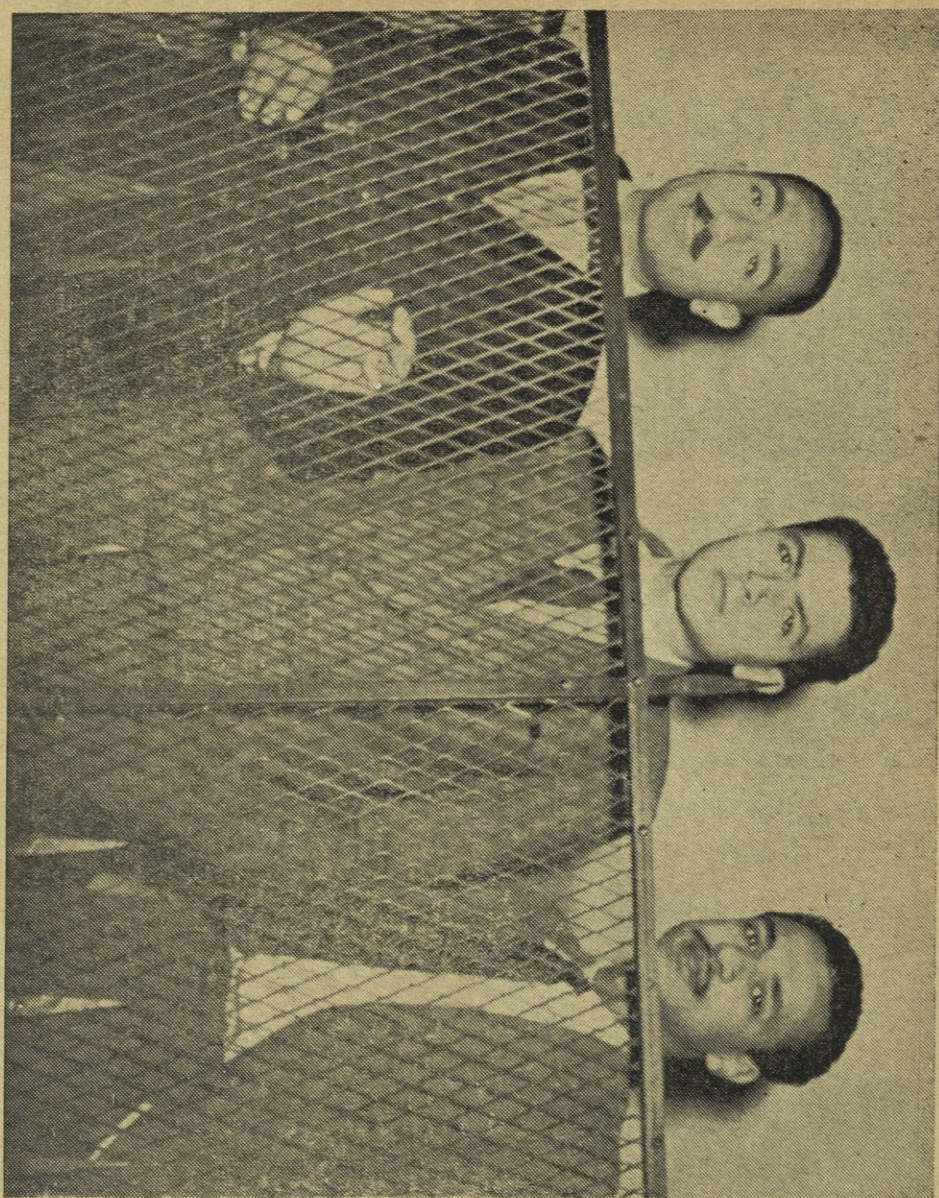
مأمور السجن

ودخل القاعة الصاغ حسن خالد ، وقد كان مستعداً للعمل فى سجن الأجانب خلال
شهرى يناير وفبراير ، وهو الآن مأمور قسم الزيتون .

وقد روى فى شهادته حادث الاعتداء على الكونستابل ، وقال إنه يعتقد أن
المتهمين كانوا يستطيعون الهرب ، وكان يمكنهم تحقيق ذلك ، ومثل للمحكمة ما كان
يفعله لو كان مكانهم ، واستطاع الاستيلاء على مسدس الكونستابل .

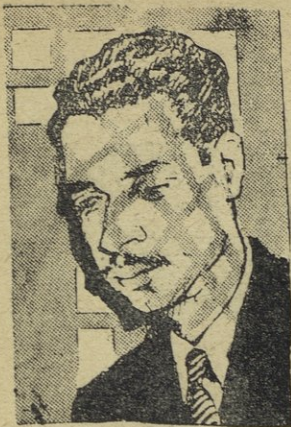
وقال الشاهد إنه فى أثناء تفتيش ملابس المتهمين بعد هذا الحادث ، عثر فى ثنية
مؤخرة « شبشب » حسين توفيق على ورقة رسم فيها بالكوييا طريقة الهرب من
السجن فسلها للتحقق الأستاذ كامل القاويش .

ولما سئل عما إذا كان قد عرف خط كاتب الورقة ، أجاب بالنفى وأضاف قائلاً :



فريق من التهمين ويرى أحد وسيم خالد في الوسط وإلى يمينه أنور السادات وإلى يساره محمود الجوهري

رواية أسامة بن حنبل



ان حسين توفيق أنكر أمام المحقق وجود هذه الورقة معه ، ولكن لما ووجه به اعترف بها .
وسئل هل كان في متناول يد أى شخص أن يدرس مثل هذه الورقة لمتهم ما ؟

ج - ثبت لى ، فى هذا اليوم بالذات ، أنه كان مش بس إصال ورقة بل إصال أقوال على لسان العساكر .
— هل يمكن لشخص ممن لهم اتصال بالبوليس السياسى أن يدرس الورقة دون علم المتهم ؟
ج - لا يمكن أن يحصل .

(الجوهري)

ثم قال إلا إذا افترضنا وجود اتفاق مع الحارس ، فيمكن دسها ، وإذا كان المقصود بها إيداء المتهم فيكون صاحب المصلحة هو البوليس وسأله الأستاذ الخشخاني عما دعاه إلى تفتيش المتهمين فى هذا اليوم فقال :

— إنه ما كان يعتقد أن هؤلاء المتهمين بالذات يعتمدون إلى محاولة الهرب بهذه الطريقة ، أما وقد عمدوا إليها ، فقد وجد أنهم أكثر مما كان يعتقد ، ولا شك أنهم كانوا يدبرون هذه المؤامرة من زمن . وقد تأخر فى ذلك اليوم عن موعد انصرافه للغداء لأن الموضوع الذى كان يحقق فيه وكيل النيابة ، كان هو المبلغ عنه .. ثم روى للحكمة تفصيل هذا الموضوع قائلا :

عندما دخلت حجرة عمر حسين أبو على لتفتيشها كما دق فى كل يوم ، قال لى إنه لم ينم هذه الليلة ، فسألته عن السبب فقال إن ضميره يؤنبه طول الليل لأن وكيل النيابة سأله عن بعض المعلومات فى القضية فضله وذكر أقوالا غير صحيحة كان موعزا إليه بها ، ولما وجد نفسه قد كذب فى أقواله ، أراد تصحيحها ، فسألته عن أوعز إليه بهذه الأقوال ، فقال أنور السادات إن شخصا من العساكر نقل إليه هذا الكلام ، ولا يريد إيداءه ، فأبلغت الأستاذ كامل القاويش والبوليس السياسى بما سمعت .

وقال الشاهد رداً على سؤال آخر : إنه يجب ، أن يكون مفهوماً ، أن سيجن إلا جانب يخضع للقسم السياسى خصوصاً إذا كان به قضايا سياسية ، وإنه لذلك إذا

صدر إليه أمر من النيابة ، كإفراج عن متهم ما فى قضية سياسية ، فانه يستأذن البوليس السياسى قبل تنفيذ هذا الأمر ، وإن لرجال القسم السياسى أن يدخلوا ويخرجوا بدون إذن من النيابة .

ولما سئل هل كان أحد من رجال القسم السياسى يحتل بالمتهمين أجاب :



(كرم)

— فى حضورى لم يحصل اختلاء ، وأنا لست باستمرار فى السجن ، فمن الساعة الواحدة والنصف إلى الساعة الرابعة والنصف أو الخامسة ، لا أكون فى السجن ، ومن الثامنة مساء إلى الثامنة صباحاً لا أكون كذلك فى السجن .

وقال أيضاً إن رجال القسم السياسى كانوا يترددون على السجن فى غيابه ، وإنه كان يحرص على الابتعاد عن هذه القضية ، حتى إذا حصل فيها لعب يكون بعيداً . وسئل هل ثبت فى دفتر السجن حضور ضباط

القسم السياسى وانصرفهم ؟

— فى هذه القضية مش متأكد لأنهم دول أصحاب السجن مش أغراب .

وأثيرت مسألة الفتاة الهندية مرة أخرى ، فقال انه لم يسمع بشيء عن اتصالها بالمتهمين ، وقال عن جمالها ، إنه مسألة نسبية وتقديرية ، وإنه شخصياً يعطيها ١٠ . وانها كانت تتحدث بلغات مختلفة (ضحك) .

وسئل هل حقيقة كان يشبه سجن الأجنب بسجن الباستيل وانه كان برما به ، فنفى .
لك وقال إنه لم ير سجن الباستيل (ضحك)

وقد استغرقت شهادة هذا الشاهد جلسيتين كاملتين ، فقد أتم شهادته فى جلسة ٧ الأحد ٧ ديسمبر ، وفى هذه الجلسة ، طلب الأستاذ على أيوب ، أن يثبت فى محضر الجلسة أن رفعة مصطفى النحاس باشا ، اتهمه بالتزوير فى محاضر تحقيق اللجنة البرلمانية وذلك فى جلسة الأربعاء ٣ ديسمبر ، فى أثناء إدلائه بشهادته .

فردت المحكمة انها هى التى أمرت بعدم إثبات ما حدث ، أما وقد طلب الأستاذ أيوب ذلك ففى تفرقه على أنه حدث فعلاً .

طَلَبُ جَدِيدٍ

وقبل استدعاء مأمور سجن الأجانب ، وقف الأستاذ على الحشخشاني وقال إن شهادة مأمور السجن وضباط القسم السياسي الثلاثة تستدعي سماع شاهد آخر ، هو الأستاذ محمد كامل القاويش ، وكيل النيابة المترافع ، فقد قرأ التحقيق ، ورأى أن هؤلاء الضباط الثلاثة قد اشتركوا في التحقيق ، وقاموا بأعمال تتصل بصميم الدعوى ، واعترافات المتهمين ، سواء أكانت أمام الضباط الثلاثة ، أم أمام وكيل النيابة المحقق بعد أن تقدم إليه الضباط باقرارات وقع عليها منهم ومن المتهمين ، بما يفيد صدور هذه الاعترافات أمامهم ، وقد يكون غريباً أن يطلب سؤال وكيل النيابة ، كشاهد ، لأن وكيل النيابة لا يسأل عن تحقيقات قام بها وأثبتها في محضر التحقيق ، ولكن ما جرى في هذه الدعوى هو جزء من كل وأن هذا الكل لا يزال في قلب وكيل النيابة وفي صدره ، فما سمعه من ملائسات التحقيق في هذه الدعوى ، وما لا بأس الاعترافات المكتوبة والشفهوية ، إلى غير ذلك ، يعرفه هو ولكنه لم يشبته ، ولم يحقق الأجزاء التي كان يتعين عليه التحقيق فيها .

وقال حضرته انه لا يستطيع أن يذكر الوقائع التي يريد استشهدا وكيل النيابة عليها في حضوره في الجلسة ، وإلا ضاعت قيمة الشهادة . وأصر على طلب سماع شهادته ...

ووقف الأستاذ القاويش قائلاً إنه يترك الفصل في هذا الطلب للمحكمة ، في ضوء القانون ، ولكن له ملاحظة بسيطة على أقوال الأستاذ الحشخاني . وهي أن حضرته يعلم أن الاعترافات المكتوبة ، حققت بمعرفة النائب العام السابق عبد الرحمن الطوير باشا ، وبمعرفة المحامي العام ، يحيى مسعود بك ، ولم يحقق هو اعترافا جاء على هذا النحو بالذات .

وأند الأستاذ مصطفى الشوربجي ، الأستاذ الحشخاني في طلبه ، وقال انه يجب على المحكمة أن تبحث هذه الاعترافات وملابساتها ، فمن الجائز ألا تأخذ بها ، خصوصاً وقد قال المتهمون أو بعضهم ، ان هذه الاعترافات أخذت منهم بطريق الغش

والإكراه المعنوي واللف والدوران بمعرفة القاويش بك ، ثم هناك سبب آخر، وهو أنه لا يرى — من الناحية القانونية — ما يمنع المحكمة من سماع شهادة القاويش بك ، لأن الأشخاص الممنوعين من الشهادة ، مبيدون في قانون المرافعات وليس وكيل النيابة من بينهم .

وأيد بعض المحامين طلب الأستاذ الخشخاني ، وقال الاستاذ زكي عريبي ، إنه في هذه القضية توجد مسألة في منتهى الدقة، وهي: هل يجوز رد وكيل النيابة أم لا؟ وقد بحث هذا الموضوع ، فوجد أن الرأي مختلف فيه اختلافاً كبيراً ، ووكيل النيابة جزء من هيئة المحكمة وقد سمي نفسه خصماً شريفاً ، الواقع أنه ليس كذلك فإن الشراح يسمونه القضاء الواقف .

وقال الاستاذ حمادة الناحل إن لديه عدة وقائع يريد سؤال وكيل النيابة عنها وعندئذ رأت المحكمة أن تستمع . قبل الفصل في هذا الطلب ، إلى بقية شهادة مأمور السجن ، ثم نودي حضرته ، ولكن الدكتور جرانة قال إن هذا الشاهد سيشهد على الورقة ، التي قيل إنها ضبطت مع أنور السادات ، وهي واقعة متصلة اتصالاً وثيقاً بما يريد استجواب وكيل النيابة عنه .

اعتراض هريبر للنيابة

ورفعت الجلسة للبدولة في هذا الطلب وبعد نحو نصف ساعة ، عادت الجلسة للانعقاد ، وفوجيء المحامون بوقوف الأستاذ كامل القاويش ، مثل النيابة ، وإبداء رغبته في الكلام حيث قال :

— أرجو أن يثبت في محضر جلسة اليوم مايل :

إنني حققت هذه القضية ، باعتباري متولياً قضاء التحقيق . ولذلك لا يمكن للخصوم أن يدعوني كشاهد في القضية ، لأن قاضي التحقيق كل عمله يثبت في محضره ، ولأنه لا يجوز لمن يتظلم من تصرفات قاض ، سواء أكان قاضي تحقيق أو قاضي موضوع ، أن يعلنه شاهداً في الدعوى وبالتالي يهاجمه ، ويحرك دعوى الخاصمة بغير طريقها القانوني لأن الخاصمة القضاء ، والطعن على شخصيتهم في عملهم ، رسم لها القانون إجراءات وضمانات ليجنبهم مثل هذه المواقف .

ولذلك لا أستطيع البتة أن أشهد في هذه الدعوى ، وكل الذى كنت أفهمه أن تستعين فى المحكمة ، لتسألنى عن مواضع ، ترى هى انها ناقصة فى التحقيق فتكمل هذا النقص بما عساه أن يكون وقع تحت سمعى وبصرى كـمحقق للدعوى ، لا لتستجوبنى فى صحة ما أثبتته من عدمه ، ولا ليستجوبنى الدفاع عن تصرفاتى فى الدعوى لأن النيابة فى أداها للتحقيق وقيامها بهذه المهمة ، مستقلة تماماً عن المحاكم ، وليس للمحاكم عليها سلطة الأمر والنهى ، وليس لها أن تستجوب أعضاء النيابة عن تصرفاتهم ومن باب أولى ليس للخصوم هذا الحق الذى بخل به المشرع على المحاكم ذاتها . ولذلك ، وتطبيقاً لهذه المبادئ القانونية ، أصرح من الآن أننى تمتنع عن الإجابة ، لأن ما أصبح اليوم فى الميزان ليس هو شخصى ، ولا عملى ، وإنما هو حقوق النيابة عموماً المقررة فقها وقضاء ...

تعليق الدفاع

ورأى الدفاع ، ألا معدى لهم — بعد هذه الكلمة المدونة — عن التعليق على هذا الرأى ، فوقف الأستاذ مصطفى الشوربجى بك وقال إنه كان ينتظر أن حضرة النائب جهز كلمة ليقول فيها بأنه مستعد ، تحقيقاً للعدالة ، وتبرئة له من وصمة الإكراه والغصب على المتهمين ، أن يقول إنه لا يهتم فى هذه القضية قانون ولا تشريع وأنه مستعد أن يدافع عن نفسه ليبرىء نفسه ويبرىء النيابة من الوصمة التى وصمها بها المتهمون ، ولكنه مع الأسف وجدته يرفض أن يستجوب ، ولو كان حضرته يشعر حقيقة بأنه لم يتخذ إجراءات غير قانونية مع المتهمين لتقدم أمام حضراتكم طائعا مختاراً ...

ثم مضى الأستاذ الشوربجى فى كلامه قائلاً :

يقول حضرة النائب إنه من القضاء ، ولكنه نسى فى الوقت نفسه أنى أستطيع أن أرد القضاء ، ولا أستطيع أن أردّه هو ... إن وكيل النيابة يقوم فى عمله بإجراء من إجراءات التحقيق ، وهذا قد يؤدى إلى إحالة المتهم إلى المحاكمة أو حفظ الدعوى ، وهذا هو ما يشكو منه ، فهو محقق له مصلحة فى رفع الدعوى العمومية ، وأنه هو

رافعها ، وفي هذه الحالة يصح ان يتخطى الحد الذي يجب أن يقف عنده .
و ثم شيء آخر وهو أن قانون المرافعات ، حدد بعبارة صريحة من يصح الاستشهاد
بهم ، ومن لا يصح ، فهل وجدتم حضراتكم أنه يمنع من الاستشهاد بوكيل النيابة خصوصاً
إذا كان قد باشر التحقيق بسرية عجيبة . فإذا أردتم أن ترفضوا هذا الطلب يجب أن
يكون عند حضراتكم شيء من القانون تستندون إليه
وبالأمس شهد رفعة النحاس باشا ، وغداً يشهد من هم في مقامه مثل رفعة على ماهر
باشا وغيره ، فهل في الشهادة شيء يشين .

يقول حضرة وكيل النيابة ، إنه غير تابع للمحكمة ، ونحن لم نقل ذلك وقال أيضاً
ان المحكمة لا تستطيع الاستشهاد بي ، ولكني أنا يا سيدي أستطيع ذلك لأنك تابع
للقانون الذي يجعل الحق للتهمة أن يستشهد بأي انسان ، ونحن لم نطلب منك شيئاً
سرياً ؛ ولم نقل انك بوليس سري ، ولم نطلب ان نقول شيئاً يتصل بالتحقيق بالذات
بصفة قانونية ، ولا نطلب تكملة تحقيق ، ولا نطلب شيئاً عملته وأنت تؤدي الوظيفة
وليسكن الذي عملته لم يكن من الوظيفة فقد تعديتها بل نطلب تحقيق شيء خارج عن
صلب محضر التحقيق .

وبعد ذلك تعاقب بعض المحامين في الرد على كلمة النيابة ، ومما قاله الأستاذ الخشخاني
إن الأستاذ القاويش لم يخرج عن كونه إنساناً ، وان الاستشهاد به بالغ الأهمية ، وله
بصدده وقائع متعددة يريد أن يسأله عنها ، منها اتصال الأستاذ القاويش بقوفيق باشا
احمد والد المتهم الأول ومطالبة إياه أن يقابله في مكان ما ثم لم يفعل .

وتسلكم الأستاذ محمد أمين عامر على المادة ٢٠٤ من قانون تحقيق الجنايات وهي
تنص انه لا يجوز الاستشهاد بالقاضي والنيابة ورجال الضبط والربط .

وقال الأستاذ لطفي جمعه إن الأستاذ القاويش سمى نفسه خصماً ، وهذا غير
صحيح ، لأن النائب ورجال التحقيق لهم صفتان ، بدليل ما جاء في كتب القانون
والعرف القضائي من انه « إذا كان القلم مقيداً بالكلام حر » بمعنى أن وكيل النيابة
الذي حقق الدعوى وقدمها ، إذا ما ترفع له أن يفوض الرأي ، ويطلب البراءة .
وقال الأستاذ حماده الناحل ، إن ما نطالب به ليس من باب الإنسانية والعواطف
بأي حال من الأحوال ، فانتا نثمننا من طلب هذه المعاني من الأستاذ القاويش ،

ولكن أساس ما نطالب به ، إنما هو القانون الوقائع ، وهي وقائع محددة نرى أن واجبنا كحاميين عن هؤلاء المتهمين ، يستحيل علينا أن نفؤديه إلا إذا استجلبناها واستوضحناها ومجال هذا الاستجلاء والاستيضاح لا يكون إلا باستجواب الأستاذ القاويش .
وذكر الأستاذ حماده الناحل بمنظراً بعض ما يريد استيضاحه قائلاً إنه جاء في الصفحة ٣٥٧ من التحقيق ما يأتي :

أعيد فتح المحضر في الساعة الأولى والدقيقة ٣٥ صباحاً بمنزل المتهم محمود يحيى مراد حيث اتصلنا بحضور النائب العام وعرضنا عليه ما وصلنا إليه ، وأمرنا أن نخرج على سجن الأجناب لنواجه حسين توفيق وقلل المحضر على ذلك في تاريخه ، وقررنا الانتقال إلى سجن الأجناب ومعنا المتهم محمود يحيى مراد والمضبوطات وحضرات الضباط إمام بك والسعيد افندى والجزار افندى ثم فتح المحضر الساعة ٢ صباحاً أي بعد مسافة الطريق فقط حيث وصلنا السجن ساعة افتتاحه وأمرنا بإحضار حسين توفيق وواجهناه بمحمود يحيى مراد وسكت كل منهما ولم يتكلم .
وعلق الأستاذ حماده الناحل على ذلك قائلاً إنه ما زال يقول إن هذه المقابلة لم تكن مواجهة ، ولكنها كانت خلوة بين محمود مراد ، وحسين توفيق ، وبفعل الأستاذ القاويش الذي يقول إنه بناء على أمر سعادة النائب العام ، ونريد قبل سؤال النائب العام أن نستجلى الأستاذ القاويش عن هذا كله ، وعن السر في كل ما حصل .

قرار المحكمة

وأصدت المحكمة القرار الآتي :

قررت المحكمة إجابة طلب الدفاع إلى سماع شهادة الأستاذ محمد كامل القاويش ، وترى المحكمة بمناسبة ذلك سؤال الأستاذ محمد صدق البشبيشي وكيل النيابة ، على أن يكون سماع أقوالهما في جلسة سرية محافظة على النظام العام ، واستمرار المرافعة لباكر الاثنين ٨ ديسمبر .

وقد تناولت الجلسات السرية شهادة النائب العام عبد الرحمن الطوير باشا ، والأستاذ محمد كامل القاويش والأستاذ محمد صدق البشبيشي ، واستغرقت ثلاثة أيام ، ثم بدأت

الجلسات العلنية يوم السبت ١٣ ديسمبر ، ونزولا على حكم القانون ، تمسك القلم عن نشر ما دار في هذه الجلسات السرية وما قاله هؤلاء الشهود فيها .

استكمال شهادة مأمور السجن

جلسة السبت ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ وقد مثل النيابة في هذه الجلسة عبد الرحمن الرافعي بك الذي أصبح محاميا عاما .

استكمل في هذه الجلسة مناقشة مأمور سجن الأجانب ، الصاغ حسن خالد ، فتكلم على الورقة التي ضبطها في جيب بيجامة أنور السادات وقد كتب عليها بالكويبا ، باللغة الانجليزية ، عبارة ترجمتها « يحيي رجلنا » وهذه الماركة من غلاف علبة سيجار ماركة « واسب » التي اعتاد هذا المتهم تدخينها . فكان وكيل النيابة موجوداً في السجن حينذاك فسلمه هذه الورقة ، فكلنه حضرته أن يرجي تسليم الملابس ، التي ضبطت فيها الورقة ، إلى أسرة المتهم حتى يتصرف في هذا الموضوع .

وسأله الاستاذ محمد أمين عامر عما إذا كان يعرف الظروف الخاصة بالخطاب من محمد عبد الفتاح الشافعي ، أحد المتهمين ، وجاء فيه أن لديه معلومات يريد الإفشاء بها للنائب العام وانه اعترف ببعض وقائع على نفسه وعلى بعض المتهمين .

فقال الشاهد إن هذا الخطاب إذا كان قد تقدم له فهو ثابت في ملف القضية ، ولا يذكر شيئا معينا عن هذا الخطاب .

ولما انتهى هذا الشاهد من شهادته طلب بعض المحامين أن تعطيهم المحكمة فرصة للاطلاع على دفاتر السجن ، التي ضمت أخيراً ملف الدعوى . وطلب الاستاذ فتحي رضوان الاستشهاد بمعالى مكرم عبيد باشا كشاهد ، فقد ضبط عند المتهم الاول عدة نسخ من جريدة السكتة فيها مقالات لمكرم باشا ولغيره ، وبها طعن على المرحوم أمين عثمان باشا ، ثم قال الاستاذ فتحي إنه لا يريد بطلبه هذا أن يحول بين مكرم باشا وبين أداء واجبه كمحام في القضية عن المتهم سعيد توفيق إذ لا يوجد ما يمنع من أدائه الشهادة وقيامه بواجبه كمحام .

وقد أرجأت المحكمة البت في هذا الطلب إلى الوقت المناسب ، كما طلب الاستاذ

فتحى الاستشهاد بشاهد نقي في مسائل تتعلق بسجن الأجانب ومجريات الأمور فيه واحتفظ بذكر اسمه في تلك الجلسة ورجا أن تسمح المحكمة بإعلانه .
وقد قررت المحكمة استمرار المرافعة لجلسة الأربعاء ١٧ ديسمبر ، وضم تعليمات
سجن الأجانب ، وتمكين الدفاع من الاطلاع على المحضر الأصلي للتحقيق ، والتصريح
للاستاذ فتحى رضوان باستخراج شهادة من وزارة الخارجية بأسماء من منحوا لقب
« سر » من المصريين في الفترة بين سنة ١٩٣٧ و ١٩٤٢

الدفاع يثير مسائل هامة

جلسة الأربعاء ١٧ ديسمبر وقد مثل النيابة في هذه الجلسة عبد الرحمن الرافعي
بك المحامي العام أيضاً .

وقد أثيرت في هذه الجلسة مسائل على جانب كبير من الأهمية ...
رأى المحامون من الاطلاع على دفاتر أحوال سجن الأجانب ضرورة مناقشة
الصاغ حسن خالد مأمور السجن مرة أخرى ، وألقي عليه الأستاذ بسطا شكرى
بضعة أسئلة خاصة باختلاف ضباط القسم السياسى ببعض المتهمين ، ونفى الشاهد حدوث
مثل هذه الخلوة ، فتلا عليه الأستاذ بسطا شكرى ما جاء في دفتر أحوال السجن من أنه
في ليلة ٢٣ يناير سنة ١٩٤٦ في الدفتر ن ٢ بند ٧٥ بأن حضرات ضباط القسم
السياسى اختلوا بمحمد على خليفة وحسين توفيق في المدة من الساعة الرابعة مساءً إلى
منتصف الليل ثم انصرف إمام بك واستمر الجزار افندى والسعيد افندى إلى الخامسة
صباحاً وأن هذه الخلوة كانت في حجرة المأمور ، وبأسأله هل يذكر هذه الواقعة الثابتة
في دفتر الأحوال فأجاب أنه يحتمل أن تكون هذه الواقعة قد حصلت وأنه كان
ينأى بنفسه عن التدخل في هذه القضية ، وكان يترك مكتبه للتحقيق ولضباط القسم
السياسى .

وتلا مكرم عبيد باشا على الشاهد ما جاء في دفتر الأحوال أيضاً في يوم ٢٢ يناير
في البند ٧ :

« قام امام بك وتوفيق افندى السعيد ، والجزار افندى ، بعد انتهاء اللازم مع
كريم ، كما ورد بهذا النص في الدفتر ، وتركوا خطاباً لتوصيله إلى وكيل الأمن العام ،

وسأله مكرم باشا عن هذا «اللازم» فأجاب إنه كان غائبا عن السجن وليس هو الذى أثبت هذا الكلام فى الدفتر .

وسأله الأستاذ فتحى رضوان عن رأيه فيما أثبتته القاعة مقام إمام بك فى دفتر أحوال السجن يوم ١٩ يناير بخطه من تعليمات ، جاء فيها أن كل من يضبط أوراقا مع المتهمين سيكافأ بسخاء ، وكل من يتهاون فى واجبه يعاقب بشدة ، فرد . الشاهد أنه لا يذكر التعليمات وأن لضباط القسم السياسى أن يثبتوا فى الدفتر ما يشاءون خاصة بهذه القضية .

وأثار الأستاذ فتحى رضوان نقطة أخرى هامة ، فقد سأل الشاهد :
— ألم تقل لأحد بشرتك ودمتك ، إن محاولة المتهمين الفرار من السجن كانت معلومة ، وانكم كنتم متربصين لها ؟
جـ - لا أبداً

— ألم تذكر ، بدمتك وضميرك ، أنك قلت ذلك الأستاذ الحناوى ؟
جـ - إذا كانت الذاكرة بالرجاء لما أفكر ، وهل معقول إنى أكون عارف ، وأترك الكونستابل يتكسر جوه .

وهنا قال الأستاذ محمود الحناوى إن هذا الكلام قاله الشاهد ، وأصر الشاهد على أنه لم يقل له شيئاً .

وأثار الأستاذ حماده الناحل ، نقطة أخرى هامة سأل عنها الشاهد فلم يستطع أن يجد لها تفسيراً . ذلك أنه أثبت فى دفتر الأحوال يوم ١٣ يناير الساعة ٢،١٠ صباحاً انصراف امام بك والجزار افندى والسعيد افندى من السجن بعد « انتهاء اللازم » من المتهم حسين توفيق أحمد بالغرفة ٢٧ ، ولم يثبت فى الدفتر موعد حضورهم إلى السجن . وعلق الأستاذ الناحل على ذلك قائلاً إنه لوحظ لعدم إثبات حضور الضباط وانصرافهم فى دفتر الأحوال أكثر من مرة .

ورد الشاهد قائلاً : ولو أنه ليس الشيخ الذى فعل ذلك ولكنه كانسان يفكر يستطيع أن يقول إن الذى يقصد ألا يثبت حضور ضابط فلا يثبت انصرافه : وسأل الأستاذ لطفى جمعه الشاهد عن معنى كلمة « بعد انتهاء اللازم » فما هو هذا اللازم والالزم ولزوم ما لا يلزم (ضحك)

جـ - هذه كلمة متداولة تجدونها فى معظم خطابات الأقسام .

ضابط القسم السياسى الأول

وانسحب مأمور السجن من القاعة ، بعد انتهاء مناقشته ، ودخل ضابط القسم السياسى الاول ، القائمقام محمد ابراهيم إمام ، وقال إنه ندب للعمل فى هذه القضية ومعه اثنان من زملائه ، هما الصاغان محمد توفيق السعيد ، ومحمد الجزار ، وأن مهمتهم كانت معاونة النيابة .

ثم سئل عن صلتهم بسجن الأجانب ، فقال إنه سجن إدارى تابع للمحافظة وأن فرقة (١) وضبط بيشرفان عليه ، ويكون ضباط القسم السياسى مسئولين عن المسجونين فى هذا السجن فى القضايا السياسية ، وأن له الحق المطلق فى دخول السجن فى أى وقت يشاء هو وزملاؤه ،



القائمقام إمام

وسئل عن مقابليته لأحد من المتهمين فى السجن ، فأجاب إنه كان يقابلهم بناء على طلبهم فيذهب إليهم فى حجراتهم ويلبى طلباتهم ، وفى بعض هذه المقابلات أبدى بعض المتهمين رغبته فى الاعتراف ، فطلب منهم أن يذكروا ما يريدون للنيابة كتابة فكتبوا اعترافاتهم وما لديهم من معلومات وسلخواها إليه لتوصيلها إلى النيابة .

وسئل هل كانت هذه الاعترافات تأتى فجأة فأجاب : إن بعضهم بعد أن يراجع ضميره ، يبدى رغبته فى الإدلاء بمعلومات ، وأنه

يذكر أن حسين توفيق عقب اعترافه أمام النيابة ، وإعادته إلى السجن أبدى رغبته فى الإدلاء بمعلومات أخرى ، ثم توالى اعترافاته على فترات . وأبدى خليفه ، والشافعى ، ومحمود مراد مثل هذه الرغبة . ونفى اجتماعه بأحد المتهمين فى الزنزانة ، وكل ما حدث أنه اجتمع ببعض المتهمين فى حجرة المأمور .

وقال عن كلمة « نهو اللانم » أنها تعبير اعتاده رجال البوليس فى كتاباتهم .

وسئل هل تقابل أو انفرد بحسين توفيق قبل يوم ١٠ يناير في سجن الأجانب ؟
— لا أذكر

الأستاذ الخشخاني — في يوم ١٠ يناير تحررت ورقة من حسين توفيق مؤرخة ٩ يناير سنة ١٩٤٦ ومؤشراً عليها منك وصاحبك بأنها كتبت يوم ٩ يناير وأرخت هذا التذييل يوم ١٠ يناير فتي كتبت هذه الورقة ، وأين كتبت ، وأين كتبت التذييل ؟
— كل ما كتبت ، كتب في سجن الأجانب ، وفي حجرة المأمور ، وكل ما كان يتقدم به المتهمون من مثل هذه الاعترافات أو الطلبات الأخرى كنا نقدمها للنيابة .
— متى ذكر لك حسين أن لديه معلومات يريد أن يتقدم بها للنيابة ، يوم ٩ أو يوم ١٠ ؟

— لا أذكر على وجه التحديد ، وأرجح أنه عقب الانتهاء من التحقيق معه وعودته إلى السجن ، وفي اليوم التالي ، على ما أذكر ، ذهبنا لإحضاره للتحقيق ، فذكر لنا أنه يريد الإفضاء ببعض معلومات .
وهنا رفعت الجلسة ، وتقرر استمرار سماع هذا الشاهد للجلسة التالية .

جلسة ١٨ ديسمبر

وفي هذه الجلسة استؤنف استجواب القائمقام محمد إبراهيم إمام واستمر الأستاذ الخشخاني يناقشه فيما يتعلق بوقت كتابة الاعتراف وتاريخ كتابته وتذييله ، ولم أرخ التذييل يوم ١٠ في حين أن تاريخ الاعتراف يوم ٩ يناير ... وهل كان هذا التذييل أمراً طبعياً أم فكرة عارضة لم يفكر القائمقام إمام فيها إلا في صباح يوم ١٠ يناير . وأجاب الشاهد أن هذا التذييل ضروري ولا بد منه فهو بمثابة محضر ، ويدل على أن هذا الاعتراف كتب في حضرته . وأن مرجع اختلاف التاريخين لا يدل على شيء . ذى بال ، وربما كتب الاعتراف بعد منتصف ليلة ٩ يناير ، فأرخ التذييل يوم ١٠ وهو التاريخ الطبيعي لليوم الجديد .

ونوقش الشاهد في الأعمال التي قام بها لكشف غوامض هذه القضية ، فأجاب أنه تمكن من معرفة الأشخاص المشتغلين بالسياسة والمعروفين لرجال البوليس فقط ، فكانت تحريات ضباط القسم السياسي ، عقب مقتل أمين عثمان باشا ، اتجهت لمثل هؤلاء الأشخاص ، والأشخاص الذين لهم نشاط سياسي ، ولهم اتصال هؤلاء المتهمين . ولكل شخص من هؤلاء الناس ملف خاص محفوظ في إدارة القسم السياسي بالمحافظه .

وقال الشاهد إن شبهته اتجهت لحسين توفيق بمناسبة شهادة عبد العزيز الشافعي من أنه رآه ليلة الحادث يقف بجوار دار الرابطة .

وسئل الشاهد عما إذا كان يعلم أن ضابطا اسمه يحيى المصرى كان يبيت فى حجرة المتهمين فى السجن ، فأجاب أنه لم يسمع ذلك أبداً .

وطلب أحد المحامين استدعاء هذا الضابط لاستجوابه .

وهنا طلب حسين توفيق مناقشة الشاهد

فسمحت له المحكمة بذلك ، وسأله عن كان يبلغه

طلباتهم فأجاب أنه مأمور السجن .

وقال حسين إنه هو وزملاءه لم يطلبوا مقابلته أبداً

لا من المأمور ولا من أى أحد . فأجاب الشاهد

قائلاً : يسأل المأمور عن ذلك .

حسين توفيق — ألم تسكن فى أثناء مقابلتك لبعض

المتهمين ولى أنا ، على الأخص ، تملى علينا

الاعترافات المكتوبة ؟



ج — هذه الاعترافات كنت تكتبها بكامل حريتك . خميس

— ألم تذكر لى أسماء معظم المتهمين ، وطلبت منى أن ألق لهم اتهامات ؟

ج — لم يحصل إطلاقاً .

— سأذكر لك واقعة على سبيل المثال ، فإن أنور السادات ، وقد اعترفت عليه

لم أكن أعرفه ، حتى أنه لما عرض على لم أتعرف عليه ، فكيف يعقل أن أتعرف

على شخص لا أعرفه .

فما يختص بأنور السادات لم نكن نعرف عنه إلا عندما ذكر نجيب نغرى

إنه يعرف من المتهمين ضابطين مفصولين من الجيش ، أحدهما مشهور باسم « الحاج ،

والآخر باسم « حسن » ولما كان أنور وحسن عزت من بين المعتقلين السياسيين فى

المعتقل ومن بين الأسماء المشتبه فيهم ، والذين لهم ملفات خاصة بالقسم السياسى فقد

اتجهت شبهتى إلى أنور السادات ، وقدمت للنيابة تقريراً بذلك ، وأنا لم أدخل شخصياً

بيت أنور السادات ولم أقم بتفتيشه .

وهنا وقف أنور السادات وروى واقعة تسلخ في أنه في سنة ١٩٤٢ حضر إلى منزله مخبر من القلم السياسي ، متجلاً شخصية مهندس مخاض ، وعان الغرفة الخارجية من منزله لعمليها مخبأ ، وهي الغرفة التي وصفها حسين توفيق ، ورد الشاهد على هذا قائلاً إنه لم يرسل مخبراً في سنة ١٩٤٢ ، ولم يكن يدور بخلد في سنة ١٩٤٢ أن أنور سيتهم في سنة ١٩٤٦ فيحفظ وصف حجرته .

وعاد حسين توفيق يسأل الشاهد كيف يفسر اعترافه على شخص لم يتعرف عليه فأجاب أن هذه مسألة تقديرية ، خصوصاً وقد ثبت اتصال المتهمين بعضهم ببعض . وسأل حسين الشاهد عن نياشين منحها بعد تحقيق هذه القضية فقال إن هذه النياشين منحت له سنة ١٩٤٣ ، كما منح مثلها محافظ القاهرة ، ومحافظ الاسكندرية ، وحكمدارو فرق البوليس ، وأنه لم يمنح أى نيشان بعد تحقيق هذه القضية .

وهنا وقف أنور السادات وصاح ، إن هذه النياشين تمنح للذين يخدمون الامبراطورية البريطانية .

وسئل الشاهد ، باعتباره من ضباط القسم السياسي ، عن معلوماته عن رابطة النهضة التي يرأسها أمين عثمان باشا . فأجاب أن أغراضها وبرامجها مطبوعة ، وكل ما يعلمه عنها أن من أهم أغراضها توطيد العلاقات بين المصريين والانجليز .

وسئل : هل يرى أن الاعترافات التي كتبها بعض المتهمين وحملها إلى النيابة ، عمل طبيعي ، ويمكن أن يصدر من المتهمين . فأجاب بأنها عمل طبيعي . فسئل عن الباعث لها بعد انكارهم ، فأجاب إن هذه المسألة يستطيع تعليمها عالم نفساني .

ورفعت الجلسة للاستراحة ، ثم أعيدت في الساعة الأولى بعد الظهر واستؤنفت مناقشة الشاهد ، وسأله الأستاذ حمادة الناحل عن واقعة تفتيش منزل محمود مراد فقال :

فيما يختص بمحمود مراد بالذات ، أذكر أنه عندما اعترف عليه حسين توفيق حذراً من الذهاب إلى منزله بغير قوة كافية لأنه مجهز ببندقية « تومي جن » السريعة الطلقات ونصحنا بأن يكون التفتيش في نحو الساعة التاسعة مساء حيث يكون محمود مراد منهمكاً في المذاكرة في حجرته ، ولذلك اتفقنا على أن نذهب إلى منزله في هذا الوقت ، ونصحب معنا قوة من قسم مصر الجديدة .

ورفعت الجلسة في ذلك اليوم على أن تستكمل مناقشة هذا الشاهد في الجلسة القادمة وفي جلسة السبت ٢٠ ديسمبر استدعى القائم مقام محمد إبراهيم إمام لاستكمال

مناقشته . وقال رداً على سؤال إنه لم تكن هناك صداقة خاصة بينه وبين بعض المتهمين إنما كانت معاملته لهم حسنة .

وسأله الأستاذ حماده الناحل عما إذا كان قد هدد عباس المرشدى بالقبض على أخيه إذا لم يعترف فتنفى حدوث ذلك .

وسأله عما إذا كانت هناك رقابة انجليزية على أعمال القسم السياسى فأجاب بالنفى ، كما سأله عن مصدر الأموال التى تنفق فى أعمال ضباط هذا القسم فأجاب انها تتبع الميزانية الخاصة بالقسم السياسى

وسأله الأستاذ حماده الناحل ، عما إذا كانت له علاقة خاصة بأمين باشا عثمان . ولما نفى الشاهد وجود علاقة خاصة ، ذكره الأستاذ الناحل بأنه عندما أصيب بالرصاص فى قضية أسمهان ، ونقل إلى المستشفى مع أحمد سالم ، زاره أمين باشا والسيدة قرينته ، وقدم له باقة من الزهور ، فأجاب الشاهد ، إن هذا لم يحدث ، وكل ما يذكره أنه بعد خروجه من المستشفى ، علم أن أمين باشا زار أحمد سالم ، وضمناً ترك له بطاقته ، فقد كانت حجرته قريبة من حجرة أحمد سالم ، ولم يزره بصفة خاصة .

وأجاب عن سؤال آخر ، انه منح فعلاً ترقية استثنائية فى عهد حكومة الوفد ، التى كان أمين باشا عضواً فيها ، ولكنه كان وزيراً للمالية ولا علاقة له بترقيات ضباط البوليس فى اختصاص وزارة الداخلية .

وفوق الشاهد طويلاً فى حادث سجن الأجانب وما قرره أنه يعتقد أنهم كانوا ينوون الهرب ، ولذلك أسرع باغلاق الأبواب حتى لا يتمكنوا من تحقيق غرضهم . وسأله مكرم باشا :

— الملاحظ أن الخطابات الى كانت تتضمن اعترافات المتهمين وتأخذها منهم كانت تتضمن عبارة غريبة شوية وهى « من تلقاء نفسى » فما تفسير هذه العبارة التى كانت تكتب فى كل اعتراف ؟

— اعتاد أغلب المتهمين فى القضايا بعد اعترافهم ، أن ينسبوا إلى البوليس أنه أثر عليهم فكنا حريصين على ألا نتدخل فى شيء ، فكان كل واحد منهم يقول أنه كتب اعترافه بمحض اختياره « ومن تلقاء نفسه »

— هل كنتم تطلبون منهم إثبات هذه العبارة في نهاية الاعتراف أو كانوا يكتبونها من تلقاء أنفسهم ؟

— من تلقاء أنفسهم ؟

— هل صدور هذه العبارة منهم جميعاً مجرد مصادفة ؟

— يحتمل أنها مجرد مصادفة ، وقد اعترفوا جميعاً بمحض اختيارهم . ولم نمل عليهم هذه العبارة .

— اعترف عمر حسين أبو علي في يوم ، وفي اليوم التالي كتب خطاباً للنيسة يكذب فيه هذا الاعتراف ، فهل تعلم الظروف التي حدث بهذا المتهم إلى الاعتراف — يسأل مأمور السجن عن ذلك

— هل كان التحقيق لا يبدأ إلا وقت حضورك ؟

وتلا مكرم باشا ما جاء في هذا الصدد بدفتر أحوال السجن .

فرد الشاهد أنه كان يحدث أحياناً أن يتأخر المتهمون في ارتداء ثيابهم فينتظر المحقق حضورهم لا حضوره هو .

ورد سعيد توفيق على هذه الإجابة قائلاً إنهم كانوا ينزلون بالبيجمات ؟

وسأله الاستاذ فتحي رضوان عما إذا كان قد طرق زنزانة نجيب فخرى في ساعة متأخرة من الليل ليتحرى منه عما يقصده حسين من العبارة المكتوبة على ظهر ورقة اليانصيب وهي « إني ذاهب لمهمة خطيرة اليوم » .

فاجاب الشاهد بالنفي .

— ألم يسمعك ضابط من السجن وأنت تتحدث مع نجيب فخرى ، وتسأله عن هذه الورقة ، فلما رأيت الضابط سألته عن سبب بغيته اليك في هذه الخلوة فقال لك القهوة جاهزة ؟

— لا لم يحصل .

— ألا تذكر أنك قلت لأحد الذين تعرفهم وهو يعاتبك على إيقاظ نجيب في ساعة متأخرة من الليل « وفيها إيه مادام مالقفناش ولا كدبناش » ؟

— لم يحصل

— إنني أنا الذي عاتبك في مكتبك ، وقلت لي هذا الكلام ، وزدت عليه قولك إن نجيب لم يرشدك إلى شيء ، ولم تستفد منه شيئاً .

وأجاب الشاهد قائلاً: إن الأستاذ فتحى رضوان دائم الاتصال به لأمر سياسية
كعقد اجتماعات ، أو زيارة مسجونين في المعتقل ، وقد فُتس منزله مرة في قضية
المرحوم أحمد ماهر باشا ، ولا يذكر أنه قال له مثل هذا الكلام ، ويعتقد أنه لو كان قاله
حقيقة لأبلغ الأستاذ فتحى النيابة فوراً .

وسأله الأستاذ لطفى جمعه عما إذا كان قد قال لأحمد وسيم خالد إنه صديق لوالده ،
ونصحه أن يعترف بالاشتراك في هذه الجمعية ؟ فاجاب أن ذلك لم يحصل .

ووقف أحمد وسيم حينئذ وصاح قائلاً إن هذا حدث فعلاً ،
وكان أمام وكيل النيابة ، وإمام بك قال لي ما يخلش وكيل النيابة
يسمع .



أحمد خيرى عباس

وأصر الشاهد على نفي حدوث هذا .

— ألا تذكر أن حسين توفيق قال ، حين عرض عليه أحمد
وسيم خالد ، أنه لا يعرفه
— محتمل

أقوال ضابطى القسم السياسى

جلسة الأحد ٢١ ديسمبر

وقد مثل النيابة في هذه الجلسة المرحوم
الأستاذ عبد الرحمن حسن يوسف .

وجاء الصاغ محمد توفيق السعيد ثاقى ضباط
القسم السياسى الذين كانوا موضع أسئلة
الدفاع ومناقشتهم . وقد نوقش في حادث
سجن الأجانب . وسئل عن اعتراف حسين
توفيق ضد محمود مراد وهل كان حاضراً هذا
الاعتراف فأجاب بالإيجاب .



الساغ محمد توفيق السعيد

ولم تخرج مناقشة هذا الشاهد عن المسائل
التي نوقش فيها زميله القائم مقام محمد إبراهيم امام
الخاصة بمواعيد ذهابهم إلى سجن الأجانب .

وهل كانوا يختلون بالمتهمين في حجراتهم إلى آخر ما قيل في ذلك ؟
وسأله مجدى أبو سعدة :

— هل تذكر أنك والجزار أفندى طلبتم لى قهوة سكر زيادة وقدمتم لى سجائر
وقلتم لى ان جميع المعتقلين اعترفوا وهم مبسوطين دلوقت وقاعدین مع بعض ويحسن
أن اعترف أنا أيضاً ؟

— لا لم يحصل شيء من ذلك .

وجاء بعد هذا الشاهد الصاغ محمد الجزار ،

ولم تخرج إجاباته ومناقشاته عن اجابات زميليه
على أن أهم ما سئل عنه هذا الشاهد هو
سؤال حسين توفيق الآتى :

— ألم تكن محتبئاً تحت الكنبه فى
حجرة مأمور سجن الاجانب فى أثناء خلوتى
بمحمود مراد ؟

— لم يحصل ومش معقول

وقد أثبت هذه النقطة فى أثناء مناقشة

أحد ضباط سجن الاجانب كما سيأتى فى
حينه . . .

الصاغ محمد الجزار

وقال حسين توفيق إنه يلاحظ أن إجابات هذا الشاهد تطابق إجابات امام بك
فرد الشاهد قائلاً إن أقوال الشهود تنشر فى الصحف ، وانه لم يتصل بامام بك بشأن
شهادته .

وسأله سعيد توفيق عما إذا كان يزوره فى حجرته بالسجن ويتحدث اليه فى
مختلف الموضوعات ؟

— لا لم يحصل

— ألم تكن بطلا فى العقلة والمتوازيين ؟

— أيوه وده كان زمان لما كنت "تليذ" .

— إذن من أين عرفت أنا ذلك ؟

ج : سعيد وأخوه كانا تلميذين في مدرسة فؤاد الأول التي كنت أنا من طلبتها ،
وأبناء أبطال الرياضة معروفون لجميع طلبة المدرسة .

وسأله الأستاذ لطنى جمعه عما إذا كان قد لاحظ كبر أنف مصطفى كمال حبيشه ،
وأنه قال له إنه يشبهه مصطفى كمال ورشحه للزعامة « ضحك » : فأجاب إن هذا لم يحدث .

وهنا وقف الأستاذ محمود الحناوى وطلب استدعاء الضابط وحيد سنجر
وهو الذى كان الأستاذ فتحى رضوان قد احتفظ باسمه فى الجلسة الماضية .

ووافقت المحكمة على استدعاء هذا الضابط فى الجلسة القادمة .

« حق وباطل ، ولكل أهل ، فليكن أمر الباطل لقديماً
فعل ؛ وليكن قل الحق ، فليعاً ولعل — ألا ولأنه من لم ينفعه
الحق يضره الباطل ، ولا يقين الباطل حتى يخرج الحق من جنبه »
الإمام على

شاهد هام

جلسة الثلاثاء ٢٣ ديسمبر

وجاء الضابط وحيد سنجر ، وأدلى بشهادته فناقض بعض أقوال مأمور السجن
وضباط القسم السياسى ، فقد قال إن المتهمين كانوا يحضرون التحقيق بثياب النوم أحياناً
ولما سئل عن واقعة إيقاف القائم مقام إمام لنجيب غزى بعد منتصف الليل قال :
— فى ليلة من الليالى كان فيه تحقيق وخرج إمام بك من الحجرة بتاعة التحقيق ،
ودخل الطابق الأسفل من السجن ، وبعد خروجه ذهبت إلى الحارس وسألته عن
إمام بك فأجاب بأنه موجود فى الحجرة رقم ٤ ولا أعرف من كان فيها من المتهمين ،
وفى هذه الأثناء خرج الجزار أفندى من حجرة التحقيق وسألنى عن إمام بك لكى
يشرب القهوة ، فقصص إلى الحجرة رقم ٤ وكان باب الزنزانة موارب شوية وترددت
فى الدخول أحسن يكونوا يقولوا حاجة فعملت حركة دلت على وجودى فمتنبه إمام
بك وقال فيه حاجة فقلت طالبين سعادتك علشان القهوة ، قال طيب أنا جاى ،
وبعد شوية رجعت لوحده لغرفة التحقيق وتأكدت من إقفال الباب وانتهى الأمر
عند ذلك .

وقال هذا الشاهد إن هذه الزيارة كانت حوالى منتصف الليل ، وإن المدة التى
قضاها القائم مقام إمام بك فى هذه الزنزانة تقدر بنحو نصف ساعة ، وقال أيضاً إنه لم يسمع
الحديث الذى كان يدور بين إمام بك والمتهم . وإنما سمع طرايطش كلام فهم منها
أن إمام بك كان يحاول أن يعرف اسم شخص من هذا المتهم . فقد سمعته يقول « عايزين
نعرف اسم الشخص ده ودى تبقى حاجة كويسة خالص » .

وروى الشاهد واقعة اختلاء حسين توفيق بمجمود مراد فى حجرة مأمور السجن
التي كان يدور التحقيق فيها وهى الواقعة التى ذكرها حسين توفيق فقال :

— طلع إمام بك وأحضر حسين توفيق ثم جابوا محمود مراد ودخلوه على حسين توفيق وسابوهم لوحدهم ، وكان القاويش بك وإمام بك والسعيد افندى يتمشوا في الطريقة . وإمام بك كل شويه يخبط على حسين ومحمود ، وبعد شويه فتح إمام بك الباب وأخذوا محمود مراد ودوه في غرفة الشاويش ، وأخذوا حسين ودوه الزنانة وبعد شوية شفت الجزار افندى خارج من الحجرة . وكنت قد رأيته يدخل أمامي الحجرة قبل وصول حسين ومحمود .

وجزم الشاهد أن الجزار افندى لم يخرج من الحجرة في أثناء اختلاء حسين بمحمود مراد ، كما أنه لم يره داخل الحجرة في أثناء اجتماعهما حين دخلها ليعلق المفتاح وناقشه الدفاع طويلا في هذه النقطة فسأله عما إذا كان للحجرة باب آخر فأجاب بالنفي فسئل كيف يفسر إذن وجود الجزار افندى في الحجرة في أثناء اجتماع حسين ومحمود مراد ، وعدم رؤيته ، وأين كان مختفياً ، وهل يمكن أن يكون مختفياً تحت الكنبه كما قال حسين توفيق .

فأجاب الشاهد إنه يترك هذا الاستنتاج للدفاع ، وكل ما يستطيع أن يجزم به هو أن الجزار افندى دخل أمامه الحجرة قبل وصول المتهمين ، وخرج بعد خروجهما وإنه — أى الشاهد — حينما دخل الحجرة ليعلق المفتاح لم ير الجزار افندى وقال إنه يميل إلى تصديق قول محمود مراد أن الجزار افندى كان مختفياً تحت الكنبه .

وقال هذا الشاهد أيضاً ، إنه شعر أنه وما مور السجن ، كانا يبعدان عن التحقيق بكل الوسائل ، وإن كان ذلك بدون أمر صريح ، فمثلا حين يكون الشاهد موجوداً في حجرة التحقيق يطلب اليه الانتقال إلى حجرة أخرى وأحياناً كانوا يسمحون له بالنوم عندما يطول التحقيق إلى ساعة متأخرة من الليل ، وقال إنه لم ير في ذلك شيئاً من الغرابة فابعاده عن التحقيق أمر طبيعي لأنه كان يجري بصفة سرية .

وقال أيضاً إنه لم يلفت نظره إلا شيء واحد فقط هو أنه كان في إحدى الليالي مستلقياً على فراشه في حجرة تليفون السجن ، ولم يكن قد استغرق في النوم بعد ، فدخل القائمقام إمام الحجرة ، وتحدث بالتليفون مع شخص يعتقد أنه من الكبراء ، وإنه سمع القائمقام إمام يقول لذلك الشخص : « معانا تقريران من أحد المتهمين يتضمنان اعترافه ومضينا عليهما إحنا الثلاثة » ، وأنه لم يعرف هذا المتهم ومن يكون

وقال إنه كان بلاحظ أن معاملة المحققين ورجال القسم السياسى لحسين توفيق حسنة جداً وكانوا يضحكون معه وينادونه « حسين بك » وإنه سمع القاويش بك يقول له فى أكثر الأحيان « يا حسين بك » .

النيابة تجرح الشاهد

ووقف المرحوم الأستاذ عبد الرحمن يوسف يناقش هذا الشاهد فساً له عن قرابته بمحمد ابراهيم كامل فقال إنه ابن ابن عم والده ، فساً له هل عرف المحققون هذه الصلة ، وهل أخبرهم الشاهد بشئ عنها ؟ فأجاب إنه أخبر السيد سعيد افندى والجزار افندى .

وهنا قال بمثل النيابة إنه حين طلب الدفاع استدعاء هذا الشاهد أرسل يستعلم من الحكمدارية عن معلوماتها عنه وعن الصاغ يحيى المصرى ، فأرسلت اليه اليوم هذا الخطاب ، وقدمه لرئيس الجلسة .

وقد طلب الشاهد من المحكمة أن تسمح له بالاطلاع على كتاب الحكمدارية فأعطته له وبعد أن تلاه قال :

— ورد فى هذا الكتاب أن سبب نقلى هو تعدد التحقيق معى ، وهذا لم يحدث إلا مرة واحدة بسبب تأخيرى عن الميعاد خمس دقائق ، وأقرر تحت مسؤوليتى أن صدق باشا عندما عرض عليه التحقيق قال : الولد بتاعى لا يكذب لذلك سأكتفى بنقله إلى مكان آخر .

وكان التحقيق الذى أشار اليه هذا الضابط خاصاً بخادم دولة صدق باشا ، وكان هذا الضابط قد حرره محضر سكر . وقال الخادم إن الضابط اعتدى عليه بالضرب والسب .

وبعد ذلك انتهت شهادته ، وتنازل الدفاع عن استجواب الصاغ يحيى المصرى افندى وطلب سماع شهادة الأستاذ جلال الحامصى رئيس تحرير جريدة « الزمان » ومحسن فاضل افندى وحسن جعفر افندى وحافظ رمضان باشا وبهى الدين بركات باشا ، ومحمد زكى على باشا ومحمود حسن اسماعيل بك ، وعلى ماهر باشا وحسين هيكى باشا ومدنى حجاجى بك .

ووافقت المحكمة بعد المداولة على اعلان هؤلاء الشهود لليوم التالى .

طلب تحي الاستاذ القاويش

جلسة الأربعاء ٢٤ ديسمبر.

جلس في كرسى النيابة في هذه الجلسة الأستاذ محمد كامل القاويش .
وكان الدفاع يعلم أنه سيعود إلى كرسيه بعد انتهاء شهادة ضباط السجن والقسم
السياسى ولذلك استعد لطلب تنحيته عن كرسيه .
فقد وقف الدكتور زهير جرانه ، وقال إن للدفاع ملاحظة ، قبل سماع الشهود
المطلوبين ، خاصة بتشكيل الهيئة اليوم فيما يتعلق بالأستاذ محمد كامل القاويش ، وطلب
أن يبدى وجهة نظر الدفاع ، على أن يكون موجوداً في الجلسة مثل آخر للنيابة يجلس
بجوار الاستاذ القاويش .

وطلب معالى مكرم عبيد باشا استدعاء توفيق أحمد باشا والد المتهمين حسين
وسعيد توفيق كشاهد نفي عن سعيد ليشهد عن ملابسات اعتقال ابنه .
ورفعت الجلسة للبدالة ثم أعيد انعقادها ، ولوحظ أن الأستاذ محمد عبدالله محمد
من رؤساء نيابة الاستئناف قد جلس في كرسى النيابة وجلس إلى جانبه الأستاذ القاويش .



الأستاذ محمد أحمد
الجمال سكرتير الجلسة



الأستاذ محمد حسين
النجار سكرتير الجلسة

« كل تقييد للحرية لابد أن يكون له مبرر من
قواعد الحرية نفسها ، ولا يفوتكم أن تحتجوا
على كل أمر ترون فيه مخالفة للقوانين »
سعد زغلول

مرافعة الدفاع

وقد تولى الأستاذ جرائه تبيان وجهة نظر هيئة الدفاع في هذه النقطة فقال :
يرى الدفاع أن الأستاذ القاويش بك بعد أن دعى إلى تأدية الشهادة ، وبعد أن
أداهها على الوجه المعروف تفصيلا في الجلسات السرية ، وسئل في مسائل كثيرة
تناولته هو شخصا ، وتناولت الطريقة التي جرى بها التحقيق ، وأدلى بمعلومات بعد
أن أدى اليمين ككل شاهد لم يعد له المؤهل القانوني لأن يجلس في كرسى الاتهام .

والاعتبار الذي يتقدم به الدفاع في هذا الصدد هو اعتبار نظامي فقط لا يتصل
بجوهر الشهادة لاني قيمتها ولا في مدى مطابقتها للواقع وعدم مطابقتها له بالقدر الذي
سيتناوله الدفاع فيما بعد بالشرح والتفصيل ، والواقع أنكم إذ تفضلتم وأجبتكم الدفاع
إلى دعوة الأستاذ القاويش بك للشهادة لم تضعوا بدعة قانونية ، وإنما التزمت جادة
القانون . ويحضرني في هذه المناسبة حكم صدر من محكمة النقض في نوفمبر سنة ١٩٢٨
ذكرت فيه صراحة أن للدفاع أن يطلب ، وللمحكمة أن تجيبه الى سماع أقوال المحقق
كشاهد في بعض المسائل التي يتبين أن من مصلحة القضية سماع أقواله فيها ، فهذا
الإجراء إذن إجراء في صميم القانون ولا أريد أن أبسط ما ذكره الأستاذ القاويش
في شهادته ، ولكن يكفي أن أذكر أنه تناول في إجابته موقف رجال القلم السياسى
في هذه الدعوى ، ووافق على أن الضباط لم يكونوا أداة تنفيذ فحسب ، وإنما كان
لهم ضلع أكبر من هذا بكثير ، وإنهم ، في بعض المواطن ، وجهوا التحقيق ..
وستناول هذا بالإفاضة في دفاعنا ، وتناول كذلك القاويش بك ما نعيناه على
التحقيق من التفرقة في معاملة المتهمين وعدم التسوية بينهم وهذه التفرقة تحمل في طياتها
ما يهدم التحقيق من أساسه ، سنتناولها أيضا في الدفاع .. وتناول الأستاذ القاويش
أيضا بيان الظروف التي أحاطت بعمليات العرض ، وللدفاع وجهة نظر في هذا ،

وهى أن هذه العمليات ، جرت على صورة مخلة ، وعلى غير ما فرضه القانون ، وتناول أيضا مسائل شتى متصلة بجوانب التحقيق ، وأدلى بمعلوماته فيها حسب ما رأى ، فى ظل يمينه ، لىكى يرضى اليمين ويرضى ضميره .

وانتقلنا إلى سماع شهود آخرين ، ويبدو أن النيابة العمومية رأت مشكورة ، أن هناك تنافراً تاماً بين موقف القاوئش بك كشاهد ، وبين موقفه كممثل للنيابة العمومية ، ولذلك جارتنا فى أمور ملؤها الهدوء والتقى للوصول إلى الحقيقة .

وهنا قال رئيس الجلسة إن المحكمة هى التى رأت ذلك وأن يمثل النيابة ممثل آخر إلى أن ينتهى حضرات الضباط من الشهادة .

ومضى الأستاذ جرانه يقول :

ولذلك لانكتم على حضراتكم أن هذه الروح قد جنبتنا الخوض فى مسائل



الأستاذ محمد كامل القاوئش بك يستمع إلى طلب تنحيته عن كرسيه

نظامية ، ولهذا دهشنا إذ رأينا اليوم الأستاذ القاويش يعود إلى كرسى الاتهام ، ولو كنت مكانه لتخليت عن هذا الكرسى بأى ثمن ، ولا يقال إن اليوم يفصل بين سماع شهود نفي ، وشهود إثبات ، لأننا سمعنا بالأمس شهود إثبات ولا نرى تفرقة بين ما جرت عليه إجراءات الدعوى إلى الآن وبين ما ستجرى عليه ابتداء من اليوم ، اللهم إلا إذا قيل بأننا سمعنا بالأمس ذوى النجوم اللامعة ، وإننا منذ اليوم سنسمع مدنيين ، واللهم إلا إذا قيل بأن ضباط البوليس الذين سمعوا حتى الأمس بينهم وبين الأستاذ القاويش من وثيق الصلات ومن الترابط فى الدعوى ما تنفر منه حاسة العدالة وما يقتضى أن ينحى القاويش بك حتى يتم سماعهم ، ونحن لانرضى هذا المعنى للنيابة العمومية ، هذا المعنى الذى نشكرك منه ، وكنا نحب أن يقال دائماً إن سلطة التحقيق لا يرتبط بمصيرها بمصير رجال البوليس ، فإذا رأت النيابة اليوم أن تعيد ممثلها السابق إلى كرسى الاتهام كان هذا هو المعنى الذى نشفق على النيابة منه وإذا رجعنا إلى الناحية القانونية البحتة ، التى من أجلها نقول بأن القاويش بك لم يعد يملك أن يجلس فى كرسى الاتهام ، فأعتقد أنه يجب أن يضع الإطار الصحيح لدفاعنا ، فليس ما نطلبه رداً للقاويش بك ولا مخاصمة قضائية بالمعنى الاصطلاحي ، وإنما الذى نقره إن القاويش بك ، بصفته شاهداً فى الدعوى ، فقد مؤهلاً من المؤهلات القانونية الأصولية التى تسمح بجلسه فى كرسى الاتهام ، فلا معنى بعد هذا للبحث فى باب الرد والمخاصمة ، وإنما موضعه الحقيقي هو عدم الصلاحية للجلوس فى كرسى النيابة ، ومرد هذه الفكرة ، أن هناك مبدأً أولياً فى أصول الإجراءات ، وهذا المبدأ يقول : بأن مثل النيابة العمومية فى مرافعته إنما يستمد اقتناعه مما يجرى فى الجلسة ، وأنه إذا كان حراً به أن ينفذ النظام الإدارى ، وأن يتقيد بتوجيه رئيسه ، فانه فى حرم المحكمة لا يخضع إلا إلى وحى ضميره فقط ، وهو يستمد اقتناعه وقوله ورأيه مما يراه فى جنابات هذه الجلسات ، ولذلك قيل ، إن لسان ممثل النيابة حر وإنه غير مقيد بقيود الوظيفة ، فهل يتوفر ذلك لمن التزم حدود قول أداه فى ظل يمين ، وهل يستطيع ، بعد ذلك ، إذا ما تقدم الدفاع إليه بشئى الأسانيد أن يزعم قوله فى ظل يمينه ، فهو لا يستطيع أن يكون حراً فى أن ينساق وراء الحجج فينحرف عن قوله فى ظل اليمين ، وإن انساق إلى يمينه على حساب ضميره كان محرراً وهذا القول لم نبتدعه ابتداء بل وجدنا له صدق فى جميع المراجع الفقهية التى رجعنا إليها فى بحث عدم الصلاحية .

فإذا رجعنا إلى مؤلف « فستان هيلي » الجزء السابع وهو يرجع إلى سنة ١٨٥٧
« أي منذ قرن » ، أي أن النيابة تريد أن ترجع بنا القهقري مائة سنة .
وتلا حضرته النص الفرنسي لهذا المرجع ، ثم قال إنه لا يمكن التوفيق بين
أداء الشهادة وسلطة الاتهام .

وهذا القول تجدونه بنفس الصراحة وذات الوضوح في كتاب التعليقات على
مواد القانون الجنائي ص ٦٥٥ ، وتجدون هذه الأقوال مرردة أيضا في مؤلفات
كثيرة أذكر منها مؤلف جارو ، ومؤلف العراقي باشا الطبعة الأخيرة .

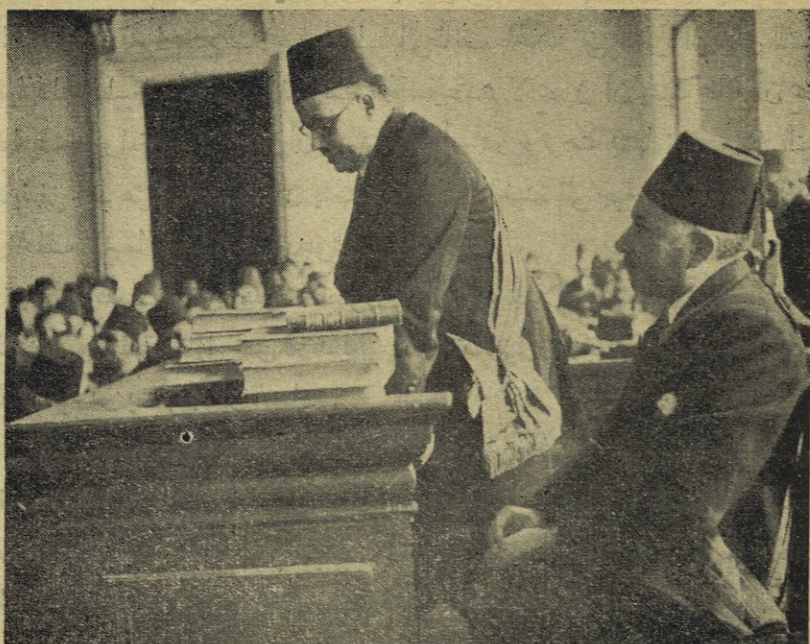
ويتبين لحضراتكم أن الدفاع في هذه القضية بالذات لا يشجني ، بل يسعى إلى مهمتين
ساميتين ، الأولى أنه يسعى لإنقاذ المتهمين ، والثانية أنه يسعى إلى إنقاذ سمعة
القانون ، وهو بدفعه هذا ، يسعى إلى تحقيق هدفه الثاني ، أما هدفه الأول فنحن
وانفقون أننا سنناله على يديكم إن شاء الله .

مرافعة النيابة

ووقف الأستاذ محمد عبدالله ممثل النيابة ، واستهل مرافعته بشكر الدكتور جرانه
على غيرته على القانون ، وقال إن القانون لم يكن محتاجا لهيئة الدفاع لتعريف ممثل
النيابة متى ينسحب ومتى لا ينسحب .

ثم قال : ومسألة أخرى كنت أحب أن يبرز لنا الدكتور مصلحة موكلية في
إثارة هذا الدفع . هل يخشى الدفاع الأستاذ القاويش ، وهو قوى في رجاله ،
ويزهو بالنجوم اللامعة في عالم القانون . هل هذه المجموعة تجزع من فرد واحد هو
الأستاذ القاويش .

إن الغيرة على القانون لا تكفي وحدها لإثارة هذا النزاع .
واحتج بعض المحامين على تعبير النيابة من أنهم يخشون الأستاذ القاويش ، ثم
استمر حضرته في مرافعته فقال :



الأستاذ القاويش جالسا والأستاذ محمد عبد الله يدافع عن كرسية

لقد تركوا القاويش بك يربط فروع الدعوى ويبدى طلبات النيابة فأثار الخصومة بينه وبين هؤلاء المتهمين ، فماذا تريدون ؟. أتريدون رد الأستاذ القاويش عن أن يدل على صحة طلبات النيابة ؟!

ومسألة أخرى وهى مسألة المبادئ العلوية .. هذه المبادئ مسلم بها من النيابة ، وهذا الوسام الذى تتحلّى به رمز لها ، وأرجو الله أن يظل طاهراً كما كان طاهراً . أما فيما يختص بالناحية القانونية ، فقد خلط الدكتور جرائنه بين عدم صلاحية الشاهد للشهادة وبين صلاحية ممثل النيابة .

ثم مضى حضرته يتلو فى مذكرة أعدها ، ما يلي :

١ — يأخذ قانون تحقيق الجنايات الفرنسى بنظام رد الشهود وتجريحهم . وقد نص على بعض أسباب هذا الرد . واستنبط شراحه أسباباً أخرى على خلاف فيما بينهم وبين المحاكم فى بعض تفاصيلها . ومن هذا القبيل قولهم بعدم صلاحية المدعى بالحق المدنى

لأن يكون شاهداً في الدعوى تحرزاً من أن يكون الشخص خصماً وشاهداً في ذات القضية . ثم قالوا بعدم صلاحية أصحاب الوظائف بالمحكمة التي تنظر الدعوى للشهادة فيها نظراً لطبيعة وظائفهم . فكاتب الجلسة عندهم لا يجوز أن يشهد مخافة أن يخلط فيما يثبت ، والمترجم لا يجوز أن يشهد مخافة أن تتمرج ترجمته بشهادته ، ومثل النيابة لا ينبغي عند هؤلاء الفقهاء أن يشهد لبعده عن الحيطة الواجبة للشهادة ، والقاضي والمحلف لأنهما سيحكما في الدعوى .

ونجد فقهاءهم يعقدون الفصول لبيان عدم الصلاحية للشهادة أو عدم جواز الشهادة غير المستندة إلى نص فزيد بعضهم أو ينقص في الحجج التي يحجج بها للقول بعدم الصلاحية أو بعدم جواز الشهادة .

٢ — فنجد فستان هيلي (جزء ٦ نبذة ٢٦٠٤) في بيان عدم صلاحية الشهود يقول : « هل يجوز سماع ممثل النيابة في الدعوى شاهداً فيها ؟ أجابت محكمة النقض عن هذه المسألة بأن صفة ممثل النيابة في الدعوى لا تتفق مع الشهادة فيها ، وأن قاضي الموضوع حين قضى برفض طلب سماع ممثل النيابة شاهداً قد أحسن تطبيق القانون ووافق القواعد الأساسية لنظام النيابة العامة في فرنسا — والواقع أنه لا يسوغ أن ينزل ممثل النيابة العمومية المكلف بالمرافعة في الدعوى من كرسية ويغير دوره ليؤدي الشهادة تأييداً للاتهام ، فإن عمل الشاهد وعمل الخصم المتهم لا يتفقان . لأن هذا الخصم الذي يتهم لا تكون لديه الحيطة الضرورية التي تخلع الثقة على أقواله ولأنه يدل بأدائه الشهادة على أنه لا يملك الحيطة اللازمة لمهمته وأنه يستمد اعتقاده لامن عناصر الدعوى وإنما من معلوماته الشخصية عن الواقعة المنسوبة للمتهم » . ثم يقول « إن ممثل النيابة العمومية ليس لديه ما يشهد به وعمله في تمثيل النيابة يستنفد كل عمل له سابق على ذلك . »

٣ — ونقرأ ما يشبه ذلك أيضاً في « لبواتفان » تعليقاً على المادة ١٥٦ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي وفي معرض بيان أسباب عدم صلاحية الشاهد للشهادة (نبذة ٩٤) . إذ يقول « من الواضح أن وظيفة القاضي لا تتفق والشهادة . فلا يجوز له أن يجلس قاضياً في الدعوى ويؤدي في الوقت عينه الشهادة فيها » . ثم يقول في نبذة ١٠١ وما بعدها « وصفة الشهادة لا تتفق مع وظيفة النيابة العامة في الدعوى ذاتها . فلا يجوز لممثل النيابة أن يشهد في الجلسة ضد المتهم . ويجب عليه إذا أعلن

شاهداً أن يأتي بمن يحل محله في كرسى النيابة حتى يستطيع هو أداء الشهادة . اللهم إلا إذا كان المقصود من استشهاده منعه من أداء وظيفته وعرقلة سير العدالة فتبطل المحكمة دعوته للشهادة .

٤ - ونقرأ كذلك في جازو في الفصل الذي عنوانه « أهلية الشاهد وعدم صلاحيته » (جزء ٢ نبذة ١٢) : « فلا صلاحية للشاهد حين لا يمكن التوفيق بين مركزه في الدعوى وبين موقفه كشاهد . ولا يتفق مع صفة الشاهد في الدعوى أن يكون الشخص في نفس الوقت محلفاً أو كاتباً أو مترجماً أو ممثلاً للنياية العامة أو قاضياً في الدعوى نفسها . فان كل شخص يؤدي وظيفة لدى المحكمة ويساهم في الدعوى بصفته هذه يجب أن يؤدي المهمة الموكولة إليه بالحيطة التامة وبفسكر حر من كل تأثير شخصي سابق على جلسات المحاكمة ، فلا يصح أن يقوم بدورين في نفس الوقت وأن يساهم في إنهاء قضية شهد فيها . وقد اعتقد المشرع أن هذه القاعدة مستفادة من طبيعة الأشياء وبغير حاجة إلى نص ، ولكن يمكن تأييد هذا الرأي المسلم به من الكافة بالقياس على المادتين ٣٣٢ و ٣٩٢ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي » .

وإشارة جازو إلى المادة ٣٣٢ يريد منها ما نصت عليه تلك المادة من أنه لا يجوز اختيار المترجم من بين الشهود أو القضاة أو المحلفين وإلا كان العمل باطلاً . وعلّة النص التحرز من أن يزج من يترجم أقوال المتهم في ترجمته شيئاً لم يقله المتهم ولو بغير قصد من المترجم نتيجة لتأثره بالرأى الذى كونه في الدعوى باعتباره شاهداً أو قاضياً أو محلفاً .

فيتبين مما تقدم أن هؤلاء الشراح قالوا ما قالوا في معرض التدليل على عدم صلاحية طوائف معينة لأن تكون شهوداً في الدعوى ، وأن الحجج التي ساقوها للحيلولة بين مثل النيابة العامة وبين الشهادة ترجع إما إلى الخوف من عدم حيديته فيها أو إلى الخوف من تأثير الشهادة على حيديته في عمله وكلتا الحججتين سيقمت للتدليل على عدم لياقته للشهادة .

فنتيجة عدم الصلاحية هي أن لا يسمع ممثل النيابة أو المدعى بالحق المدني كشاهد . هذه النتيجة التي انحصر فيها كل ما قاله الشراح في هذا الموضوع ، لأنهم فيه لا يعالجون إلا الصلاحية للشهادة وعدم الصلاحية لها .

أما الصلاحية للحكم أو الصلاحية لتمثيل النيابة العمومية فمسألة أخرى بعيدة البعد كله عن باب الشهادة . ولا يبحثها الفقهاء في هذا الباب البتة ، وإنما يعتقدون لها فصولا خاصة يتكلمون فيها على أسباب عدم صلاحية القاضي وأسباب رده .

ولا يستلزم عدم صلاحية الشخص للشهادة أن يكون أداؤه لها سبباً لعدم صلاحيته لأداء وظيفته . فالمدعى بالحق المدنى إذا أدى الشهادة قد تبطل شهادته عند الفرنسيين ولكن بالبداهة لا يترتب على أدائه الشهادة أن يصبح غير أهل للاضطلاع بدعواه والحضور فيها .

يقطع بهذا قول جارو عن عدم صلاحية القاضي للشهادة أنها قاعدة لم يجد المشرع ضرورة للنص عليها لأنها من طبائع الأمور . ولو أن هذا الفقيه كان يعنى أيضاً عدم صلاحية القاضي الذى أدى الشهادة فى الدعوى لأن يحكم فيها لما قال قوله هذه إذ لا يخفى على مثله أن القانون الفرنسى به نص صريح فى هذه الصورة هى المادة ٣٧٨ فقرة ثامنة من قانون المرافعات الفرنسى التى تقضى بجواز رد القاضي إذا أدى شهادة فى الدعوى .

فها هنا لا يمكن القول بأن أداء القاضي شهادة فى الدعوى يعتبر سبباً لعدم صلاحيته للحكم فيها ما دام القانون نفسه بصريح النص يقول إن ذلك يحجز رده فقط . ثم إن من المسلم به أن وظيفة النيابة العمومية لا تتفق مع عمل القاضي أى أن مثل النيابة العمومية لا يصلح للقضاء فى نفس الدعوى . ولكن العكس غير صحيح . فالقاضي الذى نظر الدعوى يجوز أن يمثل النيابة فيها . (لبواتقان قاموس النيابة جزء ٣ تحت كلمة نيابة عمومية نبذة ١٣ صحيفة ٦٧١) .

فكون الشخص غير صالح لأداء الشهادة لا يستتبع أن يكون بأدائه لها غير صالح لأدائه عمله الأصيل .

بل ينبغى أن يرجع فى لياقة ممثل النيابة أو القاضي لا إلى أحكام وقواعد الشهود بل إلى القواعد المقررة لعدم الصلاحية للقضاء وتمثيل النيابة ولردها . ولم نعر فيها كتيبته فقهاء القانون الفرنسى عن عدم صلاحية القضاء وأعضاء النيابة وعن ردهم أن من بين أسباب عدم الصلاحية ، الشهادة فى الدعوى . بل لقد حصروا أسباب عدم الصلاحية وليس من بينها الشهادة . وأهم من كتب فى هذا الباب جارو (جزء ٤

ص ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ بالنسبة لقضاة محاكم الجنايات وصفحات ٥٥٨ و ٥٥٩ بالنسبة لقضاة محاكم الجنح وص ٥٦٣ بالنسبة لمستشارى الاستئناف ومحاكم الجنح وجزء ١ ص ٣١٨ و ٣١٩ بالنسبة لأعضاء النيابة وجزء ٢ ص ٣١١ إلى ٣١٥ عن أسباب عدم الصلاحية لدى القائمين بالإجراءات الجنائية .

وغنى عن البيان أن قواعد رد الشهود وتجريرهم لم يأخذ بها قانون تحقيق الجنايات الأهلى ، وأن محكمة الجنايات أن تسمع أقوال أى إنسان ترى فائدة فى سماع أقواله ، وعلى هذا الأساس سمعت المحكمة أقوال الأستاذ كامل القاويش ، التى لم يأت فيها بجديد ، ولم يتجاوز فيها ما ثبت من محاضر التحقيق الابتدائى . فكل ما ذكره الفقهاء الفرنسيون فى معرض منع مثل هذه الشهادة ساقط لا يعتد به لأن محكمة الجنايات نفسها لم تأخذ به جرياً على ما هو مقرر فى قانوننا ونظامنا .

أما الاعتراض على تمثيل الأستاذ كامل القاويش للنياابة العامة فلا يتصور إلا على أساسين : الأول أن أدائه الشهادة مدعاة لرده . والجواب عن هذا : أن ممثلى النيابة العمومية فى القانون المصرى غير قابلين للرد . فقد قضت محكمة النقض والابرار المصرية فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ بأن أعضاء النيابة العمومية ليسوا فى حضورهم جلسات المحاكم الجنائية خاضعين لما يسرى على القضاة من أحكام الرد والتنحى ، لأنهم وهم ممثلو سلطة الاتهام يعتبرون بمثابة الخصم فى الدعوى ولا شأن لهم بالحكم فيها ، فلا يجب عليهم التنحى ولا يجوز فى حقهم الرد . (مجموعة القواعد الجنائية جزء ٥ عدد ٢٣ ص ٣٣) وقضت من قبل بمحكمين صدر فى يوم واحد وهو ١٦ ابريل سنة ١٩٣١ بأن القانون لم ينص فيما يتعلق بالتحقيق سواء أكانوا من رجال النيابة أم من رجال البوليس ، على نظام للرد كالممتنع فى شأن القضاة كما ان القانون الأهلى لم يأخذ بنظام رد الشهود . فقيام الخصومة بين المتهم والمحقق ، أو بينه وبين الشاهد لا يستدعى بطلان اجراءات التحقيق أو شهادة الشاهد ، بل الأمر فى ذلك مرجعه إلى تقدير محكمة الموضوع ، فتمت رأيت - بفرض وجود هذه الخصومة - أن تأخذ بتحقيقات المحقق أو بشهادة الشاهد ، كان لها ذلك ، ولا يكون فى تعويلها على اجراءات المحقق وشهادة الشهود فى هذه الحالة ما يستوجب بطلان الاجراءات (مجموعة القواعد الجنائية جزء ١ ع ٢٣٥ و ٢٣٦ ص ٢٨٨ و ٢٨٩)

كذلك الشأن في قانون المحاكمات الجنائية العراقي . وقد قضت محكمة النقض والابرار العراقية بإبطال حكم قضى برد ممثل النيابة لأنه تبين انه ابن المتهم ، وقالت ان هذا العمل من محكمة الموضوع غير قانوني لأن المدعى العام ليس حاكماً فلا يجوز رده (حكم ٥٢٩ تاموز سنة ١٩٣٥ و منشور في كتاب النيابة العام تأليف الأستاذ حسين الطريقي ص ٧٨ و ٧٩)

فإن كان يراد استبعاد الاستاذ القاویش على أساس الرد ، فباب الرد مغلق كاترون حضراتكم لاسيلا إلى اجتيازه لصراحة أحكام محكمتنا العليا والمصادر التشريعية المستقي منها قانوناً

وإن كان يراد استبعاد الاستاذ القاویش على أساس ان أداءه الشهادة سبب من أسباب عدم الصلاحية يوجب التنجي ، فهذا أيضاً باب أغلقته محكمة النقض والابرار المصرية في حكمها الصادر في سنة ١٩٣٠ والسالفة الاشارة اليه والذي قرر بصريح اللفظ « ان أعضاء النيابة لا يخضعون لقواعد التنجي وللقواعد الرد ، — اللهم الا مانص عليه في المادة ٢٤ من قانون استملال القضاء الذي صدر في سنة ١٩٤٣ بعد حكم النقض المذكور ومتعلق بحالة عدم صلاحية سببها القرابة بين ممثل النيابة وبين قضاة المحكمة أو المحامين .

على أن أداء الشهادة لا يمكن ان يكون في القانون المصري سبباً لعدم الصلاحية لأن المادة ٣٠٩ من قانون المرافعات الأهلى صريحة في انه سبب يجرى الرد فقط بالنسبة للقضاة . فقد نصت على انه يجوز رد القاضى اذا كان قد أدى شهادة في الدعوى فأداء الشهادة بصريح نص القانون وجه للرد بالنسبة للقاضى الذى سيحكم في الدعوى ، فلا يعقل ان يكون وجهها لعدم الصلاحية بالنسبة لوكيل النيابة الذى يقوم بالخصومة فيها .

على انه لا يكفي لرد القاضى ان يعلن شاهداً وان يقول كلاماً أى كلام أمام المحكمة ، بل يجب كى يرد القاضى لهذا الوجه ان يشهد بوقائع خطيرة وجدية وهذا ماقرره كار بتتييه تحت كلمة « رد » في نبذة ٢٠٥

على ان أداء وكيل النيابة الشهادة في الدعوى ، وهو وكيل عن النائب العمومى ومترافع من ضمن المترافعين أمام المحكمة تأييداً للاتهام ، لا يمكن ان يكون لها من الأثر

أكثر مما يكون لشهادة محامى المتهم من الأثر على صلاحيته للمرافعة عنه .
فمن المسلم به هنا وفي فرنسا أنه يجوز المحامى عن المتهم ان يشهد فى الدعوى التى
يترافع فيها (راجع لبواتفان تعليقا على المادة ١٥٦ نبذة ١٠٧)
وراجع كتاب « بيان » قواعد مهنة المحاماة ص ٤٠١ وكتاب مهنة المحاماة
« كرميو » ص ٢٨٨ .

وقد حكمت محكمة النقض والابرام المصرية بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٩ فى القضية
رقم ٢٧٨ سنة ٤٦ قضائية وجاء فى حيثياتها :

عن الوجهين الاول والثانى ، ماورد فىهما ان حضرة نجيب بك براده المحامى سبق
ان سمع بصفة شاهد فى الدعوى ولم يكن من الجائز له حينئذ ان يحضر للدفاع عن
زوجة المجنى عليه المدعية المدنية ، وان المحامى المشار اليه أخذ يسرد فى دفاعه جميع
معلوماته الخصوصية السابق إبدائها منه فى التحقيق والتى قررت المدعية المدنية نفسها
انها لاتعرف منها شيئا . وبقول الطاعن ان مثل هذا التصرف من جانب المحامى
يترتب عليه بطلان فى الاجراءات وإخلال فى الوقت ذاته بحرية الدفاع عن المتهمين ،
الأمر المبطل للحكم .

وحيث انه مما لا ريب فيه ان ليس فيما يشكو منه الطاعن فى هذين الوجهين
ما يعيب الاجراءات أو يخل بحقوق الدفاع ويوجب بطلان الحكم . وعليه يكون هذان
الوجهان متعنيى الرفض .
ثم قال حضرته ...

على ان ابداء عضو النيابة أقوالا كالتى أبدتها الاستاذ القاوئش لا تتجاوز الثابت
فى محضر التحقيق مما لا يؤثر بشئ على حريته فى المرافعة فى الدعوى ، لا يمكن أن يقاس
بالأمثلة الآتية المستقاة من قضاء محكمة النقض الفرنسية المستقر الثابت .

١ — فقد قضت بان القاضى الذى حكم فى الدعوى أو اشترك فى الحكم فيها يجوز
اذا ندب للقيام بأعمال النيابة العمومية أن يستأنف هذا الحكم وأن يوقع بامضائه على
تقرير الاستئناف . وقالت فى رفض الطعن الذى رفع البها شكائية من هذا الوضع ومن
حيث إنه وان كان لا يجوز لعضو النيابة أن يشترك فى الحكم فى الدعوى التى مثل النيابة
فيها فانه لا يترتب على ذلك منع من اشترك فى الحكم من أن يباشر فى نفس الدعوى

أعمال النيابة العمومية إذا ما كلف قانونا بالقيام بهذه الأعمال . وحيث إن أسباب عدم الصلاحية يجب أن لا يتوسع فيها وأن تفسر حصراً وأن لا يؤخذ فيها بالقياس . وحيث إن نص المادة ٣٨١ مرافعات صريح في أن أسباب الرد لا تجرى على النيابة إذا كانت خصماً أصلياً . فلذلك يتعين رفض الطعن — حكم ١٨ يوليو سنة ١٨٨٩ . ومنشور في سيري ١٨٨٩ — ١ ص ٤٩٦ وعليه تعليق بالموافقة من المجلة .

ب — وقضت بأن رئيس محكمة الجنح ، الذي حكم في الدعوى ، يجوز له أن يمثل كرسى النيابة فيها عند نظرها في الاستئناف دون أن يقدح الحكم السابق صدوره منه في صلاحيته لتمثيل النيابة العمومية ، وقالت رداً على الشكاية المرفوعة اليها من هذا الوضع ، إن التظلم منه لا يمكن تأسيسه لاعلى الرد — اذ النيابة غير قابلة للرد متى كانت خصماً أصلياً ، ولا على عدم الصلاحية ، لأن النصوص المتعلقة بعدم الصلاحية لا يجوز القياس عليها (حكم ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٩٧ منشور في سيري ١٨٩٠ — ١ ص ١٠٩ وعليه تعليق بالموافقة من المجلة) .

ج — وقضت محكمة استئناف رين ، بأن قاضى التحقيق ، الذى حقق الدعوى ، يجوز أن يمثل النيابة العمومية عند نظرها ، وقالت في رد الشكاية المرفوعة اليها من هذا الوضع ، إن عضو النيابة في الدعوى ، إن كان ممنوعاً من تحقيقها ، أو الحكم فيها ، فذلك لا يستتبع منع من حققها أو حكم فيها من تمثيل النيابة عند نظرها لأن قواعد عدم الصلاحية لا يجوز القياس عليها ولا تفسيرها بالتوسع (حكم ٧ أغسطس سنة ١٨٧٨ منشور في سيري ١٨٧٩ — ٨ — ١١١ ومعه مرافعة لئائب « بودوان » بحث قيم في هذا الموضوع ويبين استقرار القضاء الفرنسى على هذا النظر) .

د — وقضت محكمة النقض بهذا المعنى نفسه في مثل هذا الغرض في ٢ أغسطس سنة ١٩٠١ ، ورددت نفس الحجج السالفة الذكر وهى عدم جواز الرد وعدم جواز التوسع والقياس فيما يتعلق بأسباب عدم الصلاحية التى نص عليها القانون ومنشور في « البولتين » سنة ١٩٠١ نمرة ٢٢١

ه — كذلك قضت محكمة النقض والإبرام ، بأن القاضى الذى اشترك في التحقيق يجوز له أن يمثل النيابة العامة عند نظر الدعوى ، لأنه لا يوجد نص في القانون يحرم

ذلك ، ولأنه لا توجد مشابهة ما بين عمل القاضى فى التحقيق وفى الحكم ، وبين عمل
مثل النيابة فى الاتهام والمرافعة — حكم ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ منشور فى البولتين
عدد ٢٠٩

و — وراجع بمعنى الأحكام المتقدمة وفى تأييدها ملحق كارينتيه الصادر فى سنة
١٩٣٢ جزء ٩ تحت كلمة نيابة عمومية نبذة ١٧٣ والمراجع المذكورة فيها .

وشتان بين هذه الصور التى لم تر فيها محكمة النقض والإبرام الفرنسية فى مختلف
عهودها سبباً لمنع ممثل النيابة من أداء وظيفته فى الدعوى ، وبين الشهادة غير المنتجة
التي شهد بها الأستاذ كامل القاويش فى دعوانا الحالية .

على أنه إذا تبادر إلى الذهن أن أداءه لمثل هذه الشهادة قد يستنتج منه أنه لا يمكنه
أداء مهمته فى الدعوى بغير ميل ، فإن هذا لو حصل فى حق قاض ، كان سبباً لردّه
فقط عملاً بنص المادة ٣٠٩ مرافعات أهلى التى ذكرت ضمن أسباب الرد . إذا وجد
سبب قوى غير ما ذكر يستنتج منه أنه لا يمكنه الحكم بغير ميل . . ومثل النيابة
لا يجوز فى حقه الرد ولا يطلب منه الحكم فى الدعوى .

أما الحيدة والنزاهة ، فهذان شرطان مطلوبان فى كل موظف ، وإنما مراقبة توافرها
متروك للرئيس الإدارى لهذا الموظف . ومتى كان النائب العمومى قد ارتضى أن يمثل
الأستاذ كامل القاويش وارتاح لهذا التمثيل ولم يرفى أدلى به ما يحذر من حريته أو
يقيد من كفايته فى أداء هذه الوكالة ، فليس للمحكمة ، وليس للخصوم ، أن يعترضوا
وأن يتدخلوا ما بين الموكل ووكيله ، والنائب ومن ينوب عنه ، لا سيما وقد قدمنا بما
لا مزيد عليه أن القانون لم يفتح باب الرد للخصوم ، وأنه لم يلزم أعضاء النيابة العمومية
بواجبات التنجى ، ولم يقيدهم بأسباب عدم الصلاحية ، اللهم إلا ما نصت عليه
القوانين صراحة مثل القرابة ما بين أعضاء الدائرة الواحدة مما لا يجوز القياس عليه
ولا التوسع فى تفسيره كما قالت محكمة النقض الفرنسية فى الأحكام العديدة التى
أشرنا إليها .

على أن ثمة حقيقة لا يمكن أن تخفى ، ولا يصح أن نفرض النظر عنها ، وهى أن الدفاع
يدرك ويعلم أن هذه القضية ضخمة ومتشعبة ، وأن الأستاذ كامل القاويش ، بوصف
كونه محققاً لها ، هو وحده ، دون أعضاء النيابة الآخرين ، الذى يحيط بها إحاطة

تامة ، ويعلم نقاطها وأبوابها وفصولها وفقارها وحواشها ، وأنه إذا أقصى عن المرافعة فيها ، فلن يحل محله شخص يحيط بهذه القضية ويستطيع أن يقف بالمرصاد للدفاع إذا حدثته نفسه أن يتحيف وقائعها ، أو يتجاوز الثابت في أوراقها ، أو يتجاهل الحقائق التي كشف عنها التحقيق . فالدفاع يريد إقصاء الأستاذ القاويز لأنه يخشاه . لاختشيه على الحقيقة ولا على العدالة ، وإنما يخشاه على ضعف مركز الدفاع ويخافه على وهن حجة المتهمين وقلة ما في يدهم من أسباب وأدلة . وهو يريد إقصاءه أيضاً لأنه يطمع في عضو نيابة آخر لا يعلم من القضية شيئاً ، فيمكن أن يجوز عليه زخرف القول وزائف الحجج . فطلب الدفاع غير مشروع ولغاية غير مشروعة .

وقد قررت المحكمة أن تصدر قرارها في جلسة يوم الأحد ٢٨ ديسمبر ، وسمحت للدفاع بتقديم مذكرات رداً على مذكرة النيابة .

رد الدكتور جرانه

وبما جاء في مذكرة الدكتور جرانه في الرد على رئيس النيابة ما يلي :

قد أحسن حضرة رئيس النيابة الذي تولى الرد على الدفع حين أوضح الفارق بين الرد وعدم الصلاحية . فقرر على ما هو ثابت بمحضر الجلسة ، أن الرد حق خالص لأطراف الدعوى ، لهم أن يثيروه إن توافرت أسبابه ، أو أن يتنازلوا عنه بخلاف شروط عدم الصلاحية . فهى من أصول الحكم . ومن متعلقات النظام العام .

ومؤدى هذا القول بطريق اللزوم العقلى ، أنه لا حاجة بنا إلى نص للقول بعدم الصلاحية ، ذلك أن تعلق الدفع بالنظام العام مما يجعله حتمياً ، ومتعين الاحترام ولو أغفله الأخصام . وعلى المحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها ، وتحقق بداءة — وبلا حاجة إلى تنبيه — سلامة تشكيكها ، وصحة انعقاد هيئتها .

وأراد في عدم جواز اجتماع صفتي الشاهد ومثل النيابة العمومية في شخص واحد أن النيابة العمومية ليست كسمائر الأخصام في الدعاوى ، ولكنها خصم يجب أن يكون فوق المظان ، لا يستهدف إلا الحق في قوله ، لأنه يمثل المجتمع . ولا يسعى إلى إدانة المتهم لذاته . ولهذا فإنه من المسلم أن لعضو النيابة إذا ما استبان في الجلسة انهيار التهمة ، أو تبدد أدلتها ، أن يقرر ذلك ، ويعدل عن اتهامه .

ومتى كان على ممثل النيابة العمومية أن يستوحى رأيه وقراره من مجريات الجلسة وما تتمخض عنه أطوارها ، وما تكشف عنه إجراءات المحاكمة . فإنه من البديهي

أنه يشترط فيه أن يكون منطلقاً من أى قيد يراد على حريته . أو يشوه صفحتها ، وهذا كله لا يتأتى . إذا سبق لعضو النيابة العمومية أن ارتبط بيمينه فى شهادة أداها ذلك أنه إذا ما جد جديد فى الدعوى ، ألقى نفسه فى حيرة من أمره . فإما أن يستجيب لنداء ضميره فيحدث بيمينه . أو يضحى بواجبه لانتقاء ما أسلف من يمين .

(يراجع فى شرح مبدأ حرية أعضاء النيابة العمومية فى الجلسة . مؤلف القللى بك سالف الذكر ص ٢٣ وما بعدها حيث يقول تحت عنوان (حرية الأعضاء فى الجلسة) ما نصه .

« هذا الخضوع خضوع الأعضاء لأوامر الرؤساء . . يمكن أن يعتبر تماماً طالما أن الدعوى لم تخرج من دور التحقيق الابتدائى . أما إذا خرجت من يد النيابة ورفعت أمام القضاء . فهل يقيّد عضو النيابة الحاضر فى الجلسة بإشارة رؤسائه ؟ . مبدأ التبعية مأخوذ به فى فرنسا ولكن المتفق عليه هناك أن عضو النيابة وإن كان يخضع لتأشيرات رؤسائه كالأمر برفع دعوى . أو الطعن بالاستئناف مثلاً وغيرها من الإجراءات التى لا تجرى فى الجلسة ولا يستطيع إهمالها . فإنه فى ساحة المحكمة له الحرية فى أن يترافع كما يرى . ويؤيد وجهة النظر التى يعتقد أحقيتها ويبدى الطلبات التى يراها عادلة وإن خافت الطلبات التى رفعت بها الدعوى مخالفة تامة ، فله أن يطلب البراءة فى الجلسة ولو تعارض هذا مع رأى رؤسائه . ولهذا يقولون إذا كان القلم مقيداً فاللسان طليق . والمحكمة فى ذلك أنه لا خطر فى أن تطلق الحرية لعضو النيابة فى الجلسة فرأيه ليس ملزماً للمحكمة . فهى تقدر الأمر حسب ما يترأى لها بعكس الحال خارج الجلسة فإن تصرفه يلزم فى الأصل النيابة بأجمعها . . . أما فى مصر فلم يكن لعضو النيابة الحاضر بالجلسة هذه الحرية . فقد صدر قرار من مجلس النظاري ٨ ابريل سنة ١٨٩٥ يبين مهمة النيابة فى الجلسة . وأصدرت وزارة الحفمانية منشوراً فى ٢٠ منه يفسر هذا القرار . ويؤخذ من القرار ومن المنشور أن عضو النيابة يجب أن يطلب العقوبة . وإذا لم تكن الأدلة كافية لإثبات التهمة ، فعليه أن لا يتشدد فى طلب الحكم بالعقوبة . وإذا ظهرت فى الجلسة أدلة تنفى التهمة ، فعلى النيابة أن تقتصر على شرح التهمة والظروف ، وتكل الأمر للمحكمة تحكم بما يترأى لها وكما يعبر عن ذلك فى العمل تفوض الرأى للمحكمة . وهذا القرار يتعالى فى تقييد حرية النيابة لدرجة تتنافى

مع المنطق السليم . فالنيابة خصم عادل ومن مصلحة المجتمع العمل على براءة البريء
كالعمل على إثبات إجرام المجرم . وقد يمكن مع التسامح الشديد التسليم بتكليف ممثل
النيابة بإثبات التهمة وطلب العقاب إذا لم تتغير الظروف ولم تظهر أدلة تهدم الاتهام
في الجلسة ، أما إذا ظهرت الأدلة على براءة المتهم في الجلسة فلماذا يمنع من طلب
البراءة ؟ والواقع عملاً أن تفويض الرأى للمحكمة يعتبر من النيابة بمثابة طلب البراءة .
وعلى كل حال فالمحكمة لا تتقيد بطلبات النيابة . فلها أن تحكم بالإدانة ولو طلبت النيابة
البراءة صراحة . وعلى كل حال فقد ألغى قرار سنة ١٨٩٥ بقرار مجلس الوزراء الصادر
في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ .

لهذا انعقد الإجماع على أن من يدعى من ممثلي الاتهام لأداء الشهادة في قضية لا يجوز
له أن يعود بعد أدائها إلى كرسى الاتهام في القضية ذاتها .
وجاء أيضاً :

بقى ما اختتمت به النيابة العمومية مرافعتها من أن في تنحية القاويش بك تعطيلاً
للقضية . لأنه الوحيد الكفء لها من رجال النيابة ، ونحن نضمن حقاً على سمعة رجال
النيابة العمومية العزيزة علينا من مثل هذا القول ، فكلهم عندنا سواسية في الكفاءة
والمقدرة والعلم ، هذا إلى أنه غير صحيح ، أن القاويش بك هو رجل النيابة العمومية
الوحيد في هذه القضية ، فقد حقق شرطاً غير هين منها ، عبد الرحمن الرافعي بك
المدعى العام ، وقد حضر عدداً من أدق جلسات المحاكمة فشل النيابة أحسن تمثيل ،
وحضر بعض الجلسات الأخرى عبد الرحمن بك يوسف رئيس النيابة ، ودلت
مناقشاته على إلمامه التام بها .

ولا حاجة بنا أخيراً ، إلى بيان عقم هذه الذريعة ، وإلى أن هذا الاعتبار الواقعي
الآخر الذي تلوذ به النيابة العمومية فضلاً عن عدم صحته . فانه لا يبرر بحال ، إهدار
حكم القانون ، وضوابط النظامية التي يجب أن يكون لها دون غيرها القول الفصل
في كل ناحية من نواحي الدعوى .

قرار المحكمة وهيئتها

وفي جلسة الأحد ٢٨ ديسمبر .. وقد جلس في كرسى النيابة المرحوم الأستاذ
عبد الرحمن يوسف

أصدرت المحكمة قرارها وهذا نصه :

قررت المحكمة قيام التعارض ، بين استمرار الأستاذ محمد كامل القاويش في تمثيل النيابة العمومية ، وبين سماع أقواله كشاهد في هذه القضية ، وحددت يوم ٣٠ ديسمبر لسماع شهود النفي ، مدني حزين بك ، والأستاذ جلال الدين الحمامصي ، ومحسن فاضل افندي ، وحسن جعفر افندي .

وجاء في حيثيات المحكمة ما يلي :

حيث أن الدفاع نظر إلى الموضوع على أساس أن تمثل النيابة بأدائه الشهادة في نفس الدعوى يتقدم صفة أخرى هي صفة الشاهد وهذه لها قيودها ولهائشروطها وحدودها مما يتعارض وأداءه ، وصفة المدعي العام ويحول بالتالي دون قيامه بها ، وتطلعت النيابة إلى البحث على أنه لا ينظر إليه من وجهة الشهادة وصفة الشاهد ، بل من وجهة صلاحية عضو النيابة أو عدم صلاحيته ، وأن هذا له صفاته وله مؤهلاته وليس من بينها تأدية عضو النيابة للشهادة .

وقد سلمت النيابة في دفاعها ومذكرتها بمبدأ أحقية طلب المدعي العام للشهادة . (وأن الأمر عن عدم الجمع بين من ذكرهم « ومن بينهم المدعي العام » وبين الشهادة لا يعدو تعارض حق الصفتين وليس حظرا عليهم عن الشهادة — (جازو جزء ٢ صفحة ١٠٦) وأنه لا يجوز لممثل النيابة أن يشهد في الجلسة ضد المتهم ، ويجب عليه إذا أعلن شاهداً أن يأتي بمن يحل محله في كرسي النيابة حتى يستطيع هو أداء الشهادة ، « لبواتقان — تعليق على المادة — ١٥٦ — من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي نبذة ١٠١ ، » وأن قواعد رد الشهود وتجريحهم لم يأخذ بها قانون تحقيق الجنايات الأهلي ، وأن لمحكمة الجنايات أن تسمع أقوال أي إنسان ترى فائدة في سماع أقواله — وأن هذه المحكمة على هذا الأساس سمعت أقوال الأستاذ (محمد كامل القاويش) — فمن المقطوع به إذن ، حتى من وجهة نظر النيابة ، أن المدعي العام لا تحول صفته ، دون جواز الاستشهاد به ، واجابة المحكمة طلب الدفاع إلى ذلك إذا ما قدرت المحكمة أن هناك ما يسوغه .

وحيث إن المحكمة سبق أن أجابت الدفاع إلى هذا الطلب عندما تقدم به في هذه البضعة واستغرقت المناقشة ؛ جلستى ٨ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، ولم يقف الأمر

عند ذلك ، بل جد أن أدلى الضابط محمد وحيد الدين سنجر أفندي بشهادة بجلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، وأشار الدفاع في تلك الجلسة وفي جلسة الأربعاء ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، إلى أن أقواله هذه ستتطلب مواجهة الأستاذ محمد كامل القاويش بها . وحيث إن الشراح أجمعوا على قيام حالة التعارض إذا ما قام القاضي أو المدعي العام بالشهادة أمام المحكمة ، التي يضطلع بالاشتراك في هيئتها ، وذلك عن وقائع لها علاقة بالدعوى المطروحة للفصل فيها .

وأنه إذا ما رأى أو علم شيئاً من ذلك ، فإن الواجب يقضى عليه أن يتنحى ويحل آخر مكانه ، وبذا يمكن أن يعلن شاهداً ، وأنه من الواجب إذا ما استبان أحدهما أن لديه من المعلومات ماله اتصال بالدعوى وينبرها ، ألا يجعل الأمر رهناً باعلانه ! واستدعائه ، بل يجب أن يتقدم من تلقاء نفسه للشهادة ، ويتنحى بذلك عن كرسية (موسوعة دالوز - باب الشهادة - الجزء ١٣ - من نبذة ٨٧ الى ٨٩) .

وحيث إن النيابة تناولت في مذكرتها بحث هذا الأمر ، فأشارت الى أن « صفة ممثل النيابة في الدعوى لا تتفق مع الشهادة فيها » وأن عمل الشاهد وعمل الخصم المتهم لا يتفقان لأن هذا الخصم الذي يتهم لا تكون له الحيدة الضرورية التي تخلع الثقة على أقواله ، ولأنه يدل ، بأدائه الشهادة على أنه لا يملك الحيدة اللازمة لمهمته ، وأنه يستمد اعتقاده ، لا من عناصر الدعوى ، وإنما من معلوماته الشخصية عن الواقعة المنسوبة لمتهم - وأن ممثل النيابة ليس لديه ما يشهد به ، وعمله في تمثيل النيابة يستنفد كل عمل له سابق على ذلك « فستان هيلي الجزء السادس - نبذة ٢٦٠٤ » وأن وظيفة القاضي ، لا تتفق والشهادة فلا يجوز للقاضي أن يجاس قاضياً في الدعوى ويؤدى في الوقت عينه الشهادة فيها - وأن صفة الشهادة لا تتفق مع وظيفة النيابة العمومية ، في الدعوى ذاتها - فلا يجوز لممثل النيابة أن يشهد في الجلسة ضد المتهم ، ويجب عليه إذا ما أعلن شاهداً ، أن يأتي بمن يحل محله في كرسى النيابة ، حتى يستطيع هو أداء الشهادة ، اللهم اذا كان المقصود من الشهادة منعه من أداء وظيفته وعرقلة سير العدالة فتبطل المحكمة دعوته للشهادة « لبواتفان تعليقات على المادة ١٥٦٠ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي نبذة ٩٤ و ١٠١ » ، وأنه لا يتفق مع صفة الشاهد في الدعوى ، أن يكون الشخص في نفس الوقت محققاً ، أو كاتباً ، أو مترجماً ، أو ممثلاً للنياية العامة ،

أو قاضيا في الدعوى نفسها ، فإن كل شخص من هؤلاء يؤدي المهمة الموكولة اليه بالحيدة التامة ، ويفكر حرا من كل تأثير شخصي سابق على جلسات المحاكمة فلا يصح أن يقوم بدورين في نفس الوقت ، وأن يساهم في إنجاز قضية شهد فيها ، وهذا مستمد من طبيعة الأشياء « جارو الجزء الثاني نبذة ٤١٢ » ، وأرجعت النيابة حجية هذا الرأي الذي قالت بالتسليم به من « الكافة » الى القياس على المادتين ٣٣٢ و ٣٩٣ ، من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي ، وهذا قول شديد ، إذ أن أولاهما تنص على حظر اختيار المترجم من بين الشهود ، والقضاة ، والمحلفين ، حتى ولو رضى الطرفان ، المتهم ، والمدعى العام « وتنص الثانية على عدم جواز أن يكون الشخص محلغا في نفس القضية التي قام فيها بمهمة رجال الضبطية القضائية ، أو الشاهد أو المترجم ، أو الخبير ، أو طرفا فيها ، وإلا كان ذلك باطلا » .

بعد كل هذا وما هو ظاهر من نص المادة ٣٩٢ فرنسي والاستنتاج الذي قالت النيابة بالتسليم به (من الكافة) ، والذي يؤخذ منها انطباقها أيضا على حالة المدعى العام ، وما تقضى به من البطلان إذا ما قام الشخص بمهمة المحلف (وبالتالي قاض أو مدع عام) في قضية ، أدى فيها الشهادة — بعد كل ما سلف تعقب النيابة ، بأن الشراح انما قالوا ذلك وقرروه ، وسطروا ما سطروا في معرض التدليل على عدم صلاحية طوائف معينة . لأن تكون شهودا في الدعوى ، وأن نتيجة عدم الصلاحية منصبة فقط ، على عدم سماع ممثل النيابة ، أو المدعى بالحق المدني شاهدا ، وأن الشراح لم يعالجوا إلا الصلاحية للشهادة وعدم الصلاحية لها وأن الصلاحية للحكم ، أو الصلاحية لتمثيل النيابة العمومية ، مسألة أخرى بعيدة كل البعد عن باب الشهادة ، وأن الشراح انما يمدون فصولا خاصة يشكلمون فيها على أسباب عدم صلاحية القاضى أو رده ، وأنه لم يعثر فيما كتبه فقهاء القانون الفرنسي عن عدم صلاحية القضاة وأعضاء النيابة ، ون ردهم ، أن من بين أسباب عدم الصلاحية . الشهادة في الدعوى — تقول النيابة هذا في الوقت الذي تقرر فيه مذكرتها أن الحجج التي ساقها الشراح للحيلولة بين ممثل النيابة وبين الشهادة ، ترجع إما الى الخوف من عديم حيدته فيها أو الى الخوف من تأثير الشهادة على حيدته في عمله — وكلتا الحججتين معاسيقتا للتدليل على عدم ليقته للشهادة ، وأسوق النيابة تدليلا آخر على ذلك قول جارو « إن التحفظ الوحيد

هو في حالة التعارض التي تنتج من طبائع الأشياء ، والتي لا تسمح للقاضي ، والمحلف ، والمدعى العام ، والمترجم ، والسكاتب ، والمتهم ، والمدعى بالحق المدني ، أن يكون شاهداً في نفس الدعوى التي يقوم فيها كل بمهمته ، وليس هذا حظراً عليهم بالشهادة أو عدم أهلية بمعنى الكلمة بل هو « تعارض » لم ير المشرع محلاً للتنويه عنه ، طالما أنه من البدهة يمكن « جازو الجزء الثاني صفحة ١٠٦ و ١٠٧ » فهنا تشير عبارة النيابة ومقتبساتها ، الى أن الأمر له موضعان ويتناول فرضين فرض الشهادة ، وفرض إقامة الدعوى ، وأن أحدهما إذا ما اختير لابد يشوب الصفة الأخرى ، ثم تشير من جهة أخرى ، الى أن الأمر ليس حظراً في الواقع عن التقدم للشهادة ، وليس عجزاً أو قصوراً عن تأديتها ، بل إن هناك عقبة أخرى وهي التعارض . فليتقدم إذن المدعى العام للشهادة ، ولكن ليس له ، بدهذا ، أن يعود سيرته الأولى لقيام التعارض ولن يكون للتعارض أثر إلا هذا ، وإلا كان القول به لغواً لا أثر له .

وحيث إن نظر النيابة إلى الأمر في حدود الشهادة فقط ، وقولها ألا أثر له في باب عدم الصلاحية ، هذا القول مردود عليه بعدة أوجه .

أولاً — أن الأهلية والصلاحية ، إنما تتناول الشخص ومؤهلاته وقيود اختياره وتعيينه ، والمراسم الواجب اتخاذها ، حتى يصبح مستكماً للشخصية التي تؤهله لأداء مهمته على الوجه الذي رسمه القانون ، مما لا يمكن الإحاطة به وحصره .

ثانياً — تأييداً لما سبق عَدَد القانون والفقهاء ما يلزم كل هيئة من الصفات ، وما يتنافر معها من الأداءات ، مما عبر عنه في الحالة الأخيرة بالتعارض .

فقد ذكر عن المدعى العام أن تلك الصفة يتعارض معها القيام بوظيفة — قاض — وكيل دعاوى — موثق محضر — أداء أي عمل مالي حساني — عضواً في المجالس الإدارية ثم القراية إلى درجة معينة مع أحد أعضاء نفس المحكمة ، مع ما يستتبع ذلك من بحث وتفصيل (موسوعات داللو — المدعى العام — الجزء الثامن نبذة — ٨٥ وما بعدها وعن القاضي موسوعات داللو باب المحاكم — الجزء الرابع نبذة ٧ ٣٣ و ٧١٤ وما بعدهما . وعن المحامي موسوعات داللو الجزء الثاني نبذة ٨ وما بعدها) .

ثالثاً — التعارض الذى نحن بصدده ، وهو وليد تأدية الشهادة ، إنما هو حالة طارئة ، ومن الطبيعى أن يرد ذكره فى الباب الذى ينتجه ، أو هو أثر من آثاره ، وهو (باب الشهادة) الذى عنه ولد ، فهو ليس صفة قائمة لا زمة لكل قاض أو أى عضو ، وإلا لذكر أيضاً ضمن أسباب التعارض التى وردت فى باب الصلاحية وعدمها ، ولكنه هنا أمر عرضى إذا ما تحقق ، نبت معه أيضاً الحظر من الجمع بين الصفتين ، وبالتالي إذا ما لبسته صفة الشهادة لا يحل له العودة إلى الصفة الأخرى .

رابعاً — لا محل لذكر هذه الحالة « حالة أداء الشهادة » مقدما ضمن أحوال التعارض الواردة ضمن أسباب الصلاحية وعدمها ، لأن العضو يبدأ فى الواقع أهلا لعمله مؤهلا بكامل صفاته ، ثم يقوم التعارض لأية مناسبة تجد تتطلب شهادته ، وهنا يقوم التعارض لتوافر علته ، فهو يترتب عليها وجودا وعدمها .

خامساً — مع أن الرد مآله عدم الصلاحية للحكم ، إذا ما قبل ، فانه لم يدرج ضمن أسباب الصلاحية والأهلية ، بل أفرد له باب خاص به أسبابه وإجراءاته ، فهو أيضاً وليد تخرج ، إذا ما تحقق أصبح القاضى غير أهل وتحقق بذلك عدم صلاحيته للحكم .

وحيث إنه يخلص مما سبق أن التعارض أمر يختلف كل الاختلاف عن « الرد » ولا محل للقول بأنه ، وقد حمى المشرع عضو النيابة من اجراءات الرد ، فانه يترتب على ذلك ألا وسيلة مطلقا تحول بينه وبين أدائه مهمته باللغة ما بلغت العوائق والشوائب ، أما التنجى فإن هذا أمر متروك طبقا لعقيدة رجل القضاء ووجدانه ، وليس لسلطة أن تتغلغل إلى باطن هذه العقيدة ، وذاك الوجدان .

وهذا مما يسقط استشهاد النيابة بما ورد فى حكم النقض عن الرد والتنجى (مجموعة القواعد الجنائية — الجزء الخامس — قاعدة — ٢٣ — صفحة ٢٩) .

وهنا يأتى استشهاد النيابة فى مذكرتها التكميلية ، بحكم النقض الفرنسى « فستان هيلى الجزء الثانى صفحة ٣٩ و ٤٠ » الذى ألغى قرار محكمة الموضوع الذى تناول حالة مثل النيابة فى إحدى القضايا . رأى أن لديه أسباباً تمنعه من المرافعة ، وطلب أن تقرر المحكمة أن له الحق فى التنجى عن القضية ، فأجابته المحكمة إلى طلبه بقرار قالت فيه ، إنها أعفته من المرافعة فى القضية ، وقد أخذ حكم النقض بأسباب

الطعن الذى رفعه النائب العام عن هذا الحكم وقال ما نصه « إن النيابة العمومية فى مباشرتها الدعوى الجنائية ، كخصم أصلى ، لها فيما يتعلق بالاتهام ، نفس الطابع الذى للمدعى المدنى فيما يتعلق بالحقوق المدنية ، فلا يجوز رده بنص المادة ٣٨١ من قانون المرافعات الفرنسى ، وأن الأسباب التى دعت بمثل النيابة لأن يتنحى ، والمتعلقة باحساسه ، هى مسألة متروكة له ، ولكن لا يجوز أن تكون محلا لحكم يصدر من القضاء ، وليس للقضاء ولاية النظر فيه ، لأن النظر فيه من المحكمة يخالف النظام العام ، إذ أن ماعنته محكمة النقض هنا ، هو تدخل محكمة الموضوع فى الاحساس الباطنى لممثل النيابة ، مما لا يمكن أن يكون محل نزاع وتقدير وحكم ، بل متروك ذلك لتقديره الشخصى .

وتسلم المحكمة أن نصوص الرد لا تتناول النيابة ، وهى طرف أصيل فى الدعوى (مثل موقفها أمام المحاكم الجنائية) ولكن « التعارض » أمر آخر ، وحالة أخرى ، سبق تفصيلها وبيان حكمها حتى من بين ما اعتمدت عليه النيابة ، من مراجع تقرها المحكمة عليها ، وهى حالة النظام وقياسا على ما نصت عليه المادة ٣٣٢ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى تصبح محظورة ، حتى ولو رضى عنها الطرفان (المتهم والمدعى العام) فلا يمكن أن يترتب على عدم سريان باب الرد ، سقوط أية حالة أخرى تتنافر واستمرار عضو فى تمثيل النيابة . وبالتالي لا يمكن أن يترتب على نص القانون صراحة عن أداء القاضى الشهادة فى الدعوى التى سيحكم فيها بأنه يجيز رد القاضى وعلى سكوت القانون عن ذلك بالنسبة لوكيل النيابة مازهدت إليه النيابة من أنه « لا يعقل أن يكون وجهها لعدم الصلاحية بالنسبة لوكيل النيابة ، الذى يقوم بالخصومة فيها » إذ أن هذا وضع يختلف عن الوضع الآخر مما سبق تفصيله ، وفى هذا ما يغنى عن مناقشة الأمثلة الأخرى المتعددة التى عدتها النيابة ، عن اشتراك عضو النيابة من قبل فى بعض أعمال القضاء فى الهيئة المطروح أمامها الدعوى وأن هذا لا يحرم عليه تمثيل النيابة فى الدعوى ، إذ أن المحاكم قدرت ذلك فى ضوء أن تصرفه من قبل لا يقيده ولا يحد من رأيه . هذا من جهة ولعدم انطباق قواعد الرد عليه من جهة أخرى وشتان بين هذا ونظر الموقف فى ضوء التعارض والتنافر .

أما مخاصمة القضاء فإنها بحث آخر لا محل لإقامته .
وحيث أن التعارض قد عرفه الشراح بأنه حالة قانونية تحول دون الائتلاف
بين إحدى الوظائف والوظائف الأخرى (موسوعات داللو — الجزء السابع) .
وهنا لا شك في أن الشاهد يؤدي عملاً عاماً وبتقرير التعارض بين المهمتين يكون
فرضاً محتوماً على مثل النيابة وقد أوجبت الظروف مشو له في كرسى الشهادة ثم احتمال
استدعائه لذلك مرة أخرى ثم بقاءه بهذه الصفة تحت تصرف المحكمة ، يصبح فرضاً
عليه أن يفصل بين المهمتين ولا يكون ذلك إلا بتخليه عن كرسىه كممثل
للمنيابة العمومية .

وحيث إن التعارض لا يكون له مفهوم ، ولا مدلول ، إلا إذا كان له هذا الأثر
الطبيعي ، وقد أورد الشراح في معرض تقدير هذا الموقف وتحقيقه « أنه على القاضي
إذا رأى أن لديه من المعلومات ماله اتصال بالدعوى ألا يترك الأمر رهناً بإعلانه
واستدعائه . بل من الواجب عليه أن يتقدم من تلقاء نفسه للشهادة ويتنحى بذلك عن
كرسيه » وأنه يختلف عن ذلك كل الاختلاف في حالة ما إذا لم يكن لدى القاضي أية
معلومات شخصية عن الدعوى وكان الأمر لا يعدو أن المتهم إنما رمى بإعلانه إلى
شل الإجراءات وتعطيل سير العدالة . وللفضل في الطلب يجلس قاض آخر بدلاً من
القاضي المطلوب إعلانه وتفصل المحكمة بتشكيلها الجديد في وجهة الطلب وتقرير
إلغائه فالإعلان وصرف النظر عنه ، وتسير في الإجراءات والمرافعة ، وأنه يجوز
حتى لنفس المحكمة أو للقاضي بكامل سلطاته أن يقرر ألا معلومات شخصية لديه
عن موضوع الدعوى وأن الإعلان الموجه إليه لم يقصده إلا شله عن أداء واجباته .
وأن لرئيس المحكمة أن يقرر شطب اسمه من قائمة الشهود وللمتهم التظلم من ذلك أمام
نفس المحكمة . موسوعة داللو — باب الشهادة نبذة ٨٩ و ٩٠ و ٩١ . وسبق
البيان أن هذا يسرى أيضاً على المدعى العام .

ويخلص من الاستنتاج العكسي لذلك أن المحكمة إذا ما أقرت طلب الشهادة
وقدرت أن هناك ما يسوغ سماع شهادته أن يتنحى القاضي له (وبالمثل وكيل النيابة)
عن كرسىه لآخر ويقوم بأداء الشهادة ، ومتى أداها قام التعارض وأصبح الجمع بين
الواجبين محظوراً .

وحيث إن النيابة نوهت ضمن دفاعها بأن ممثل النيابة لم يأت بجديد ولم يتجاوز ما ثبت في محضر التحقيق الابتدائي .

وحيث إن هذا يوصلنا إلى بحث وجهة الطلب ومركز القاضي أو وكيل النيابة إذا ما أدى شهادته وانتهى من مهمته .

وحيث إن بحث وجهة الطلب وتقديره أمر متروك لتقدير المحكمة بل والقاضي نفسه ، فإذا ما قدر العضو أو رأت هيئة المحكمة أن لديه من المعلومات ماله علاقة بالدعوى المطروحة للفصل فيها ، فإن الواجب يقضى عليه أن يتجنى ويحل آخر مكانه . وبذا يمكن أن يعلن شاهداً . فالمحكمة إذن هي المهيمنة على جدية الطلب ، وإذا مارأت أن الأمر لا يعدو مجرد تعنت ومقصود به الإقصاء ، حالت دون ذلك ولفظت مثل هذا الطلب الكيدى فليس هناك إذا محل لما تحشاه النيابة أو تنعاه .

والمحكمة تقرها على استشهادها بحكم النقض الفرنسي الذي يقرر « أنه بنص المادة ٣٨١ — من قانون المرافعات لا يجوز رد النيابة العامة حين تكون خصماً أصلياً وأن الحكم المطعون فيه قد قرر من جهة الموضوع أن إعلان رئيس النيابة كشاهد لم يكن إلا وسيلة غير مباشرة لرده فلذلك يكون حكمها في محله ويتعين رفض الطعن (نقض أول أغسطس سنة ١٨٧٣ برياسة فستان هيل — دالوز سنة ١٨٧٢ .
صفحة ٢٧٨ ، .

وحيث إن ما ذهبت إليه النيابة من أن شهادة الأستاذ محمد كامل القاويش لا تتناول إلا الإجراءات ولا تخرج عما أثبتته في محضره وأنه لم يأت بجديد ولم يتجاوز فيها ما ثبت في محضر التحقيق الابتدائي .

هذا القول يقتضى التعمق في تقدير الشهادة ومناقشة الوقائع مما يجب أن تتحرز منه المحكمة وهي في دور التحقيق ولم تتضح وقائع القضية بعد ولم تستكمل المحكمة إجراءاتها فيها . والقول بهذا يغني عن الحرج والتعمق في درس وقائع الدعوى والبت في بعض أمور تمس التحقيق وابداء رأى عنه قبل الأوان مما يعيب إجراءات المحكمة وبالتالي يشلها عن الفصل فيها وكل ما يهم المحكمة تقريره الآن هو ما إذا كان الموقف يتطلب سماع تلك الشهادة وأن الطلب بعيد عن التحدى وبمجرد الإحراج . وقد أفقت المحكمة في ذلك وقضت باجابة طلب الدفاع إلى سماع شهادته ثم جددت

أقوال أخرى للضابط محمد وحيد الدين سنجر أفندي ثم ما أشار إليه الدفاع عن واقعة الاتصال بوالد المتهم الأول «توفيق أحمد باشا» وأن الأمر قد يتطلب المواجهة في أقوال هذين الشاهدين وما قد يجد في أثناء السير في الدعوى وهذا وذاك رأيت منه المحكمة ما يتحقق معه موقف (الشاهد) ويقوم به التعارض بين الصفتين ..

وحيث إنه لا محل لما ذهب إليه النيابة من القياس بين المدعى المدنى إذا ما سمع شاهداً وبين موقف المدعى العام إذ أن الاختلاف بين ، هذال له صالح شخصى يدافع عنه ولا يعدوه ولا صفة رسمية له تقيده وتربطه مباشرة بهيئة المحكمة ، وذاك له صفات وتقاليد ومراسيم ترسم هالة حوله .

وحيث إنه عن المقارنة بين المحامى والمدعى العام ، وأن شهادة أولها لا تحول دون أدائه عمله ، هذا القول كان محلاً للنقاش ، مع الفارق بين الصفتين « قبل قانون المحاماة الحالى الذى قدر أن المحامى تقيده من جهة نصوص المادة — ٢٠٥ — مرافعات التى «تخطر عليه إباحة أسرار مهنته ولو بعد انتهاء خدمته أو أعمال صنعتة مالم يكن الغرض من تبليغ ذلك إليه ارتكاب جنائية أو جنحة ، — ونصت المادة ٢٠٦ — مرافعات على أنه «يجب مع ذلك على الأشخاص المذكورين فى المادة السابقة أن يؤدوا الشهادة عن الأمر والتوضيحات المتقدم ذكرها إذا طلب منهم ذلك من بلغها لهم .

ونص فى المادة — ٣١٠ — من قانون العقوبات على عقوبة الخروج على هذا النص ومخالفته ، أمام هذا رأى المشرع أن هناك ما يحول دون الاستشهاد بالمحامى ويقف حبر عثرة فى سبيله ويتعارض مع أدائه عمله خصوصاً وإن أرباب القضايا يفوضون اليه بأسرارهم ويكون مستودعاً لها فرأى أن يحرم صراحة الاستشهاد بهم فنص بالمادة ٣٢ — من قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ أنه (استثناء من حكم المادة ٢٠٦ من قانون المرافعات الأهلى ، للمحامى أن يتمتع عن أداء الشهادة عن الأمر أو التوضيحات المنصوص عليها فى المادة ٢٠٥ من القانون إذا طلب منه ذلك من بلغها اليه ، إلا فى حالة ارتكابه جنائية أو جنحة . ولا يجوز تكليف المحامى بإداء الشهادة فى نزاع وكل أو استشير فيه) .

لهذا أراد المشرع تفادى التعارض فوضع نصاً صريحاً حمى به ، المحاماة ، فلا

محل اذا مع هذا النص لمثل المقارنة التي ساقها النيابة ، بل أصبح قيام هذا النص الجديد حجة عليها لا لها . ولكن الموقف بالنسبة لرجال القضاء بالعكس من ذلك ، اذ ان القانون — المادة ٢٠٤ — مرافعات والفقه والأحكام اتفقت على جواز سماع اقوال القضاة وبالتالي المدعى العام كشاهد في القضية .

وحيث إنه في هذا الضوء يجب أن يفهم مدلول التعارض لا معنى ولا مدلول للتقدير به ، إلا عدم جواز الجمع بين الصفتين والا كان تعزيز الفقهاء وأخذ المحاكم بذلك مجرد لغو لا يؤبه له . وقد رأى الشراح ان هذه النتيجة من البدهة الى حد أن جارو « رأى ما أشارت اليه النيابة من انها من طبائع الأمور الى درجة أن المشرع لم يجد ضرورة للنص عليها . ولا يمكن الترخيص من ذلك المعنى الذي ذهب اليه النيابة من انه اما وقد نص القانون على حالة عدم الصلاحية ضمن الاحوال التي تيجز الرد اذا ما شهد القاضي (المادة ٣٧٨ فقره ثامنه مرافعات فرنسي . تقابلها المادة ٣٠٩ فقره سادسة مرافعات مصري) ، فان هذه الحالة وهي حالة التعارض التي قال جارو إنه لم يرد نص عنها لا يمكن ان تكون من احوال عدم الصلاحية ، ولا يمكن التسليم بمثل هذا الاستنتاج لان التعارض شيء والرد شيء آخر ، هذا إذا ما تقرر قيامه يصبح من النظام العام ويجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى . وذلك حق ضمن حقوق الافراد التي سجلها القانون ، ولا يعوق المحكمة أن تقدر من نفسها قيام التعارض وتوافره اذا ما وجد من الاحوال ما يكشف ذلك . ومع كل فان عبارة جارو لا توصل إلى الغاية التي خلصت اليها النيابة لانه لم يقل بالتفي بل زاد الامر تأييدا بقوله انه من طبائع الامور الى درجة ان المشرع لم ير ضرورة للنص عليه (مثل ما نص على حالة عدم الصلاحية اذا ما أدلى القاضي بشهادته) ، هذا هو الاستنتاج الطبيعي ، وهذا ما يوصل اليه المفهوم المنطقي للقياس . فسعى النيابة اذاً من هذا الوجه مردود عليها .

وحيث إنه بتقرير المحكمة اجابة الدفاع الى طلب الاستشهاد بالاستاذ (محمد كامل القاويش) وتسليم المحكمة بسلامة موقفه كشاهد يكون قد انكشف الوضع وحق القول بالتعارض .

وحيث إن النيابة قد سلمت من جهتها بمبدأ التعارض الا انها وقفت وأحجمت

عن تقرير النتيجة . قالت النيابة بالتعارض ولم توضح لنا المخرج منه ولا سبيله . قالت بأنه لم يرد له ذكر ضمن احوال عدم الصلاحية فاحكمه إذن ، وقد قيل انه حالة متوافر فيها التناقض بين الصفتين . وهل يستنتج من هذا بصريح العبارة الا عدم الصلاحية وذلك للأساس الذى وضعه الشراح وقرروه من ضرورة توافر الحميدة له ، تلك الحميدة التى يجب ان تملك فؤاده ولبه ويوليها حقها الى النهاية بخلاف موقف الشهادة الذى يصبح به حبس يمين الشهادة وقيودها وأحكامها وحدودها ..

وحيث إن المعقب لذلك بعد توافر التعارض وان يكن من الوضوح بمكان وانه « من طبائع الأمور الى درجة أن لا يحتاج إلى نص خاص ، — هذا المعقب واضح من القواعد التى رتبها الشراح عليه اذ انهم قرروا « ان صفة الشاهد واقامة الدعوى العمومية لا تتفقان لان الذى يقيم الدعوى العامة لا تكون له الحميدة الواجبة حتى تكون شهادته محل ثقة وبقيامه شاهداً يظهر بهذا ان أصبح لا يتحلى بتلك الحميدة التى تتطلبها مهمته كمدع عام ، وانه لا يستلهم عقيدته من عناصر المرافعات ولكن من معلوماته الشخصية عن الدعوى التى يقيمها (فستان هيلي الجزء السابع طبعه سنة ١٨٥٧ صفحة ٢٩٦ و ٢٩٧) ، وأن صفة الشاهد لا تتفق وصفة المدعى العام فى نفس الدعوى وانه يسرى عليه ما يسرى على القضاة فاذا ما تكشف نقص فى التحقيقات أو استلزم الأمر معلومات تكميلية لا يصح له بصفته مدعياً عاماً اذا ماتخلى عن كرسىه ليؤدى الشهادة ان يعود مرة أخرى الى ذلك الكرسي لأداء مهمته لبوانتقان تعليقات على المادة ١٥٦ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى نبذة ١٠١ صفحة ٦٥٥) ، وأن هذا التعارض يتوافر بصفة عامة قبل أى شخص يؤدى مهمة ضمن هيئة المحكمة ويشترك فيها بتلك الصفة ، وانه يجب على مثل هذا الشخص أن يؤدى الرسالة الموكولة اليه بمنتهى الحميدة وبروح مطهرة من كل مؤثر شخصى سابق على الجلسة، فلا يصح ان يكون له وجهان فى وقت واحد ، ويساهم فى حل قضية يشهد فيها « وقد رأى المشرع ان الحاجة لا تدعو لوضع قاعدة عن أمر ينتج من طبائع الأشياء ، (جازو تحقيق الجنايات الجزء الثانى نبذة ٤١٢) ، وأنه اذا أعلن القاضى كشاهد بناء على طلب أحد الخصوم ، فعليه ان يعتزل الحكم فى الدعوى ويتقدم كشاهد فيها ، واذا رأت المحكمة ان الاعلان لا يقصد به الا إبعاد القاضى عن الحكم تقرر المحكمة الغاء الاعلان

وصرف النظر عنه ولا يشترك القاضى المعان فى الفصل فى هذه المسألة ، بل يستبدل
بغيره ويعطى هو معلوماته ، وبعد ان يتقرر بطلان الاعلان يعود الى مركزه للفصل
فى موضوع الدعوى . ومثل هذا ينطبق على عضو النيابة المترافع فى الدعوى فلا يسوغ
له ان يترك مركزه ليؤدى الشهادة ثم يعود بعد ذلك الى وظيفته (شرح تحقيق
الجنايات — زكى العراى — الجزء الأول نبذة ٨٣٦ و ٨٣٧ صفحة ٦١٦ و ٦١٧
ويحيل الى — لبواتقان — تعليقات على المادة ١٥٦ — تحقيق جنابات فرنسى نبذة
٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ١٠١ — والنقض الفرنسى ٢٠ يناير سنة ١٨٧٠ و فستان هيل
الجزء السادس نبذة ٢٦٠٤ وجارو الجزء الثانى نبذة ٤١٢) .

فهل بعد هذا الوضوح وذلك الجلاء الذى بلغ حد التقرير بأنه من البداهة بحيث
لا يحتاج الى نص ، هل بعد كل هذا يمكن القول بأن الأمر يحتاج الى دليل .

وحيث إنه يخلص مما سبق أن الموقف أصبح واضحاً وحكمه ظاهراً إذ هناك قواعد
أولية يجب التسليم بها والرضوخ إليها والخضوع لها فهى السلطان الذى يحكم والقضاء
الذى يقضى ، وهى أقوى أثراً وأعلى سلطاناً من مجرد وازع الضمير الذى يثوز
بالإنسان الى وجوب التنبهى إذا ما حفزه دافع نفسى الى ذلك ، فهى قضاء النظام العام
وسلطانه الذى لا يصلح تكوين هيئة المحكمة إلا بتحقيقه وتحققه ولا يبق أمام القاضى
أو المدعى العام وقد انكشف ، إلا التسليم به بالتنبهى عن الولاية ، لا على أساس أنه
رد ، بل على ما قام من تعارض بين الصفتين يحول النظام العام دون الجمع بينهما ، فهو
لا يصل هنا الى حد التغلغل فى الصلاحية وعدمها أو التجريح بل تهوين لمهمة الدفاع
و ضمان لفتح كل من البابين على مصراعيه .

وحيث إنه عن النيابة واستقلالها ، فان لها ملء الحرية أن تزهو وتعتز به إلا أن
هناك قواعد عامة يخضع لها القضاء قبل النيابة مما يقضى به القانون أو يقره الفقه
والقضاء ، قواعد يهيمن عليها النظام العام « وهناك حق الدفاع والمتهم وهى حقوق
لها الاعتبار الأول » ، وتلك يخضع أمامها الجميع إذا ما توافرت ، ويستسلمون
إذا ما تحققت ، وذلك فى أية حالة كانت عليها الدعوى . مثلها مثل أى حال من أحوال
الصلاحية وقيود الأهلية ومراسم التعيين . فإذا ما اختل شرط من شروطها كان
التكوين غير صحيح ولا مفر من تصحيح الوضع ، ولا يحتاج الأمر الى سلطة تقبله

أو قوة تدفعه ، كذلك الحال هنا متى تحقق التعارض ، فلا يحصى من الفصل بين الواجبين بالتسليم والتخلي عن إقامة الدعوى العمومية .

وحيث إنه عما تناوله الدفاع من الحرج من تناول أعمال المدعى العام بالتجريح إذا ما استمر شاغلا لكرسيه بينما هو عضو متمم للمهمة ، وما أحسن الدفاع في تعبيره عنه ، بأن عبارته (تنكش) أمام مثل هذا الكيان ، هذا القول وإن تكن له وجهته إلا أنه ليس له أثره في القول بالتعارض إذ أن هذا قد يثار أيضاً عن نفس ما تناوله التحقيق فهو يترتب على النتيجة ، وليس عاملاً من العوامل الموصلة إليها . وهذا فضلاً عن أن هذا القول مردود بأن مهارة الدفاع في حدود الغاية مع حسن القصد والبراعة في تخير العبارات وانتقاء الإشارات مما لا يعجز معه الدفاع عن التدليل عن قصده وبلوغ أقصى مراده ولا تنكسر أمامه فطنة كل حصيف لبيب ، وما لمسنا من الدفاع من قبل حرجاً في قول ، ولا إمساكاً عن بيان ، أو تسريحاً باحسان ، كل هذا مما يسجل ولا شك تواضع الدفاع .

وحيث إنه يخلص مما سبق ، وكون الأمر متروكاً لتقدير المحكمة وهيمنتها ، وما سطره الفقهاء ، أن الأمر لا يمكن أن يصل إلى مجرد تطبيق رد المدعى العام والقول بعدم صلاحيته لا شيء إلا أنه وقف موقف الشهادة وإلا أصبح ذلك وسيلة سهلة لرد أى عضو من أعضاء النيابة وإبعاده ، بل المحكمة هي التي تقدر أولاً جدية الطلب وهي التي توصى بقيام التعارض وتحققه . وهذا لا يسوغ للقاضي أو لممثل النيابة أن يعود مرة أخرى إلى كرسيه ، وهذا ما نطق به الفقهاء وما وصل إليه الشراح .

وحيث إن إبدال المدعى العام كرسيه بكرسي الشهادة لا يعتبر نزولاً يتعارض ورفعة النيابة إذ أن مقام الشهادة مقدس أيضاً ، ويتعلق به حق الغير ، ويرمى الشاهد إلى إعلان كلمة الحق وتأييدها ، بل هو واجب مفروض على كل إنسان ، ويعاقب على الإحجام عنه . ويصونه المشرع بالحماية الواجبة بأن تمنع عنه المحكمة توجيه أسئلة لا تعلق لها بالدعوى ، ولا جائزة القبول أو أى كلام بالتصريح أو التلبيح . وكل إشارة مما يترتب عليه اضطراب أفكاره أى تخويله ومنع توجيه سؤال مخالف للأداب ، أو مخل بالشرف ، إذا لم يكن له تعلق بوقائع الدعوى أو بوقائع أخرى

تؤقف عليها معرفة حقيقة الدعوى (المادة ٤٤) من قانون تشكيل محاكم الجنايات
والمادتان ١٦٠ و ١٣٦ من قانون تحقيق الجنايات) .

لهذا ترى المحكمة قيام التعارض بين موقف الأستاذ (محمد كامل القاويش) كشاهد
وموقفه ممثلاً للنياية في الدعوى العمومية وأنه ليس هناك من النصوص القانونية أو
الفقه أو الأحكام ما يحول دون التقرير بذلك .

وفي جلسة ٣٠ ديسمبر مثل النياية الأستاذ عبد الرحمن الراجحي بك المحامي العام .
وقد طالب حضرته التأجيل عشرة أيام للاستعداد للموقف الجديد الذي نشأ عن
تنحية الأستاذ القاويش ولم يعارض الدفاع في هذا الطلب . وقررت المحكمة تأجيل
القضية إلى جلسة السبت ١٠ يناير .

* * *

جلسة السبت ١٠ يناير

وفي هذه الجلسة وقف ممثل النياية المرحوم الأستاذ عبد الرحمن يوسف وقال :
إن النياية تحرص كل الحرص على ألا تسبب بعمل يصدر منها مهما يكن هذا
العمل حقاً ومشروعاً ، في تأخير الفصل في هذه القضية التي طال عليها الأمد ، وإنما
مع احترامها وإجلالها هيئة المحكمة الموقرة ، تسجل اعتراضها على القرار ...

وهنا قاطعته المحكمة قائلة ، إنها تحول بين النياية وبين إتمام عبارتها ، وتقرر أن
المقام ليس مقام اعتراض ، أو ذكر مثل هذه العبارات ، وتقرر قرارها في الحدود التي
صدر فيها وترى أنه غير محل للطعن أو التجريح أو النقض ، أما إجراءات الطعن فلها
سبيل آخر ، فإذا ما اتخذ أى إجراء من ذلك فالمحكمة ترحب به ، وفيما عدا هذا
فالمحكمة لا تهضم ولا تقبل أى عبارة أخرى ، وأما عن أن القضية قد طال عليها الأمد
فالمحكمة تقرر من جهة أن القضية لم تستغرق أكثر مما استلزمته الإجراءات السليمة ،
والوقت الضروري في مثل هذه القضية ، وإذا كان هناك تعطيل ، فرجعه أن القضية
جاءت من النياية غير مستوفاة ، فاستلزم ذلك استيفاءها أمام المحكمة ، فقد أجلت
مرتين بشأن فحص قوى المتهم الأول حسين توفيق العقلية ، وعرضه على الطبيب
الشرعى وغيره ، وفي المرة الثانية ، بناء على طلب النياية ، ولم تؤجل القضية إلا مرة

واحدة بناء على طلب الدفاع . أما فيما عدا ذلك فإن المحكمة ترى من الخروج والتجوز أن يقال مثل هذه العبارات من النيابة في حرم المحكمة المقدس ، وهي عضو من الهيئة ، ولو أن المحكمة رأَتْ مبرراً للتأجيل لما ترددت في ذلك لصالح القضية . وقد سكت ممثل النيابة وعاد إلى مجلسه ولم يعلق بشيء على هذا التصريح ، وعلت وجوه الحضور علائم الارتياح ، وخاصة المتهمين .

ثم استدعى الأستاذ جلال الدين الحامصي رئيس تحرير الزمان ، وقد دارت مناقشة حول علاقته بأنور السادات . وبما قاله إنه كان معتقلاً معه في معتقل الزيتون سنة ١٩٤٣ و سنة ١٩٤٤ ، وإنه بعد خروج الشاهد من المعتقل اتصل به هذا المتهم خلال سنة ١٩٤٥ طالباً استئجار بعض سيارات النقل لاستعماله الشخصي . ثم أجاب الشاهد عن سؤال للدكتور جرانه أن أنور السادات كان يزوره في جريدة الكتلة في أحد الأيام ، وفي أثناء وجوده معه دخل سكرتير الجريدة ، وأنبأ الشاهد بحادث محاولة اغتيال زفعة النحاس باشا ، ولم يستطع الشاهد تحديد وقت حضور أنور وانصرافه في ذلك اليوم ، وإنما يذكر أن حضوره كان قبل الغروب بمدة طويلة ، وأنه بعد وصوله بنحو ثلث ساعة تلقى النبأ من سكرتير التحرير .

وسأله الأستاذ حمادة الناحل عما إذا كان اشترك في إخراج الكتاب الأسود إلى حيز الوجود . فأجاب بالإيجاب .

الأستاذ حمادة الناحل — هل ما طبع من الكتاب الأسود هو كل ما جاء في العريضة المقدمة من مكرم باشا لجلالة الملك .

جـ - لا

— ما هو الجزء الذي لم يرد في الكتاب وذكر في العريضة ؟

جـ - هو الجزء الخاص باتهام الحكومة التي كانت قائمة وقت ذلك بالتفريط في حقوق البلاد .

— هل هذا الجزء متعلق بالعلاقة بين مصر وإنجلترا ؟

جـ - نعم .

— هل كتبت عن أمين عثمان باشا في الكتلة ؟

جـ - نعم وكنت أنظر إليه كرجل يتصل بالسلطات البريطانية وأنه يميل إلى إعطائهم كل ما يريدون .

— هل تلقيت تهنئة من مكرم باشا بصدد مقال كتيبه عن أمين باشا بالذات

ج- نعم

— هل كنت أول من نشر اعتراف حسين توفيق في الكتلة ؟

ج- نعم

— ممن تلقيت هذا الخبر ؟

ج- أعتقد أن هذا سر المهنة

— كيف سمعت بنياً تأليف الوزارة ؟

ج- كنت سكرتيراً لتحرير جريدة المصري ، فلما بلغني الخبر ، خبر الحصار لسراي

عابدين بالدبابات البريطانية . . ذهبت إلى هناك وشهدت الحصار وعدت إلى مكنتي فوراً وما كدت أصل إليه حتى اتصل بي مكرم باشا وسألي عما حصل بالضبط فرويت له ما شاهدت فتأثر جداً .

— ما الذي رأيته ودعا إلى تأثر مكرم باشا ؟

— مظهر الدبابات البريطانية وهي تحول بين المصريين ودخول ميدان عابدين .

— هل كان حديثك عما شاهدته مفاجأة لمكرم باشا ؟

ج- بدون شك وسمعته يقول هذا شيء مؤلم .

— ألم يقل لك إن هذه جريمة شنيعة ؟

ج- هو ذكر ألفاظاً كثيرة تدل على هذا المعنى .

— هل سمعت بقصة تأليف أمين عثمان باشا للوزارة ؟

ج- نعم سمعته من حسنين باشا . فعقب وفاة أمين باشا كنت مجتمعاً مع المرحوم

أحمد حسنين باشا في منزله . وتناول الحديث وفاة أمين باشا فروى لي حسنين باشا

القصة الآتية : وهي إنه كان يقوم بواجب العزاء في المأتم ، فجلس إلى جانبه فرغلي باشا

وقال له إنه ، أي فرغلي باشا ، مسرور لأن أمين باشا توفي وهو حائر للرضاء . فسكت

أحمد حسنين باشا لأنه لم يفهم المقصود بهذه الجملة . ولم يكن المجال يسمح بالاسترسال

في هذا الحديث . لكن فرغلي باشا عاد وأشار إلى الموضوع إشارة أكثر وضوحاً .

فدفع حب الاستطلاع حسنين باشا إلى سؤال فرغلي باشا عن الموضوع . فقال له :

إن أمين باشا تحدث معه قبل وفاته . بشأن اشتراك فرغلي باشا معه في الوزارة الجديدة

التي سيشكلها أمين باشا قريباً . فاستمر حسنين باشا في سؤاله عن زيادة التفصيلات
فروى له أسماء من فاتحهم أمين باشا بشأن الاشتراك معه في الوزارة ، ومن بينهم معالي
حيدر باشا . ويوسف صيدناوى باشا وفرغلى باشا . ولا أذكر بالضبط باقى الأسماء .

- اتعرف شيئاً عن الدور الذى كان يقوم به أمين عثمان باشا بين الوفد والإنجليز ؟
ج - أنا لم اتصل بأمين باشا اتصالاً شخصياً ، وكل ما كنت أسمعه عنه ، كنت
أسمعه من مكرم باشا ، وكان يصفه بأنه ينقل إلى الوفد وجهة نظر الإنجليز .
- وهل كان ينقل وجهة نظر الوفد للإنجليز ؟

ج - طبعى .

وهنا طلب الأستاذ حماده الناحل ضم عريضة مكرم باشا إلى صاحب الجلالة الملك
وقال إنها موجودة فى مجلس الوزراء .

وسأله الأستاذ لطفى جمعه عن مقاصد الرابطة التي ألفها أمين عثمان باشا ، فقال
إنه كان يرمى من وراء انشائها لإيجاد صلة وروابط بين المصريين والإنجليز .
- هل كانت هذه المقاصد ترمى إلى خدمة مصر كوطن أو إلى خدمة الإنجليز
كدولة مستعمرة ؟

ج - الذى أعلمه عن أمين عثمان باشا أنه لم يكن يرمى إلى خير البلاد .
- قالوا إن أمين عثمان باشا عندما توفى لم يترك ثروة بتاتا ، فهل فيما تعلم أنه
أسس شركة ؟

ج - اعرف انه كان عضواً فى شركات كثيرة ولا اعرف إirاده .
وجزم الشاهد أن مكرم باشا لم يكن على علم بالاتصالات التي تمت قبل ٤ فبراير .
- كيف تم دخول أمين عثمان باشا الوزارة مع أنه لم يكن وفدياً ولا من
الهيئة الوفدية ؟

- أنا كنت معتقلاً وقتها .

وسأله الأستاذ بسطا شكرى .

- هل لم يصل إلى عليك انه عرض على أمين باشا أن يكون وزيراً قبل أن يعين
مكرم باشا فى الوزارة ثم حصل اعتراض على ذلك ، ثم عرض اسمه بعد ذلك وتم
تعيينه وزيراً ؟

ج - لا أعلم ذلك

حسن رفعت

أما هذا الشاهد فقد انحصرت شهادته في معلوماته عن أنور السادات إذ كان لاثنتان معتقلين معاً وهربا من المعتقل معاً ، ومما قاله رداً على سؤال للدكتور جرانة أن حسن رفعت باشا وكيل وزارة الداخلية ، كانت له سلطة على المعتقلات ، او خصوصاً على المعتقلين على ذمة السلطات البريطانية ، وإن حسن رفعت باشا ، نصح والده أن يقنعه - أي الشاهد - بالعودة الى المعتقل بعد هربه لأن الافراج عن المعتقلين جميعاً أصبح وشيكاً . فرجع الشاهد واما أنور فرفض العودة .
وقال الشاهد إن بينه وبين حسن رفعت باشا قرابة من بعيد .

توفيق أحمد باشا

وفي جلسة ١١ يناير حضر توفيق أحمد باشا والد المتهم الأول بناء على طلب مكرم عبيد باشا وسأله مكرم باشا .

- بين للمحكمة الملابس التي حصلت ليلة القبض على ولديك .
ج - اذكر انني في ليلة الحادث كنت مجتمعاً أنا وأفراد عائلتي على مائدة العشاء حوالي الساعة الثامنة والنصف وإذا بجرس الباب يدق وفتح ودخل الأستاذ القاويش وكيل النيابة وعرفني أنه قادم لتفتيش المنزل بمناسبة الحادث ، وطلب مني إرشاده الى غرف أولادى فأرشدته ، فقام هو ورجال البوليس بتفتيش محتويات الحجرومكاتب الأولاد ، ثم اختلى الجزار وتوفيق السعيد بابني حسين في غرفة وقفلوا عليهم الباب وطالت الخلوة مدة كبيرة ، وكنت لا أسمع ما يدور في الغرفة ، وسمعت صوت ابني حسين مرتفعاً يقول « ايه هو ده اتم عاوزين اعترف بأيه » فرد عليه الأستاذ القاويش « عيب يا حسين أنا زى أخوك أنا غرضي مصلحتك » . وكنت أنا في هذا الوقت اعتقد بأن ما موربة النيابة مقصورة على التفتيش ، ولم يتجه فكري إلى أنهم حضروا للقبض على ابني كتمهم في الحادثة وبعد فراغهم من التفتيش فهموني أنهم سيقبضون

على الولدين، ولأن ابني سعيد أكان معنا قبل الحادثة منذ الساعة الخامسة، وظل مع والدته إلى أن عاد معها إلى المنزل، فكنت استبعد أن يكون له معرفة بحادثة مقتل أمين باشا، فقلت لو كيل النيابة، لماذا تقبضون على سعيد، إذا كان حضوركم بصدد حادثة أمين عثمان باشا، فالولد كان معنا طول الوقت، فقال هذا مسلم به، وسألته زوجتي متى سيرجعون فقال لها الأستاذ القاويش « دول أمانة عندي وسأرجعهم بيدي بعد التحقيق »
مكرم باشا - ماذا عثر عليه في أثناء التفتيش ؟

ج - وجدوا مسدسين أو مسدساً لا أذكر مفكرين بين الدرج وبطانة المكتب وهذا مكتب سعيد، وكنت حاضراً وقت أن عثر الضابط توفيق السعيد افندي على هذه القطع وكان ذلك في أثناء خلوّة كامل القاويش بك، وإمام بك بحسين توفيق، وتوفيق السعيد افندي طلب الأستاذ القاويش لمعاينة القطع التي عثر عليها. فسألت سعيد ما هذا، فقال لي لا علم بشيء عنها، وأظن واحد من الضباط سأل حسين فاعترف أنه هو الذي وضع القطع دون علم سعيد، ولم يكن سعيد يعلم بوجودها ووجدوا أيضاً سيككة رصاص فظنوا أنها قاعدة قنبلة فشرحت لهم أن من دأب سعيد أن يلعب بمثل هذه الأشياء، وأن الرصاص لا تصنع منه القنابل.
- اذكر لنا ظروف المقابلة التي طلبها منك الأستاذ القاويش ؟

ج - بعد مرور أيام على الحادث دق جرس التليفون عند الساعة الثامنة صباحاً فاذا بالمتكلم الأستاذ كامل القاويش فقال لي في أي وقت يمكن أن أقابله فقلت له إنني أكون على استعداد بعد نصف ساعة، فقال لي أنا ساكن في شبرا أمام المدرسة التوفيقية فأرجوا أن تحضر بالعربة. وتنتظر أمام باب المدرسة، وسألاحظ قدومك وعندما أرى العربة، سأنزل لمقابلتك، فلما سمعت هذا الكلام لم أفهمه. ولم أفهم الباعث عليه ووعده بأني سأكون الساعة التاسعة في العربة أمام المدرسة، وأخذت استعد للنزول؛ فدق جرس التليفون بعد خمس دقائق، وإذا بالمتكلم هو الأستاذ القاويش يخبرني أن الغائب العام طلبة، وعلى ذلك لن يستطيع مقابلي في الميعاد، وقال إنه سيكلمني مرة أخرى. وكنت طلبت من النائب العام فك الاختتام التي وضعت على الجراج وملحقاته فأخطرت بأن وكيل النيابة سيحضر مع رجال البوليس لفك هذه الاختتام وفعلاً حضروا حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر، وهم الأستاذ القاويش وإمام بك

والجزار افندى وتوفيق السعيد افندى ، وأنا كنت مترقب أنه سيكلمنى فى موضوع
المقابلة لأن حضوره كان فى نفس اليوم ، فلما لم يفاتحنى قلت ، لعله لا يريد أن يفاتحنى
أمام رجال البوليس ، وانتظرت بعدها أياما ، ولكنه لم يكلمنى فقامت الشكوك فى
نفسى ، وفاتحت رشدى بك بذلك ، فقالت يتعين عليك أن تكتب بلاغا بذلك ،
فكتبت بلاغا لعبد الرحمن الرافعى بك رئيس النيابة ، وكان التحقيق سرىا ولم أعلم
ان كان هذا البلاغ قد وصل أم لا ، ولكننى استبعدت أن يكون قد وصل لأنى لم أدع
فلما رفعت السرية أرشدنى أحد حضرات المحامين الى وجود البلاغ ، فوجدت أن ليس
عليه ما يشير إلى أنه وصل إلى الرافعى بك ، ووجدت تعليقا للاستاذ القاويش أدهشنى
فهو يعلل طلبه مقابلتى إلى رغبته فى اطلاعى على أن أولادى فى حاجة إلى بعض الكتب
أو الملابس ، وطبعاً هذا التأشير غير مقبول ولا يمكن أن يتصل بى لأقابه أمام بيته
علشان يقول لى الأولاد عاوزين هدموم ، وقال لى رشدى بك ليس علينا تفسير
غرضه بل عليه هو أن يفسره ، ووجدت من تصرف النيابة بعد رفع السرية ، وما سمعته
من أولادى عند مقابلتى لهما وما شاهدته بنفسى من إجراءات فى التحقيق عند استجوابى
وجدت من كل هذا ما يدفع الإنسان إلى افتراض أن الأمور لم تجرى لمجرها الطبيعى
لذلك تقدمت إلى وزير العدل بشكوى ذكرت فيها ما شاهدته بنفسى ، وقلت فى الشكوى
إنى عندما سئلت فى اليوم التالى للحدث فهم الرافعى بك انى أريد أن أثبت أن حسين
حالته غير عادية فوجه لى السؤال الآتى :

« أتريد أن تطعن بعدم المسؤولية إذا ثبت شيء على ابنك فقلت بكل تأكيد ،
واندهشت لأنى لم أجد لهذه الكلمة أثراً ، لا السؤال ولا الجواب ، فى التحقيق ،
وحصل أيضاً أنى قابلت الطوير باشا بصدد بلاغ قدمته لأنى سمعت أن البوليس
يستعمل مع الولد طرقاً غير قانونية ، لحمله على الأدلاء بمعلومات معينة ، فقال لى ثق
أن الاعتراف لا تأخذه على علاته ، فقلت لا يفوتكم أن حالة الولد غير عادية ، فقال
ثق إنى لن أهمل هذه الناحية ، وقد كان من الطبيعى أن يحال الولد إلى الكشف الطبى ،
لا أن يحقق معه ، ثم نلجأ لذلك الطلب أمام المحكمة .

وهنا قالت المحكمة للشاهد أنه ثابت فى المحضر الذى أشار إليه أنه ذكر أن
ابنه شاذ مغرور .

فرد الأستاذ أحمد رشدي أن الشاهد يقصد أن الذي لم يثبت هو السؤال الصريح والجواب عنه .

وعاد مكرم باشا إلى مناقشة الشاهد فسأله عما قاله له ابنه سعيد عندما قابله أول مرة فقال :

عندما قابلت سعيد لأول مرة بعد رفع السرية ، قلت له إنه قد ورد في التحقيق أنك اعترفت ، فقال صحيح اعترفت .

وأنا لما سئلت أنكرت لأنني لم ارتكب شيئا . وثاني مرة سئلت فأنكرت أيضاً وفي أثناء استجوابي ثاني مرة ، كان حسين حاضرا ، فلما أنكرت توجه الأستاذ القاويش بك إلى حسين ، وقال له « أخوك عندك أهوه اعرف شغلك معاه » فاختلج حسين بي حوالى نصف ساعة وقال لى « إذا لم تشهد بأنك كنت حاضرا المسألة فركزى سيدسوء ، وسيدتحسن مركزى إذا اعترفت بكل ما يراد منى الاعتراف عليه » فتأثر سعيد جداً وقال لهم اكتبوا لى اتم عايزينه وأنا أمضى وقال بعد ذلك إن العبارة ضربت فى مخه ، وهذا تعبيره لى ، وفهم أنهم يضحكوا على حسين ويوقعوه دون أن يستفيد حسين ، لذلك انتهز فرصة عندما حضر المعارضة وكانت سرية ، فقرر الحقيقة أمام القاضى ، وذكر ظروف الاعتراف . ولم يكن قد اتصل بأحد لا من المحامين ولا غيرهم .

وأجاب الشاهد عن سؤال آخر ، عن الصلة بين حسين وسعيد ، أن حسين كان ينظر إلى سعيد نظرة الرجل إلى العيل الصغير ، ولا يندج معه . ولاحظت أن الزوار الذين يحضرون لزيارة حسين لا يحضر سعيد اجتماعاتهم ويقول حسين ده ولد صغير .

الأستاذ لطفي جمعه - هل تعرف عبد العزيز الشافعى ؟

ج - أيوه أذكره .

- ما هى معلوماتك عنه ؟

ج - له ملف مذكور فيه كل ظروفه وهو كان من بين عمال النقل الميكانيكى باليومية وكان من بينهم أشخاص اهتموا بأن لهم جراجات فى الخارج وهذا يفتح الباب لسرقة قطع الغيار فاستقر رأى على نقلهم من أعمال الورشة إلى أعمال كتابية فى الوزارة ، وكان من بينهم عبد العزيز الشافعى ، وحصل أن عمال القسم الميكانيكى تظاهروا

وحضروا للوزارة ، ونادوا بهتافات مختلفة ، فسألت رئيس القسم الميكانيكي عن الدافع لذلك ، فقال هناك أناس يحرصونهم ، وعلى رأسهم عبد العزيز الشافعي ، فأصدرت أمراً بتقله من مصر ، وكنت أظن أن هذا الأمر نفذ في حينه ، واكتفيت بأن أصدرت الأمر ولم أتبع ذلك وعلمت بعد ذلك أن له مصالح جعلته يفضل الاستقالة وقد وصلتني رجاءات كثيرة لإلغاء النقل فرفضت .

- ألا تظن أنه بقي أثر في نفس عبد العزيز الشافعي ضدك ؟

ج - لا أعرف هذا .

- متى حصل هذا ؟

ج - حوالى سنة ١٩٤٣ - سنة ١٩٤٤

النيابة - ألم تفهم سبب حضور النيابة إلى منزلك عقب الحادثة ؟

ج - الأستاذ القاويش كان قال لي إنه حاضر للتفتيش .

- هل فهمت أن ابنك حسين متهم في الحادثة ؟

ج - كنت أظن أن المسألة خاصة بالتفتيش فقط ، حيث سبق مثل هذا التفتيش

عندما كنا نسكن في المعادى ، لذلك دهشت لما الاستاذ القاويش قبض على الاثنين .

- لماذا استفسرت من الخادمة إذا كان ابنك خرج أم لا ؟

ج - بعد النيابة ما تحضر وتفتش بسبب الحادث ، ألا أحب أن أطمئن على ابني

- هل سألتها عقب حضورك مباشرة أم بعد ذلك ؟

ج - يرجع إلى أقوالى فى المحضر لأن هذه أمور دقيقة .

شهادة زكى على باشا

ودخل هذا الشاهد قاعة الجلسة بخطى وثيدة . وهو محام عتيد وكان وكيل المحكمة النقض والإبرام ، وقد تولى الأستاذ حماده الناحل مناقشته متسائلا عن معلوماته الخاصة عن حادث ٤ فبراير فقال :

أنا لم تكن لى صلة بالحادث أولا ، وكل الذى أعرفه عن هذه المسألة أنى كنت متتبعا تطورات الموقف السياسى فى ذاك الوقت وكانت لى اتصالات شخصية مع رفعة النحاس باشا وبعض إخوانى من رجال الوفد ، وفى يوم ٤ فبراير كنت موجودا بمكتبى

حوالى الساعة ٩ مساءً تقرّبنا وإذا بصديق لى من كبار موظفى السراى يخاطبني تليفونياً وبهذه المناسبة أقول، إنه لم يكن المرحوم أحمد حسنين باشا - هل عندك علم بما جرى حول السراى ودخلها قلت لا ماذا جرى ، فقال إن السراى الآن محوطة بالجيش الإنجليزى من عساكر ومدافع، ودبابات، وإن السراى مملوءة أيضاً بالعساكر، وقد جرد رجال الحرس من سلاحهم، ودخل سفير إنجلترا مع ضباط كثيرين، ومنهم قائد القوات البريطانية، وهو موجود الآن هو ومن معه عند مولانا، ولا أدري ماذا يحيق بنا الآن ومصيرنا فى يد القدر وقد رأيت إخبارك لتكون على علم، وحتى إذا طرأ شيء فى المستقبل، تكون على علم بالموضوع، ولم يكن هناك وقت للاسترسال أكثر من ذلك، فعندما سمعت الخبر تأثرت تأثراً كبيراً، وكان له وقع شديد على نفسى إذ لم أكن أتصور أن تصل الحالة إلى هذا الحد، وكنت أعلم قبل ذلك أن المسألة متعلقة بترشيح النحاس باشا للوزارة، فسألت صديق عن السبب فقال: إن المسألة تنفيذ تهديد الحكومة البريطانية بشأن تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة. فكنت فى موقف اضطراب. وفكرت فيما يمكن أن أعمله فى هذه الحالة، وتبادر إلى ذهنى أن أتصل برفعة النحاس باشا... فبحثت عنه فى النادى السعدى فلم أجده، وكانوا مترددين فى إخبارى عن محل وجوده، ولما علموا أنى أنا شخصياً أطلبه قالوا لى إنه فى منزل أحمد بك حسين، فاتصلت برفعته تليفونياً وقلت له يا باشا أعلم الجارى الآن حول السراى ودخلها، قال لا أعلم شيئاً... فقلت له ما علمته من صديق، فقال يا زكى أنا لا أستطيع أن أفعل شيئاً لقد كنت أنبه الزعماء الحاضرين وقت الاستفتاء إلى خطورة التهديد البريطانى، وأخبرتهم أنه قد يترتب على هذا التهديد اتخاذ إجراءات شديدة لا تحتملها البلاد، ولم يوافقنى على هذا الأمر غير زور باشا، ووقفنا نحن الاثنين فى صف والباقيون فى صف آخر. فلما وجدت الإصرار من الباقيين على رفض الإنذار رضخت ووقعت معهم الاحتجاج، فقلت له إن المسألة فى غاية الخرج، ومصير البلاد فى كف القدر، والمسألة مرتبطة بشخصك، فإذا كان يمكنك أن تعمل شيئاً - وهذا هو الوقت الذى تظهر فيه وطنيتك - أرجو أن تقوم به فقال ليس فى استطاعتى أن أفعل شيئاً الآن، وطلب منى أن أتركه ليرتاح. وبناء على ذلك قطعت الاتصال، وبعد ذلك انتهت الحكاية بالشكل المعروف.

— قررت سعادتك أنك كنت تعرف ظروف ترشيح النحاس باشا للوزارة قبل
٤ فبراير فما هي هذه الظروف ؟

جـ - هي الظروف العامة التي كان يقولها ويعلمها أغلب الناس ، وهي أن الحكومة
البريطانية كانت ترى أن يولى النحاس باشا الوزارة .

— في حدود علم سعادتك هل تعرف أن أمين عثمان باشا بالذات كان يعرف ماذا
سيتم يوم ٤ فبراير ؟

جـ - كل ما أستطيع أن أقوله في هذه المسألة وضميري مرتاح ، بعد أن حلفت
اليمن ، وبدون أن أكون ملزماً بإعطاء أى تفصيل ، أن أمين باشا كان يعلم أن النحاس
باشا أو الوفد يجب أن يعود إلى الحكم .

— على أى أساس بنيت هذا الاعتقاد ؟

جـ - على معلوماتي شخصياً وعلى مرئياتي .

— هل تعلم سعادتك أن رفعة النحاس باشا قد اعتاد في الأيام السابقة على حادث
٤ فبراير أن يزور أمين باشا في بيته أكثر من اللازم ؟

جـ - اللى أعرفه أن رفعة النحاس باشا كان يزور أمين باشا .

الأستاذ لطفي — بصفة سعادتك مستشاراً ووكيلاً لمحكمة النقض سابقاً ، ومحامياً
الآن وسياسياً ، إذا عرضت عليك هذه القضية هل تعتبرها سياسية أم لا ؟

وهنا رفضت المحكمة توجيه هذا السؤال وقالت : لا يفصل في هذا إلا المحكمة

وهيب بك - سعادة الشاهد قال إن أمين باشا كان يرى أن يعود الوفد للحكم فهل
يمكن أن يذكر من مرئياته أو معلوماته أن أمين باشا عثمان كان يرى ضرورة الوصول
إلى الحكم عن طريق معين أو سبيل معين ؟

جـ - طريق الوصول إلى الحكم في هذا الوقت كان له أكثر من طريق واحد ، وكان
هناك طريق الاستعانة بالسياسة البريطانية .

— هل في معلوماتك أن هذا الذي كان يراه أمين باشا ، أخذ في سبيل تحقيقه
خطوات عملية ؟

جـ - أنا أعلم أن أمين باشا كان متصلاً بالسفارة في هذا الشأن ، شأن تولى الوفد
الحكم بالذات .

— هل في معلوماتك أن ما كان يعملهُ أمين باشا كان يمثل نفسه أو يمثل هيئة الوفد ممثلة في وزرائه الذين تولوا الحكم؟

جـ - أنا لا يمكنني كرجل أقدر الأمور أن أجزم بالصفة التي كان يعمل بها أمين باشا ، وكل ما يمكن أن أقوله إن أمين باشا كان في هذا المسعى متصلاً برفعة النحاس باشا .

وسأل الأستاذ عريبي سعادته :

— سمعت من سعادتك أنك رأيت الاتصال برفعة النحاس باشا في ذلك اليوم العصيب وتلقيت جواباً منه عن هذا المسعى ، فهل كان هذا الجواب كنت تتوقعه أو كنت تتوقع جواباً غيره ؟

جـ - كنت أتوقع غيره .

— ماذا كنت تتوقع ؟

جـ - كنت أتوقع أن النحاس باشا يوفق بين مصلحة البلاد وبين ما هو مطلوب من هذه السلطة غير الشرعية .

— هل كنت تتوقع تضحية من النحاس باشا بشكل من الأشكال ؟

جـ - كنت أعلم أن العروض التي عرضت على النحاس باشا ، بعد أن وصلت إلى السراي مشورة أو نصيحة بتشكيله بتشكيل الوزارة ، عروض كثيرة أعرف منها أنه يشكل الوزارة على أن يكون جميع الوزراء العاملين من الوفد ، وأن يأخذ بعض الوزراء المستقلين أو من الأحزاب على أن يكونوا وزراء دولة ، وكان من رأي أن قبول هذا العرض يوفق بين جميع المصالح .

وسأل الأستاذ فتحي :

— ما الذي تعنيه سعادتك من أن أمين باشا كان يرى أن يعود الوفد إلى الحكم؟

جـ - أنا التي فهمته ووافق منه وأقابل الله عليه أن أمين باشا كان يرى أن الوفد يجب أن يعود للحكم . أما أن أمين باشا كان مدفوعاً بهذه الفكرة بأي دافع فهذا لا أعرفه .

وسأل الأستاذ إبراهيم فرج الشاهد عما إذا كان له مساع شخصية للتقريب بين الوفد والسراي ، فأجاب بالإيجاب .

— ما الأسباب التي دعت سعادتك إلى اتخاذ هذه الخطوات ؟

ج — لم أتدخل في هذه المسألة من نفسي وكان لي أصدقاء في الوفد منهم المرحوم يوسف الجندى ، وهو كان يعلم ان لي أصدقاء في السراى ، فلما تخرجت الحالة بين الوفد والسراى جاءني المرحوم يوسف الجندى ومعه المرحوم صبرى أبو علم باشا وطلبوا منى ان أتوسط لدى أصدقائى في السراى عسى أن يوجد حل للتوفيق بين الوفد والسراى فاتصلت بأصدقائى فعلا ، وكان الجواب انه لا يوجد شيء شخصى بين السراى والوفد أو بينها وبين النحاس باشا . وأن المسألة مسألة اتفاق على النظم ، وكان الخلاف الحاصل بين الوفد من جهة ، وبين جهة السراى ، فى مسألتين : إن رفعة النحاس باشا يطلب أن يشكل الوزارة وحده دون أن يشترك أحد آخر معه ، وكان أصدقائى في السراى لا يريدون هذا ، وذهبت فى التوفيق إلى حد بعيد ، ولكن وجدت من النحاس باشا إصراراً على الأقل فى انه يريد أن يتولى وحده الوزارة ، ووجدت من أصدقائى فى السراى استعداداً فى مسألة البرلمان الذى طلب النحاس باشا حله ، ولكن العقدة التى وقفت كل حل ، هى إصرار النحاس باشا على أن يتولى الحكم وحده ، دون أن يشترك معه أحداً من الأحزاب ، وربما ان الاعتراضات التى يقولها النحاس باشا لها وجهتها فى نظره ، إلا أن الموقف كان يستدعى التضحية لأننا كنا فى وقت حرب ، وكنت أطلب من النحاس باشا أن يتساهل فى هذه المسألة .

وعندئذ سأله الاستاذ على أنوب عما إذا كان سعادته يعرف شيئاً عن الأمور الجهورية التى دارت عليها المداولة فى اجتماع عابدين بعد ظهر يوم ٤ فبراير فقال سعادته :

يومها بالذات سمعت بعض رموس مسائل .

— هل عرفت ان صبرى باشا عرض على النحاس باشا أن يقبل تشكيل وزارة محايمة تجرى انتخابات ؟

ج — علمت فيما بعد .

— وهل علمت ان النحاس باشا رفض هذا الحل ؟

ج — نعم

— هل تستطيع أن تعلق لماذا رفض النحاس باشا هذا الحل بعد أن كان يطالب به أربع سنوات ؟

ج — لا .

شهادة على ماهر باشا

وما كاد زكى باشا ينتهى من شهادته ويغادر القاعة حتى نودى رفعة على ماهر باشا
فخضر وسأله الأستاذ حماده الناحل : هل تذكر رفعة كم الظروف التى خرج فيها أمين
عثمان باشا من وزارتكم ؟

استحوالى أولاً ، أن أقول إنى كنت أشعر بقلق فى أن أتقدم كشاهد فى هذه
القضية ، لأنى منذ خروجى من الأسر ، منذ نحو ٣ سنوات ، وأنا أدعو إلى الوحدة
لأنى أؤمن بأن مصر لن تخرج من المحن والمآسى التى تمر بها الآن ، إلا باتحاد شامل
بين جميع المواطنين ، ولذلك نظرت من وقت خروجى من الأسر إلى المستقبل ولم
أرد أن أنظر إلى الماضى ، وتناسيته فى حق نفسى ، ولم أذكر منه ، إلا ما ينفع للعبرة
والعظة ، ولذلك كنت مقررراً ألا أقف هذا الموقف ، لأن الكلام فى الماضى ، قد
يؤثر فى الدعوة إلى التعاون والوحدة لأن البلاد فى أشد الحاجة إليها ، ومع ذلك ،



على ماهر باشا يتحفز للإجابة

أمام القضاء ، سأؤدى واجبى بقدر ما أستطيع ، ورداً على سؤال حضرة المحامى أقول ان المرحوم أمين باشا أحيل إلى المعاش فى أول أو ثانى جلسة لمجلس الوزراء . والأسباب كثيرة ، أولاً علق فى نفسى منذ مفاوضات سنة ١٩٣٦ مسألة لم تكن مشرفة لأمين عثمان باشا ، ثانياً لما كان وكيل وزارة ، كان يخشاه بعض الوزراء لصلته بالسفارة ، وثالثاً لأن مذهبي فى فن الحكم أن وكيل الوزارة هو الذى يتولى العمل بأكمله ، أما الوزير فليس له إلا التوجيه السياسى والنظر فى الشكاوى ، والرقابة اللازمة على الأعمال ، فمهاد العمل فى الوزارة هو الوكيل وكان أمين باشا يعمل قليلاً جداً فى وزارة المالية ، وكل عمله خارج عنها ، وكانت لدى معلومات تدل على أن الدوسيهات متروكة بالملفات بدون تصريح ، وبما أن الحالة الدولية كانت خطيرة وتقضى أن يكون العمل دقيقاً وسريعاً ، رأيت الأولى أن يحال إلى المعاش فاتصلت فوراً بمحافظ البنك الأهلى ، وطلبت إليه ، وكان عندهم كراسى فاضية فى مجلس الإدارة ، أن يعينه فى أحدها ، فقبل ذلك بسرور ، وأحيل إلى المعاش ، وبعد إحالته زارنى السفير وقال لى أتعشم أن تعتمد على أمين باشا فى المسائل الصغيرة التى ينقلها إلى منك ومن السفارة إليك ، فقلت له ، أظن أن هذه المنفعة ، لا يمكن الاستفادة بها ، لأنه أحيل إلى المعاش . ولم يكن السفير يعرف أنه أحيل إلى المعاش .

— ما هى الأعمال التى كان يقوم بها أمين باشا خارج الوزارة وتعطل عمله كوكيل لوزارة المالية ؟

ج - كان يقوم بالوساطة أو ضابط اتصال بين الوزارة والسفارة .
— قررت أن أشياء لا تشرف أمين باشا علقت فى ذهنى رفعتكم من مفاوضات سنة ١٩٣٦ وما بعدها فما هى هذه الأشياء ؟

ج - كنت فى رئاسة الوزارة سنة ١٩٣٦ وكنت وزيراً للداخلية والخارجية وألقيت على مسئوليتى التمهيد للمفاوضات ، وأزلت كل العقبات فى ذلك العهد ، لأنه كانت هناك رغبة فى أن تجرى المفاوضات فى دار السفارة ، وكانوا ممتنعين عن أن يشترك فيها أخى المرحوم احمد ماهر باشا ، والنقراشى باشا بين أعضاء المفاوضات ، وقدموا ما يشبه الانذار ، بأنه فى حالة اخفاق المفاوضة يستردون كامل حريتهم ، وطبعاً توصلت إلى أن تكون المفاوضة فى الزعفران ، وأن يقبل احمد ماهر باشا والنقراشى باشا

أعضاء بدون اعتراض ، وبأن الانذار سحب وعرضت جميع الكتب التي تبودلت في هذا الشأن على جميع رؤساء الأحزاب في مصر ، وبعد ذلك حصلت وفاة المغفور له الملك فؤاد ، وكنت متتبعاً للمفاوضة وكانت الطلبات البريطانية كثيرة ومبالغاً فيها فاستدعيت السفير وسألته إذا كان يريد حقيقة أن يصل إلى حل للقضية أو يريد أن يفشل العمل ، فأجاب بالطبع أنه يريد أن يصل إلى نتيجة ، فبينت له أن طلباتهم غير معقولة ، وفيها إضاعة للوقت ، وأن هذا لا يحتمل ، فأجاب بأن الذنب ليس ذنبه ، لأن المرحوم أمين باشا أفهمه أن النحاس باشا يساوم كثيراً ويريد دائماً أن ينقص ٥٠ ٪ من الطلبات الإنجليزية ، فنصحهم أمين باشا أن يطلبوا ٢٠٠ ٪ .
علشان ينزلوا إلى ١٠٠ ٪ وعملوا بهذه النصيحة وقدموا طلبات مبالغاً فيها .

— ما هو وقع خبر إحالة أمين باشا إلى المعاش عند السفير عند ما علم به ؟ .

ج - ربما كان هذا بدء سوء العلاقات بيني وبين السفير .

— كيف ذلتم رفعتكم المشكلة التي طالها الإنجليز بعدم اشتراك ماهر باشا والنقراشي

باشا في دخول وفد المفاوضات ؟

ج - هم صرحوا بأن وجه اعتراضهم ينصب على أنهما كانا متهمين في قضية ستاك باشا ، وهنا صححت المحكمة ذلك بأن المقصود قضية المؤامرة ، ووافق الشاهد على ذلك ثم قال : وكان التشدد أكثر على أحمد ماهر باشا .

— هل تستطيع رفعتم أن تحدثنا عن ألوان من الخلافات التي نشبت بين رفعتكم ، كرئيس للحكومة ، وبين الحكومة البريطانية في أثناء توليكم الوزارة الأخيرة ؟

ج - بدأ الخلاف بمجرد اعلان ألمانيا الحرب ، كانوا يتوقعون أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا ثم حصل أن رأينا لمصلحة مصر ، ونحن مصريون ، ألا تدخل مصر الحرب ، واكتفينا بقطع العلاقات السياسية ، وتفصيل ذلك لا محل لها ، والمسألة مسألة ظروف ، وكان تقدير ذلك متعلقاً بما يقضى به الصالح ، ولأن الدخول ، وعدم الدخول ، يتعلق بالاستعداد ، وكنت أقول ان شعباً له ، حضارتان ، لا يمكن أن نسوقه إلى الموت في غير مصلحة بلده ، خصوصاً وان السفير سئل : ما هو موقف مصر في نهاية الحرب ، هل تستكمل كل استقلالها ؟ فأجاب بأنهم لا يمكنهم أن يعدوا بشيء وكفاهم وعد بلفور في أثناء الحرب الأولى في قضية فلسطين . وفي بداية العمل اتجهنا

لتنفيذ المعاهدة ، لأن واجبنا الأول أن نعمل لمصر بصفتنا مصريين ، وبعد ذلك نعمل لحليفة مصر بما توجهه المعاهدة . وقد عملنا ما توجهه المعاهدة للحليفة وما يزيد عليه مادام لا يتعارض مع مصالح مصر ، وبعد اعلان الأحكام العرفية ، قالوا إن لهم اتفاقاً سابقاً ، وهو ان الأحكام العسكرية يكونون من الانجليز فرفضت .

— هل قالوا مع من كان الاتفاق السابق ؟

جـ - مع الحكومة السابقة واشترط القواد البريطانيون ، الا يتركوا سلامة الجيش في الصحراء ، في أيد أخرى غير أيدي القواد البريطانيين ، وهذا كان تعليمهم ، فطلبت منه الأوراق التي تم بموجبها مع الحكومة السابقة هذا الاتفاق ، فأجاب ، أى السفير ، بأنه لا توجد أوراق تحت يده ، وقال انه طلب هذا الطلب وقبل شفويا ، وكان في حكومة محمد محمود باشا ، فكانت إجابتى ، إن الصحراء الغربية أرض مصرية ، ولا يمكن أن يتولى الأمر فيها إلا مصرى ، ومصر مسئولة عن سلامة الجيوش في أراضيها ، ومسئوليتها من جهة مواطنيها ، ولا محل للتخوف مقدماً ، وبعد ذلك حصلت مسائل كثيرة جداً ، منها أنه كان وقت ذهابى للسودان ، كان براد تعطيل سفرى بأى طريقة ، فقال السفير ، اذا سافرت تكون كسائح ، قلت زى تشرشل ما يروح اسكتلندا وهو رئيس وزارة ، فأنا سأزور السودان ، وأنا رئيس وزارة ، ولن ينوب عنى أحد لأنى أعتبر نفسى فى أرض مصرية وبالفعل لم أنب عنى أحداً ، وكان معى وزير الدفاع والأشغال ولم ينبها عنهما أحداً ، وكانت الأعمال ترد لنا بالطائرة فنتولى تصريفها كلها . ومن المسائل البارزة ، ان وزارتنا كانت تتجه إلى خارج القطر وإلى الحالة الدولية وكانت عندنا معلومات كاملة ، فقبل دخول إيطاليا الحرب بسنة أسابيع ، استحضرت السفير البريطانى والجنرال ولسن ، وأخبرتهما ان لدينا معلومات دقيقة بأن إيطاليا داخلية الحرب حتماً ، فقالوا إن المعلومات التى عندهم من سير برسى لورين ، سفيرهم فى روما تنفى ذلك . وان الايطاليين يريدون كسب المال والمنافع الاقتصادية ، فقلت لهم بلغوا ذلك لوزارة الخارجية البريطانية ، وحيث ان أستعد ، وكان يوجد ٧٠٠٠٠ إيطالى بمصر منهم ١٢٠٠٠ فى سن الخدمة العسكرية ، ومدربين تدريباً حسناً ، وفى حالة وقوع حرب لا يمكن للبوليس العادى أن يعتقلهم جميعاً ، وأنا لا أريد ان أستعين بالجيش البريطانى ولا بالجيش المصرى ، ولذلك قلت

للسفير انه سيصدر منى أمر بنزع السلاح الموجود من يد جميع السكان ، ويجب ان
 يشمل هذا الأمر ، البريطانيين ، والفرنسيين ، واليونانيين ، كما يشمل الايطاليين ،
 وقلت له أيضاً إن من الواجب أن أعلن أنه سيحصل تفتيش ، وإلا كان الأمر بلا
 نتيجة ، ولا بد أن أفش بيوت انجايين وفرنسيين ويونان ، حتى لا أفرق في المعاملة
 بين رعايا الدول ، وكانوا معجبين بهذا الحل ، وما توصلنا اليه من ضبط أسلحة
 عند الايطاليين دعانا إلى تفتيش كل بيت ، أو ناد إيطالي ، حتى القنصليات . ورأيت
 أن أعرض بعد ذلك على جلالة الملك أن يغادر « فيروتشي بك » القطر المصرى ،
 ويأخذ أجازة ، لرعيته الايطالية ، لأنه ليس من المناسب ان يعتقل وهو فى السراى ،
 فحضر فيروتشى وقابلنى ، وقلت له إن جلالة الملك فؤاد أكرمك ، وجلالة الملك فاروق
 يعطف عليك ، ويجب ألا تكون مصدراً للمتاعب ، فأرجو أن تأخذ أجازة ٣ - ٤
 - ، فقال لا (مفيش حرب) فقلت له روح أسأل (ماتسولينى) وزير إيطاليا
 المفوض ، فإذا أكد لك انه لا توجد حرب ، أقعد ، وإن لم يضمن لك هذا ، تعال
 وأنا أعطيك الباسبور فى نصف ساعة ، وفى اليوم الثانى حضر وطلب الباسبور ، فأعطيته
 له فوراً ، واستدعيت السفير البريطانى والجنرال ولسن وأخبرتهم بما حصل ، وكان
 عملى معهم بغاية الصراحة ، طالما أن مصلحة مصر مصونة ، فكانت كلمة السفير لى كيف
 تعطيه باسبور وربما يعود « كبراشوتست » فقلت للسفير إن فيروتشى عمره ٧٠ سنة ،
 وانت عمرك ٥٠ سنة ، فهل من كان فى سنك يمكنه أن يكون « براشوتست » ويلقى
 بنفسه من حالى فأجاب الجنرال ولسن يستحيل لأنه يجب أن يبدأ التدريب على ذلك
 فى سن العشرين ، فقلت له جابو السفير . وفى يوم ، قابلنى وزير إيطاليا المفوض
 وقال إحنا دائماً فى جانب السلام فتصنعت الغضب ودقنت على مكنتى ، وقلت انى
 أعجب لوزير مفوض يدلى أمأى بواقعة وهو يعلم أنها غير صحيحة ، فانفعل الوزير
 وصدرت منه الحقيقة ، وهى قوله « إننا خاضعون لألمانيا » فقلت له تقدر تبين سبب
 عدم رد الحكومة الايطالية على حكومة فرنسا عن مطالب إيطاليا مدة ٢٥ يوماً ،
 فأجاب منفعل « إننا خاضعون لألمانيا ولا يمكننا أن نتصرف إلا بمشيئة ألمانيا ،
 وانتهت المقابلة واستدعيت السفير والجنرال ولسن وأخبرتهم بما تم وطلبت منهما
 إبلاغ ذلك لوزارة الخارجية ، وبعدها بأسبوع ، زارنى « ماتسولينى » ثانية وقال

أنا رويت كل ما حدث للكونت شيانو ، وزير خارجية إيطاليا ، وكفى أن أبلغك سلامه وأسألك: هل إذا هجموا على مصر فهل تهجمون عليهم؟ فقلت له لا ، وأخبرت السفير البريطاني بذلك ، فقال كيف تقول له لا؟ فسألت ولسن وقلت له إن كنت ناوى تهجم هل تقول إنك ناوى تهجم ، أو تنفى ذلك ، فقال طبعاً على أى الحالين أقول مش ناوى أهجم فسمعها السفير وبلغها ، وقد توسعت فى ذلك لأنى سمعت أنه قيل هنا إن حكومتنا لم تكن مؤيدة للحلفاء ، وقيل هذا أمام المحكمة ، وحصل أن إيطاليا أعلنت الحرب واستدعيت السفير وقلت له إنى سأعلن تصريحاً بمجلس النواب ، وعرضت عليه صورة التصريح ، وهو أن مصر لن تدخل الحرب إلا إذا هوجمت المدن المصرية ، أو مواقع جنودنا ، أو حصل التعدى عليها بدون استفزاز ، فقال إذا هاجم الجنود الإيطاليون الجنود البريطانيين.. فقلت لا شأن لنا فى هذا وكان وقتها الجنود البريطانية ضعيفة جداً ، وكل ما عندهم ٢٨ مدفعاً ضد الطائرات . منها ٢٠ فى الإسكندرية لحماية الأسطول ، و ٨ لحماية الورش بتاعتهم ، وباقي القطر لا يوجد به شىء يحميه ، ويهمنى أن أقول إنه فى العشرة الشهور الأخيرة فى وزارتى كنت أعمل للاستعداد إذا دخلت مصر الحرب وكذلك فى حالة عدم الدخول إذا كان ذلك لمصلحة مصر ، ولذلك كنت على اتصال دائم بالفرنسيين ، وكانوا يستعدون فى تونس ، وكان المتفق عليه مع الإنجليز على الألمان الذين نطاعهم من البلد والذين نعتقلهم ، وهذا الاتفاق كان بين السلطة المصرية والألمان والبريطانيين وأبلغ ذلك الاتفاق لبرلين ، وكانت برلين فاهمة مركز مصر . فقالوا إننا لا نتعرض للمصريين فى ألمانيا مطلقاً . وبعد ذلك غير الإنجليز رأيهم وطلبوا منع سفر كثيرين من الألمان ، وكانت نتيجة ذلك أن الألمان اعتقلوا بعض المصريين ، وكان قد نبه على المصريين فى ألمانيا ، أن يغادروها فى الحال وهم الذين فضلوا البقاء ، وبعد ذلك حصل أن قناصل ألمانيا مروا من قنال السويس فى مركب انجليزية من الهند ، فأوقفنا المركب وأنزلنا القناصل الألمان ليكونوا رهينة مقابل المصريين الذين اعتقلهم الألمان وجاءنى خطاب شخصى ظريف من السفير البريطانى يقول إننا سنبادل مع ألمانيا بقناصل انجليز فى ألمانيا وهم أى القناصل الإنجليز من عائلات كبيرة وفى حالة مرض ويخشى عليهم من الوفاة . وقال هذه خدمة نقدرها إذا أفرجت عنهم وسلتهم للسلطة

البريطانية . وهمنى فى مسألة المانيا أن أقول إن البوليس المصرى قتش بيت قاض
ألمانى بالمحكمة المختلطة ووجدوا أوراقاً تدل على أنه كان يقابل هتلر ، كما وجدنا أوراقاً
تدل على المعاهدة بين ألمانيا وروسيا ، ولم تكن المعاهدة وقعت بعد . وبهذه الأوراق
أن روسيا وألمانيا تقسمان بولونيا ، وقد حددت بخريطة مناطق التقسيم كلها ، فأخذت
هذه الأوراق واستدعيت السفير وأطلعته عليها فأبلغ وزارة الخارجية فطلبوا الأوراق
للإطلاع عليها فأعطيتها له على سبيل الأمانة والوديعة ، وطلب منى فى ذلك الوقت عدة
طلبات . الأول أن أعتقل الوزير الطليانى فى المفوضية . وثانياً أن أقتش المفوضية .
وثالثاً أن أقتش أمتعتهم . وجيوبهم وملابسهم وقت السفر . ورابعاً ألا أسمح لطلليانى
بالسفر إلا للسفير وموظفى المفوضية ، فكان ردى إذا اعتقلتم فى انجلترا الكونت
جراندى سفير إيطاليا ، أعمل المثل فى مصر ، وأما التفيتش فىنى أرفضه ، وقلت إذا
أردتم التفيتش فتشوا وأنا لا أحتج . وقلت لهم إن التفيتش لن يكون ، لأن الكونت
جراندى موضع التكريم فى بلادكم فلا أعاملهم أنا إلا بقواعد العرف الدولى ، والذين
سيسافرون معه لا أحجزهم إلا إذا تبينت موقف المصريين الذين فى روما وعددهم وما
يتخذ بشأنهم وأكثر من ذلك نعرف عدداً لا يحلزون فى مما تستفيدون أتم ، وقلت إن هذه مسألة
لا تحل إلا بمفاوضات بيننا وبين روما ولندن ، وكان وزير إيطاليا يطلب سفر ٧٥
إيطالياً غير الموظفين فلم أجب بنعم أو لا ، انتظراً لمعلومات روما ولندن ووردت
أخبار من لندن إلى السفير ، ومن سفيرنا إلى ، بأن يترك الوزير الإيالى يغادر مصر
ومعه ٨٠ إيطالياً . وفعلاً سافر فى قطار خاص كما عومل المصريون فى أوروبا بالترتيب
المتبع فى العرف الدولى ، وهناك حاجة أخرى وهى أن السفير قد طلب منى أن أعتقل
صدقى باشا وتوفيق دوس باشا وأحمد كامل باشا وأحمد حسين .

وهنا قال دوس باشا إن هذا حصل حقيقة ثم استطرد ماهر باشا فى شهادته قائلاً :

وكانت حجة السفير أن الثلاثة الأول أعضاء بمجلس إدارة شركات ألمانية ،
فكانت إجابتى أنه لا يبعد أن يكون هناك بريطانيون فى مثل هذه الشركات لأن ألمانيا
كانت قبل الحرب دولة صديقة ، وأما أحمد حسين فكان منسوباً إليه أنه صدر منه
هتاف عدائى فى أثناء مقابلة السفير .

وهنا قال الأستاذ فتحنى : إن ذلك كان فى أثناء مقابلة على ماهر باشا فقال الشاهد وأنا

رفضت أن أعقل أحداً وقلت إنى مستعد أن أقدم أحمد حسين للحكمة ، وقلت للسفير : وليكن فى عملك أنه سيقضى بالبراءة ، فافتنع وعدل عن طلب المحاكمة .
الاستاذ حماده الناحل :

— فهمنا أن الحكومة المصرية كانت تهدف إلى مصلحة مصر من أقوال رفعتكم الآن ، فهل نفهم أن هذه المصلحة تنافت أحيانا مع المعاهدة المصرية الإنجليزية ؟
جـ - المعاملة بين الحكومة المصرية والبريطانية كانت معاملة إخلاص وصراحة لدرجة كبيرة ، ولم يكن للانجليز محل للشكوى مطلقا ، ويمكن حصل تجن فى بعض الظروف منهم ، فقد أتانى السفير وقال إن واحداً لا أريد ذكر اسمه كان يحوم حول مخازن الذخيرة . وقد ثبت أن هذا الذى وجهت له التهمة كان فى ذلك الوقت مريضاً فى المستشفى وقال لى أيضاً إن فى سراى المنزه يعطون أنواراً للطائرات الإيطالية ، فقلت له هذا غير حقيقى وأنت تعلم ذلك ، ولذلك لم أعره التفاتا . وبعد ذلك استقبلت وبقيت الاستقالة معلقة أربعة أيام ، وبعد قبولها وردلى خطاب من الجنرال واسن يذكر فيه أنه آسف جداً لوقوع هذه الأزمة السياسية ، وقال إنه ليس لهم يد فيها . . . يقصد العسكريين . . . وإن تقدير المسألة فى نظره أنه حصل تعارض بين ولائى ، وكل منا كان يقدم دولته على الأخرى ، وهذا طبيعى وشكرنى شكراً عظيماً على المعاونة القيمة والسريعة التى كان يلقاها من الحكومة المصرية وشكر أيضاً أنه فى كل مرة كان يطلب مقابلتى كنت أجيبه ، وتمنى استمرار العلاقة الطيبة وأن يكون له الحق أن يقابلنى ويكلمنى فى المسائل العامة .

وطلب الاستاذ حماده الناحل أن يقدم الشاهد هذا الخطاب فوعد بتقديم صورته ثم سأله الاستاذ حماده الناحل :

— هل طلب من رفعتكم دخول مصر الحرب فعلاً ؟
جـ - طلب منى ذلك فى أثناء الوزارة ، أولاً عند إعلان ألمانيا الحرب . وثانياً عند دخول إيطاليا الحرب . وثالثاً بعد خروجى من الوزارة .

— هل طلب من تركيا دخول الحرب فعلمت هذا على دخول مصر الحرب ؟
جـ - هذا هو الذى حصل بعد خروجى من الوزارة . جاءنى واحد سياسى كبير من قبل بريطانيا وأخبرنى أنه طلب من تركيا دخول الحرب فاشتطت دخول

مصر الحرب لانه فى ذلك الوقت لم تكن امريكا قد دخلت الحرب وكانوا وحيدين
بعدهزيمة فرنسا فكانوا يعلقون أهمية على هذا الطلب فيضمنون دخول نحو ٦ مليوناً
لأنهم كانوا يريدون دخول مصر وتركيا والعراق ، وطلب منى أن أكون أنا المتولى
الحكم فكان ردى ، ان دخول الحرب له ظروف ، والظروف لم تتغير عن قبل فاذا
أعلنت بطلان معاهدة سنة ١٩٣٦ ومعاهدة العراق يكون هناك محل للكلام .

— هل تذكر الخطبة التى ألقيتها فى مجلس الشيوخ قبل استقالتكم ؟

جـ - لم تكن لدى فكرة فى بادئ الأمر لاقاء بيان ولكنى اطلعت على تلغراف
وذكرت جريدة المصرى إنى فى اثناء الاجتماع الذى تم فى سراى عابدين قلت إن انجلترا
لم تطلب دخول الحرب والنحاس باشا كذب الخبر فوراً ، ثم قال الصحفيون ذلك
فى انجلترا وهذا ما دعانى إلى القاء بيانى فى مجلس الشيوخ .

— هل قلت فيه إن الانجليز لجأوا الى اساليب استعمارية عنيفة ؟

جـ - نعم

— لحساب أى جهة كان اسركم ؟

جـ - الاعتقال كان لحساب الحكومة البريطانية وكانوا يعدوننى اسير حرب ،
وبدأوا المطالبة بذلك فى عهد حسن صبرى باشا ، فرفض وكرر الطلب فى عهد
حسين سرى باشا ، وكان يحاول أن يتمم الطلب فوجد من البرلمان المصرى
استنكاراً وتم الاعتقال فى عهد النحاس باشا وهذا ما أريد أن أنساه . لأننى أريد أن
تنسى البلد الماضى ، وإنما يصح أن أقرر أنى كنت فى القصر الأخضر والنحاس باشا
اتصل بى تليفونياً وقال إنه مريض ويريد مقابلتى ، فقلت له أنا أجيئك ووجه لى
كلما بأتى منهم أنا وجلالة الملك والشيخ المراغى بأنفسا نريد عمل ثورة فى الأزهر
وأنه عنده أوراق فقلت له إن الذى دبر ذلك أساء التدبير ، ومع كونى أحب
الأزهريين ، فلا يوجد اتصال لى إلا بهيئة كبار العلماء ، والواقعة متعلقة من أولها إلى
آخرها فأعرض أوراقك وتكلم ، فلم يقبل فقلت ليس لك عندى طلبات ، وكان يريد
أن يعتبر أن عودتى إلى القصر الأخضر بناء على طلبه فقلت له إنى لا أريد التقيد بأى
 قيد .

— ما هى الجهات التى اعتقلت فيها ؟

ج - كنت أولاً في الصحراء الغربية ثم نقلت إلى السرو ثم إلى العياط وكل هذا بناء على موافقة السفير البريطاني ، لدرجة أنني كنت مريضاً بالمستشفى العسكري ، وجاء الأمر أن أسافر إلى السرو وكانت حرارتي ٣٨ و جابوا واحد باشا عسكري يخرجني فلم يجرؤ فقالوا إنهم سيحسونه ، ثم جاء خمسة لواءات وسافرت الساعة ٨ ووجدنا المكان غير مستعد وهناك ناموس .

تكملة شهادة على ماهر باشا

... جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٤٨

وفي هذه الجلسة حضر على ماهر باشا واستأنف الأستاذ حمادة الناحل مناقشته فساله عن معلوماته عن حادث ٤ فبراير فقال رفعته:

ج - حادث ٤ فبراير حادث محزن حقاً ويكفي التأمل في الإنذار الصادر من السفير البريطاني وهو يمثل ملك بريطانيا ، وهذا الإنذار موجه لرئيس الدولة المصرية ، وهو جلالة ملك مصر ، فإن الصيغة التي تقدم بها الإنذار ، ليست فقط اعتداء على الاستقلال ، بل اعتداء على الشرف الوطني وإيذاء للكرامة الوطنية ، والاعتداء على الاستقلال يمكن ملاحظته ، وأما الاعتداء على الشرف الوطني والكرامة الوطنية فليس له من رد والصيغة القصيرة الوارد بها الإنذار والطلبات الواردة به المنصبة على عمل داخلي هو تعيين رئيس وزارة مصرى بالذات. وكل من مارس العلاقات الدولية والمسكبات الدولية يحكم قطعاً بأمرين : الأول أن القصود الإرهاب ، والثاني الإذلال ، والطلبات تعني بعض رجال مصر ، وهذا يدل قطعاً على أن هذه العملية مدبرة كلها داخل القطر المصري يعني أن السفير لم يأت بها وحده ، بل لابد أن اشترك معه في تدبيرها بعض المصريين وطبعاً النحاس باشا لا يمكن أن يشترك في هذه المسألة بأكملها وجزئياتها ، وإنما الذي دبر ذلك من الجانب المصري ، هو المرحوم أمين عثمان باشا ، فهو رجل كان في غاية الذكاء في الناحية التي كان يشغلها ، دائماً له من المقدرة أن يتصل بخصومه وأعدائه ، ويتظاهر أنه صديق . أمين عثمان كان يريد أن يكون وزيراً ، ولذلك اشغل بكل مواهبه وقوته ووسائله لبلوغ هذه الغاية ، مش بس يكون وزيراً ، بل لو أطال الله في عمره ، لطمح إلى كرسي الرئاسة . وكان مستر يد يشير إليه بأنه سيكون رئيس وزارة المستقبل ، وقد بينت أمس ظروف إحالته

إلى المعاش ، وقد كان وقتها متغيبا عن مصر في إنجلترا ، أمين عثمان باشا رغم أن وزارتنا أحاطته إلى المعاش ، سعى سعيًا حثيثا ، أن يتصل بي فزارني عدة مرات بالقصر الأخضر ، وكان يستعين ببعض أصدقائي ليحضر معهم ، وأنا كرجل عام ، من واجبي أن أستقبل جميع المواطنين ، وقد زارني أيضا في منزلي بالزمالك مستعينا باثنين من أصدقائي الذين كانوا يوميا على مائدتي فكان يريد أن يتصل بالسراى بهذه الطريقة ، وكانت مناوراتها تفتح الطريق أمام كل الراغبين في الحكم ، أو من يتوهم أنهم راغبون في الحكم ، ويكفيني أن أقرر هذا البيان في هذه النقطة ، فقد حضر لى مرة وأخبرني أن سرى باشا عرض عليه وزارة المالية في نهاية وزارة حسين سرى باشا ، فكان جوابي له وهل استشرت السفير أم لا ، فقال استشرته بالتليفون وهو في الأقصر ، فقال لى لا تقبل لأن وزارة سرى باشا على وشك السقوط وهذا ما أعرفه عنه قبل حادث ٤ فبراير ، ولا أريد أن أطيل لأنه فضلا عن ذلك توجد شواهد كثيرة زادت عندي هذا الاعتقاد يعنى في مرة كان عندي في الزمالك ، وكان عندي المرحوم أحمد ماهر باشا ، وكان أمين باشا يتكلم قائلا إن النحاس باشا زعيم الأغلبية غير الموجودة في البرلمان ، وأن احمد ماهر باشا زعيم الأغلبية داخل البرلمان ، ويجب أن يتعاونوا ، فكنت أسمع هذه الأحاديث على سبيل أن أعرف كل ما يقال . وكان جلالة الملك في صدد استشارات ولا أعرف إن كان سرى باشا قدم استقالته أم عرض أنه سيستقيل ، فأنا ورد لى خطاب من كبير الأمناء بأن أقابل جلالة الملك ، وحصل في اليوم السابق أن استقبل جلالتة بعض كبار الساسة في البلد ، وكانت الاستشارات انفرادية ، وكان محددًا لى الساعة ٤ مساء ، وبعدين جاءت الدعوة العامة الساعة ٣ مساء ، يعنى أنا دعيت ، وجلالة الملك لا يعلم بالإنداز ، ثم ورد الإنذار ، واقتضى أن يكون الاجتماع العام الساعة ٣ مساء ، وبذلك لم تحصل المقابلة الانفرادية التى كان محددًا لها الساعة ٤ ، والإنذار كان نصه « إذا لم أعلم قبل الساعة ٦ مساء أن النحاس باشا دعى لتأليف الوزارة فسيتمحمل الملك فاروق تبعه ما يحدث » وبعده كده اللى حصل معروف .

— هل يستنتج من ذلك أن هذه الدعوة كانت للمشاورة في الإنذار ؟
جـ - اللى يستنتج من هذه الجلسة كلها أن احمد حسنين باشا تلا علينا البيان

وبمجرد تلاوة البيان وهو عبارة عن الانذار البريطاني ثم المناقشة فيه تأكدت أن جلالة الملك قابل النحاس باشا قبلها وعرض عليه وزارة قومية ، وهذه المقابلة كانت بإيعاز من الجانب البريطاني فاتجه التفكير فوراً عند الهيئة أنه إذا النحاس باشا نفذ طلب جلالة الملك الأول نكون قد تجاهلنا الانذار ، فالتحاس باشا سار في مناقشته العادية وهي عدم قبول وزارة قومية ، لأنها توجد له متاعب ، فلما دافع بهذا الدفاع قالوا له فلتسكن وزارة قومية ، إلى أن تم الانتخابات أى لمدة شهرين فامتنع ، فقالوا وزاره محايدة لمدة شهرين ، فرفض وحصل تبادل بعض كلمات خارجة ، وتقرر الاحتجاج على هذا الانذار ووقعه الجميع ، وأخذ حسنين باشا الانذار وبلغه للسفارة ورجع وكنا منتظرين وأخطرنا أن السفير أخذ القرار وقال أنا جاي الساعة ٩ مساء لمقابلة جلالة الملك ، فقلنا له ، أى لحسين باشا ، ما أثر ذلك في نفس السفير ، فلم يقل شيئاً ، واتضح بعد ذلك أنه كان على علم بأن الدبابات ستحضر في الساعة ٩ مساء .

المحكمة - كيف استنتجت رفعتك علم حسنين باشا بذلك ؟

ج - أنا سمعتها وحصل مناقشات بعد ذلك .

الأستاذ حماده الناحل - هل التدخل البريطاني كان عاملاً من العوامل التي أدت إلى استقالة وزارة سرى باشا .

ج - لا . لأن سرى باشا كان متفقاً تمام الاتفاق مع السفارة ، وإنما الغرض منع أى شخص غير النحاس باشا من تشكيل الوزارة .

الأستاذ حماده الناحل - ما هي المعاملة التي عومل بها رفعة الشاهد في فترة اعتقاله واختلافها عن معاملة باقي المعتقلين ؟

ج - جميع المعتقلين كانوا معتقلين لحساب الداخلية ، وأنا كنت في حالة أسر ، وكنت في منطقة الجيش البريطانية وكنا نستألف منهم المياه ، وكانت القنابل تسقط يومياً فوق رموسنا من الطائرات ، ونفس الضباط المصريين ، كانوا متضايقين من الحراسة في مثل هذه المنطقة .

— هل كنت رفعتك تقرأ الجرائد في الأسر ؟

ج - الأول منعوا مني كل شيء لأنني طلبت راديو فرفضوا فقلت لهم أنتم بتصرحوا

للأعداء الألمان براديو ، وأخيراً أعطوني راديو على أن لا أسمع إلا إذاعة مصر ،
أما مسألة الجرائد فلا فائدة من ذكرها .

الأستاذ حماده الناحل - إني أعرف شخصياً أنك كنت تعامل معاملة شاذة وكان
الحاكم العسكري المسئول هو النحاس باشا ، وهو مجنى عليه في هذه القضية ، فمثلاً هل
منعت رفعتك من تشييع جنازة شقيقته ؟

ج - حصل

- هل حصل أنه طبع لرفعتكم جرائد خاصة للتأثير على أعصابكم ؟
ج - كان فيه استجواب بمجلس الشيوخ خاص باعتقال فيكتيت لرئيس الوزارة
ورئيس الشيوخ خطابين ، وطلبت محضر الجلسة وسلبت الخطابين اللواء العسكري
المشرف على أعمال الخاصة ، فقال أنا متأكد ألا فائدة . فقلت لازم توصلهم
فوصلهما واستلمهما النحاس باشا واحتفظ بهما حتى أنه لم يسلم جواب رئيس
الشيوخ إليه .

الأستاذ حماده الناحل - هل حدث خلال فترة اعتقالك وانتقالك بين المعتقلات
أن احتجت إلى استعمال المسدس الذي كنت تحمله وما مناسبة ذلك ؟

ج - كنت في العياط وجاءني قائد المدفعية المصرية وقال إنه مكلف بنقل إلى السرو
والمبنى في السرو حالته سيئة وبه ناموس ، ومادة بنائه تجعل الحراسة شديدة جداً ،
وبعض المعتقلين كانوا يقولون « قنابل هتلر ولا ناموس السرو » وقال لي حارسي وهو
من أحسن الضباط ، إنه سيكون في خدمتي في السرو ، فقلت له أنا لن انتقل من هنا
وكل من يتقدم لي سأقاومه بالسلاح ويأخذوني ميتاً لا حياً ، ولما كانت هذه المنطقة
لا توجد فيها مياه صالحة للشرب ، فقد طلبت عمل بئر جديدة ، لأن وزارة الدفاع
ومصلحة الحدود كان عندهما استعداد لحفر آبار في الصحراء ، وكانوا جابوا المواشير
والعدد فلما فكروا في نقلي إلى السرو ، منعوا حفر البئر .

وسأله وهيب بك دوس هل يذكر أن أمين عثمان باشا ، عند ما أحاله رفعتة ، كان
في إنجلترا . فأجاب انه يذكر ذلك ولكنه لا يذكر المأمورية التي سافر من أجلها ،
ولكنه يعرف ان أمين باشا كان يوقع أوراقا لا يصح أن يوقعها ، فقد حصل مرة
كلام عن توسيع ميناء الاسكندرية ، وفي أثناء المناقشة أبرزت لي السفارة خطاباً

بتوقيع أمين باشا : فقال لهم ان وكيل المالية لا يملك أن يقيد الحكومة ، والدشور واضح في ذلك ، وأن الدساتير في جميع أنحاء العالم معتبرة دولياً ، وأى دولة تتعاقد مع أخرى يكون في حدود دستورها .

وهيب بك — هل تذكر أن مأمورية أمين باشا في لندن كانت تشمل السعى لتنازل الحكومة البريطانية عن انشاء الحكومة المصرية . ثكنات منطقة القنال ؟

ج - أظن حدث شيء من هذا في عهد وزارة محمد محمود باشا ؟

— هل تذكر ان من ضمن مأموريته ، أن يطلب قرضاً من الحكومة الانجليزية بغير فوائد مناسبة الضائقة المالية ؟

ج - لا أعرف كما لا أذكر أن نشأت باشا سفير مصر في لندن قد ذكر شيئاً من هذا القبيل .

— هل تذكر ، ان جلالة الملك قال لكم في ذلك اليوم أثناء اجتماعكم في السراى يوم ٤ فبراير ، « لا تنظروا إلى هذا التهديد من حيث شخصى بل انظروا إليه من جهة مصلحة البلد »

ج - نعم قال جلالاته ذلك .

— ذكرت أن احمد حسنين باشا كان على علم بهذه المناورة فهل تذكر أن أحداً من المجتمعين كان على علم بأن القصر سيحاط بالدبابات ؟

ج - لا . وأما مسألة حسنين باشا فقد سمعت ذلك بالذات من رجل موثوق به ومن أقرب المقربين

— هل كنتم شهوداً بالجلسة التي حصلت عند تسليف جلالة الملك للنحاس باشا بتأليف الوزارة على الطريقة التي يراها ؟

ج - نعم فالمعلومات التي عندي عما حصل بعد الجلسة أن حسنين باشا كان قد أفضى بما سيكون في الساعة ٩ وحصلت مناقشة داخل السراى وعلشان كده لما جهم الساعة ٩ بالدبابات كانوا متوقعين ذلك ، وحكمة جلالة الملك اقتضت أن تفوت هذه الزوبعة فجمعونا ، وأنا وصلت والدبابات موجودة وكان الكلام بصوت آخر غير كلام الصباح أى لا يحتمل المناقشة انما كان صوت الأمر أن نفسى ما حصل كله ، وأنا مش عاوز مناقشات ، وأنا أكلف النحاس باشا بتأليف الوزارة كما يشاء ويخرج من هنا يبالغ

السفارة بأنى كلفته بذلك .

ج — هل علم أمين باشا انكم توسطتم فى تعيينه فى البنك الاهلى ؟

ج — السفير يعرف وهو يعرف

ج — هل اتصل بكم أمين باشا بعد التعيين للشكر ؟

ج — هو لم يأت خصيصاً لذلك وانما كان يسعى للمستقبل

وسأله الأستاذ بسطا شكرى هل لم يطلب السفير إعادة أمين عثمان باشا عند ما طلب

منه اعتقال أحمد باشا وغيره ؟

ج — فهمت أنه كان يميل إلى اسناد منصب مدير بلدية الاسكندرية إلى أمين باشا ،

وطبعاً كان يصح ان أعمالها من نفسى ، ولكن بعد الطلب لا أعمالها .

ج — هل نفهم انه لو كان أمين باشا قد عين فى أى منصب من المناصب التى عرضها

السفير عليكم ، كان من الممكن تلافى المتاعب التى لاقيتها كلها ؟

ج — لا أظن انه كان يستطيع تغيير هذه المتاعب .

ج — هل تعلمون شيئاً عن سبب تأليف رابطاء النهضة ، وهل كانت لخدمة البلد

أو لأى باعث آخر ؟

ج — لا أعرف عنها إلا ما كتب فى الجرائد

ج — هل لك أصدقاء فى الوفد ؟

ج — أيوه واحترمهم كلهم .

ج — ألم يشك لك أحد من تصرفات أمين باشا فيما يتعلق بالوساطة ؟

ج — لا أذكر حاجة معينة وأظن أن بعض الوفديين كانوا متذمرين منه ، وسمعت

أنه قال لهم مرة فى مجلس الوزراء ، أنا اللى جيتكم .

ج — هل تعيينه وزيراً للمالية كان بناء على رغبة الانجليز ؟

ج — كان بالاتفاق مع الانجليز .

وسأله الأستاذ اطفى جمعه هل كان أمين باشا يعمل لمصلحته الشخصية ومصلحة

الانجليز أو مصلحة مصر ؟

ج — مصالحه الشخصية ومصلحة الانجليز ولا يمكن القطع بانه لا يراعى مصلحة مصر ،

الانجليز أنفسهم يراعون مصلحة مصر .

وسأله هل الرجل العادى يعتبر أمين باشا خائناً لوطنه ؟

— ليست هذه مأورية الشاهد .

— كيف تفسر معاملة الانجليز لك فى الأسر مع أنك جاملتهم كما قررت أمس فى شهادتك ؟

— أنا وضحت سياستى وهى أنها مصرية صميمة ، ومصر قبل كل شىء ومن واجب الولاء لمصر أن أكون فى ولاء لجميع حلفائها ، وكنت على ولاء تام لهم ، والمجاملات الشخصية كانت لأقصى الحدود كما هو ظاهر من جواب الجنرال البريطانى فكانت المعاملة قوية وسليمة ، ووصلنا إلى أن تركيا واليونان ويوغوسلافيا كانوا يستشيروننا فى السياسة الخارجية ، وكانوا فى العراق قد أخبروا السفير أنهم سيعلمون الحرب ولما علموا أن مصر لن تدخل الحرب عدلوا عن رأيهم ، لذلك كانت مناورات السفير محلية على ما أعتقد . وفى أول الأمر لما قررنا عدم دخول الحرب وجه لى النقراشى باشا سؤالاً فقلت له ، إذا لم ندخل الحرب الآن نستطيع أن ندخلها غداً أما إذا دخلناها الآن فلانستطيع التراجع ، فقال هل باب الحرب مفتوح قلت أيوه ، واللورد هاليفا كس قال إن بعض المصريين فى الوزارة كانوا عاوزين الحرب ، وأنا كنت فى سنة ١٩٣٩ فى مؤتمر فلسطين ، وأنا الذى طلبت وقتها أن تتقابل مع اليهود ، وكان يحضر الاجتماعات اللورد هاليفا كس وقد قال لى بحق الصداقة تتخلى عن الحكم بدون أن تعمل متاعب لأن بعض الوزراء يميلون إلى دخول الحرب والظاهر أن إجماعنا على عدم دخول الحرب وقت إعلان الألمان لها لم يكن موجوداً وقت إعلان إيطاليا الحرب .

— رفعتك كنت رئيساً لديوان جلالة الملك سنة ١٩٣٧ فهل السفير البريطانى

تدخل بأى شكل ليمنع إقالة النحاس باشا ؟

— أيوه حصل وكنت فى سراى القبة فاتصل فى السفير ووجه لى كلمة بأن أكون مسؤولاً عن كل ما يحدث فى حق الوزارة اليوم ، فأجبت أنه أنا مسئول دائماً اليوم وباكر وفى بيتى وهنا ، وقلت له عايز أعرف بأى حق تكلمنى بهذا الحديث وانت ماضى على المعاهدة ، فتقهقر وقال أنا اتكلم كصديق قلت كصديق أنفضل فطلب ألا تكون الإقالة ليلاً فقلت له طيب لما استأذن وعرضت الأمر وكان المتفق

عليه من الأصل قبل طلبه أن تكون الإقالة في الصباح ، ولذلك أجبته أنه لا يحصل شيء في تلك الليلة ، وقلت له من باب المداعبة أنت المسئول عن الأمن الليلة فكان جوابه أن أراد أن يتخلى عن المسؤولية ورجاني أن أقابل مكرم باشا في تلك الليلة وفعلاً انتقلت إلى سراى عابدين وقابلت هناك مكرم باشا وكان معه أمين عثمان باشا . وهنا قال مكرم باشا هذه وقائع معروفة أسبابها .

ومضى رفعته في شهادته فقال أنه استعرض مع مكرم باشا الموقف وتكلم في جميع العروض التي عرضتها ، وأظن كانت عروضاً عظيمة يتمناها مكرم باشا اليوم وقد رفضت كلها .

— وماذا كانت صفة أمين باشا في ذلك الحديث ؟

ح — يسأل عنها أمين باشا .

— أتذكر رفعتك ظروف القرض الوطني الذي عمله أمين باشا .

ح — كنت وقتها في الأسر وقرأتها في الصحف .

— ألم يلفت نظرك أن مصر تعقد قرضاً لتسديد ديون إلى إنجلترا بينما كانت مصر تدان إنجلترا بملايين الجنيهات ؟

ح — مؤكد عمل هذا القرض كان خدمة للإنجليز .

وسأله الأستاذ الظاهر حسن عن حكاية الباخرة فوزيه ، وهل حقاً اتفق رفعته مع أمين باشا على أن تذهب الباخرة إلى مرسى مطروح حاملة المياه للجنود بشرط أن تحمل العلم البريطاني بدلاً من العلم المصري ؟

فأجاب رفعته أن هذا لم يحدث ، وأنه لا يسمح لأمين باشا أن يتدخل في عمله .

— هل كان حسنين باشا على علم بمسألة الدبابات قبل اجتماع الزعماء أو بعده .

ح — اللي أقوله أنه عرف بعد رجوعه وكتبها عن المجتمعين .

وسأله الأستاذ إبراهيم فرج المحامي عن رفعة النحاس باشا كمدع مدني في القضية .

— ماذا كانت وظيفة أمين باشا في أثناء المفاوضات ؟

ح — كان سكرتيراً للنحاس باشا أو لهيئة المفاوضات .

— عندما أبلغك السفير أن أمين باشا كلهم لكي يبالغوا في طلباتهم ألم تبلغ

ذلك إلى النحاس باشا رئيس المفاوضات .

ج - لا لأن في ذلك العهد كان عندنا وفاة المرحوم جلالة الملك فؤاد ،
ومفاوضات الحكومة السعودية ، ومشاكل أخرى ، ولو طال الوقت كان جاز
أقول للنحاس باشا .

شهادة حافظ رمضان باشا

وبذلك انتهت شهادة رفعة على ماهر باشا وغادر القاعة ثم دخل سعادة حافظ
رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى ووزير العدل سابقاً .
وقد وضع على عينيه نظارة سوداء ، وأخذ يروى معلوماته عن اجتماع سراى
عابدين فقال :

دعيت للحضور إلى سراى عابدين وعرض علينا التهديد من لورد كيلرن إلى
جلالة الملك ، وأؤكد أنى لم أحفظ فى حياتى شيئاً كما حفظت هذا التبليغ ، ويمكننى أن
أقوله بالنص وهو « إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساءً أن النحاس باشا دعى
لتشكيل الوزارة فأن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعه ما يحدث » فلما تلى علينا
طلبت الورقة لأقرأها بنفسى ثم بدأت المشاورات وبعضهم عرض على النحاس باشا
أن يشكل وزارة قومية والبعض الآخر عرض أن يشكل وزارة إدارية تجرى
انتخابات فى ظلها ، ثم تشكل الحكومة تبعاً لتلك الانتخابات . أما رأى الخاص
الذى أعلنته فى المجلس فهو أننا لم نأت لتشكيل حكومة ، وإنما أتينا ليؤخذ رأينا فيما
يجب أن نقره إزاء هذا الإنذار ، وعلى ذلك لا أعرض حلاً من تلك الحلول ولا
أقبل أى حل لأن هذا يعد خضوعاً للتبليغ البريطانى ، وإن كان هذا الخضوع تناول
درجات مختلفة ، ولكنه خضوع على أى حال ، وعلى العكس أعتقد أنه يجب علينا
ألا نشكل حكومة ، وأن نضرب عن تشكيل كل حكومة إلى أن يسحب هذا التبليغ
وهذا ما حدث فى سنة ١٩١٩ . وبعد ذلك وجد المجتمعون أن النحاس باشا رفض
الحلول فرجعوا إلى رأى الذى قلته فى أول المناقشة ، وبدأوا يكتبون الرد وهو يتضمن
أن هذه الهيئة لا تشير على جلالة الملك أن يقبل مثل هذا الإنذار لأنه اعتداء على
حرية البلاد دستورها كلفنا أن نمضى هذه الورقة ، فأمضيناها جميعاً حتى زيور
باشا الذى كان من رأى أن نخضع للتبليغ ونسلم به بناء على ذلك والذى أذكره
يقيناً ، أن النحاس باشا لم يمض هذه الورقة وقت إمضائنا لها وبرر عدم إمضائه لها

بأن البلاد في حالة خطيرة وأننا يجب أن نسلم بالطريقة بتاعته التي يتبعها دائما .
 الأستاذ فتحى رضوان — ومتى أمضى النحاس باشا على الورقة ؟
 ح — حسنين باشا قابل اللورد كيلرن ثم عاد وقال إن اللورد سيحضر في الساعة
 التاسعة وفي هذا الوقت وجدت أحمد حسنين باشا يتسكلم مع النحاس باشا ومضى
 على الورقة ، وقال لنا حسنين باشا ، لا يوجد ما يدعو لبقائكم وانتظروا في بيوتكم .
 وبعدها بساعتين دعيت إلى العودة ، فوجدت السراى محاطة بالجنود البريطانية .
 فسألت داخل السراى ماذا حدث ، ف قيل إنه أحيط بالسراى كما ترى وأن بعض
 الضباط مع اللورد كيلرن دخلوا ونزعوا السلاح من العساكر ، وقيل إن أحد الضباط
 المصريين نزعت طبنجته بقسوة وقوة ، ودخلوا على جلالة الملك ، فأنا قلت لهم أنا
 لا أفهم أن هذا يحدث ، وكان يجب على الحارس أن يؤدي واجبه ، فقالوا الواقع
 صدرت لهم أوامر أن يمتنعوا عن أى شيء ، فقلت أنا لا أسأل عن أمر وإنما



(لم أحفظ شيئا في حياتى كما حفظت التبليغ البريطانى ...)

أقول إنه في اللحظة التي لووا فيها ذراع هذا الضابط ، كان يجب أن يؤدي واجبه . وبعد ذلك جاء جلالة الملك وقال للنحاس باشا بصوت يخالف صوته في الحالة الأولى « شكل الوزارة » وقال أحمد ماهر باشا تحت الدبابات وبتعاقب ، وخرجنا وهذا ماراً بآيته وسماعته ولا يريد أن يستنجد .

الاستاذ فتجى — هل تقطع سعادتك ان النحاس باشا كان من بين الموقعين على الاحتجاج في المرة الأولى عندما أجمع الزعماء على توقيعه . فقال الشاهد إنه اجاب عن هذا السؤال .

— هل وصل إلى علم سعادتك الملابس التي اذت بالنحاس باشا الى امضاء هذا الاحتجاج بعد عودة حسنين باشا من السفارة ؟

— الكلام كثير ، والواحد لا يمكنه أن يحدد هذه المسائل فقد قيل إن اللورد قال هل مضوا كلهم فقال له حسنين باشا ايوه فقال بما فهم النحاس باشا قال له ايوه فلما رجع حسنين باشا انفرد بالنحاس باشا ولا أعرف ماذا قال له .
— هل كانت هناك نية منصرفه إلى محاكمة النحاس باشا على ماورد في الكتاب الاسود .

— انا كنت موافق على المحاكمة ، وطلب إلى أن اكون في لجنة التحقيق فرفضت لاعتبارات قانونية لأنه لا يجوز لوزير العدل أن يشترك في تحقيق ، وقد قال لي مكرم باشا عندك حق .

— هل قامت عقبات في وجه هذه المحاكمة ، ومن أي جهة كانت هذه العقبات وما طبيعتها ؟

— فيه بعض مسائل تصل إلى على عن طريق الوزارة لأنى وزير وبعضها يصلنى عن غير هذا الطريق ؛ وانا أعتقد ان المعلومات التي تصلنى من طريق الوزارة تعتبر سرا لايجوز إفشاؤه ، واما الذى علمته من الخارج فهو أن اللورد كيلرن تدخل في خطاب العرش عندما أثير فيه الى وجود لجنة وزارية تحقق وقال لضرورة لذلك ، ومرة ثانية حدث أن المستر إيدن وزير خارجية بريطانيا تقابل مع احمد ماهر باشا وطلب إليه أن تعلن الحكومة المصرية الحرب وتمنع محاكمة النحاس باشا ، ففما يختص بإعلان الحرب قلت لأحمد ماهر باشا لاى داعى لأن نعلن الحرب فقال إنه علم من مستر إيدن

أن الدول التي لاتعلن الحرب في فترة معينة لا يكون لها الحق في حضور مؤتمر الصلح فقلت له إن هذا الكلام لاقيمة له لأنى قرأت في السياسة الدولية ، وفي الحرب الاولى ولم يقع نظرى إلى الآن أو أعرف أن مصر ولا غيرها من الدول الصغرى دخل مؤتمر الصلح ، وأما هيئة الامم المتحدة ، فليست مؤتمر صلح . فلا تصدق هذا الكلام ثم مامعنى أن نعلن الحرب بعد أن أوشكت الحرب أن تنتهى ، وأما عن محاكمة النحاس باشا فقد قلت له إن الانجليز كانت لهم اربعة تحفظات قبل محاكمة النحاس باشا تحفظ خامس فقال أنا أفهمته بان عندنا اجراءات متبعية في المحاكمات فاذا ظهرت إدانته حوكم وإلا برىء فقلت له عملت طيب ؟

— ألم يذبل إليك احمد ماهر باشا المسوخ الذى اتكأ عليه مستر إيدن في طلبه عدم محاكمة النحاس باشا .

ح — قال إنه صديق لنا ، ونفعنا ايام الحرب وانه خدمهم ايام العليين ولكن الواقع انا مش فاهم بماذا خدمهم في العليين .

— هل تعلم أن النحاس باشا منح لقب « سر » ؟

ح — ابوه عقب معاهدة سنة ١٩٣٦ - وليس هو وحده بل ثلاثة - النحاس باشا وامين عثمان باشا واللورد كيلرن منح لقب لورد .

— ماسبب إثارتكم لمنح لقب « سر » للنحاس باشا في الجرائد أخيرا ؟

ح — الواقع عمرى لا اعتدى على شخص ، وما فكرت ان اسمى إلى النحاس باشا لشخصه أو لغيره ، فالموضوع عندما تطورت الحالة واصبحت البلاد كلها تطالب بمبادئ الحزب الوطنى (الجلاء ووحدة وادى النيل) وقد وجدت حملة قاسية في لندن وفي مصر فالجرائد الانجليزية تقول إن هذه الحركة صادرة من اقلليات لاقيمة لها ، وفي مصر تقول الجرائد إن الحكومة الحاضرة لاتمثل الشعب ، ويجب أن تأتى حكومة اخرى ففي هذه الظروف واجب على أن أرد حتى لا يفهم أن البلد غير راضية عن هذه المطالب خصوصا ونحن نرى أمامنا مايداع من أن الأندونيسيين راضون عن الحكم الهولندى فكنت أرد على هذه الحملات ، والذي دفعنى إلى ذلك أتى رأيت في مجلس العموم البريطانى أن وزراء مسئولين يقولون إن الحكومات المصرية الموجودة حكومات اقلية وإتانا نريد أن نتحدث مع حكومات الشعب فأرددت أن

أبين مغزى السياسة الاستعمارية فقلت كيف تطلب الحكومة البريطانية من الحكومة الأقلية أن تعلن الحرب وأن تشترك في محكمة العدل الدولية وكيف اعترفت أنها طلبت أن تشترك مصر في منظمة هيئة الأمم ، فهل كانت غافلة وقتذاك عن أن الحكومة لا تمثل الشعب ؟ ومتى اكتشفت ذلك وهل لم تكتشفه إلا بعد قطع المفاوضات ؟! وقلت ان حكومة العمال في إنجلترا الآن لا تركز على اكثرية ولو أجريت انتخابات لوصل المحافظون إلى كرسي الحكم . واكثر من هذا انه لو جاءت حكومة لصوص من الجبل وقبضت على الحكم في بلد ، أصبحت هي الحكومة الشرعية ، وقلت هل هذه الاكثرية مثل اكثرية السير عبد الرحمن المهدي باشا ؟ وإذا كنتم تسمسون الآن بالسير مصطفى النحاس فأنا أعلم أن السياسة الاستعمارية ستجد سير آخر غير عبد الرحمن المهدي والنحاس باشا وأنا لا أقصد النحاس باشا بالذات ولكن أرى أننا نحن الحزب الوطني نعمل وعلى اكتافنا طفل صغير هو مصلحة البلد .

وسأله الأستاذ إبراهيم فرج :

- قال سعادة الباشا إن حاولا كانت تعرض من المجتمعين بسرأي عابدين ترمي إلى تشكيل وزارة قومية ، أو إدارية ، فهل يرى أن هذه الحلول فيها خضوع للإنجليز .
- > — أنا قلت إن هذه حلول جزئية والمهم عندي هو الإنذار .
- لما ذهب حسنين باشا للسفير أكان يحمل الرد أول مرة وكان عليه توقيع النحاس باشا ؟
- > — أنا فإكر أن النحاس باشا لما عاد حسنين باشا كله ومضى .
- هل تقرر ذلك بطريق الجزم أو الاستنتاج ؟
- > — من الصعب أنؤكد ذلك والذي أؤكد أنه رفض أولاً أن يمشي معنا وإنما مضى بعد ذلك .

- ألا يوجد مصريون حملوا أوسمة أجنبية غير النحاس باشا وأمين باشا ؟
- > — أنا لا أظن على الذين يحملون أوسمة ، واسماعيل صدقي لما يحمل نشان من البابا ، فهل البابا مغتصب لحقوقنا ؟ ولكني أقول إن الزعيم الذي يحمله على صدره أوسمة أجنبية ، لا يتفق هذا مع مطالبته بحقوق البلد من منحه الوسام .

— أليس محمد محمود باشا عنده لقب سير ؟

ح — لم يأخذه عقب معاهدة ولا خدمات للدولة البريطانية ، ولكن ظاهر من أوراق الإنجليز أن النحاس باشا وأمين عثمان باشا وعبد الرحمن المهدي قدموا خدمات للإنجليز .

— هل اشتركت في وزارة محمد محمود باشا ومعه لقب سير ؟

ح — نعم اشتركت لأفهم الناس مبادئ الحزب الوطني وقد كنت أجاهر بها دائماً .

— لماذا كلما تردد ذكر الأغلبية الشعبية تقررته باسم النحاس باشا ؟

ح — هو الذي يقول والإنجليز يقولوا .

وسأله الأستاذ لطفي جمعة عما يعرفه عن أمين عثمان باشا والأدوار التي مثلها وهو وزير مالية .

ح — أنا لا أعرف عن أشكال أمين عثمان باشا حاجة ولكي أكون أميناً في شهادتي ، أذكر أنه في وزارة محمد محمود باشا قال صدق باشا وقد كان وزيراً للمالية ، إنه لا يشتغل مع أمين عثمان باشا بأي صورة وطلب نقله ، وما كنت إلى هذه اللحظة أعرف أمين باشا ولا شكله ووجدت كل وزير يرفض وجوده معه ، وقالوا نحيله إلى المعاش ، فقلت هذه مسألة خطيرة لما يرتكب حاجة نشوف ففهموا أنني أعرفه وأدافع عنه وطلب مني في اجتماع مجلس الوزراء أن أنصح به بأخذ أجازة ستة أشهر وفعلاً قابلته لأول مرة فوجدته جلع مؤذب فقلت له إن الوزير بتاعك لا يريد أن يشتغل معك فخذ أجازة إلى أن نرى حلاً للمسألة فقال أستقيل فقلت له لا إذا استقيلت فمجلس الوزراء يقبلها حالا ، وأنا ليس من رأي ذلك ولا تهمني المسائل الحزبية فقال أتركني يومين أفكر فقلت لك حق . وسألني صدق باشا فقلت له إنه طلب يومين فنعطيه ثلاثة . وحصل أنه ذهب إلى السراي وأغشى عليه هناك وكل الوزراء زاروه لما مرض إلا أنا الوحيد لم أزره .

— هل علمت بالخطبة التي ألقاها أمين باشا وقال فيها إن مصر وإنجلترا بينهما زواج كاثوليكي .

ح — أنا قرأت سخافة بهذا المعنى وقد سألت إنجليزى هل هذه آداب إنجليزية فقال لا .

— قلت انك لا تدري ما هي الخدمة التي خدمها النحاس باشا للانجليز في العلمين . أفلا يجوز أن تكون الخدمة سلبية بمعنى أن الشعب ، وهو زعيم الشعب ، لم يطعن الانجليز من الخلف ؟

ح — بعد اتفاقية سنة ١٩٣٦ كل شيء جائز لأنها مصيبة في عنقنا .

— ماذا تظن أن يكون تأثير هذه الحوادث في نفوس هؤلاء المتهمين وأذهانهم ؟ وقد رفضت المحكمة توجيه هذا السؤال .

وسأله مكرم باشا هل يعتقد بذمته أن الانتخابات زيفت ضد الحزب الوطني والكتلة الوفدية .

وقد منعت المحكمة أيضاً هذا السؤال .

مكرم باشا — هل تذكر أننا ذهبنا معاً إلى السراي الملكية للاحتكام من أن الوزارة الحاضرة لا تمثل الشعب .

فرفضت المحكمة توجيه هذا السؤال أيضاً وانتهت شهادة الشاهد عند هذا الحد وغادر القاعة .

شهادة بركات باشا

جلسة الثلاثاء ١٣ يناير .

ودخل سعادة بهي الدين بركات باشا رئيس ديوان المحاسبة ، وسأله الأستاذ زكي عريبي .

— باعتبار معاليك رئيس ديوان المحاسبة ومن المشتغلين بالمسائل المالية العامة هل تتبعت المسائل المالية بين إنجلترا ومصر في عهد تولى المرحوم أمين عثمان باشا وزارة المالية .

ح — كنت في ذلك العهد عضواً بمجلس الشيوخ وبمقتضى هذه العضوية كنت أتتبع كل أعمال الحكومة المالية والسياسية وآرائي في هذه المسائل مدرجة تفصيلاً في محاضر جلسات مجلس الشيوخ .

— هل رابك شيء في علاقة إنجلترا المالية بالحكومة المصرية في ذلك العهد ،
وعلى سبيل التخصيص فيما يختص بنفقة الجيوش البريطانية والمتحالفة ؟
وهنا أراد الشاهد أن يحيل السائل إلى محاضر مجلس الشيوخ ففيها كل شيء
بالتفصيل ، وأبدى استعدادة للكلام فيما لو شاءت المحكمة . فلم تمنع المحكمة في
ذلك فقال :

كنت متبعاً السياسة المالية الخاصة بالحكومة المصرية ، وخاصة مسألة الأرصد
وكنت دائماً أبين أن هذه المسألة ستؤدي بمصر إلى ضعف مالي كبير ، وبينت ذلك
تفصيلاً وقلت إذا لم تنتبه الحكومة إلى معالجة هذا الأمر معالجة سريعة وافية ،
فستكون النتيجة أن تضيق الأموال المصرية ، بل قد تؤدي بالمالية المصرية إلى ما يشبه
الخراب . قلت ذلك سنة ١٩٤٤ في مجلس الشيوخ ، وقلته مرة أخرى بعد ذلك
بحوالي أسبوع عند ما رد أمين باشا عثمان باسم الحكومة ورددت عليه في الحال
وفندت حججه .

— هل نهت في ذلك الوقت أنه سيكون من شأن السياسة المتبعة تجميد رصيد
يقرب من ٥٠٠ مليون جنيه ؟

ج — قلت ذلك ولكنني لا أذكر أني حددت الرقم .

— أذكر معاليك بأنك قلت في ذلك الوقت إن المبلغ ٢٠٠ مليون جنيه وإنه
سينضاعف بمقتضى تلك السياسة .

ج — يحتمل ومحاضر الشيوخ أقوى دليل .

— هل تذكر لنا الأسباب التي حدث بك إلى هذا الرأي ؟

ج — الأسباب باختصار أن رأيي ، ولا أزال عليه إلى الآن ، أننا نعطي إنجلترا
أموالاً في مقابل سندات .

— أتريد ، بعبارة أخرى ، أن تقول إن إنجلترا كانت تقترض من مصر دون أن
يدرئ الناس أنها تقترض ؟

ج — بل أذهب إلى أكثر من هذا وأقول إن هذا الرأي الذي كنت أقوله
عارضه كثيرون جداً من الأشخاص الذين يشغلون بالمسائل المالية ، وردوا على
أنى مبالغ في تشاؤمي .

- أ كنت تعتقد أن إنجلترا كانت تقترض لكي تسدد أو لكيلا ترد؟
- ج — ظروف الحرب تجعل المتحاربين يلجأون إلى أى طريق للحصول على المال بلا تفكير فى صالح خصمه، وإنجلترا كانت تريد أن تحصل على المال، ولهذا رأيت من واجبي أن أتسكلم فى هذه السياسة وأشرح رأيي فيها.
- هل كان أساس الداء فى نظرك أن الإنجليز كانوا ينفقون على جيوشهم من أموال مصر؟
- ج — هذا من ضمن الأسباب.
- هل أدى هذا فى نظرك الى تضخم فى النقد المصرى؟
- ج — هذه مسألة يعالها الجميع وتناولتها الجرائد.
- وقال الشاهد إن أمين باشا لم يأبه بأقواله ومضى فى سياسته.
- أ تعتقد أن أمين باشا كان جاهلاً بالخطر أم كان يعمل لمصلحة أخرى؟
- ج — هذه المسألة نفسية ولم يكن بيني وبينه من الصداقة ولا الصلات ما يجعلنى على علم بحقيقة أمره.
- أ تعتقد أن الأمور أغلق فهمها على أمين باشا الى حد أنه لم يتبين المصير؟
- ج — لعلنى أكون منصفاً اذا قلت إن هذه المسائل بقيت بدون علاج الى مايقرب من عام أو عام ونصف أى أن الحكومات لم تبدأ فى معالجتها الا أخيراً
- لو أن الرأى حزم عند ما تكلمت ونصحت أ كان يمكن أن تستفيد البلاد مئات الملايين من الجنهات؟
- ج — كنت أعتقد ذلك ولا أزال أعتقده.
- وسأله الأستاذ لطفى جمعه :
- معاليكم تعلم من التاريخ المصرى أن سبب الاحتلال هو الدين، فعند ماتوليت رياسته ديوان المحاسبة ألم يلفت نظرك أن كل فرصة تسنح لخلاص مصر من الدين تزيل حجة الانجليز فى بقاء الاحتلال؟
- ج — ديوان المحاسبة لا علاقة له بهذا الموضوع ، ونحن الآن دائنون لإنجلترا فلا يمكن أن يثار مركز مصر ، باعتبار أننا دائنون لها الآن .
- عند ما بدأت إنجلترا تسكون مدينة ، ومعالي الباشا أستاذ فى القانون ، وتعلم

أن هناك في القانون مقاصة ، ألم يدر بخلك أنه ، وقد أصبحت إنجلترا مدينة بمبلغ ٩٠ مليون جنيهه أن نقول يجب أن تسوى إنجلترا موقفها الآن فلا نكون دائنين ولا مدنيين .

ج — آسف أن أقول إن المسائل الاقتصادية على هذا الوجه غير المحددة يذهب إلى تعميم كبير ، وأنا أفهم خطأ السياسة لا من هذه الناحية بل من ناحية أخرى وهي أننا كان يجب أن نأخذ بضائع لا سندات

— لماذا لم تطلب معاليك أو تعرض استبدال تلك السندات بالبضائع ؟

ج — هذا هو الذي أثرته في مجلس الشيوخ وقلت في ذلك الوقت لا يمكن أن يطلب من مصر أن تؤيد إنجلترا أكثر مما يطلب من الولايات المتحدة وهي شريكها في الحرب ، وهذه الولايات المتحدة قبل أن تعاونها بقانون الإعارة والتأجير ، استولت على كل ممتلكات إنجلترا في الولايات المتحدة ، وقلت بالنص إن لدينا أسهم قناة السويس أخذت منا في يوم شدة فلماذا لا نستردها في يوم رخائنا وشدة خصوصاً

وقال معاليه عن رأيه في القرض الوطني أنه أحيط بهالة كبيرة من الدعاية جعلت الكثيرين جداً من أعضاء البرلمان يعتقدون إنه خطوة نحو الأمام ، وأما رأيه الخاص فهو لم يكن مؤمناً به ولم ير له من الفائدة مع ما يحاط به من الدعاية ، وهو الآن يرى أن هذه العملية لم تكن ذات مصلحة كما لم تأت بضرر كبير .

المحكمة — هل لم يستنفد هذا القرض جزءاً من الدين ؟

ج — هذه مسألة أخرى

وأجاب الشاهد عن سؤال آخر للاستاذ لطفى بأن رأيه في معاهدة سنة ١٩٣٦ مدون بمجلس النواب ، وكان خصماً لها .

وسأله الأستاذ رشدي عن أثر القرض الوطني من الناحية المالية فأجاب بأنه عمل متردد بين النفع والضرر ، فله فوائد ليست أساسية ، وله مضار ليست أساسية .

ولما طلب إليه تفسير ذلك قال إنه يتكلم الآن من عفو الخاطر وقد يفوته الكثير مما قد يكون له أهمية كبيرة وما في ذهنه الآن أن هذه القروض ، بعد أن كانت ديناً عاماً له صفة دولية ، والبلاد غير ملزمة بأدائه في وقت معين ، أصبح ديناً خاصاً لمصر ، ليست له هذه الصفة الدولية وأصبح على مصر سدادته في سنين معدودة .

فهو من هذه الناحية لم يكن مفيداً لمصر . وأما فرق الفوائد الذي قيل عنه إنه لصالح مصر ، فهو فرق ضئيل جداً لا يرى أنه كان يستوجب هذه العملية وخاصة أنه يظن أنه كان من نتائج هذا التحويل أن استطاعت إنجلترا أن تحول كثيراً من السندات التي كانت لديها ، في إنجلترا إلى سندات في مصر ، وتقبض ثمنها ، ومن هذه الناحية تكون إنجلترا قبضت مالا جديداً من مصر وإنما مقدار هذا المال ليس نصف ولا ربع الدين العام .

الاستاذ احمد رشدي — كيف نشأت فكرة استبدال الدين الخارجي بالداخلي ؟
جـ — سأتكلم من الذاكرة وعفو الخاطر . أذكر ان المرحوم احمد عبدالوهاب باشا لما كان وكيلاً للمالية قال لي ان المستر كريج كان يبحث هذا الأمر ، وان الحكومة المصرية تريد ان تسير فيه ولا أذكر العام الذي خاطبني فيه ، ولكنه توفي سنة ١٩٣٨ ولعل هذا الحديث كان قبل ذلك بستين أو ثلاث سنوات .

— كيف جددت الفكرة بعد ذلك ؟

جـ — ليست لدى معلومات .

— هل تذكر كيف بدأها أمين عثمان باشا ؟

جـ — لم أكن في الحكومة ولا من مناصريها ولذلك لم أكن موضع سرها وكل معلوماتي كانت مما يتداوله الناس أو ينشر في الجرائد .

— قل لنا مسمعته وما قرأته ؟

جـ — لا أذكر .

الاستاذ عربي — فهمنا ان فوائد تحويل الدين لا تذكر بجانب الأضرار الجسيمة ، أما كان يقال انه القصد منه صرف اذهان الناس عن المهم من الأمر الى التافه منه .

جـ — من الأسف الشديد ان مسائلنا الاقتصادية الى اليوم الذي نحن فيه لا تأخذ الحظ الذي يجب ان تأخذه ، وما علينا الا ان نتصفح الجرائد والمجلات لنقتنع انها لا تتناول الا بعض الاشكال والتفصيلات .

الاستاذ عربي — هل كان الغرض من الدعاية هو التويه عن الأضرار الناتجة من السياسة العامة ؟

جـ — عقيدتي الشخصية انه كان يراد بها كسب سياسي للحكومة كما هو الحال في كل المسائل ، سواء كانت مالية ، أو اجتماعية ، أو سياسية .

الاستاذ فتحى رضوان — سمعنا ان مسألة القرض كانت مترددة بين النفع والضرر بالنسبة لمصر ، فما هو مركزه بالنسبة للإنجليز ، والدائنين الأجانب ؟
ج - لقد أشرت إلى الرد على هذا السؤال والتعليق من حقكم .

— قلت الآن انكم حذرت المسؤولين من السياسة التي كانت متبعة بالنسبة للأرصدة وعلاقتنا المالية ببريطانيا فالى أى مدى تعتقد ان تنبؤاتك قد تحققت بعد ان انتهت الحرب وتحدد الموقف وبان فى ضوء الوقائع ؟

ج - لا أدري أقول مع الأسف الشديد أو بما أعقبط به ان جميع ماقلته فى ذلك الوقت تبين انه صحيح فى الوقت الحاضر .

— الى أى مدى تعتبر معاليكم أمين عثمان باشا كان مسئولا عن السياسة المالية والاقتصادية فى الوزارة ؟

ج - كل وزير يتحمل كل مسؤولية تنتج عن عمله ولا يمكن لوزير ان يتخلى بأى حال عن مسؤولية مايجريه فى وزارته ولا يمكن أن يلتمس له عذر فى تحمل المسؤولية الوزارية مادام يقدم على عمل كوزير .

— أوضح سؤالى فأقول هل تعتبر ان سياسة الحكومة فى ذلك الوقت كانت سياسة شخصية رسمها أمين باشا أم سياسة الحكومة مجمعة ، وبمعنى أدق هل تكونت هذه السياسة واصطبغت بلون أمين باشا وصبغته الشخصية ؟

ج - الموضوع الذى أثرته فى سنة ١٩٤٤ وهو موضوع الأرصدة يرجع العيب فيه الى سنة ١٩١٦ ، فالسياسة التى كانت تجرى عليها الحكومة سنة ١٩٤٤ لم تكن مبتكرة فى ذلك الوقت ، ولكن كان ضررها يشهد كلها استمرت الحرب وكلها احتاجت انجلترا الى ان تصرف على جيوشها فى مصر !

— هل أفهم من ذلك انه لم يكن فى المقدور معالجة هذه الأضرار أو ان الأمر كان قد خرج من اليد ؟

ج - كنت أعتقد فى سنة ١٩٤٤ ان الفرصة سانحة للمعالجة وطالبت بذلك وبينت الطريق لتلك المعالجة .

— هل عدم الأخذ بالعلاج الذى نصحت به كان راجعا الى اعتبارات شخصية عند أمين باشا ؟

ج أكرر أننى لم أكن صديقاً ولا نصيراً لأمين باشا ولا للحكومة القائمة فى ذلك الوقت ، ولذلك لا أستطيع الحكم على نيات أفرادها .

— أنا لا أريد أن أسأل معالى الباشا عن أسرار وزارة المالية فى ذلك الحين ، إنما المفهوم أن لكل وزير صبغة خاصة فى تفكيره تتضح من أعماله فهل السياسة التى كانت تجرى عليها الحكومة فى ذلك الحين سياسة واضحة فيها لون أمين باشا واتجاهه .
ج أنا أعتبر أن الوزير متضامن مع زملائه فإذا وجد أن السياسة سيئة فيجب ألا يتضامن معهم فهذا السؤال لا أستطيع أن أقدره إلا إذا كنت طرفاً فى الموضوع .
— عند ما كنت معاليك وزيراً للمعارف ، عرف أن لك سياسة تخالف سياسة وزراء المعارف فهل كانت سياسة الحكومة المالية عليها طابع سياسة أمين باشا ؟
ج — لا أدرى كفاءة أمين باشا ، ولكى أقدر طابع أمين باشا يجب أن أعرف كفاءته .

— أكنتم تلاحظون أن السياسة المالية مبنية على اعتبارات اقتصادية مالية أم متأثرة باعتبارات سياسية داخلية وخارجية ؟
ج — السياسة المالية فى أى بلد دائماً تتأثر بمجموع الظروف لا بظرف واحد ، ولا يمكن أن يقال هذا أبيض فى كل الظروف ، ولكى أعرف أن هذا الشخص سيء أو حسن النية يجب أن أكون عالماً بحالته النفسية ولكى أقرر هل أراد الخير أو الشر يجب أن أكون عالماً بحالته العقلية ويجب أن أكون عالماً بكل الظروف المحيطة به وهذه مسألة نفسية .

— لو أن سياستنا مع بريطانيا قامت على أسس غير الأسس التى كان مأخوذاً بها فى ذلك الحين هل كنت تتوقع أن السياسة المالية تتغير ؟

ج — نعم

— ألم تلاحظ أن سياستنا مع بريطانيا المشوبة بالتساهل والمجاملة كان لها هوى فى المسائل المالية مع إنجلترا ؟

ج نعم

— هل ضبط ديوان المحاسبة حالات تتضمن تساهلاً كبيراً فى استيفاء حقوق مصر من بريطانيا أو الحلفاء مثل إعفاءات أو إيجار أما كن أو أجور سكة حديد ؟

ج — إيجار أماكن لا اذكر وقد يكون موجوداً ، واعفاءات كان هناك تساهل كثير فيها ، والسكة الحديد أيوه فيه موضوع عشرة ملايين جنيه لا تزال محل خلاف إلى الآن بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

— هل هذا كان سببه تساهلاً سياسياً من جانب الحكومة ؟

— أنا لا أدري إذا كانت الحكومة لا تدري مسألة سكة الحديد أم لا ؟

— المبدأ أن الحكومة كانت تعلم بطبيعة الحال .

ج — أنا من الأشخاص الذين يقدرون كلامهم فهاث تقريراً أكون قد وضعته واسألني عن نقط معينة .

الاستاذ احمد رشدى - كيف انفق على مصروفات الجيوش البريطانية وبأى حال وبأى نقد كانت تؤدي ؟

وقال الشاهد : إن هذا يعود بنا إلى مسألة الأرصدة ، وقال إنها كانت تعتبر ديناً وكانت تؤدي بالمال المصرى ، أى أن مصر كانت تعطى بضائع مقابل كمبيالات ، وقد اتفق على أن تدفع نفقات الجيوش الأمريكية فى مصر بالعملة الاسترلينية . أى أن تعطى مصر بضائع لأمريكا وتأخذ كمبيالات على إنجلترا .

وقال أيضاً : إنه ليست لديه معلومات عما إذا كانت أمريكا قد عرضت أن تدفع نفقاتها بالدولار . وعلق على ذلك قائلاً : إنه من الغريب حقاً أن تؤدي نفقات الجيش الأمريكى بواسطة إنجلترا .

وأجاب عن سؤال آخر أنه لا يدري إذا كان ذلك نتيجة مكاتبات أو اتفاق شفوى ولكن من المؤكد أنه حصل اتفاق على هذا .

الاستاذ رشدى - أتعرف من صاحب هذه الفكرة ؟

ج — الذى أعتقده ولا اجزم به أن صاحب الفكرة هم الإنجليز . ثم قال إنه لا يمكنه أن يقول إن أمين باشا كان صاحب الفكرة ، لأن هذه المسائل كانت ترجع الى مستندات وإلى تواريخ محددة . .

ولم يستطع بهى الدين بركات باشا أن يحدد تاريخ دخول أمريكا الحرب وتاريخ مجيء الجنود الأمريكية إلى مصر ولا فى عهد أية حكومة حصل ذلك .

وهنا ذكره الاستاذ أحمد رشدى بتاريخ مجيء الجنود الأمريكية الى مصر وهو

٤ يونيو سنة ١٩٤٢ .

وقال معالى مكرم باشا إن وزير المالية فى ذلك الوقت كان كامل صدق باشا ، وإن الاهتمام بمسألة الأرصدية لم يبدأ إلا من سنة ، أو سنة ونصف ، فقد بدىء فى مناقشة الأرصدية فى أواخر سنة ١٩٤٥ .

وقال الشاهد إنه يعتقد أن علاج الموضوع يبتدىء من تاريخ موضوع تغيير إصدار البنكنوت فى مصر وهو لم يتغير الى الآن .

تصحيح رواية

وهنا وقف الأستاذ حماده الناحل وقال إن رفعة على ماهر باشا كلفه بأن يطلب من المحكمة تصحيح ما فهم خطأ أنه ورد على لسان رفعتة من انه قال إن رجال القصر وعلى رأسهم حسنين باشا كانوا شركاء فى تدبير حوادث ٤ فبراير ، وإن ما عنده رفعتة أن هذا التدبير لم يكن من الإنجليز وحدهم بل لابد أن بعض المصريين قد اشتركوا فيه ، كما أنه لا يمكن أن يكون رفعة النحاس باشا وحده هو المسئول ، بل يرى على ماهر باشا أن أمين عثمان باشا هو المسئول الأول .

وعلق الأستاذ عبد اللطيف محمود الحامى عن رفعة النحاس باشا ، بأن هذا الكلام جديد غير ما قيل بالأمر فى شهادة على ماهر باشا .

ورد الأستاذ حماده الناحل قائلاً إن على ماهر باشا على استعداد للحضور اذا دعتة المحكمة ليفسر لها ذلك .

وهنا رفعت الجلسة للاستراحة ثم أعيد انعقادها بعد ثلث ساعة . ودخل القاعة دولة حسين سرى باشا حيث دعى للشهادة ، وكان يسير كجندى مقتحمًا ميدان قتال ، وهو رئيس وزارة سابق .

شهادة سرى باشا

وأخذ الأستاذ بسطا شكرى فى مناقشة دولته فسأله عن حادث ٤ فبراير فأجاب باقتضاب أن كل ما حدث فى ذلك اليوم مدون فى محضر ويمكن الحصول عليه ، وقال إنه يعتقد أن هذا الموضوع يحسن عدم الإدلاء فيه بما يتعلق بالذهن ، ولذلك يرى الحصول على المحضر الرسمى .

وسأله الأستاذ بسطا : هل تذكر الإنذار ؟ فأجاب نعم كان هناك إنذار وقرئ على المجتمعين واحتجوا عليه بعد المشاورة . ثم قال رداً على سؤال آخر ، إنه يذكر أنه كان من أول الموقعين على الاحتجاج ويذكر أن رفعة النحاس باشا وقع عليه ، ولكنه لم يكن من الأوائل .

ولم يشأ دولته أن يجيب عن بعض أسئلة الأستاذ بسطا بغير كلمة لا أذكر فقد بدا متحفظاً في الإدلاء بشهادته . ولكنه حين طلب إليه أن يشرح للحكمة الظروف التي لا بدت الأيام الأخيرة من وزارته ، اعتدل في موقفه وقال :

— الظروف الداخلية هي الظروف العادية التي يستقيل فيها أى رئيس حكومة يعتمد على أحزاب مثلة في البرلمان ، فإذا كان هناك خلاف بين رئيس وزارة والأحزاب



سرى باشا يفكر ويتروى قبل أن يجيب عن سؤال الأستاذ بسطا

الممثلة فيها ولم ينجح رئيس الوزارة في التوفيق بين الآراء المختلفة ، فليس أمامه إلا أمران ، إما أن يعدل الوزارة أو يستقيل ، وحيث إنه ، في ذلك الوقت ، لم يكن في المجلس الا حزبان ، فقد بدأت وزارتي الأولى بالاعتماد على أحد الحزبين ثم فكرت في تعديل الوزارة الثانية وضم الحزب الآخر وأصبحت مكونة من حزبين ، وحيث

إنه حدث خلاف في وجهة النظر فيما يتعلق بالسياسة العامة فكان لا بد لي أن أستقيل .
وسأله الأستاذ بسطا : هل كان هناك مؤثرات خارجية لها أثر في الاستقالة فهز
رأسه قائلاً : إنه لم يفهم السؤال فوضحه الأستاذ بسطا بقوله ألم يكن للإنجليز تأثير
في الاستقالة ؟

فأجاب مندهشاً — انجلترا لها تأثير في استقالتى ؟ لم أفهم هذا السؤال للآن .
— ألم تتخذ من جانب الانجليز إجراءات من شأنها خلق صعوبة أو استحالة
استمراركم في الحكم ؟

— ما فیش شك أنه في الوقت الذي كنت فيه رئيس حكومة كان وقتاً عصيباً
والحرب قائمة ، وكانت طلبات بريطانيا عديدة ومختلفة ، وكان واجب رئيس الوزارة
والوزراء أن يراعوا أولاً مصالح مصر وأن تتبع السياسة التي تتبعها الحكومة ،
وأقرها مجلس النواب وهي تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ باخلاص ، فإذا ما طلب منّا
شيء يتعلق بالانجليز وكان مطابقاً لنصوص المعاهدة نفذناه ، وإذا لم يكن مطابقاً
كنا نرى ما هو صالح مصر في ذلك . والوزارة المصرية نائبة عن مصر فلا يمكن
أن تعمل إلا لصالح مصر .

ولما سئل دولته عن الطلبات التي لم تكن في صالح مصر أجاب بجدّة أنه لا يعتقد
أن هذا السؤال يمكن الرد عليه لأنه من أسرار الدولة وأن هذه مسائل سياسية
كبرى من واجبه ألا يشير إليها .

— عندما جاء التبليغ البريطاني بأن يتولى النحاس باشا الوزارة ألم تفهم شيئاً
من هذا الوضع ؟

— هنا يجب أن أرجع إلى الماضي . عقب استقالة وزارة علي ماهر باشا التي
استمرت أزمتها حوالى أسبوع فقد طلب منى المغفور له حسن صبرى باشا أن أشارك
معه في الوزارة وقال : ان جلالة الملك كلفه بتشكيل الوزارة لأن السفير كان يطلب
وقتها أن يشكل الوزارة النحاس باشا ، فلما توفي صبرى باشا كلفني جلالة الملك مباشرة
بتشكيل الوزارة ، فلم يكن هناك وقت لأى تدخل من أى جهة أو أى ضغط .
— يفهم من ذلك أن هناك ضغطاً ولكنك لم توافق عليه .
— يفهم من ذلك أن حسن صبرى باشا أبلغنى ذلك .

— أتذكر مفاوضات حدثت بشأن الشكنات ؟
— أذكرها وكنت وزير الأشغال ومكلفاً من مجلس الوزراء ، بصفتي الفنية
وعبد الحميد بدوى باشا ، رئيس أقلام القضايا ، بالمعونة في المفاوضات الخاصة
بالشكنات في معاهدة سنة ١٩٣٦ .
وأجاب رداً على سؤال آخر : أنه لم يكن يعرف أن أمين عثمان باشا له علاقة
بهذا الموضوع ، ثم قال :

— وكانت دهشتي كبيرة ، بعد أن قابلت المستر تشمبرلان رئيس الحكومة البريطانية
واتفقنا معه على أسس تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ من هذه النقطة ، وكانت دهشتي أعظم
عندما كلفنا بدوى باشا أن تتفق مع الرجال القضائيين بوزارة الخارجية البريطانية
على وضع نصوص هذا التعديل فقد جاء بدوى باشا وقال إنه وجد أمين باشا في وزارة
الخارجية البريطانية فسألت محمد محمود باشا في ذلك ، فقال أنه وجد أمين باشا هناك
وعلاقته طيبة برجال الخارجية البريطانية وإنه يمكنه المساعدة لتسهيل مأمورية
بدوى باشا إذا كان هناك خلاف في النصوص . وبعد ذلك كلفني محمد محمود باشا أن
أكون همزة وصل بين بدوى باشا وبين الإنجليز فكانت دهشتي عندما علمت أن أمين
باشا هو المدافع عن الوجهة البريطانية من جهة النصوص ، وكانت هذه أول علاقة
بيني وبين أمين باشا ولم أهتمها كمصرى . وفي سنة ١٩٣٩ ، لما كلفني على ماهر باشا
بتولى وزارة المالية قال إن وكيل المالية هو أمين باشا وجوده غير مستحب ، فقلت
له هذا الرجل لم أعمل معه إلا في تعديل المعاهدة في الصيف الماضي ولا أرى أى
مانع من إحالته إلى المعاش ، وإذا طلبت المزيد عن علاقتي بأمين باشا ، فاني بعد
ما كلفت بالوزارة بنحو عشرين يوماً ، زارني أمين باشا وقال إنه يضع نفسه تحت
تصرفي حتى يكون همزة الوصل بيني وبين السفير البريطاني وقال إنه يمكن أن أعيّنه .
مديراً لمكتبتي فقلت له أشكرك وأنا غير محتاج لمعاونتك ويدهشني كثيراً ، أن تطلب
منى هذا الطلب ، وأنا الموقع على مرسوم إحالتك إلى المعاش ، فقال لا أنا عارف إن
اللى أحوالي هو ماهر باشا وليس أنت ، فقلت له أحب أن أصارحك أن ماهر باشا
طلب هذا صحيح ولكن كنت أنا الوزير المسئول وأنا وافقت — أما ما قرأته في
الجرائد ودهشت له هو أني طلبت أمين باشا ليكون وزير مالية معي فإذا كنت
رفضت أن يكون مديراً لمكتبتي فكيف أقبل أن يكون وزيراً معي .
— ورد على لسان على ماهر باشا أن السفير البريطاني هو الذي عرض عليكم

أن يكون أمين باشا وزيراً فرفضت .
— أنا أرفض أن يكلمنى أى سفير أن آخذ أحداً وزيراً معى ، ولكن هو
عرض أن يكون مديراً لمكتبى فرفضت .
— هل توجد أى علاقات أخرى سيئة مع أمين باشا .
— سيئة ١ ياسيدى يؤسفنى أن أقول اننى لا احب مطلقاً الخلط بين العلاقات
الشخصية والسياسية ولم يكن بينى وبينه أى علاقة شخصية وكل الذى بينى وبينه
قد ذكرته الآن .
ورفض دولته أن يجيب عن سؤال خاص بالأسباب التى دعت به إلى عدم التعاون
مع أمين عثمان باشا .
— هل يمكن أن تذكر ما إذا كان لأمين باشا دخل أو علم سابق بحادث
٤ فبراير ؟

— هذه مسائل كنت أعلمها كوزير داخلية ، ولا يمكن أن أصرح بها .
وسأل الأستاذ أحمد رشدى : هل يذكر العلاقات التى كانت بينه وبين السفير
البريطانى فى يناير سنة ١٩٤٢ على الأقل فأجاب إنها هى نفس العلاقة التى كانت بينه
وبين جميع السفراء مع الفارق وهو أنه توجد معاهدة بين مصر وبين انجلترا وأنه
كان ينفذها تنفيذاً تاماً .
الأستاذ رشدى — هل حصل خلاف بينك وبين السفارة بخصوص تنفيذ
هذه المعاهدة ؟

ح — سأرد ولا أريد أن يعقبه سؤال آخر — نعم .
وسئل هل أثرت هذه الخلافات على الصلات بينه وبين السفير ؟ فأجاب أن المعاملة
تترك ، بلا شك ، بعض الأثر .

وأجاب عن سؤال آخر خاص بالحالة الاقتصادية فى البلد فى يناير سنة ١٩٤٢ قائلاً :
— كانت هناك صعوبة فيما يتعلق بمسألة الحبوب وهذه المسألة يجب أن تعالج
قبل تنفيذها بمدة طويلة ، ووجدنا أن استمرارنا فى زراعة القطن بالمساحات الكبيرة
التي اعتمدنا عليها قبل الحرب ، يجعل عندنا غللاً أقل من احتياج الشعب ، فكان
كل عملى فى صيف سنة ١٩٤١ لما ثبتت هذه الحالة وثبت استحالة استيراد غلال من
الخارج ، وثبت عدم رغبة الإنجليز فى معاوتى لإرسال قمح لنا ، ومع على تماماً أن
مصر بلد يجب زراعة القطن ، لم أتردد لحظة رغم معرفتى أن هذا يكون قانوناً
غير محبب بالمرّة للشعب لأن كل واحد ينظر لمصلحته الشخصية بسبب مكسبه من

القطن ، فإن واجبي نحو غذاء الشعب ، جعلنى لا أتردد فى أن أتقدم بقانون خاص بتحديد زراعة القطن لزيادة الأرض التى تزرع حبوباً . وبطبيعة الحال لم أجن أنا هذه النتيجة ولكن جنتها الوزارة التى تلت وزارتى واعتقادى أن كل واحد يأتى فى الحكم يجب أن يعمل لبلده ولمصلحة المجموع لا لمصلحة الفرد .

ثم أجب عن أسئلة أخرى بأن الشعب قد تدمر من هذا القانون .

— ما أثر حادث ٤ فبراير فى نفسك باعتبارك مصرياً ومن زعماء البلد ؟

— كنت أرجو ألا يكون ، للأسباب التى يعرفها كل مصرى ، والتى ذكرتها فى مجلس الشيوخ .

— هل يفضل الباشا بذكر الأسباب التى يعلمها كل مصرى ؟

— التدخل الفظيع من السفير البريطانى فى أعمال مصر ، وهذه المظاهرة مظاهر القوة حول سراى الجالس على العرش لا يمكن أن تترك إلا أسوأ الأثر فى نفس كل مصرى ...

— هل لمثل هذا الحادث أو النكبة ، نكبة ٤ فبراير ، مثيل فى تاريخ مصر من الاحتلال إلى الآن ؟

— فى اعتقادى أنها نكبة كبيرة جداً أصابتنا ، وعلى ما أذكر لا مثيل لها ولا أقدر أن أتخيل نكبة حصلت أشد منها .

— هل يمكن تعيين العناصر المسئولة عن هذا الحادث ؟

— هذا سؤال يدخل فى صميم ما أعتبره سياسة الدولة ومستبعد أن أقول كل ما أعرفه من الخارج لا بصفتى حاكماً .

— النحاس باشا سئل أمام المحكمة عن ٤ فبراير فحمل الحكومات السابقة ، وأقربها حكومتكم ، هذه المسئولية .

— أنا أقول إنى لست مسئولاً عنه ، ولا أدافع عن نفسى وإنما أترك ذلك للتاريخ ...

— هل كنت تستسيغ أن يرفض النحاس باشا كل العروض التى عرضت وقتها ؟

— لا لأنى كنت أحد المعارضين لهذه العروض .

— كيف تصف هذه الممانعة من النحاس باشا .

— أنا أخالفه وأرى أنه أخطأ فى ذلك .

الاستاذ حمادة الناحل - هل طلب الانجليز منكم اعتقال أحد من المصريين

ورفضتم ذلك ؟ ..

— طبعا —

— هل وصلت لكم معلومات لاحقة لوزارتكم بينت لكم المشتركين في تدبير حادث ٤ فبراير ؟

— المعلومات التي وصلتني بعد ٤ فبراير أكدت لي ما وصلني قبل ٤ فبراير .
— المعلومات التي وصلتكم بعد ترككم الوزارة ، وإن كانت هي التي وصلت قبل ذلك جاءت وأنتم بغير هذه الصفة فهل تستطيع ذكر شيء منها ؟

— لا يمكن ان أذكر بعد أن قلت إن هذه المعلومات تطابق ما وصلني قبلها
وسئل عما إذا كان قد طلب توقيع مراسيم القطن ، وألح في هذا الطلب .
فأجاب أنه لا يذكر انه قدم أى مرسوم للسراى ولم يوقع .
— قرر النحاس باشا في شهادته أن هذه المراسيم كانت من أسباب استقالته
وأنكم ألحتم في توقيعها .

— هذا غير معقول لأنها كانت في أغسطس ولم أستقل إلا في فبراير .
وسئل عن المظاهرات التي وقعت قبيل استقالته وعن مثيرها ؟
فأجاب انه قد ذكر كثير عن هذه المظاهرات ومظاهرات صاخبة ، ولكنى
ارجو ان ترجع الى الورااء وتتمخيل رئيس حكومة ، كان حاكما عسكريا ، ولكم يعلم معنى
قوة الأحكام العرفية ، وأنه من حسن السياسة أن يترك بعض الأحيان صمامات
الآمن مفتوحة ، فإذا ماتأ كبد المسئول عن الأمن ؛ أن قيام بعض المظاهرات ، ليس
هاماً من الوجهة السياسية ، فيجب أن يتركها حتى يتنفس الناس ، وأؤكد ان
المظاهرات لم تكن أكثر من ذلك .

— ألا ترى ان حادث ٤ فبراير كان نتيجة لهذه المظاهرات ؟
— هل يقصد حضرة المحامى انه طلب منى أن أقف المظاهرات ؟
— هل لهذه المظاهرات أى أثر في حادث ٤ فبراير ؟
— لا أعتقد مطلقا ان لها أى أثر ، ولم يطلب منى أحد ، أو يكلمنى في هذه
المظاهرات .

وسأله الأستاذ الظاهر حسن عن معلوماته عن المقابلة بين أحمد ماهر باشا وأمين
عثمان باشا ، فأجاب انه لا يستطيع أن يذكرها لأنه يعلمها بصفته وزيراً للداخلية .

- هل هذه المقابلات لها أثر في استقالتكم ؟
- ذكرت سبب استقالتى
- أفهم من ذلك أن لهذه المقابلات أثراً في استقالتكم لأنكم قررتم أن سببها هو الخلاف بين الحزبين المشتركين في الحكم ؟
- نعم .
- إذن أمين باشا هو الذى عمل على استقالتكم ؟
- هل تطلب منى استتاجا .
- نعم
- أنا غير مستعد أن أستتج .
- قرر رفعة على ماهر باشا أن بعض رجال السراى كانوا يعلنون بحادث
- ٤ فبراير

- أعتقد أن على ماهر باشا لا يقرر شيئاً إلا ومعه مستنداته فيسأل عنها .
وسأله الأستاذ على أيوب عما إذا كان السفير قد اتصل به على أثر المظاهرات
فبنى ذلك ، ونفى أيضاً ما قيل من أنه صرح للسفير أو لبعض الإنجليز بأنه لا يستطيع
منع هذه المظاهرات

وسأله الأستاذ فتحى رضوان عن الوجه الظاهر لسياسة الوفد قبيل استقالة دولته
من الوزارة فى فبراير سنة ١٩٤٢ من حيث موقفه من بريطانيا فأجاب أنه يعلم أن
الوفد فى ذلك الوقت كان قد ألقى خطبتين أو ثلاثاً وبعضها خطب عدائية ضد الإنجليز
ولكن عن السياسة الداخلية بين الوفد وبريطانيا فهو لا يستطيع أن يدلى بها لأنها
معلوماته الخاصة .

- الأستاذ رضوان - أنا أفهم من ذلك أن ظاهر السياسة الوفدية غير باطنها .
- كل منا يفهم ما يشاء .
- باعتبار ذلك لتكم من رجال السياسة ألا يبدو غربياً أن يطلب سفير بريطانيا
تعيين النحاس باشا رئيساً للوزارة بعد حملات الوفد العدائية على بريطانيا ؟
- لا مش غريب .
- إذن لم يكن غربياً أن تطلب بريطانيا تعيين رجل سياسى يهاجمها ؟
- السياسة البريطانية عودتنا مثل ذلك .

- هل يصح أن يكون للسياسة البريطانية أغراض غير الظاهر ؟
- للسياسة البريطانية أساليب كثيرة ومن يريد أن يعاملها عليه أن يدرس سياستها وهناك كتب كثيرة في ذلك (ضحك) .
- هل وصل إلى علمكم أن أمين باشا اتصل ببعض الدوائر المصرية قبل استقالتكم مفهما إياها أن الموانع التي كانت قائمة في سبيل تولي أحمد ماهر باشا الوزارة قد زالت ؟

ورفض سري باشا أن يجيب عن هذا السؤال .

وسأله الأستاذ زكي عربي :

- وصفت دولتك حادث ٤ فبراير بأنه نكبة وأكثر من نكبة فهل تعتقد باعتبارك مصرياً أن النحاس باشا كان يمكنه أن يجنب البلد هذه النكبة بقليل من إنكار الذات ؟

- هل أنا أسأل هنا عن اعتقادي ؟

الأستاذ عربي - نعم

- هل تطلب المحكمة مني الجواب ؟

ولما تركت له المحكمة الحرية في الإجابة رفض أن يجيب .

كما رفض أن يجيب عن سؤال للأستاذ لطفي جمعه عما إذا كانت نكبة ٤ فبراير من سياسة إنجلترا ، أي من « دوننج ستريت » ، أم كانت محلية .
الأستاذ لطفي - هل السفير طلب أو لمح لدولتك عن دخول مصر الحرب في صف الحلفاء ؟

- هذا السؤال ممنوع .

وقال سري باشا إنه لا ينتمي إلى حزب ما وليس رئيساً لأي حزب .

- هل يمكن أن تبين لنا مسلك أمين عثمان باشا بصفته وطنياً مصرياً في سنتي

١٩٤١ ، ١٩٤٢ ؟

- أتردد في الرد على هذا السؤال ولكنني أميل إلى القول بأن ما كنتش مرتاح كثير لأعمال أمين باشا في هذا الصدد ، وفي ذلك الوقت بالذات .

* * *

جلسة ١٤ فبراير

كان مقررأ أن تسمع شهادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ في هذه الجلسة ، وقد تأخر انعقاد الجلسة الى ما قبل الظهر بقليل بسبب تأخر سعادته لاشترائه في تشييع جنازة المرحوم أنطون الجميل باشا .

ولما عقدت الجلسة ، على أثر وصول سعادته ، وقف الاستاذ محمود الحناوى وطلب تأجيل المناقشة في مسألة استدعاء مكرم عبيد باشا للشهادة الى يوم آخر ، وذلك لغياب الاستاذ فتحي رضوان صاحب الطلب . وردت المحكمة قائلة انها ستبحث هذا الطلب غدا .

وقال الاستاذ سعد فهم ، ان مسألة استدعاء مكرم باشا للشهادة ، قد اتخذت فيها نقابة المحامين أمس قرارأ قبله الطرفان .

وطالب الاستاذ حمادة الناحل استدعاء على ماهر باشا لاستيفاء قصور وغموض حصل في نقطتين في شهادته : الأولى خاصة بتحديد مسؤولية رجال السراى بصدد حادث ٤ فبراير ، والثانية خاصة بما جاء في أقوال رفعته خاصا بالحكام العسكريين في عهد وزارة محمد محمود باشا .

وقال رئيس الجلسة إنه ليس لدى المحكمة مانع بشرط ألا يسأل رفعته إلا عن هاتين النقطتين فقط .

شهادة هيكل باشا

ثم استدعى الدكتور هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ، فحضر وأقسم اليمين وسأله الاستاذ على أيوب عما اذا كان سعادته يذكر أن السفير تحدث اليه عن حادث مقتل أمين عثمان باشا ، فاجاب الشاهد انه يذكر في أثناء تشييع الجنازة ان السفير قال له ولدولة حسين سرى باشا إنه من العيب أن أصدقا، بريطانيا يعتمدى عليهم مثل هذا الاعتداء الفظيع .



هيكل باشا يدلى بشهادته

ودارت مناقشة حول ما قيل من أن الانجليز طلبوا من محمد محمود باشا أن يكون الحكام العسكريون من الانجليز وخاصة في الصحراء الغربية ، فيما اذا وقعت الحرب. ونفى سعادته هذا وروى ما يذكر في هذا الصدد وهو انه عند تلبذ الجو في صيف سنة ١٩٢٨ وتوقع العالم حدوث حرب ، قبل اتفاق ميونيخ ، تحدث مجلس الوزراء في

ذلك العهد في إمكان إعلان الاحكام العرفية . وقرر المجلس أن يكون رئيس الحكومة محمد محمود باشا الحاكم العسكري العام . ثم انتهت الأزمة باتفاق « ميونيخ » ثم تجدد البحث في سنة ١٩٣٩ وأصدر المجلس قراراً مماثلاً لقراره السابق في سنة ١٩٣٨ . وقال أيضاً انه لا يعلم أبداً ان الانجليز اتفقوا مع محمد محمود باشا على شيء بخصوص الحاكم العسكري في الصحراء .

واستطرد سعادته فقال ان الذي يعلمه إحقاقاً للحق ، ان محمد محمود باشا ، كان يتفاوض مع الانجليز فيما يمكن ان تأخذه مصر لقاء معاونتها لهم في الحرب ، وكان أقل ما يقبله في هذا نصف طرابلس وبرقه . ولكنهم أرجأوا البحث في هذا الأمر . ثم تغيرت وزارة محمد محمود باشا ، وجاءت وزارة علي ماهر باشا وكان ما يعلمه الجميع . — هل كانت للانجليز مطالب ؟ —

— قال لي محمد محمود باشا قبل وفاته انه كان للانجليز مطالب كثيرة رفضها محمد محمود باشا جميعاً قائلاً ان الحكومة المصرية هي صاحبة الرأي طبقاً للعاهدة . وانتقلت المناقشة الى حادث ٤ فبراير وسئل سعادة الشاهد من الاستاذ علي أيوب عما اذا كان يستطيع أن يذكر للحكمة الأسباب التي أدت إلى حوادث ٤ فبراير . فقال : لما استقالت وزارة حسين سرى باشا كان اتجاه جلالة الملك الى تأليف وزارة قومية برياسة النحاس باشا ، وقد عرض جلالته ذلك على النحاس باشا يوم ٣ فبراير ، فاعتذر النحاس باشا وقال انما تؤلف الوزارة من حزبه وحده ، واعرف أنا ذلك ، لأنني تشرفت بمقابلة جلالة الملك في اليوم نفسه بعد النحاس باشا وأحمد ماهر باشا : وفي المساء بلغني ان الانجليز مصرّون على إسناد الوزارة الى النحاس باشا كما يريد . وفي ٤ فبراير علمت انهم أرسلوا انذاراً فيه هذا المعنى . وقد دعينا للذهاب الى السراي في الساعة الثالثة بعد الظهر . وتلا علينا أحمد حسنين باشا رسالة ملكية بحضور جلالته ، وفيها نص الإنذار ، وهو يقول « اذا لم أعلم قبيل الساعة السادسة ان النحاس باشا كلف بتشكيل الوزارة فعلى الملك فاروق أن يتحمل التبعة شخصياً »

وطلب الملك منا نحن المجتمعين أن ننظر في هذا الأمر فتداولنا فيه إلى الساعة السادسة ، وقد رفض النحاس باشا جميع الحلول التي عرضت ، وتمسك بتأليف الوزارة من حزبه وحده . ثم اتفق رأينا على أنه ليس من حق السفير ولا من حق الدولة البريطانية ان

توجه هذا الانذار وأن توجيهه اعتداء على استقلال مصر وسيادتها ، وانصرفنا .
وفي الساعة التاسعة ، أو حول ذلك ، دعينا للسراى من جديد . وكانت إحاطة السراى
بالدبابات والجنود الإنجليز قد ذاعت في القاهرة ، وهناك تفضل جلالة الملك بالحضور
وطلب أن ننسى ما حدث ، وعهد إلى النحاس باشا تشكيل الوزارة ، وأن يمر على
السفارة ويبلغ السفير هذا التكليف .

الاستاذ أبوب — هل تدخل السفير مرة سابقة وطلب أن تعرض الوزارة على
النحاس باشا ؟

— في سنة ١٩٤٠ عقب أن قدم على ماهر باشا استقالته حدث أن تدخل السفير
وطلب أن تسند رئاسة الوزارة إلى النحاس باشا . والذي أعلمه أن عبد الوهاب طلعت
باشا وكيل الديوان كان يسأل الزعماء فيمن يتولى الوزارة وقد سافر عبد الوهاب باشا
إلى كفر عشا ، واجتمع بالنحاس باشا تنفيذاً لرغبة الملك . وأما تدخل السفير فكان
في ضرورة استقالة على ماهر باشا .

— هل أقدم الإنجليز على الاجراءات التي اتخذوها يوم ٤ فبراير اعتماداً على
قوتهم العسكرية فقط ، أم لأنهم أنسوا مساعدة من بعض المصريين .
— لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال لأنه ليس متعلقاً بواقعة معينة أستطيع
أن أقول فيها نعم أو لا .

— هل كان لأحد رجال القصر الملكي أى شأن فيما دبره الإنجليز وفيما أقدموا
عليه من إجراءات ؟

— الذى أعلمه أنه حين استقالت وزارة حسين سرى باشا كنت مع حسين باشا
في منزله وفي أثناء اجتماعنا تحدث إليه السفير تليفونياً وقال له إنه علم أن وزارة
حسين سرى باشا ستقدم استقالتها اليوم وإنه يطلب قبل أن تؤلف الوزارة الجديدة
أن يتفق معه — أى مع السفير — على تأليفها فرد عليه حسين باشا مؤكداً للسفير
أن الوزارة الجديدة لن تكون عدوة للإنجليز فكرر السفير عبارته الأولى ثلاث مرات ،
وهى أن يتفق معه على الوزارة الجديدة . هذا ما أعلمه أما كون حسين باشا أو أحد
من رجال القصر كان له ضلع في الحادث فهذا ما لا أتصوره .

وسأله الاستاذ الظاهر حسن عما اذا كانت لديه معلومات عن مقابلات أمين عثمان

باشا لعل ماهر باشا في أثناء وزارة حسين سرى باشا فقال :

- معلوماً عن أمين باشا قليلة جداً لأنني لم أعرفه إلا في سنة ١٩٣٧ ، وكنت أراه بعد ذلك يتردد على محمد محمود باشا وعلى الدكتور أحمد ماهر باشا وسمعت أنه يتردد على علي ماهر باشا ولكني لا أستطيع أن أدلي بمعلومات عنه .

- ألم تسمع أن أمين باشا عندما قابل علي ماهر باشا قال له إن الانجليز يرغبون في استقالة وزارة حسين سرى باشا ومن باب أولى أن يتولى أحد رئيسي الحزبين المشتركين في تلك الوزارة ، رئاسة الوزارة الجديدة ؟

- ليست عندي معلومات أكيدة في هذا الموضوع ، وكانت الإشاعات كثيرة وأنا من الذين لا يعتمدون على الإشاعات .

- ماهو الذي ترمى اليك من الإشاعات ؟

وهنا سكوت سعادة الشاهد فقال رئيس المحكمة :

- هل يعني تستطيع أن تذكر شيئاً ؟

- لا أظن ، والمدة التي انقضت طويلة جداً ، فافكرش حاجة .

- ألا تذكر أن أمين باشا كان يتردد على محمد باشا محمود ؟

لا أستطيع أن أذكر الوقت بالضبط وكل الذي أذكره أنه كان يتردد على محمد باشا ويقضي معه أحياناً ساعة .

- ألا تذكر أن أمين باشا كان يقول أنا مثل بريطانيا في مصر ؟

- أنا لا أسمح لنفسى أن أذكر واقعة لست متأكداً منها . وقد مضى على ذلك وقت طويل جداً .

- بصفقتك رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين قرر سرى باشا أن اختلاف الحزبين المشتركين معه في الوزارة وعدم تعاضدهما له كان سبباً في استقالته ، فهل لديك معلومات عن ذلك ؟

- الواقع أن استقالة سرى باشا ترجع إلى عوامل كثيرة جداً ، وسبب اختلاف الحزبين المشتركين في الوزارة معه ليس من أهم هذه العوامل . ففي هذا الوقت حدث قطع العلاقات مع حكومة فيشي ، وفي ذلك الوقت حدثت مظاهرات عند تقدم رومل في الصحراء الغربية . وفي ذلك الوقت كان مركز صليب سامي باشا وزير الخارجية

دقيقاً جداً ، ولم يستطع سرى باشا أن يحميه الحماية التامة . وفي ٣١ يناير سنة ١٩٤٢ كُنّا نقيم حفلة ذكرى محمد محمود باشا . فلما انتهت الحفلة حصلت مظاهرة كبيرة ضد سرى باشا ، اشترك في تديرها بعض الكبراء ، فكل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى سقوط وزارة سرى باشا .

- هل تعرف العوامل التي أدت إلى هذه المظاهرات التي أشرت إليها ؟
- لا أستطيع أن أدلى بشيء لكن شعورى يوحى بأنه كانت هناك عوامل أخرى كثيرة أدت إليها .

- تقول إن الزعماء اجتمعوا في السراى يوم ٤ فبراير الساعة التاسعة وإن النحاس باشا حضر الساعة ١٠ فهل تؤكد معاليك هذه الواقعة ؟
- أنا ماقلتش إنه حضر الساعة عشرة أنا باقول إنه حضر حوالى الساعة التاسعة والنصف

- بماذا علل الزعماء تأخر النحاس باشا ؟
- لما حضر النحاس باشا إلى السراى وقيل له ان القصر كان محاطاً بالدبابات قال إنه لا يعلم شيئاً من ذلك ، فقال صدقي باشا ، الباشا كان مشغول بحاجة ثانية .
- قلتم ان السفير طلب الى حسين باشا أن يتفق معه قبل تأليف الوزارة الجديدة فهل تفهم من ذلك أن الإنجليز كانوا يعرفون أن السراى كانت بصدد البحث في تشكيل وزارة معينة ؟
- ربما . وما عنديش معلومات .

- ما هى معلوماتك عن الظروف التي اكتنفت تعيين وزارة حسن صبرى باشا ؟
- الذى أعلمه أنه لما حصل جس النبض حول من يشكل الوزارة بعد على ماهر باشا اتفق الزعماء وفيهم على ماهر باشا أن حسن صبرى هو الذى يستطيع أن يخرج بالبلد من الصدمة التي أحدثها تدخل الإنجليز .

- هل كان للإنجليز رأى في تأليف وزارة حسن صبرى باشا ؟
- الذى أعلمه أن حسن صبرى باشا رأى ، لما عرف أن الاختيار وقع عليه ، أن يبلغ السفير أنه سيؤلف الوزارة ، ويطلب منه عدم وضع عراقيل في طريقه وألا يكون تأليفه للوزارة عبثاً ، فظماً أنه السفير وعلى ذلك ألف الوزارة .

وأجاب سعادته عن سؤال آخر أن أمين باشا لم يحاول الاتصال به في أواخر
وزارة سرى باشا .

وأجاب كذلك عن سؤال آخر خاص بمعلوماته عن أمين عثمان باشا كرجل وطني
قائلاً إن مثل هذه المسائل لا يستطيع الإجابة عنها .
وهنا انتهت شهادته .

تأبين أنطون الجليل باشا

وهنا وقف الأستاذ محمود أحمد عطيه المحامى ، وأبدى باسم الدفاع أسفه وحزنه
لوفاة المرحوم أنطون الجليل باشا ، رئيس تحرير جريدة الأهرام ، فقد كان عالماً من
أعلام الصحافة .

وردت المحكمة قائلة ، إنها ترى لزوماً عليها ، والصحافة تساهم بقسط كبير في تحقيق
العلانية في حدود الأمانة والحيطة وحسن التقدير ، أن تشاطرها الأسى والالام لفقد
قطب من أقطابها ، وعلم من أعلامها ، له منزلة كبرى ، ومكانة سامية في نفوس الجميع ،
وهو المرحوم أنطون الجليل باشا ، وترى وقف الجلسة فترة حداداً عليه .
وشاركت النيابة المحكمة والدفاع الأسى والحزن لوفاة الفقيد الكريم

عودة الى ماهر باشا

وبعد أن وقفت الجلسة دقيقة ، طلب الأستاذ حماده الناحل إعادة سؤال رفعة على
ماهر باشا وقال إنه موجود الآن ، فاستدعته المحكمة ، وطلب اليه الأستاذ حمادة
الناحل أن يحدد مسؤولية رجال السراى من حادث ١٤ فبراير ، لأنها في ورودها جاءت
قاصرة وغامضة . كما طلب من رفعتة أن يوضح مسألة الحسكام العسكريين في عهد محمد
محمود باشا وما طلبه الإنجليز بشأنها .

فقال رفعتة : أحب أن أقول إننى لما قررت أن رفعة النحاس باشا لم يكن مسئولاً
وحده ، فكلمة « وحده » ثابتة في محضر الجلسة ، وأغفلتها جميع الجرائد ، والذي
قلته إنه لم يكن مسئولاً وحده ، ويهمنى أن أوضح كلمة « مسئول » فقد قلت في الجلسة
الماضية ، في شهادتى ، إننى قلت للسفير البريطانى إننى مسئول اليوم وغداً وفى بيتى
وفى كل وقت ، فأنا أقصد بكلمة مسئول هذه أن كل رجل مسئول عن تصرفاته ،

أما أن هذه التصرفات سليمة أم لا ، فهذا بحث آخر . هذا عن تحديد النقطة الأولى ، أما عن النقطة الثانية ، فيما قيل عن رجال السراى ، ففي الواقع أنا لم أشهد عن وقائع وإنما أشهد عن تاريخ سياسى ، أى أن الإنسان يجوز أن يتجاوز في تعبيره ، ويصح أنه لو حصل سؤال عن التفاصيل كان يمكنه التوضيح ، ولما قلت إن بعض رجال القصر كانوا مشتركين فى المسؤولية ، كان قصدى التعبير ببعض رجال القصر - بدل أن أقول حسنين باشا بالذات مثلاً - من باب الأدب ، وفى الواقع أن المسألة لما عرضت على الزعماء المجتمعين كانت توجد معلومات عند رئيس الديوان لم يدل بها إلى المجتمعين ، كما أنه بعد أن ذهب إلى السفير عاد وكانت عنده معلومات أخرى ، وسئل فلم يقل شيئاً ، ولذلك لم يكن فى مقدورنا عمل أى شىء لتفادى ما حصل فى الساعة التاسعة مساء .

المحكمة - سبق ذكرتم اسم حسنين باشا

— نعم

المحكمة - ما هى المعلومات التى كانت لدى حسنين باشا ولم يدل بها ؟
— يجوز أنه ليس من المصلحة أن أدلى بها ، وإنما أكتفى بأن أقول بأنه بمجرد استقالة سرى باشا ، كان فيه كلام عن الذى يحل محله ، وفى المرة الأخرى كان عنده كلام عما سيحصل فى الساعة التاسعة ، أى أنه كان عند حسنين باشا علم بهذا ، وسأله (لما بلغت الاحتجاج إلى السفير ماذا كان أثره عنده) فقال لم تحصل حاجة ، مع أنه كان لديه علم بما سيحصل فى الساعة التاسعة .

المحكمة - معنى ذلك أنه كان لديه علم بمسألة الدبابات ؟

— نعم ، وهو قال إن السفير سيحضر الساعة التاسعة مساء ، ومش جاى يستأذن بل جاى يبلغ خبر .

المحكمة - ما هو مصدر علم حسنين باشا لواقعة الدبابات بالذات ؟
— هذا لا يمكن أن أدلى به ، لأنه لازم أن أقول المصدر : وهذا لا يمكن أن أقوله .
المحكمة - إنما الباشا يقطع بأن حسنين باشا كان لديه علم بأن الدبابات ستحضر الساعة التاسعة مساء .

— نعم ، وذلك بعد مقابلته للسفير ، وتقديم الاحتجاج

الأستاذ حماده الناحل - رفعتك كنت رئيس ديوان ، فإذا وصلت اليك معلومات هل تبلغها للجالس على العرش وحده ، أم تبلغها للزعماء المجتمعين ؟
— فيه أشياء أبلغها ، وأشياء لا .

المحكمة - هل تعتقد أن حسنين باشا أبلغ جلالة الملك هذا العلم ؟
— أعتقد أنه أبلغه .

الأستاذ حماده الناحل - هل من المحتمل أن يكون حبس حسنين باشا ما وصل إليه من المعلومات عن الزعماء ، هو رغبة جلالة الملك ؟
واعترضت المحكمة على هذا السؤال ، فألقاه بشكل آخر .
— هل من المحتمل أن يكون حبس حسنين باشا ، لما وصل إليه من معلومات لكي يترك للزعماء حرية التفكير ؟

— هذه المسألة حدثت بعد عمل الاحتجاج ، فكان رأينا قد انتهى .

— هل يفرق رفعة الباشا بين العلم والتدبير .

— مجرد علم وصل إليه ، بعيد عن كل تدبير .

وأجاب عن سؤال آخر ، للأستاذ على أيوب ، أنه لا يستطيع أن يقطع بما إذا كان حسنين باشا قد أبلغ ما لديه من معلومات عن حضور السفير بالدبابات إلى جلالة الملك ، بعد انصراف الزعماء أو في أثناء وجودهم .

مسألة النظام العسكريين

وانتقل الأستاذ حماده الناحل بعد ذلك إلى سؤال ماهر باشا ، عن مسألة الحكم العسكريين الذين أراد الانجليز تعيينهم في وزارة محمد محمود باشا ، فأجاب أنه يبدأ كتابته بذكر المغفور له محمد محمود باشا مع التقدير والاحترام التام ، ويأسف جداً أنه علق بالأذهان أى شيء يمس محمد محمود باشا ، وأنه إنما كان يقصد أن يبين بعض الأمثلة عن تصرفات السفير مع الحكومة المصرية ، وقت أن كان الشاهد رئيساً لها وأن لهم طرقاً يعلمها كل من كابد السياسة معهم ، والسفير أراد أن يطلب طلبه ، ومن المؤكد أنه طلبه قبل ذلك من المرحوم محمد محمود باشا ، وهو الطلب الخاص بالحكام العسكريين ، فلدى رفعة الشاهد أوراق تدل على ذلك ، ثم قال :

ومسألة الحكم العسكريين ليس المقصود منها الحاكم العسكرى العام ، فقد نشر

بالصحف وقتما أن محمد محمود باشا سيكون الحاكم العسكرى العام ، وإنما كان الكلام على حكام المناطق الثلاث وهى منطقة الصحراء الغربية ، وقناة السويس ، والإسكندرية ، وهذه هى التى حصل عليها الكلام ، ولكى أريح الجميع ، أقول لما اتفقت مع السفارة ومع الجنرال « ولسن » على أن يكون الحكم لهذه المناطق مصريين ، عادوا فى مايو سنة ١٩٤٠ للعرض الأصيل الذى عرضه على محمد محمود باشا ، ثم عرضه على ، وذكروا أن الاتفاق الذى عملوه معى كان مؤقتا وأن الحرب كانت بعيدة ، ولكن الحرب صارت الآن قريبة ، وكان هذا قبل دخول إيطاليا الحرب ، وقالوا نريد أن نرجع إلى الطلب الأصيل ، وحددوا الأميرال « فرنك ميت » للإسكندرية ، والبريجادير « بروك » لقناة السويس ، والجنرال « ولسن » للصحراء الغربية ، وهذا هو العرض الأول الذى عرضه قبل وزارتى ، وفى وزارتى وموجود به أوراق عندى ، ومن اللطيف أنى وأنا أبحث فى هذه الأوراق ، وجدت خطاباً من السفير خاصاً بالحرس العسكرى الذى يتولى مراقبة المراكب فى القنال ، وكان الواجب أن يكون حرساً مصرياً ، ولكن ظهر أنهم بحارة من الأسطول الانجليزى الذين تولوا هذه المأمورية ، ولما واجهت السفير بأن هذا العمل غير لائق وكيف يسمحون بهذا لأنفسهم؟ كانت إجابته ، تبريراً لذلك ، أن هذه المسألة عرضت فى عهد محمد محمود باشا ، وأنه جاء لهم جواب من أمين عثمان باشا بالموافقة ، يعنى أمين باشا وكيل وزارة المالية يرسل جواباً بتوقيعه للسفارة فى هذا الشأن ، وبناء على هذا الجواب كانوا يعملون .

وقال رفعتة أيضاً ، إنه لم يحصل أى اتفاق رسمى بين الإنجليز ، وبين محمد محمود باشا فى هذا الصدد ، وإنه لا يشك فى أن خطاب أمين باشا كان بدون علم محمد محمود باشا ...

جلسة الخميس ١٥ يناير .

أثيرت فى هذه الجلسة مسألة استدعاء معالى مكرم عبيد باشا لسماع أقواله كشاهد فى القضية ، وقد قال الأستاذ محمود الحناوى إن المحكمة حددت هذه الجلسة لمناقشة هذا الطلب الذى تقدم به الأستاذ فتحى رضوان ، وطلب التأجيل إلى يوم الأحد ١٨ يناير حتى يحضر مقدم الطلب نفسه .

وهنا قال رئيس الجلسة إن الأستاذ عمر عمر نقيب المحامين قدم للمحكمة قراراً أصدرته نقابة المحامين في هذا الموضوع ، جاء فيه أن المجلس قرر بالإجماع ، وبعد الاطلاع على المادة ٣٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، عدم جواز تكليف المحامي أداء الشهادة في قضية وكل أو استشير فيها ، سواء أكانت الشهادة متصلة بوقائع الدعوى نفسها ، أم غير متصلة بها ، وإن المحامي هو صاحب الحق المطلق دون غيره في تقدير ما يمنعه من أداء الشهادة .

وقد دارت مناقشة طويلة بين الدفاع والمحكمة حول هذا القرار . حيث طلب الأستاذ على أيوب استبعاد هذا القرار ، وقالت المحكمة إن هذا قرار من هيئة محترمة هي نقابة المحامين عن أمر يخص المحاماة ، في خلاف بين زميلين آخرين في نفس القضية ، ويجب أن تشير المحكمة إلى هذا القرار ، وقد احتكم كلاهما إليها .

وقال الأستاذ على أيوب إن هذا يخالف النظم القانونية ، وليس معنى طلبه استبعاد هذا القرار أنه لا يحترم النقابة ، وإنما هو يرى إلى مراعاة النظم القانونية . وردت المحكمة قائلة إنها تعلن ألا أثر لهذا القرار في تكوين رأيها ، والفضل في الأمر مرده إلى يقينها واقتناعها .

وقال الأستاذ بسطا شكرى إنه لا يوافق الأستاذ أيوب على عدم جواز قبول قرار النقابة أو تلاوته وإثباته في المحضر ، وقال إن إجراء المحكمة سليم لأن من حقها قبول كل ما يرد إليها مما يتعلق بالقضية .

وهنا وقف الأستاذ مكرم عبيد باشا ، وصاح قائلاً : ليست هذه القضية قضية مكرم أو قضية الأستاذ فتحى رضوان ، بل هي قضية المحاماة التي أشرف بالانتساب إليها ، وقد قلت ولا أزال أقول ، إنه ليس في الأرض قوة يمكن أن تحمل المحامي وترغمه — وهو يرى أن في عدم الشهادة صالحاً لموكله — على أن يخون مهنته ، والمادة التاسعة من قانون المحاماة ، توجب على المحامي أن يحلف يميناً ، قبل أن يبدأ عمله كمحام ، على أن يحافظ على سر المهنة ؛ وما كان هنالك محل لإثارة هذا الموضوع أمام المحكمة بعد أن احتكمنا إلى النقابة ، أنا والأستاذ فتحى رضوان ، وأصدرت النقابة قرارها . وإنى لا أخشى الشهادة ، فأنا آخر من يخشاها ، وما من قوة ترغمنى على مخالفة نص القانون أو المساس بكرامة مهنتى ، والنص صريح في لائحة المحاماة ،

وهو أنه لا يجوز لمحام أن يشهد في قضية استشير أو وكل فيها ، وأنا أدافع عن مركز هذا المتهم الذي أدافع عنه .

وهنا قال المتهم سعيد توفيق « انا متمسك بمكرم باشا في الدفاع عني » .

ثم طلب الأستاذ علي منصور استدعاء معالي ابراهيم عبد الهادي باشا ، رئيس الديوان الملكي ، بصدد أشياء أسر بها إليه موكله عمر حسين ابو علي .

وبعد ذلك رفعت الجلسة للمداولة في طلب مكرم باشا للشهادة ثم أعيدت ، وقررت المحكمة رفض سماع مكرم عبيد باشا كشاهد في القضية ورفض الطلب الخاص باستدعاء ابراهيم عبد الهادي باشا .

وبعد إصدار المحكمة قرارها ، وقف المرحوم الأستاذ عبد الرحمن يوسف ممثل النيابة ، وقال إنه يبدو غريباً أن تطلب النيابة مهلة للاستعداد للرافعة ، ولكن الظروف التي أحاطت بهذه القضية ، من تغيير ممثل النيابة الأصلي ، الأستاذ كامل القاويش ، ومن أنه لم يتسلم القضية إلا يوم ٢ يناير فقط مع كثرة الجرائم المنسوبة للمتهمين ، وكثرة أوراق التحقيق .. كل أولئك ، يجعل أي مهلة يطلبها ، مهما تطل ، تبدو في نظره غير كافية للاستعداد التام . ولذا فإنه يترك للمحكمة تقدير ماتراه من الوقت اللازم لذلك ...

وبعد مداولة قصيرة ، قررت المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة ٤ فبراير .

وقد أثار هذا الموعد تعليلات كثيرة من الدفاع والمتهمين وجمهور النظارة لاتفاقه مع « حادث ٤ فبراير » .

قرار نقابة المحامين

« حيث إن المادة (٢٠٥) من قانون المرافعات أمام المحاكم الوطنية قد نصت على أنه إذا علم المحامي بواسطة صنعيته بأمر ما أو بتوضيحات عن ذلك الأمر فلا يجوز له بأى حال من الأحوال الإخبار بذلك الأمر ولا بالتوضيحات ، ولو بعد انتهاء وكالته ، ما لم يكن الغرض من تبليغ ذلك إليه ارتكاب جناية أو جنحة . ثم جاءت المادة (٢٠٦) من القانون المذكور وأوجبت على المحامي أداء الشهادة عن الأمر والتوضيحات المتقدم ذكرها إذا طلب منه ذلك من بلغها إليه .

وحيث إن قانون المحاماة رقم ١٣٥ سنة ١٩٣٩ قد أدخل تعديلات على النصين

سألني الذكر بالنسبة للمحامين إذ نص في المادة الثالثة منه على ما يأتي : (استثناء من حكم المادة ٢٠٦ من قانون المرافعات الأهلى ، للمحامى أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الأمر او التوضيحات المنصوص عليها في المادة ٢٠٥ من القانون المذكور إذا طلب منه ذلك من بلغها إليه إلا في حالة ارتكاب جنايه أو جنحة ، ولا يجوز تكليف المحامى بأداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه) .

وحيث إن قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ سائر قانون سنة ١٩٣٩ في هذا الشأن وجاءت المادة الثانية والثلاثون منه متفقة في نصها مع نص المادة (٣٣) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ .

وحيث إنه واضح من نص المادتين ٣٣ من قانون سنة ١٩٣٩ و ٣٢ من قانون سنة ١٩٤٤ أن التعديل الذى أدخله المشرع على المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ من قانون المرافعات ينحصر في أمرين : الأول أن المحامى من حقه أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الأمر والتوضيحات المنصوص عليها في المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات حتى ولو طلب ذلك منه من بلغها إليه على خلاف ما كانت تنص عليه المادة (٢٠٦) من وجوب أداء الشهادة عن الأمر والتوضيحات إذا طلب منه ذلك من بلغها إليه . أما الأمر الثانى الذى تناوله التعديل ، فهو عدم جواز تكليف المحامى بأداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه (الفقرة الثانية من المادة ٣٢) .

وحيث إن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ واضح لا لبس فيه وقد نهى عن تكليف المحامى بأداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه . ومفاد النص أن الممنوع قانوناً هو إكراه المحامى على أداء الشهادة في قضية وكل فيها ، فلا يجوز للخصوم أن يكرهوه على هذه الشهادة كما لا يجوز للقضاء أن يكرهه على أدائها .

وإذا كان ظاهر النص أن الممنوع هو تكليف المحامى بأداء الشهادة ، فإن للمحامى بعد ذلك أن يؤدى الشهادة إذا أراد هو ، وإذا قدر أن أداءها قد لا يضر بمصلحة موكله أو قد لا يقيد به في تمام حريته في الدفاع عنه .

وحيث إن القول بخلاف ذلك فيه هو مخالفة لصريح نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ التى حرمت بوجه عام وقوف المحامى موقف الشاهد في نزاع وكل « أو استشير » فيه إلا إذا شاء المحامى باختياره أن يقف بهذا الموقف مقدراً بأن شهادته قد لا تلحق ضرراً بموكله وقد لا تؤثر عليه في دفاعه .

وحيث إن القول بأن عدم جواز تكليف المحامي بأداء الشهادة ، مقصود به فقط شهادة عن وقائع القضية نفسها ، وأنه لا يدخل في ذلك ما يراد سؤال المحامي عنه من وقائع أخرى ، هذا القول لا يمكن التسليم به لأن ما نهى القانون عنه هو وقوف المحامي موقف الشاهد في قضية وكل فيها ، إلا إذا شاء هو أن يؤدي الشهادة .

وحيث إن الأمر في أداء الشهادة لا يمكن أن يخرج عن أحد فرضين : الأول أن يكون ظاهراً أن الوقائع التي يراد سؤال المحامي عنها متصلة اتصالاً وثيقاً بصميم النزاع أو القضية ، وفي هذه الحالة تكون علة عدم جواز التكليف بأداء الشهادة ظاهرة وليست محللاً لى جدل . والفرض الثاني أن تكون هذه الوقائع غير متصلة بصميم النزاع . وفي هذه الحالة لا تكون هناك فائدة من سؤال المحامي عنها ، بل لا يجوز بداهة للقضاء أن يوافق على توجيه أسئلة للشاهد في هذا الشأن سواء أكان محامياً أم غير محام .

وحيث أنه يجب أن يفرض أن القضاء ، متى أجاز توجيه أسئلة عن أمر ما وفي قضية ما ، فإنه يكون بهذه الإجازة قد رأى أن هذه الأسئلة والإجابة عنها مما يتصل بالنزاع المطروح عليه وبما قد يؤثر في الفصل فيه أو في تكوين عقيدة القاضي عن النزاع والظروف التي أحاطت به وإلا لما كانت هناك فائدة من توجيه مثل هذه الأسئلة ويتمتع بنزاهة القضاء عن الظن بأنه أجاز توجيه أسئلة عن أمور بعيدة عن موضع النزاع والظروف التي لا يستلزمها والتي قد يكون لها شأن في مجرى الحكم .

وحيث إن التعديل الذي أدخله المشرع على المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ من قانون المرافعات والذي تضمنه نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ما قصد به إلا تطبيق قاعدة عامة مقدسة هي اطمئنان الناس وثقتهم بالمحامي ، لأنه أمين على كل حق يوكل اليه الدفاع عنه ، سواء أكان هذا الحق في نزاع مدني ، أم في مسألة جنائية ، ولا يتفق مع قيام هذا الوضع تكليف المحامي بأداء الشهادة رغم مشيئته في النزاع الذي وكل أو استشير فيه لجواز أن يرد في شهادته دون قصد ما قد يمس بمركزه . كما أنه إذا أُجيز تكليف المحامي بأداء الشهادة ، فإن ذلك قد يدفعه إلى أن يجعل دفاعه عن موكله متمشياً بقدر المستطاع مع المعاني المستفادة من شهادته وقد لا يكون ذلك في مصلحة الموكل بل تقضي المصلحة أن يكون المحامي في دفاعه تام الحرية غير

مقيد بأى قيد ما ، حتى إذا قدر أن ليس هناك ما يمنعه من أداء الشهادة كان له أن يؤديها . وحقه في هذا التقدير حق مطلق لا رقابة لأحد عليه . وهذا هو التفسير الصحيح للمادة ٣٢ من القانون ونصها لا يؤدي إلا إلى هذا التفسير .

وحيث إنه مما يؤيد ذلك أنه بالرجوع إلى تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب عن الاقتراح بمشروع قانون المحاماه ، الذى قدمه المغفور له كامل صدقي باشا ، وهو التقرير الذى قدمته اللجنة إلى المجلس بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٣٧ ، والذى انتهت فيه إلى الموافقة على التعديل على الصورة التى وردت فيها بعد فى (المادة ٣٣) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ التى نقلت عنها المادة ٣٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ نجد أن هذه اللجنة قالت فى تقريرها ما يأتى عن التعديل : (وبذلك ترك للمحامى حق تقدير الظروف وتعرف مدى ما يمكن أن يبرح به من الأسرار لأنه أقدر على معرفة ما يحيط بشهادته من الملابسات وما يترتب عليها من الآثار . وفضلا عن ذلك فأن فى هذا النص ما يرفع الحرج عن المحامى إذا رأى أن الظروف لا تقتضى أداء الشهادة) .

وحيث أنه بقطع النظر عن (المادة ٣٢) وهى حاسمة فى الأمر فإن القضاء فى فرنسا ، رغم عدم وجود نص هناك مماثل لنص الفقرة الثانية من المادة ساقفة الذكر ، يميل إلى القول بأن تقدير المحامى فيما يجوز له إباحته من سر تقدير مطلق ولا يملك أحد إعفاءه من إباحة هذا السر (داللو و بوتوار براتيك الجزء الثانى عشر فى باب الشهود فبذة ١٩) .

حيثيات المحكمة

وجاء فى حيثيات قرار المحكمة ما يلى :
وحيث ان قرار النقابة لم يكن له من أثر وقيمة إلا ارتضاء الطرفين له حكما ، ثم تطبيق ذلك فى حالة القبول فى حدود القانون ، أما وقد انفصم ذلك ، فقد سقط أثره ولا ترى المحكمة أمامها إلا القانون حكما وفاصلا .

وحيث ان المحكمة لا ترى فى هذا الموقف خيرا مما فصلته من قبل فى قرارها السابق الصادر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ عن موقف المحامى إذا مدعى للشهادة ، وقد جاء فيه أنه « عن المقارنة بين المحامى والمدعى العام وأن شهادة أولهما لا تحول دون

أدائه عمله ، — هذا القول كان محلا للنقاش مع الفارق بين الصفتين . قبل قانون الحماية الحالى الذى قدر أن المحامى تقيده من جهة نصوص المادة ٢٠٥ مرافعات التى (تحظر عليه إباحة أسرار مهنته ولو بعد انتهاء خدمته أو أعمال صناعته ما لم يكن الغرض من تبليغ ذلك إليه ارتكاب جناية أو جنحة) ونصت المادة ٢٠٦ مرافعات على أنه (يجب مع ذلك على الأشخاص المذكورين فى المادة السابقة أن يؤدوا الشهادة عن الأمر والتوضيحات المتقدم ذكرها إذا طلب منهم ذلك من بلغها لهم) ونص فى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات على عقوبة الخروج على هذا النص ومخالفته . أمام هذا رأى المشرع ، أن هناك ما يحول دون الاستشهاد بالمحامى ، ويقف حجر عثرة فى سبيله ، ويتعارض مع أدائه عمله خصوصا وأن أرباب القضايا يفضون إليه بأسرارهم ويكون مستودعا لها ، فرأى أن يحرم صراحة الاستشهاد بهم ، فنص بالمادة ٣٢ من قانون الحماية أمام المحاكم الوطنية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ أنه (استثناء من حكم المادة ٢٠٦ من قانون المرافعات الأهلى للمحامى أن يتمتع عن أداء الشهادة عن الأمر أو التوضيحات المنصوص عليها فى المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات ، إذا طلب منه ذلك من بلغها إليه ، إلا فى حالة ارتكاب جناية أو جنحة ولا يجوز تكليف المحامى بأداء الشهادة فى نزاع وكل أو استشير فيه ، هذا هو ما ورد فى قرار المحكمة بادى الذكر .

وحيث إن نص المادة صريح لا لبس فيه إذ يحرم على المحامى الشهادة ، لا شئ إلا مجرد كونه وكل أو استشير فى النزاع ، فهذان العاملان يحولان دون تكليفه بالشهادة وبذا لا يحتاج الموضوع إلى جديد ولا إلى مزيد .

وحيث إن مناقشة تلك المواد لتفهم القواعد التى يمكن تخريجها بمنطق سليم ، يتبين منه أن المادة ٢٠٥ مرافعات تحظر الإخبار بما يصل إلى علم المحامى عن طريق مهنته ولو بعد انتهاء أعمالها ما لم تسكن تلك المعلومات تخفى جناية أو جنحة وأن المادة ٢٠٦ مرافعات توجب عليه أداء الشهادة عن تلك الأمور إذا ما طلب منه ذلك من بلغها إليه . ثم جاءت المادة ٣٢ من قانون الحماية وهى ترمى إلى تعميم الحظر إذ أنها حتى فى الحالة الواردة بالمادة ٢٠٦ مرافعات رخصت للمحامى الامتناع عن الادلاء بتلك المعلومات ولو طلب منه ذلك من بلغها إليه مع أنه هو المصدر وصاحب الصالح الأول فى إفشائها أو عدمه فلا يكون للفقرة الأخيرة إذ أن المادة ٣٢ من معنى بعد

ذلك وبعد الحظر إلى هذا الحد إلا تحقيق الحظر التام لأنه وقد صنف ما سبقها أحوال المعلومات التي تصل إلى علمه عن طريق موكله مما لا يتطلب المزيد ، فلم يبق من حكمة ولا مسوغ للحظر الأخير إلا إذا كان جامعاً شاملاً لحظر الشهادة إطلاقاً لا لسبب إلا أنه وكل أو استشير في نفس القضية . ولو أن المشرع لم يرم إلى هذا المعنى لكان في غنى عن هذا النص بما سبقه من أحكام وتفريع .

وحيث إنه عما قيل عن جواز سؤال المحامي عن معلوماته العامة أو المعلومات التي وصلت إليه بسبب صفة أخرى غير وكالته ، ترى المحكمة أنه فضلاً عن أن نص القانون مطلق لا يشمل أى تخرج ، فإن هذه المعلومات ، أيا كان نوعها أو صفتها ، لا بد أن يكون لها اتصال بالدعوى من قريب أو بعيد وإلا كان من العبث سؤال المحامي عنها . ومتى تقرر أن لها اتصالاً بالدعوى فقد دخلت في نطاق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢ بادية الذكر التي تحرم سؤال المحامي عنها ولا يقبل أن يقف المحامي أمام المحكمة موقف الاختبار أولاً لتقدير ما قد ترمى إليه شهادته ، إذ أن الوقائع تندافع وتتطور ويسوق بعضها بعضاً وبذا يفلت زمامها ولا يرجى بكبحه علاج — ه — إذا فضلاً عما يعترض كل خطوة من عثرات وما يجابه كل سؤال من اعتراضات مما يتطلب عن كل سؤال حكماً وكل خطوة فصلاً وينقلب الموقف معه إلى جدل ومهارات لاحد ولا طائل لمدائها مما يجب أن يتزده عنه مجلس القضاء ، هذا ما أراد المشرع تلافيه وحال عنه بالنص الصريح القاطع الذي لا غموض فيه . وليس أبلغ في الدلالة على هذا القصد ، وأن المحامي المدعو للشهادة هو المسيطر على الموقف ، وصاحب الكلمة العليا ، من أن المشرع سوغ له حق الامتناع عن الإدلاء بالشهادة حتى ولو طلبها منه من كان مصدر المعلومات .

وحيث إن المحكمة ترى لكل ما سلف تفسير النص على أنه مطلق ويحول نصه بصفة قاطعة دون طلب الاستشهاد بالمحامي طالما أنه وكل أو استشير في القضية .

وحيث إنه فيما تقدم ما يغنى عن تقدير الطلب في ضوء ما للمحكمة من الحق في منع سماع شهادة أى شاهد عن وقائع ترى أنها واضحة وضوحاً كافياً (المادة ٤٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمادتان ١٦٠ و ١٣٦ من قانون تحقيق الجنايات) . وحيث إنه يخلص مما تقدم أن طلب الدفاع المشار إليه بشأن الاستشهاد بمكرم

عبيد باشا في هذه القضية في حين أنه محام موكل عن أحد المتهمين فيها هو طالب غير مقبول ويتعين رفضه .

وفاة وكيل النيابة

جلسة ٤ فبراير :

قبل هذه الجلسة ببضعة أيام سقط المرحوم الأستاذ عبد الرحمن يوسف صريع مرض خطير ، ألزمه الفراش وأعجزه عن الاضطلاع بهذه القضية الضخمة ، فتركها مرغماً لزميله الأستاذ أنور حبيب الذي انتدبه النائب العام للقيام بهذه المهمة .

فلما أن عقدت هذه الجلسة ، وقف الأستاذ أنور حبيب ، ممثل النيابة الجديد ، وألقى كلمة رجا فيها الشفاء لزميله ، وسأل الله أن يوفقه إلى أداء عمله .

ثم قال ، إنه لا يمثل الاتهام فحسب ، وإنما ينزع إلى تطبيق العدالة وإظهار الحقيقة وهو ولا شك هدف الجميع ، قضاء ونيابة ودفاعاً .

ثم أشار إلى ضخامة القضية ، التي استغرق تحقيقها شهوراً وطالت إجراءات المحاكمة ، ورجا أن تعطيه المحكمة الفترة الكافية في تقديرها ، ليتيحاً له الاستعداد الكافي واستيعاب ماتضمنته ملفات التحقيق ومحاضر الجلسات ، والمدة التي تكفيه للاضطلاع بهذه المهمة ، هي أربعة أشهر ، فيستطيع بعدها أن يؤدي واجبه على الوجه الأكمل . ولم يعارض الدفاع في طلب النيابة ، بل رحب به .

ذكرى ٤ فبراير

وطلب الأستاذ محمد محمود عطيه المحامي ، لمناسبة نظر القضية في ٤ فبراير ، رفع الجلسة دقيقتين حداداً على هذه الذكرى المشؤمة فقد أهدرت في مثل هذا اليوم من سنة ١٩٤٣ ، الكرامة المصرية .

وردت المحكمة على ذلك قائلة ، إنها تشاطره الأسى لهذا الحادث لذاته .

ثم طلب الأستاذ حماده الناحل ضم العريضة التي كان مكرم عبيد باشا قد قدمها لجلالة الملك .

وطلب الحاضر عن المدعى المدنى في حادث الهرم ، تعديل قيمة التعويض المعالوبة من المتهمين أحمد وسيم خالد ومصطفى حبيشه ، إلى ثلاثة آلاف جنيه ، وإدخال

والديهما الأستاذين محمد خالد ، وعلى كمال حيدشه بك وكيل وزارة الداخلية سابقا في الدعوى المدنية .

وبعد ذلك قررت المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة أول مارس

عملية جراحية

وفي هذه الجلسة قال ممثل النيابة ان حسين توفيق أحمد يحتاج لإجراء عملية جراحية لإزالة « القيلة المائية » وستجرى له في المستشفى القبطي . فقررت المحكمة تأجيل القضية الى جلسة ٢٧ مارس حتى يتم شفاؤه .

كما أن سعيد توفيق أصيب بنمو في العظام وفحصه الطبيب الشرعي في القطاع ونصح بنقله إلى مصحة .

تأيين الخازن دار بك

جلسة ٢٧ مارس :

لم يكذب دم المرحوم احمد الخازن دار بك رئيس محكمة الجنايات الذي قتل غيلة ، وهو خارج من منزله لي رأس جلسة الجنايات ، قد جف بعد ، حين عقدت هذه الجلسة ولم يكن قد مضى على وفاة المرحوم الأستاذ عبد الرحمن يوسف وكيل النيابة ، وقت طويل حين انعقاد هذه الجلسة ايضا . .

ولذا افتتح صاحب العزة عبد اللطيف محمد بك جلسة ٢٧ مارس بالقاء كلمة مؤثرة في رثاء هذين الفقيدين الكريمين .

وبما قاله في رثاء المرحوم الخازن دار بك إن كل قول يصغر أمام ماحل ويتضاءل إذا ما قيس بما نزل .. فهي نكبة هوت وصدمة أصابت لا الخازن دار في صدره ، ولا القضاء في جبينه ، بل الأمة في الصميم من بنيانها . وإذا ما أهدر دم القضاء ولم تصن حرمة ، وتعمال قدسيه ، فقد خسرتنا كل شيء . ، إذ أن كلمة القضاء هي الكلمة العليا التي يجب أن يخضع لها الجميع .

ولما أعيدت الجلسة وقف ممثل النيابة وقال انه تلقى كتابا من الدكتور المنيأوى باشا جاء فيه ان العملية الجراحية التي أجريت لحسين توفيق أحمد ، انتهت ولكن الجرح لم ياتم بعد ، وإن الشامة يحتاج إلى بعض الوقت ، وطلب التأجيل .

وقال توفيق دوس باشا ، انه ليس من أنصار طلب التأجيل ، ولكنه مضطر إلى طلبه في هذه المرة بسبب ندبه للسفر إلى سويسرا لتمثيل مصر في المؤتمر البرلماني وسوف لا يستطيع العودة إلى مصر قبل ثلاثة أسابيع .

وبعد مناقشة قصيرة قررت المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة ١٠ ابريل

مرافعة النيابة

جلسة ١٠ ابريل

كان الأستاذ حسن أنور حبيب يمثل الاتهام ، قد استعد ، على الرغم من قصر مدة التأجيل ، للمرافعة في هذه الجلسة. وقد زاد إقبال الجمهور المتتبع للمحاكمة ، على سماع مرافعة النيابة ، وبكر في الحضور أهل المتهمين وذووهم . وقد استهل حضرته مرافعته بمقدمة سياسية ، كان لها أثر كبير في نفوس المتهمين والجمهور ، وكانت سبباً في حضور النائب العام ، محمود منصور بك ، في الجلسة التالية وحاول شطب هذه الكلمة من محضر الجلسة فهاج المتهمون والدفاع وثاروا كما سيأتى الكلام في حقيقته .

وقد استغرقت مرافعة النيابة يومين ، السبت والأحد ١٠، ١١ ابريل . وقد جاء في هذه المقدمة مايل :

إن يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، سيطر وصمة في جبين الامبراطورية البريطانية ، وسيظل دليلاً صارخاً على البربرية التي هوى إليها الإنجليز في ذلك اليوم الأغبر الكالح ... فقد قابلوا الوفاء بالنكران ، والإحسان بالإساءة ، والصنيع بالجحود ... ولكن هذه القوة الغاشمة وقفت عند حدها ، ودحرت أمام البسالة والإقدام والشجاعة ، والحصانة التي لمسها ، ولقيها بمثلوها في رمز وادى النيل ... فاروق الأول حفظه الله .

سنظل نلعن الإنجليز أبد الدهر ما داموا محتلين بلادنا ... ولو كانوا في أجذب بقعة منها ... ويخيل إلى أن كل باب يغلق ، كأنما ينصفق في وجوههم ... وأن كل حجر بأرض الوادى ودلو طار فخصبهم في جباههم ... وأن كل كلب ينبع ، إنما يصرخ في وجوههم ... اخرجوا ... اخرجوا من هذا البلد ... الجلاء ووحدته وادى النيل ... شعورنا وشعارنا ... بل هو ترديد لوجيب قلوبنا ، ونبضات دمننا ... وهمسات أرواحنا ... شيباً وشباناً ... رجالاً ونساء ... ولكن كيف السبيل إلى بلوغ ما نصبو إليه جميعاً ؟ ... إلى بلوغ ما يتوق إليه كل مصرى ... أترأه بالتناحر والتناز فينا ..

أترأه أن نهاجم بعضنا بعضاً فتنقسم شيعاً وفرقا . ثم يقوم منا نفر من الشباب ، أعماه الغضب ، فساء حكمه على الأمور ... يقتل القادة منا والرجال ، فيسود وادينا جو من الفزع ، والتوتر ، والقلق ، والخوف . . كل يتوجس الشر أينما راح ، وكل يخشى القدر أينما حل ... فتتبلبل الخواطر ، ويفلت الزمام . فيذهلنا ما ألم بنا ، وما ألم بوطننا ، وننشغل بتطبيب جراحنا الداخلية عن مكافحة الأفعوان الأجنبي ، وعن مداواة جرح الوطن البالغ من نكزاته ، بل نزيد الأمور وبالا ، فنشحن أنفسنا بجراح تصيب الصميم في وطننا .. اللهم إن هذا منكسر لا يرضيك ، فرفقاً بكنا نتك ، ورفقاً بعبادك المصريين ، وأهلنا من أمرنا رشداً . . فنحن أحوج ما نكون إلى رحمتك وعنايتك ، نحن المصريين .. ودعوني أتحدث إلى الشباب المسلمين .. لنا من أحكام ديننا السماح وكتابه الكريم ما يرقق طباعنا ويهذب نفوسنا ، وينظم جهادنا ، فلتثق الله في أنفسنا . . . وليثق المصري الله في أخيه المصري ... ولنكن إخواناً مسلمين متحابين مؤمنين متأخين في الله والوطن . . . ملتفين حول دستورنا المساوي ، التنزيل الكريم .. فليس أشمل ولا أكمل ولا أكرم ولا أعظم ، من أن نرى حب الله وحب الدين قبلة للشباب ، فيصفو جوهرهم ...

ثم قال حضرته :

والدين المسيحي دين تسامح وسلام . . لا يقر العنف وينفر من الشدة ، فنحن المصريين بشقينا ، مسلمين ومسيحيين ، نستلمهم أول ما نستلمهم ديننا ، ونعلم أن الدين يدعو إلى حب الوطن ، ويدعو إلى طاعة ولي الأمر ، وقد جعلنا على مر العصور لهذا الوطن رمزاً أحطناه بالقداسة وأحطناه بقلوبنا ومهجنا ، نخلص له أبداً ، ولو كلفنا ذلك أرواحنا . هذا الرمز الذي يلتقي عنده المصريون على اختلاف نحلهم وملهم .. هو العرش .. هو الملك .. نخلص له ، لأن في ذلك إخلاصاً لله . ونخلص له لأن في ذلك إخلاصاً للوطن ، والله يدعونا إلى حب أوطاننا .. ويدعونا إلى طاعة أولى الأمر منا .. فشعارنا إذن .. الله . الوطن . الملك .

حضرات المستشارين

أعرض على عدالتكم اليوم قضية عصبية من الإشارات المفتونين ساءت أفكارهم ، وعميت بصائرهم . ركهم الشيطان بغوايته وأعماهم الغي بضلالته ، وران على قلوبهم ظلام الغرور بحلكتهم وملك عقولهم ابليس الشرير بفتنته ، فأهوى بهم إلى الدركات السفلى من الإجرام وشناعته ، اتخذوا القتل هواية ، وسفك الدم غواية ، وإهدار

أرواح المفكرين والقادة لأسباب يقدرونها بغير حكمة ولا روية ، وسيلة إلى إرضاء نزعاتهم الفاجرة إلى القتل ، وإزهاق نفوس الأبرياء .

ومضى حضرته يقول إن المدبر لهذه العصابة هو حسين توفيق ، وهو الذى ، بمكره وسوء طبعه ، ملك قياد أعوانه ، فأسلسوا له القياد إلى الشر ، وعلى رأسهم «نيرون» العصر ذلك القاتل المستهتر الأشر الذى انغمس فى بدء حياته فى القتل والتعذيب ، فبدأ طفلاً يعذب الحيوان ، وانتهى فى فجر شبابه إلى تقتيل البشر ، فإلى أى مدى كان سيمضى فى جرمه لو لم تصل إليه يد العدالة ، وتحول دون اجرامه رحمة القدر . وتسأل حضرته ما الذى يحمل هذا المجرم على الجريمة وقد عاش حياة كلها يسر مستمر ، ليس فيها ضحك ولا عذاب ، ما الذى يحمله على الجريمة ، وقد كان له من تربية أبيه — توفيق أحمد باشا — ما فيه مزدجر ، بل فى القليل كان له فيما تلقى من معاهد التعليم السامية ما يبعده عن كل أمر نكر ، ما الذى حمله إذن على ارتكاب هذه الجرائم التى تتابعت كأنها السيل المنهمر .

وخرج من هذا الى القول بأنه ليس على الإطلاق مجنوناً ، ولكنها غريزة الإجرام التى تابعت نموه ، كلما شب شبت ، وكلما كبر ترعرعت وازدهرت حتى بدت فى هذه السن المبكرة فى صورتها البشعة التى ترون . إن كل شيء فى هذا الفتى يتداعى الى الجريمة النكراء . فهو إذ يرتكب الشنيع من الجرم يأتيه مستهتراً ، ويقدم عليه رغم عظمه ساخراً ، تطلق يده الأثيمة رصاصات قاتلة على رجل له مكانته واعتباره ، ثم يخرج بعد ثوان من جرمه واضعاً يديه فى جيوبه مستعلماً مستكبراً ، كأنه لم يأت من الأمر أنكره ، لا يقدر عاقبته ، ولا ينظر الى مغيبته ، بل يندفع فيه عنيفاً فاجراً ، وهل أجز من مجرم يأتى بالإثم العظيم لإحياء لذكرى جريمة سابقة ، فيألفها من ذكرى عاهرة . وهل ألعن من يدبر قتل زميل له مصرى ، لشبهة ضده تقوم فى نفسه ، لا تكفى على التحقيق لأن يهجره .

ثم وصف المتهم بقوله إنه لعنة أصابت هذه الأمة ، بل هو فى القليل نكبة بالغة مدلهمة . إنه من عصابة الشر هذه كالنواة من الذرة هو فيها قطب الرحي ، ولكن لا يطحن إلا اجراماً هؤلاء الفتية الذين اعتملت الجريمة فى نفوسهم ، وتسلمت على عقولهم ، وقد دانوا لهذا

الوحش السادر في غيه وضلاله فقادهم ، وما كانوا في حاجة الى قيادة . ليس منهم الا كل مجرم عريق في الإجرام ، نبتت بذرة الجريمة في صدره ثم نمت في عقله حتى ازدهرت فإذا ثمارها هذه الحوادث الالئمة الاليفة .

واستطرد حضرته من هذا كله إلى الكلام على جرائم المتهمين قائلا : إن هذه العصابة بدأت أعمالها الإجرامية بمحاولات آثمة لاغتيال بعض الأفراد من البريطانيين ، ثم بمحاولات آثمة لاغتيال رفعة النحاس باشا ، وانتهت إلى حادث مقتل أمين عثمان باشا ، وأخيراً إلى الشروع في قتل شاب مصرى وادع آمن لاذنب له ولاجريرة إلا أن القدر ساقه إلى ملاقة هؤلاء الأشرار بمحض الصدفة ، وهو سائر في طريقه لا يبغى بأحد سوء ولا ينشد إلا النزهة والراحة .

وتساءل لماذا شرع حسين وعصبته في قتل يونج ، ومللر وغيرهما ؟ فهل هم قصدوا بذلك عملاً وطنياً أم دفعهم إليه شعور متوقد من الحماس ؟ ليست خدمة الأوطان بتلك الاغتيالات السخيفة التي تدبر تدييراً خفياً ، فلا يكون من عاقبتها إلا إحاقه السوء بالوطن ، وما العهد بما أصاب مصر وسودانها على أثر حادث السردار ببعيد ، بل إن النفس لمتقطع حشرات كلما استعادت إلى ذكرتها ما نزل بمصر من الويل ، وما أصابها من الإيذاء .

ثم قال : وبعد فإن أمين عثمان باشا ، مهما اختلفت النظرة إليه ، ومهما تباينت الآراء فيه ، لم يكن رجلاً عادياً ، أو هملاً من العامة ، بل كان رحمه الله من أصحاب الرأي ، له عقيدته التي يؤمن بها ، وله مذهبه الذي يسير عليه ، وله نهجه الخاص الذي تبعه والتزمه لأنه اعتقد — إن خطأ أو صواباً — أن في التزامه خيراً لمصر وبركة ، وأنه وحده الطريق السوى الذي ينتهى إلى تحقيق مجد مصر وعزتها . وقد يكون أمين باشا محقاً ، وقد يكون مخطئاً ، ليس هذا محل بحثي ، ولكن الذي يعنينى هو تقرير الحقيقة التي يجب ألا يختلف عليها أحد من الناس ، وهى أن لكل إنسان أن ينتهج لنفسه من الطرق ما يراه ملائماً له ، وما يقتنع أنه موصل إلى خير خاص أو عام طالما أن ذلك لا يتعارض مع قانون أو نظام .

وخرج حضرته من هذا إلى الكلام على حرية الرأي ، وأنها من أول حقوق الإنسان . وأن أول أسباب الرقي في الأمم هو الحرية الاجتماعية ، والحرية السياسية

والحرية الدينية وأن أول دلائل الحياة الراقية أن يتمتع أفراد الأمة على السواء بهذه الحقوق الطبيعية ، فيسعدوا دائماً في تعزيزها ، وينهضوا للدفاع عنها .

واستعرض حضرته بعد ذلك جرائم القتل السياسي في مصر . فأشار إلى محاولة الاعتداء على سعد زغلول باشا ، وقولته الخالدة حين ضرب بالرصاص في محطة مصر . ولكنني ما كنت أظن أيها الإخوان أن أضرب من وطني وفي وطني ، وعلق على ذلك بقوله : إنها مأساة كبرى أن يقيم شباب ، لا خير فيهم ، من أنفسهم حكماً وجلادين لأمثال سعد ، وعدلى ، وثروت ، أو أحمد ماهر ، ومصطفى النحاس . من قال إن



عبد الهادي مسعود

حكمة هؤلاء ، وتجربة هؤلاء ، يعدلها في الميزان طيش أولئك الفتية ، ونزقهم ، وجهلهم ، وقصر نظرهم ! ولكنها الظروف المريعة هي التي تلجئنا في هذا الوطن المحزن المجروح ، أن نقف هذا الموقف لنُدفع بهؤلاء الفتية إلى ساحة العدالة لنتصف هؤلاء السادة الأجداد من جوزوا على وفائهم وحسن صنيعهم جزاء سنار .

وختم مقدمته بقوله : ما كان لأحد في مصر أن يستغفر هؤلاء ولا أن يطلب لهم الرحمة ، فهم مشركون في حق الوطن ، مثلهم كمثل المشركين في حق الله . ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على التهمة الأولى وهي مقتل أمين عثمان باشا ،

فسرد الحادث ، ووصف إصابة أمين باشا وفرار الجاني وهو يطلق أعيرة نارية ،
ثم قبلة يدوية ، لينجو من مطارديه ، وإصابة بعض الأشخاص .

وقسم المتهمين في هذا الحادث إلى ثلاث درجات ، فاعل أصلي وهو حسين توفيق ،
وشركاء بالاتفاق والمساعدة وهم محمود يحيى مراد ، ومحمود أحمد الجوهري ، وعمر
حسين أبو علي ، والسيد عبد العزيز خميس ، ومحجوب علي محجوب ... وشركاء
بالاتفاق فقط وهم أنور السادات ، ومحمد ابراهيم كامل وسعد كامل ، ونجيب نغري ،
ومحمد محمود كريم .

ثم أخذ حضرته يصف المتهم الأول في هذه الجريمة ، وهو حسين توفيق ، بأنه



جول اسود نعيم

الابن البكر لتوفيق أحمد باشا ، وأنه ولد في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، وهو مجرم
بطبعه ، نieron الصغير .. سفاك .. لامبروزو .

ثم قال إن حسين توفيق ظهر في أفق التحقيق ، حين تقدم المهندس عبد العزيز
الشافعي افندى ، وأدلى بمعلوماته لليوزباشى نجيب بسيونى ، وخلاصتها انه شاهد
حسين توفيق يقف بجوار شجرة قريبة من دار رابطة النهضة قبل وقوع الجريمة

بوقت قصير ، وكان معه آخر لم يتبينه ، وانه رأى حسين قبل ذلك وفي هذا المكان قبل الحادث عدة مرات في أيام متوالية .

وتلا حضرته أقوال هذا الشاهد . ثم عرج على شهود واقعة مطاردة الجاني ، وتلا أقوالهم في التحقيق . وكيف أن بعضهم تعرف على حسين توفيق فوراً . وعزز أقوال هؤلاء الشهود قائلًا إنهم غير مجرحين فهم لاصلة بينهم وبين المتهم ، أو أمين باشا . وخلص حضرته من الاستشهاد بأقوال هؤلاء الشهود الى القول :

كاف النائب العام الأستاذ كامل القاويش في الساعة التاسعة مساء ليلة الجريمة بالانتقال الى منزل حسين توفيق وتفشيحه واعتقاله ، وقد انتقل حضرته ومعه القائم مقام محمد ابراهيم امام الى منزل حسين توفيق رقم ٤ بشارع اسكندر الأكبر بمصر الجديدة فوصله في نحو الساعة التاسعة والنصف ، وقد عثر في غرفة سعيد توفيق شقيق حسين في جزء مسحور أسفل الدرج الثالث للمكتب من الجهة اليسرى على مسدس بساقية ماركة « انفيلد » مفككة أجزاؤه ، وفرشة خاصة بتنظيف المواسير والأنابيب ، وعلبة دخان صفيح « كيريازي » بها صواميل كبيرة وصغيرة وقطع معدنية مختلفة وسوستات وعلبة سجائر ورق « الزعيم » بها مسامير قلاووظ ، وقطع معدنية .

وقد أنكر سعيد توفيق ملكيته لهذه المضبوطات ، وقال إنها لحسين أخيه ، واعترف حسين بها ، وتبين أن سعيداً يحمل رخصة قيادة سيارة . وعثر في جيب ملابس حسين على ورقة يانصيب للجمعيات الخيرية الإسلامية سحب يوم ٥ ديسمبر ، ودون عليها ما يأتي :

— « هل قالت لأهلها شيء » .

— أريد منك صورة

— البيانو

— أريد أن أراك لأنني ذاهب الى مهمة خطيرة

Behinde the front line

وقد اعترف حسين بأنه كاتب هذه الورقة ، وانه كتبها لصديقة له ، ولم يعلن

عبارة « اريد ان اراك »

كما ضبطت في جيبه أيضاً مفكرة سنة ١٩٤٦ ومدون بها في خانة يوم السبت

٥ يناير ، وهو يوم الحادث ، الساعة ٥ بالعقبه «م . م . م . ع» وخانة الأحد

٦ يناير «الساعة ٤ جيزة» Reunis

وقد رفض حسين أن يفسر هذه الرموز ، وقال إن تفسيرها يؤدي الى معرفة حقيقة وهو لا يريد أن يعرفها لأحد . وقال عن العبارة الثانية إنها خاصة بموعد نسائي .

وتبين من أقواله أنه خرج من منزله في يوم الحادث الساعة الخامسة مساء ، وترك والديه وأخاه سعيداً ، وذهب الى الأمريكين بشارع عماد الدين فبلغه الساعة الخامسة والنصف تقريبا ، ومكث هناك نصف ساعة ثم عاد ولم يكن بالمنزل سوى الخادم .

وقد شوهدا سواد بجيب بنطلون حسين الخلفي . ولما فكتشت حجرته عثر بها على قطعة رصاص اسطوانية الشكل قطرها ٢ سم ، وطولها ٢ سم ، وفي وسط إحدى قاعدتيها ثقب . ٣ سستات معدنية ، ٣ قطع حديد رفيعة ، ومسارين عاديين ، ومسار فلاووظ وصامولة . وكتاب علم الحيوان عليه اسم محمد ابراهيم كامل ومفتوح على رسم هيكل جسم الإنسان ورسم المخ والتخيش . ووجد فوق هذا الكتاب ٦ مسامير فلاووظ ومسلة خياطة . ونعل وزجاجة صمغ . ووجد بالدولاب خرق ملوثة بالزيت كما عثر على ثلاث نسخ من صحيفة الوفد المصري تاريخها ١٦ / ١٢ سنة ١٩٤٥ وبها مقال عنوانه «الامة تنهى الزعيم بالنجاة من الحادث» وجريدة الكتلة وبها مقال عنوانه «وثيقة عثمانية»

وبعد أن سرد حضرته بيان المضبوطات أشار إلى معاملة توفيق باشا أحمد الخشنة لحسين ، وأن حسيناً طلب منه نقوداً فرفض بخشونة واضحة ، وتدخل في الأمر الصاغ توفيق السعيد ورجا توفيق باشا أن يعطى ابنه نقوداً ، ثم انتقل بعد هذا إلى تفسير هذه المضبوطات والفكرة الأولى التي تتبادر إلى الذهن ، وتسأل : هل الغرض من وجود هذه الاشياء هو مجرد الاقتناء كهواية للزينة ؟ كان المفهوم أن تكون أسلحة جميلة ومنقوشة وغريبة ومختلفة . إذن فالقصد هو استعمال هذه الأسلحة بدليل فكها وتنظيفها ، وهذا الاستعمال إما مشروع أو غير مشروع . والظروف كلها لا تؤيد أنه استعمال مشروع ، ففي أى شيء يستعمل طالب في مثل سن حسين الأسلحة ؟ هل هو جندي ؟ أو يسكن في أما كن خطرة تستلزم الاستعانة بالأسلحة ، وهل طبيعة عمله تستلزم ذلك ؟ كلا . هل يستعملها للصيد ؟ كلا . فليست هذه الأسلحة مما يستعمل في الصيد . إلا إذا كان صيد الآدميين واقتناص الأرواح .

وعلق على قول حسين « أمين عثمان صحيح أنا ما احبوش ، وإذا كنت ضربته كنت أقتل ما كنتش » أجرى ، أن حسين يكره أمين عثمان ، ويرى انه يستحق الاغتيال وأن هذه الاجابة تم على ان فكرة اغتيال أمين عثمان تتجاوب في رأسه وفي خلد

ثم تلا أقوال حسين في بدء التحقيق حيث قال انه يعرف أن أمين عثمان باشا يتردد على نادى الرابطة في شارع عدلى وإنه — أى حسين — قد تردد على هذا النادى لأخذ فكرة عنه . وإنه يشتغل بالسياسة منذ ثلاث سنوات ، وتردد على الحزب الوطنى ، ومكتب الاستاذ فتحى رضوان ، وعلى منصور ، وحزب مصر الفتاة ، والأحزاب الأخرى لأخذه فكرة ، وسبق أن اشترى ثلاثة مسدسات من بستانى فى المعادى ، أحدها موزر ألمانى بمبلغ خمسة جنيهات ، ثم باعه بثلاثة جنيهات ونصف . وأنه كان يستعمل المسدس فوق سطح منزله بالمعادى ، وأن ضرب السلاح عنده غية « زى أى غية أخرى » وأنه يعجب من تحريم حمل السلاح فى مصر مع أنه مصرح به فى كل دولة بدون رخصة . وأنه أخفى السلاح فى درج سعيد خشية من ضبطه لسبق تفتيش المنزل بسبب قتل أحد الجنود البريطانيين . واعترف حسين أيضاً بتردده على ابن عمه سامى توفيق فى وزارة المواصلات ، وأنكر معرفته لعبد العزيز الشافعى الشاهد الأول ، وأنه لا يعجبه أمين عثمان لأنه موال للإنجليز .

وأشار حضرته الى تعرف بعض الشهود عليه حين عرض عليهم لأول وهلة . وأشار الى تقارير رجال البوليس السياسى وحصر شتمهم فى حسين توفيق وانه هو الذى قتل اللفتنانة « هيز » فى أثناء سيره فى المعادى فى مساء ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وأن عمر بليغ صبرى ، وأنور فائق جرجس ، وجول اسود نعيم ، لهم يد فى هذا الحادث .

ثم انتقل الى تلاوة أقوال شهود حادث مقتل أمين باشا وقول حارس السيارات إنه رأى أمين باشا ينزل من سيارة أجرة على مسافة ١٥ متراً من باب العمارة ، وأن هذا يؤيد أقوال بعض الشهود الآخرين ، ثم تناول أقوال والد حسين وقال إنه يؤخذ منها أن الوالد بدأ يشك فى ابنه إذ تحدث عن شذوذ ولده ، وغرابة أطواره . وقوله إن ابنه لم يكن بالمنزل فى الساعة الخامسة مساءً ، وإنه أراد أن يطمئن ، بعد عودته الى المنزل ، على ابنه ، فسأل الخادم عن ميعاد حضوره ، وأنه لما ذكر لأسرته

ما سمعه عن حادث مصرع أمين باشا بثلاث رصاصات ، رد حسين عليه قائلاً : إنه قد استعملت قنبلة في الحادث ، وهي معلومات لا يعرفها إلا الراسخون في العلم ، أو قل الفاعلون ، لأن وكيل الداخلية نفسه لم يكن يعرف ذلك .

وانتقل حضرته بعد ذلك الى القول بأن حسين توفيق ارتج عاياه حين ووجه بأقوال الشهود ، وتعرفهم عليه ، إذ وجد نفسه يتخبط في شباك الأدلة ، وعجز عن تفسير تعرفهم عليه ، واحتج بقوله إنه غير مستعد للإجابة ، لأنه متعب (ونايم على الأسفلت وما كلتش) ولم يستطع تجريحهم .

واستمر حضرته يستشهد بأقوال الشهود واحداً فواحداً ، وقال إن حسين توفيق بدأ في تجريحهم بعد ذلك ، فقد سئل يوم ٨ يناير عن رأيه في تعرف الشهود عليه ، فقال عن عبد العزيز الشافعي : إن والده رئيسه ، وربما كان بينهما خلاف لأي سبب من الأسباب ، وإن الضابط الطيار لم يتأكد من شكله ، أما سائق السيارة ، فليست لديه فكرة عنه ، أما محمود غادل الكاشف افندى فإن حالة اضطرابه كانت واضحة للعيان ولذلك تعرف هذا الشاهد عليه .

ثم تلا حضرته بعض أقوال حسين توفيق في التحقيق ، حيث سئل عن وقت علمه بحادث أمين عثمان ، فأجاب :

كان يوم السبت ، واتصل بي محمد ابراهيم كامل تليفونيا في الساعة السادسة والدقيقة ٤٥ ، ثم عدل وقال : أنا اللي طلبت محمد بالتليفون فأخبرني محمد بالحادث فسألته مات والا لا ؟ فقال لا ، وإن محمود الجوهري اتصل بي ، وهو الذي أخبرني بمسألة إلقاء القنبلة .

ولما سئل عن سبب اهتمام الجوهري بإخباره بالحادث ، أجب :

لأنه يعرف أني ميال لحاجة زى دى ، وتعجبني الطرق اللي زى دى .

وقال حضرته إن هذه الأدلة كافية لإدانة حسين ، ولا يتطرق إليها شك ولا باطل ، وليست النيابة في حاجة الى اعتراف .

فقد اعترف حسين بعد ظهر يوم ٩ يناير أى بعد الحادث بأربعة أيام ، وكان الأستاذ صدق البشيشي يسأله عن حادث ميللر ؛ فأبدى رغبته في الاعتراف بتفاصيل ارتكاب حادث أمين عثمان للنائب العام ، فانتقل إليه النائب العام ، عبد الرحمن

الطوير باشا ، وكان اعترافه سبباً في كشف الستار عن جماعة إجرامية ، نواتها عصابة من الشبان الذين انعدم فيهم الخلق الكريم ، وتسلب الشيطان على نفوسهم فلاها بالشر . وأخذ حضرته بعد ذلك يفسر للمحكمة الدافع لحسين توفيق على الاعتراف ، قائلاً : إنه تبين من التقارير الطبية أن حسيناً إنسان شريراً ، لم يأخذ الحياة من ناحيتها الإيجابية كما يقول علماء الأخلاق ، من حيث هي نمو وارتقاء نحو حسن الخلق وكاله وإنما أخذ الحياة من ناحيتها السلبية ، من حيث هي حيدة عن الطريق السوى ، وتدهور نحو الرذيلة .

وخرج حضرته من بحشه العلى الى أن حسين توفيق شخص عالم النفساني ضيق تخضع له رغبات صاحبه ، فتعند فيه المثل العليا ، ولا يرى إلا نفسه ، وحرصه على إجابة شهواتها كائنة ما كانت ، فإن وقع في ضيق أو حرج التمس لنفسه النجاة ، أو في القليل تخفيف المسؤولية ، ولو أدى ذلك الى أن يكذب ويموه ، باحثاً عن تعلات سامية ، وبواعث خلقية عالية ، فإن عجز أو وجد أنها لا تجدى جر غيره معه ممن شاركه إثمه ، لا يرضى في ذلك عهداً بالكتان ، ولا قربى ، ولا صلة ، طالما أن روحه تهتف : النجاة .. النجاة ، فمثل هذا الإنسان إذا دبر أمره ، وهو في هذا المأزق ، بدت له الواجبات الاجتماعية خطراً جاثماً ، فيشهر سلاحه في وجه هذه الواجبات ، ولا يفكر مطلقاً في أن يطرح جانباً .. حيزه الشخصي .. بل يتمسك به ، وكأنما يقول : « إذا مت ظمأنا فلا نزل القطر » ، فمثل هذا الشخص يتلون كالحرباء ، سعيّاً وراء نفسه ، وجرياً وراء نفعه وشخصه ... هكذا فكر حسين وقدر .. وهكذا أمعن ودبر ، وجد نفسه في موقف اليأس الذي لا رجاء بعده ، فرأى أن خير وسيلة قد تنقذه ، أو تخفف عنه العقاب .. هي الاعتراف .

اعتراف حسين

وقد جاء في هذا الاعتراف أنه قتل أمين عثمان باشا عمداً ومع سبق الإصرار ، وتحدث عن الجمعية التي ينتمى إليها ، وانها رأت قتل النحاس باشا يوم ٥ ديسمبر ، وقد كلف بذلك من الجمعية ، ولكن التدبير أخفق ، فتقرر قتل أمين عثمان ، ثم قتل النحاس باشا أثناء سيره في جنازته ، وانه عاين مكان رابطة النهضة والممرات ، ليرسم خطة الحرب ، ثم تربص لأمين عثمان باشا داخل العمارة ، وأطلق عليه ثلاث

رصاصات ثم هرب ، ولما رأى الناس يطاردونه ، وكادوا يلحقون به ، ألقي عليهم قنبلة يدوية ، وقال عن الجمعية إن عدد أعضائها خمسون عضواً ، بعضهم عامل والبعض غير عامل ، وإنها مقسمة الى شعب وحلقات غير متصلة ، ثم تكلم على أغراض الجمعية فقال : إنها تهدف الى استقلال البلد عن طريق القوة ، أى طرد الإنجليز بالقوة ، وقتل من يعاون الإنجليز من المصريين الخونة ، ومن بينهم النحاس باشا وأمين عثمان باشا ، وبذلك يخاف غيرهم فيعتزلون السياسة أو يتركون البلد أو يبعدون عن الإنجليز ، كما روى كيف حاول قتل النحاس باشا ، وأنه تربص له على ناصية شارع رستم ، ولما قدمت السيارة التي تقل رفعتيه ألقي عليه حسين قنبلة يدوية ، وفي هذه الأثناء لاحظ شخصاً أزهرياً واقفاً قريباً منه ، فخشى أن يكون قد رآه ويده مرتفعة بالقنبلة فأخذ يهز يده في الفضاء ، هاتفاً للنحاس باشا ، كما اعترف بحادث ميللر ، ويونج ، وأيد هذه الاعترافات كتابة ، وأضاف إليها أنه ذكر أسماء من اشترك معه في حادث مقتل أمين عثمان باشا ، وهو محمود يحيى مراد ، وكان ذلك سبباً في القبض على محمود يحيى مراد وتفتيش منزله ، ثم عاد حسين يوم ١٤ يناير واعترف اعترافاً مفصلاً أمام الأستاذ كامل القاويش في سجن الأجانب ، حيث ذكر أسماء بقية شركائه في هذا الحادث ودور كل منهم ، وهم محمود يحيى مراد ، وعمر حسين أبو علي ، ومحمود الجوهري ، وسيد احمد خميس ، ومحبوب علي محبوب ، ومحمود كريم .

وأشار إلى قول حسين في التحقيق إنه يعرف أن قتل أمين عثمان كان صواباً وليس خطأ ، ولما سئل كيف يكون القتل صواباً ، وقد حرم الله قتل النفس ؟ أجاب أن الله لم يحرم قتل كل نفس ، بل هناك بعض النفوس مباح قتلها ، وأن نفس أمين عثمان ومن على شاكلته ، التي تعيش في الأرض فساداً ، حلل الله قتلها في سبيل الشعب .

ولما سئل كيف يتهم شخصاً ، ويحاكمه ، ويحكم عليه ، وينفذ فيه الحكم دون أن يعطيه فرصة للدفاع عن نفسه ، أجاب أنه سمعه ، وعرف وجهة نظره حيث كان يحضر مع الناس في نادى رابطة النهضة ، واستمع إلى أقوال أمين باشا ، ومن جهة أخرى فإن آراء أمين باشا ، معروفة للخاص والعام . ولما سئل عما دعاه للاعتراف ، أجاب أنه ظن أن هذه فرصة لتفهم الناس المبادئ السامية ، والفكرة الجميلة التي يعمل من أجلها .

وانتقل حضرته بعد ذلك إلى الكلام على ما جاء في تقارير الأطباء الشرعيين خاصة بحسين توفيق وحالته العقلية والنفسية ، وأنه لما سأله الطبيب عما إذا كان يعرف أن ما ارتكبه نحو أمين عثمان باشا ، هو قتل وإزهاق لروح ، أجاب مبتسماً «أنه طبعاً قتل وإزهاق روح ، وألف روح كان . . أmaal أنا كنت بادلع أمين عثمان والا باهزر معاه . ! وقال في موضع آخر من التقرير ، إن هذه ليست جريمة في نظره ، وإنما هي جريمة في نظر المغفلين .

المتهم الثاني

وانتقل بعد ذلك إلى الكلام على المتهم الثاني في التهمة الأولى ، وهو محمود يحيى مراد ، ودلل على اشتراكه مع حسين توفيق ، بطريق الاتفاق والمساعدة ، في جريمة قتل أمين عثمان باشا ، وذلك باعتراف حسين توفيق عليه ، وقال إن حسين توفيق نصح الأستاذ كامل القاويش يوم ١٣ يناير أن يأخذ حذره حين تفتيش منزل محمود يحيى مراد ، لأنه شخص خطر ، ويحتفظ في بيته بمدفع «تومى جن» ، ولما قُتس منزل محمود مراد ، ضبط فيه أربع صحف تحوى على تفاصيل حادث مقتل أمين عثمان باشا ، وتذكرة مسجون باسم على مراد — وهو والد هذا المتهم — تبين منها أنه — أى والد المتهم — قد حبس من ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠ إلى ١٠ مارس سنة ١٩١٠ في تهمة قتل بطرس غالى باشا .

وضبط في حجرة النوم بدلة جبردين وجد بحجب الجاكطة الخارجى الآيمن ، وبالجبب الأيسر للبنطلون آثار اسوداد ، ومسمار أسود طويل من الصلب ، ووجد على ظهر دولاب الملابس ست أوراق كرتون . رسمت عليها دوائر أعدت هدفاً لإحكام المرمى بالرصاص .

ولما ووجه حسين بمحمود مراد قال الأول ، إن محمود مراد كان يعلم بأن هناك ثلاث محاولات بذلت في سبيل قتل أمين عثمان ، وأن محموداً كان يعلم أيضاً بأنه سيقدم على مأمورية خطيرة ، أما محمود مراد فقد أنكر بادية الأمر ، وقال إنه قابل حسين توفيق مصادفة في العتبة ، ثم ذهب لصديق له اسمه محمود خليفه بالزمالك ، وبعدها ذهب لمكتب والده ، ثم لمنزله ، ثم عاد واعترف بأن حسين توفيق كان يمرنه على إطلاق النار في بدروم منزله ، وأنه اتصل بحسين وأخبره بمقتل أمين عثمان ، فدعاه

لمقابلته ، فتوجه إليه ، فسلمه حسين كيساً به أظرف نحاس ، فأخذها وألقى بها في الطريق ، وقال أيضاً إن من رأيه ان تقوم مصر بثورة مسلحة ، وأخيراً اعترف اعترافاً مفصلاً باشتراكه مع حسين في ارتكاب هذا الحادث ، وكانت مهمته مراقبة الطريق .

واستدل على إدانة محمود مراد بأن اعترافه هذا تأيد باعتراف باقي المتهمين الذين اشتركوا في هذا الحادث .

وتكلم على التطبيق القانوني الخاص بتهمة الاشتراك بالاتفاق والمساعدة .

المتهم الثالث

وانتقل بعد ذلك إلى التدليل على إدانة المتهم الثالث في هذه التهمة ، وهو محمود احمد الجوهري ، وإقامة الأدلة عليه ، فأشار إلى اعترافه الصريح في التحقيق باشتراكه في هذا الحادث ، واعتراف باقي المتهمين الآخرين عليه ، ومن بينهم حسين توفيق ، وذكر القرائن التي تؤيد اعتراف هذا المتهم ، وهي انه ذكر أوصاف سيارة أمين عثمان باشا ، فقال إنها كبيرة ومقفلة كما ذكر الرقم الشمال ، وهو رقم ٢ ، وأيدت المعاينة ذلك ، وثانياً أنه قرر أن محجوباً وخميساً قد اشتركا في الرابطة ، وثبت ذلك فعلاً ، وثالثاً ، أصر هذا المتهم أمام الأستاذ عبد الحميد الوشاحي بك رئيس محكمة مصر ، في أثناء نظر معارضته يوم ١٠ فبراير حيث قال : إنه عضو بالجمعية التي يرأسها حسين توفيق ، وإن غرض هذه الجمعية هو طرد الإنجليز بالقوة ، وإن لدى أفرادها اسلحة وإنه اشترك في قتل أمين عثمان باشا ، وكانت مهمته مراقبة قدوم سيارة أمين عثمان باشا من ناحية عمساد الدين ، ولما سئل عما إذا كان قد اشترك في حوادث أخرى ، أجاب بأنه اشترك في محاولة إعادة الكرة على المعتداء على مصطفى النحاس باشا ، كما قال إن المجلس قرر بإجماع الآراء قتل النحاس باشا ، بعد إخفاق حسين توفيق في قتله أول مرة ، كما قرر المجلس بإجماع الآراء قتل أمين عثمان باشا ، وفوض له ولحسين توفيق والسيد خميس تنفيذ القتل .

ولما عرض المتهم على كريم ، تعرف عليه ، وقد اعترف محمود يحيى مراد ، وحسين توفيق على هذا المتهم ، حيث قال حسين توفيق يوم ٣ فبراير في التحقيق ، انه وقت أن اتفق مع محمد ابراهيم كامل ، وسعيد الدين كامل ، ونجيب حسين نخرى ، على ان

يؤلف كل منهم جمعية مستقلة ، وقع اختياره على الجوهري ليكون عضواً في جمعيته
وان الجوهري اشترك معه في محاولة قتل النحاس باشا يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ،
كما اشترك معه في قتل أمين عثمان باشا .

وكانت مهمته الوقوف عند اتصال شارع عدلي بعماد الدين ، لمراقبة سيارة أمين
عثمان باشا .

كذلك اعترف عمر حسين أبو علي ، على الجوهري ، فقرر أنه كان واسطة
تعارف بينه وبين حسين توفيق ، وأنه اشترك في هاتين الجريمةتين ،
وقد اعترف الجوهري بعد ذلك على نفسه .

ثم ذكر حضرة المترافع نبذة من تاريخ حياة ههنا المتهم ، فقال إنه ولد في أول
مارس سنة ١٩٢٧ ، وإن والده يشتغل كاتباً بالمحاكم في الأقاليم ، وقد ألحق بمدرسة
فؤاد الأول ، وسكن حجرة من شقة يسكنها بعض الطلاب بينهم عمر حسين أبو علي ،
وأشار حضرته إلى نزعات هذا المتهم الإجرامية ، واستهتاره ، وأنه قد تعرف بحسين
توفيق في مدرسة فؤاد الأول إذ كانا زميلين فتصادقا وكانا يتقابلان صباحاً أمام
المدرسة ، ويذهبان إلى قهوة مقاتيا ، فيودعان الكتب عند الجرسون ، ثم ينصرفان
ويعودان بعد الظهر لأخذ كتبهما ، وكان الجرسون يظنهما شقيقتين .

وقال حضرته ، إن اسم الجوهري ظهر في أفق القضية أول ما ظهر على لسان حسين
توفيق ، وكان الفضل في اكتشافه أيضاً يرجع إلى محمد علي خليفه ، حيث قرر في
التحقيق أن الجوهري من العشرة الأوائل في الجمعية ، وأنه كان واسطة اتصال بين
جميعتهم والجمعية الأخرى التي منها عمر حسين أبو علي ، كما اعترف محمود محمد كريم
أن الجوهري كان من بين خمسة اجتمعوا وقرروا قتل أمين عثمان قبل الحادث
بأسبوعين ، وأنه من بين أعضاء مجلس إدارة الجمعية .

المتهم الرابع

ثم انتقل الى المتهم الرابع في هذه التهمة ، وهو عمر حسين أبو علي فأشار إلى
الدور الذي لعبه في هذا الحادث بالذات ، وقال عنه إنه كان طالباً بالفنون التطبيقية
بالعباسية ، وهو الآن مدرس بمدرسة عمر طوسون الابتدائية بشبرا ، ولما توفي والده
أقام مع أخيه الأكبر ، احمد سعودى حسن الضابط بسلاح الطيران الملكي ، وهو

صديق حميم لأنور السادات ، وحسن عزت ، وكان هؤلاء الثلاثة متشيعين للألمان ،
ففي مايو سنة ١٩٤٢ ، إبان معركة العلين ، طار شقيق هذا المتهم بطائرة من طائرات
ال سلاح ، وانضم إلى صفوف الألمان ، وانقطعت أخباره ، وفي هذا العام نفسه ترك
المتهم المنزل وسكن مع محمود احمد الجوهري ، ولما طرد أنور السادات من الجيش ،
قامت صلة صداقة بينه وبين عمر على أساس وحدة الشعور بينهما في كره الانجليز ،
وعلى أساس صداقته لأخيه الكبير .

وأشار حضرته بعد ذلك إلى اعتراف حسين توفيق على عمر ، وقوله في التحقيق
إنه من أفراد الجمعية ، وإنه اشترك معه في حادث أمين عثمان باشا ، ومصطفى النحاس
باشا ، وأرشد عن مخبأ في نافذة غرفة عمر قائلاً إنه يخفي فيه سلاحه ، ولما قتش بيت
عمر ، وجدت الحجرة التي يسكنها في الموضع الذي وصفه حسين توفيق في أقواله ،
كما وجد المخبأ وإن لم يعثر به على سلاح .

وبعد ذلك انتقل حضرته إلى الكلام على اعتراف عمر بالجرمة أمام النائب العام
والحامي العام يوم ٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ، وردد هذا الاعتراف أمام الأستاذ القاويش ،
كما وجد اسم عمر في مفكرة حسين الخاصة .

المتهم الخامس

ثم انتقل إلى المتهم الخامس في هذه التهمة ، وهو سيد عبدالعزى خميس ، فقال انه
ولد في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٧ ، وإنه طالب بالسنة الثالثة قسم التاريخ بكلية الآداب ،
وأشار إلى تعرفه واتصاله بحسين توفيق عن طريق محمد ابراهيم كامل ، ابن خالة حسين
الذي كان زميلاً لخمس في المدرسة السعيدية وصديقاً حميماً له . وقد ظهر اسمه أول
ما ظهر حين اعترف حسين توفيق ، وأشركه معه في حادث أمين عثمان باشا ، وفي
التفكير في قتل النحاس باشا ، ودلل حسين على ذلك بأن ذكر وصفاً دقيقاً لمنزل
خميس من الداخل والخارج ، ولما قتش بيته وجدت حامية بها كتيبه المدرسية فوق
مكتبه ، وبها مجلة أخبار اليوم وجريدة المصري ، وقد نشرنا صورة حسين توفيق ،
كما عثر على ورقة كتب بها أسماء أعضاء لجنة مؤلفة لمساعد المتكوي
« ستالينجراد » ومن بينها اسم أمين عثمان باشا ، وموضوع تحت اسمه دون غيره خطأ
بالقلم الرصاص .

وأشار حضرته إلى اعتراف خليفه ومحمود مراد وكريم على هذا المتهم ، واعتراف هذا المتهم بأنه عضو في الرابطة ، وأنه كان موجوداً بهامساء مقتل أمين عثمان باشا . وأخيراً دال حضرته على إدانة هذا المتهم باعترافه يوم ٩ فبراير حين ووجه بالأدلة القائمة عليه ، وقال إن الأدلة ظلت تلاحقه بعد اعترافه ، فاعترف عليه باقي المتهمين ، وأرشد عن مكان التدريب بجبل المقطم ، ولما عدل بعض المتهمين عن اعترافاتهم ، صرح هذا المتهم أنه مصمم على اعترافه على نفسه .

وبما قاله هذا المتهم في اعترافه ، إن أعضاء مجلس إدارة الجمعية - وهو منهم - قروا قتل أمين عثمان ، وذكر التحاقه هو ومحجوب برابطة النهضة بوحى من حسين توفيق لتدبير الجريمة ، وأنه ذهب في اليوم السابق على ارتكاب الجريمة إلى الرابطة ، مع محجوب ، ولحق بهما حسين والجوهري ، وعمر ... وبعدار تكاب الحادث اشترك في نقل أمين عثمان باشا مع آخرين من الجمهور إلى مكتب أحد المحامين ليتمكن من التحقق من أن الجروح مميّنة ... ثم ذهب لمنزل أحمد وسيم خالد وأنباء بالبشرى ، ومن هناك اتصل بمدحت نخرى تليفونياً ليُزف له الخبر ، كما اتصل بمصطفى حبشه فعلم منه أن حسين توفيق بلغ منزله بسلام ، فحمد ربه ثم انصرف إلى منزله ، ولم ينم من فرط الفرح والغبطة .

وقد تأيد هذا الاعتراف بموضع الإصابات التي وجدت في أمين عثمان باشا ، وهي جرح في الثدي الأيسر ، وآخر في البطن ، كما قرر المتهم في اعترافه ، وثانياً علمه بموعد حضور أمين عثمان باشا في أثناء وجوده في الرابطة ، وجاء ذلك مؤيداً لما ذكره سكرتير أمين باشا في التحقيق ، وكذلك قول المتهم إن أمين باشا لم يحضر في يوم الثلاثاء السابق على الجريمة ، وأيده سكرتير أمين باشا في ذلك أيضاً ، وقوله أيضاً أنه كان على موعد مع حسين يوم ٦ يناير لقتل النحاس باشا في جنازة أمين عثمان وبذلك فسرت العبارة المكتوبة في مفكرة حسين « الساعة ٤ » . جيزة Reunis .

المتهم السادس

ثم انتقل وكيل النيابة إلى الكلام على المتهم السادس في هذه التهمة ، وهو محجوب على محجوب ، فذكر أنه ولد يوم ٦ يناير سنة ١٩٢٦ ، وأنه كان زميلاً لخمس في المدرسة

السعيدية ، وقد ذكر عمر حسين أوصافه فى التحقيق ، ولم يكن يعرف اسمه ، كما جاء ذكره على لسان خميس أيضاً ، وأن محمود مراد اعترف عليه ، فقال إنه اشترك معهم فى قتل أمين باشا ، وإنه اجتمع معهم فى المقهى قبل ارتكاب الحادث وإن خميساً ومحبوباً التحقوا بالرابطة ليعرفا آراءها ، إذ من قواعد الجمعية أن يلحق كل منهم بحزب ليعرف آراءه . . . ولما فُتحت بيت محبوب لم يعثر به على شيء ، لأنه كان قد اتخذ الحيلة ، لاسيما وكان قد سئل كشاهد فى القضية .

ثم أشار إلى اعتراف محبوب بعد إنكاره الطويل ، وبعد أن تعرف عليه حسين والجوهري ، واعترف عليه باقى المتهمين ، وقد قال فى اعترافه ، أن قتل أمين عثمان باشا ، كانت فكرة من أفكار جمعيتهم وإن حسين توفيق أخبره حوالى ١٦ ديسمبر ، أن الجمعية قررت قتل النحاس باشا ، وأمين عثمان باشا . وأن خميساً طلب إليه أن يقابله فى قهوة ميونخ فى الساعة الخامسة مساءً يوم الحادث ، فذهب لمقابلاته فعلا ثم حضر حسين وصحبهما ، هو وخميس ، إلى المقهى المجاور لحل أحمد حلاوه ، حيث كان ينتظرهم محمود مراد ، والجوهري وعمر حسين ، ثم قام محبوب مع خميس وقصداً إلى الرابطة ، ثم نزل خميس ليخبر حسين توفيق بموعد حضور أمين عثمان باشا

وقد أيد هذا المتهم اعترافه أمام رئيس المحكمة ، فى أثناء نظر معارضته وهنا رفعت الجلسة حيث كانت الساعة الأولى بعد الظهر وتقرر عقدها فى اليوم التالى ، لسماع بقية مرافعة النيابة

جلسة الاحد ١١ ابريل

وعلى أثر هذه عقد الجلسة ، شوهد سعادة محمود منصور بك النائب العام ، يجلس فى كرسى النيابة ، وجلس إلى جانبه الأستاذ أنور حبيب ممثل الاتهام . . . وقد وقف الأستاذ عبد المجيد الشرقاوى المحامى عن مجدى عبدالعزيز أبو سعده ، وقال إنه تلقى كتاباً من ، النائب المحترم الأستاذ عبدالعزيز أبو سعده والد موكله ، يقول فيه إن ابنه مصاب بمرض عصبي ، وإنه يعالج فى مصحة الدكتور « بهمان » وموضوع تحت المراقبة ، وإن محاكمة المتهم المريض غير جائزة قانوناً متى ثبت مرضه ، وطلب التأجيل حتى يشفى المتهم ، كما طلب — بصفة احتياطية — وقف الاجراءات بالنسبة اليه على ان يحاكم بعد شفائه . .

وقد أرجأت المحكمة إصدار قرارها في هذا الطلب إلى وقت آخر وقالت « يمكن ربنا يشفيه بكرة ويحضر الجلسة.. وعلى كل حال من الممكن أرجاء محاكمته إذا اقتضى الأمر،

مفامأة هبريرة

وهنا وقف النائب العام، ودهش الحاضرون وتساءلوا ترى ماذا ينوي أن يقول، واشترأت إليه الأعناق.... وران الصمت على القاعة، وارتفع صوت النائب العام يتكلم ملقياً الكلمة الآتية...

« في الكلمة التي قدم بها أمس زميلي الأستاذ أنور حبيب مرافعته في هذه القضية عدة تعبيرات وتشبيهات ومجازات لم أشك حين اطلعت عليها في الصحف أنها جاءت وراء مراده، ووقعت بعيداً عن مقصوده، نتيجة للتعرض لحاظر الارتجال وأثراً عرضياً لجو القضية في نفسه. على أن تلك العبارات بما مست من شئون السياسة الخارجية — يصعب في الواقع تبرير إزجائها على هذا النحو، كما يصعب ربطها بهذه الدعوى، ولذلك قد استأذنت زميلي أنور بك فأذن لي في أن أصرح بأن تلك العبارات لا تعبر بحال عن رأي النيابة العامة، فأرجو أن يثبت ذلك في محضر الجلسة.



عمود منصور بك النائب العام والى جانبه الأستاذ أنور حبيب

هياج المتهمين

وهنا هاج فريق من المتهمين بينهم حسين توفيق ، وأنور السادات وعمر حسين أبو على ، وسعد كامل ، ومدحت فخري ، وطلبوا ألا يثبت كلام النائب العام في محضر الجلسة ، وقال أنور السادات موجهاً الكلام إلى النائب العام « إيه ده ياسعادة النائب .. إزاي تقول الكلام ده .. أنور بك لم يرتجل ده كان يقرأ في ورقة .. ده مش كلام .. إزاي النائب العام المصرى الوطنى عايز يسحب الكلام ده .. ياسعادة النائب العام ، انك مصرى ، والجميع وعلى رأسهم رئيس الحكومة يرددون أمانى المصريين وهى وحدة وادى النيل والجللاء التام ، والنقراشى باشا قال فى مجلس الأمن إن الانجليز لصوص وقراصنة ، فتأتى انت لتسحب هذا الكلام .. يجب عليك ان تستقيل وتنزل عن الكرسي » ..

وقال حسين توفيق « عار عليك يا حضرة النائب العام أن تسحب هذا الكلام الوطنى .. كن شجاعا ولا تخش شيئا .. »

واستمر هياج المتهمين وثورتهم . وعلت الأصوات ، وتناثرت الألفاظ هنا وهناك .. وأخذ كثيرون يتكلمون ، وحاولت المحكمة إسكات المتهمين وتهديتهم فصاح حسين « إيه هوه الكلام ده .. احنا أعصابنا ما تحتملش نسمع الكلام ده .. اخرج من الجلسة يا حضرة النائب .. »

وقال أنور السادات « أنا أفضل أن أشنق ألف مرة على أن أرى النائب العام يتراجع ويقف هذا الموقف غير المشرف »

وقال وهيب دوس بك إن أنور بك لم يرتجل مرافعته ، كما قال النائب العام ، وإن أنور بك يمثل النيابة فيجب ألا يثبت كلام النائب العام .

واعترض الأستاذ احمد رشدى على عدم إثبات كلام النائب العام فى المحضر ، وقال إنه يهمنى جميعاً أن يثبت كل ما قيل فى محضر الجلسة ، وأن يسجل إلى جانبه أن سعادة النائب العام أراد أن يبر تلك الكلمة بأن أنور بك كان يرتجل ، أمس على حين أن الواقع الذى لاحظناه جميعاً أنه كان يقرأ مرافعته ، ويرجع إلى أوراق مكتوبة . فلا بد إذن أن يكون ما قاله بعلم النائب العام ، ولا بد أن تكون هناك بواعث وأن ما قاله النائب العام لا يرجع الى الارتجال ، لأننا كلنا نعلم ، أن من أوليات

قواعد القانون أن وكيل النيابة المترافع حر فيما يقول في مرافعته ، ولا يمكن أن يجبر على سحب كلامه قاله علناً في الجلسة ، أو يستأذن فيما قاله ، فهناك إذن سبب آخر . وقد تراعى إلينا — ونرجو ألا يكون ما تراعى صحيحاً — أن هناك تدخلاً في الأمر ، وتلك هي العلة المباشرة للكلمة النائب العام .

وهنا وقف النائب العام ورد قائلاً :

« هذا غير صحيح فإن النيابة مستقلة تمام الاستقلال ، ولا تسمح لأية سلطة أن تتدخل في عملها كما يقول حضرة الزميل رشدي بك وإنما هذا حق للنائب العام وهو صاحب الدعوى العمومية ، وأن حضرة عضو النيابة المترافع وكيله وله أن يطلب من المحكمة تصحيح ما ليس له اتصال بالقضية وما أقحم عليها ، والمحكمة صاحبة الشأن في ذلك .

أما ما جاء في مرافعة زميلي أنور حبيب بك ، فيما يختص بالجلاء ووحدة وادي النيل ، فإن ما نطق به أحد المتهمين إنما هو دليل الحماسة المؤقتة وليس المجال مجال الكلام عن الوطنية ، وأن الجلاء ووحدة وادي النيل لم يأت ذكرهما في القضية مطلقاً لا في التحقيق ولا على لسان أي شاهد من شهود الإثبات ، وإنما جاء ذكر الجلاء فقط على لسان حضرة وكيل النيابة المترافع ، فهذه الشؤون تتعلق بالسياسة ولا شأن للنياحة بها ، وليس لها أن تتعرض للأمور السياسية إلا بالقدر الذي يتصل بالقضية المطروحة وأن للمرافعة آداباً يجب أن تراعى ،

وأما ما قلته من أن هذه تعبيرات لا تعبر عن رأى النيابة العامة ، إنما قصدت بها التعبيرات والتشبيهات والمجازات التي لا يصح أن تذكر على لسان النيابة العامة في جلسة علنية وكان يمكن التعبير عنها بلغة أخرى إذا كانت دواعي القضية تستلزمها . وعاد المتهمون إلى صياحهم وثورتهم وصاح بعضهم قائلاً للنائب العام : يجب أن تستقيل .. كيف تسحب كلاماً وطنياً كهذا الكلام .

ثم قال الأستاذ حمادة الناحل : أتم اليوم تحسون وتأثرون ، وغداً تحكمون ، وسيكون حكمكم نتيجة لإحساساتكم وتأثركم ، ولذلك كان من واجبنا ، أن نقف على كل حركة تصدر أمامكم لأن لهذه الحركة أثراً في نفوسكم وهذه الحركة التي أبدوها

سعادة النائب العام ، تركت في نفوسنا أسوأ الأثر ، ذلك لأننا رأينا سعادته وهو
مثل الدعوى العمومية ، قد بدأ كلامه على هذا النحو ، وكلنا يفهم ما يعنيه ويعترض
عليه ، فإنه يعترض على مجازات وتشبيهاً ، ولو أن الأمر مسألة لغة عربية يصححها
لهان الأمر ، وإنما هي وقائع عناها وفهمناها ، ولذلك كان من حقنا أن نحزن
وأن نأسف .

المحكمة — إن المسألة انتهت ونرجوكم أن تهدأوا

وهنا أخذ الأستاذ أنور حبيب في إكمال مرافعته ، ولكن المحكمة رأت أن
المتهمين هائجون فرفعت الجلسة للاستراحة ، وكانت الساعة قد بلغت العاشرة والنصف
ولما عادت الجلسة إلى الانعقاد ، وقف الأستاذ أنور حبيب ليستكمل مرافعته ،
وكان جو القاعة قد ساد الهدوء ، حيث لم يعد النائب العمومي إلى القاعة بعد ذلك ،

المتهم السابع

وبدأ أنور حبيب بك مرافعته بالكلام على المتهم السابع محمد أنور السادات في التهمة
الأولى ، فقال إن هذا المتهم اشترك بطريق الاتفاق فقط في قتل أمين عثمان باشا ، ثم تحدث
عن ماضي المتهم ، فقال إنه تخرج في السلكية الحربية ، والتحق ضابطاً بالجيش المصري
بسلح الإشارة ، وأخذ برقى حتى بلغ رتبة اليوزباشي ، وأشيع عنه أنه من المناصرين
للألمان ، وأنه يتجسس لحسابهم ، وفي سنة ١٩٤٢ اتهم صراحة بذلك ، وأجرى معه
تحقيق في عهد وزارة النحاس باشا ، ومع زميله الطيار حسن عزت ، وانتهى التحقيق
إلى فصلهما من الجيش ، وفي نفس اليوم اعتقلا بأمر الحاكم العسكري ، وتمكن أنور
وزميله من الهرب ، وأطلق أنور لحيته وتسمى باسم « الحاج » وكون الاثنان شركة
للتنقل ، وضما اليهما عبد الفتاح عنايت المحامي - وهو أحد المحكوم عليهم في قضية
مقتل السردار ، ولكن هذه الشركة لم توفق في أعمالها وقد استعان أنور بأحد الأغنياء
في تكوين هذه الشركة - على حد قول حسين توفيق في التحقيق - ثم كون أنور بعد
ذلك جمعية إجرامية وتوصل بواسطة صديقه عمر حسين إلى التعرف بحسين توفيق
وقد وجد فيه ضالته المنشودة . استتماراً ، وجنوحاً للجريمة ، وحسن تدبير ، فاستغل
الفرصة ، ووجه حسين توفيق وجماعته وجهة جديدة ، لم يكونوا قد طرعوها بعد ،

وهي قتل المصريين ، وعرض عليهم في لباقة فكرة قتل النحاس باشا ، وكان في أثناء ارتكاب الحادث ينتظر زملاءه في سيارة قريباً من متحف الشمع .. ثم قال حضرته إن هذا المتهم كان حريصاً فلم يساهم في هذه الجرائم مساهمة فعلية ، وكفاه بأنه دفع بأغرار إلى الجريمة ، ولا يهيم بعد ذلك أن يصيبهم مكروه ، طالما هو سليم أمين ، فهو شخص من صفاته المكر والحذق والإغواء ، ومظهره يوحى بالثقة ، وهو قوى الشخصية حتى ليحمل المرء على الوثوق فيه .. وقد جاء اسمه في التحقيق على لسان محمد إبراهيم كامل ، إذ ذكر أن حسين توفيق تصادق مع شخص جديد اسمه « الحاج » وآخر اسمه حسن ، وكان أن انصرف ذهن رجال القسم السياسي إلى أنور وصديقه حسن عزت .. وبعد ذلك اعترف حسين توفيق على شركائه ، ومن بينهم أنور السادات ، وقال إنه قد اشترك معه في حادث الشروع في قتل النحاس باشا يوم ٦ ديسمبر ، ودلل على ذلك بأن ذكر وصفاً دقيقاً لغرفة أنور ، والأثاث الذي بها ، وتأييد ذلك بمعاينة منزل أنور ، وكذلك اعترف عليه عمر حسين أبو علي ، ومحمد علي خليفة ، والجوهري ، ويحيى مراد ، وخميس ، وقد قال الأخير إنه عرف عنوان أنور السادات من محمود مراد ، وذهب إليه وتناقش معه في أنه يريد من الجمعية أن تستمر ، وأكد له أنور أنه واثق من أن حسين توفيق لن يعترف ، لأنه ليست هناك أدلة ضده ، وأنه تقابل مرة مع أنور في كازينو بيا عند الكوبري الإنجليزي وأخبره أنور أن حسين توفيق اعترف ، وأن المهم ألا يعترف على أحدهم أعضاء الجمعية. وخرج حضرته من كل هذا إلى إقامة الأدلة على اشتراك أنور في هذه الجمعية ، وفي حادث مقتل أمين عثمان باشا بطريق الاتفاق وذلك من أقوال باقي المتهمين ، وقد قال أحدهم وهو عمر حسين أبو علي ، إن أنور السادات ، اتفق معه ، ومع حسين توفيق على قتل النحاس وأمين عثمان ، أو على حد تعبيره ، معاقبتهم ، وقال الجوهري ، إن أنور قال ، عاوزين حكاية النحاس تنتهي لأن قدامنا أمور تانية عاوزينها تنتهي ، ثم عدل عمر حسين أبو علي عن أقواله الأولى واتهامه لأنور السادات ، ثم عاد وعدل عن عدوله هذا حيث قال للمأمور سجن الأجانب لأنه لم يتم طول الليل لأن ضميمه غير مرتاح لعدم عدوله كذباً عن اعترافاته ، وإن الذي أوحى إليه بذلك ، هو أنور السادات ، عن طريق أحد حراس السجن ، إذ طلب إليه أن ينكر اشتراكه في هذه الجرائم ، لأن وجوده خارج السجن أنفع له ، وطلب عمر من المأمور أن يقدم

للنيابة خطابا كتبته بنفسه يعدل فيه عن عدوله ، ويؤيد اعترافه السابق ، وقال عبد العزيز خميس بعد أن عدل عن عدوله عن اعترافه ، بعد إبعاده عن حسين عقب حادث محاولة الهرب من سجن الأجانب ، أن عدوله عن إتهام أنور السادات ، مرده إلى أن أنور رب أسرة ، وأنه ، وإن كان حسين قد اتفق معه على إبعاد أنور ، إلا أن ذلك لم يكن بذى تأثير عليه ، وإنما السبب الحقيقي الذى جعله يعدل عن اتهامه هو كون أنور رب أسرة .

ولما علم حسين توفيق بعدول عمر ، وإفشائه سر اتصال أنور به ، عجب لذلك لأنه يعلم أن عمر من المعجبين بأنور السادات وعاد إلى اعترافه الأول من حيث إصراره على اتهام أنور السادات ، وقال إنه كان قد عدل عن اتهامه من باب العطف عليه ، لأنه رب أسرة .

وأخذ حضرته يفقد هذه الأقوال ، قائلا : إن مسألة العطف على أنور السادات وإنه رب عائلة ليست هى السبب الحقيقي ، فهم ما زالوا شبانا لم يبلغوا سن الزواج حتى يعرفوا قيمة العائلة ، وهموم رب العائلة ، خصوصا وهم ليسوا أصحاب وجدان ولا عاطفة ، وإن الواقع أنهم حينما عدلوا عن اتهامه ، كانوا يريدون أن يستطيع أن يسهل لهم سبيل الفرار من السجن .

وأشار حضرته بعد ذلك الى الورقة التى ضبطت فى جيب بيجامة أنور السادات وقد جاء فيها عبارات باللغة الانجليزية ترجمها ما يأتى :

التقرير رقم ١ فى ٢/١٣ - التشكيل رقم ٢ جمعية بلاعمل - التشكيل رقم ٢ يتصل بى . ابتعدوا وأنا أتولى القيادة من هنا - التشكيل رقم ٢ ينتظر الأوامر - أتعلم أن أصل الى الضربة الكبرى قريبا - يعتبرونى شخصا خطيرا ولكن الدليل ضعيف جدا - فى انتظار الأوامر - الحمد لله وليجى رجلنا . . .

وأشار حضرته الى الإجراءات التى اتخذها المحقق إزاء هذه الورقة ، فانه احتفظ بها ، وكلف محمد طلعت السادات ، شقيق أنور السادات أن يحضر مساء الغد لأخذ الملابس القذرة ، ثم عرض الورقة على النائب العام وكلف الخبير محمد على سعودى بك ، أن يلتقط صورة للورقة الأصلية التى ضبطت فى جيب البيجامة ، وسلمها لشقيق أنور واحتفظ بصورتها وكلف لبوليس بمراقبة شقيق أنور لمعرفة من سيتسلمها منه ، ولكن المراقبة أخفقت وضاعت الورقة ، وبقيت صورتها .

وأخذ حضرته يشرح معاني هذه الكلمات وما يمكن ان يستخرج منها ، وإنها
لأقطع دليل على اشتراك افور في أعمال هذه الجمعية .

المتهم الثامن

ثم انتقل الى المتهم الثامن في هذه التهمة ، وهو محمد ابراهيم كامل ، وقال إنه ولد
في ٦ يناير سنة ١٩٢٧ ، وإنه نجل المرحوم احمد كامل بك وكيل محكمة استئناف
اسيوط ، وهو الابن الأول على خمس بنات ، ثم أشار الى صلته بوالد هذا المتهم ،
وأنه قد سبق أن ترفع أمامه ، وهو وكيل نيابة ناشئ ، ثم دار الزمن دورته فاذا به
يطلب معاقبة ابنه ، بيد أنه ، في سبيل تأدية واجبه ، يترك العاطفة جانباً . ثم قال إن
محمد ابراهيم كامل ، ظهر في القضية عند ما ضبط كتاب علم الحيوان على مكتب حسين
توفيق ، ومفتوحا على صفحتين ، باحداهما صورة جسم الإنسان وأحشائه ، وبالأخرى
صورة المنح والخبيث ، وان حسين لما سئل عن الأما كن ، التي يتردد عليها ، قرر انه
يجلس مع ابن خالته ، محمد ابراهيم كامل ، ومع سعد الدين كامل ونجيب حسين نغرى .
وعند ما اعترف حسين اعترافه الكامل ، ذكر اسم محمد ابراهيم كامل من بين اعضاء
الجمعية كما جاء اسمه على لسان جول اسود نعيم ، وقال عمر حسين في اعترافه وهو يشرح
تفاصيل حادث النحاس باشا ، إنه كان فيه واحد عند متحف الشمع ، وواحد عند
محطة البنزين ، ولا يعرف أسماءهم ، ولو رأهم فرمما تذكرهم ، ولما عرض محمد
ابراهيم كامل عليه ، وسط آخرين ، تعرف عليه ، وقال إنه شاهده يوم حادث
النحاس باشا يتحدث مع حسين توفيق بميدان ابراهيم باشا ، كما جاء ذكره ايضا على
لسان باقي المتهمين ، وبما قاله خميس ، إن محمد ابراهيم كامل هو الذي عرفه بحسين
توفيق وكونوا جماعة الشباب المجاهد ، المناهضة للإنجليز ، وإنه وسعد كامل ، ونجيب
نغرى يكونون مجلس استشارى الجمعية .

ثم تكلم على الأدلة القائمة على اشتراك هذا المتهم في مقتل أمين عثمان باشا بطريق
الاتفاق فقط ، وتماخض في أقوال المتهمين ، من أنه عضو في الجمعية ، وأن حسين توفيق
حرص على أن يجعله عضواً مستتراً هو ونجيب نغرى محتفظا بهما للبلات . وأنه عضو
بمجلس الادارة الفعلي أو الاستشارى ، على حد قول خميس ، وهو المجلس الذى كان
حسين يستشير به في أموره .

المتهم التاسع والعاشر

ثم تكلم حضرته بعد ذلك على المتهم التاسع في هذه التهمة وهو نجيب حسين نغرى فقال إنه ولد في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤ ، وهو نجل حسين نغرى بك القاضي ، وخريج كلية فيكتوريا ، وابن خالة حسين ومن أصفياه ، بل ومستشاره ، وهو وزير دولته - دولة البغي والإثم - وقد ذكر اسمه في اعتراف حسين توفيق الأول ، وفي أقوال باقي المتهمين .

أما المتهم العاشر في هذه التهمة ، فهو سعد الدين كامل المحامى ، وهو من الشبان المتحمسين لمبادئ الحزب الوطنى ، ومحام ناشئ تخرج سنة ١٩٤٥ من جامعة فؤاد الأول ، واتصل بمحمد ابراهيم كامل ، وهو صديق قديم لحسين توفيق ، وقد اتخذه حسين مستشاراً ، لا قانونياً ولا للتوجيه نحو احترام القانون ، والتزام أوامره ... وإنما كان مستشار سوء وشر ، يزين له الجريمة ، ويقره عليها ، وقد جاء ذكر اسمه على لسان حسين توفيق وباقي المتهمين .

المتهم الحادى عشر

وقال عن المتهم الحادى عشر في هذه التهمة ، وهو محمد محمود كريم ، انه ولد فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٤ ببلدة إدفو ، وكان طالباً بكلية الهندسة بجامعة فاروق ثم نقل إلى كلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول .

وهناك تعرف بمحمود يحيى مراد الطالب بها ، فعرض عليه الانضمام إلى الجمعية ، وأفهمه أغراضها ، وعرفه بحسين توفيق ، فوافق على الانضمام ، وكان ذلك خلال يناير أو فبراير سنة ١٩٤٥ ، وانضم إلى شعبة محمود يحيى مراد أميناً لصندوقها ، ثم ترقى إلى عضوية مجلس الإدارة ، وقد برز اسمه فى التحقيق فجأة يوم ١٦ يناير على لسان حسين توفيق ، لما بدأ فى سرد أعمال الجمعية ، وذكر أعضائها ، ونصيب كل منهم ، ولم يذكر إلا لقبه فقط « كريم بالهندسة » وقال عنه إنه عضو بالجمعية ، ويعرف أغراضها وهى اغتيال فريق من رجال مصر ، وفى مقدمتهم النحاس وأمين عثمان ، وأنه عضو فى مجلس الإدارة ، وأنه ممن وضعوا خطة اغتيال النحاس باشا معه ومع خميس ومراد .

كما اعترف عليه محمود مراد ، ومحمد خليفه ، وأخيراً اعترف هو على نفسه ، فاعترف تفصيلاً بنظام الجماعة ، وتاريخ انضمامه ، وعلل سبب اعترافه بأنه خشي أن يزعج به حسين في حادث أمين عثمان باشا ، وهو لم يشترك فيه .

ثم تكلم عن سياسة الإنقاذ ، فقال ، إن أهم ما يلفت النظر ، أن حسين توفيق عدل عن اتهام بعض المتهمين ، وهم بالذات ، محمد ابراهيم كامل ، وسعد كامل ، ونجيب حسين نخري ، وأنور السادات ، وهذا العدول لم يكن وليد الرجوع إلى الحق ، لا ولا تبكيك الضمير ، وإنما كان مرده إلى سياسة إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، فقد كان المتهمون دبروا فكرة الهرب من السجن ، وأخذ حضرته يدلل على هذه النظرية بأقوال هؤلاء المتهمين ، ومواجهتهم بحسين توفيق بعد عدوله عن اتهامهم .

ثم انتقل بعد ذلك إلى التهمة الثانية ، الملحقة بالتهمة الأولى ، وهي الخاصة بالشروع في قتل عبد المنعم ابراهيم القباني ، وجمال الدين عبيد الشافي ، حين ألقى حسين توفيق ، القنبلة على مطارديه ، والمتهم فيها الأحد عشر متهماً في التهمة الأولى ، واعتبرت النيابة حسين توفيق ، فاعلا أصلياً في هذه التهمة ، والباقي شركاء بالاتفاق .

ثم تكلم على القصد الجنائي في هذه التهمة . فقال ، إن القصد العام هو ارتكاب الجريمة مع علمه بارتكابها ، أي أنه يرتكب أمراً محرماً ، والمتهم هنا ، يعلم أنه يرتكب أمراً محرماً ، بإلقائه قنبلة وسط الناس ، ثم هناك القصد الخاص ، وهي نية إزهاق الروح ، وحسين توفيق كان يرمي إلى إزهاق الروح ، وذلك مستمد من نوع الآلة المستعملة أولاً ، ومن الحالة التي هو عليها ثانياً ، فقد استعمل قنبلة يدوية متفجرة خطيرة تتفجر شظاياها في مساحة كبيرة ، فليس بمقبول ولا بمعقول أنه أراد مجرد الإرهاب ، وإلا فيقبل دفاع قاتل ذبح فريسته بأنه أراد إرهابها ، ولم نسمع أن قنبلة تلقى وسط الناس في مكان مكشوف ، يراد منها الإرهاب ، فالإرهاب يكون بإطلاق عيار في الهواء مثلاً .

واستشهد بما جاء في كتاب علي بدوي بك عن القصد غير المحدود ، إذ قال : عند ما يرتكب الجاني فعلاً قد تترتب عليه عدة نتائج إجرامية مختلفة كان يتوقعها ، ويقبل سلفاً ما يحدث منها ، كمن يطلق الرصاص على جمهور مجتمع في مكان ،

وكالفوضوى الذى يلتقى قنبلة لتنفجر فى ميدان . فى أثناء مرور موكب فيه ، فهو يعلم قطعاً أن الرصاص قد يصيب أى شخص من المجتمعين ، دون أن يعرف بالتحديد من يصيب .. وأن القنبلة قد تقتل عدة أشخاص ، وقد تجرح آخرين ، وبذلك يكون الجانى مسؤولاً عما يحدث من النتائج مسئولية عمدية .. لأن عليه ، أو قصده الجنائى . واضح ، وإن لم يكن موجهاً إلى شخص معين .. مثل شخص يضع آلة مفرقة فى سفينة مؤمن عليها ، وهى على وشك الإبحار ، لاغراقها فى عرض البحر ، والاستيلاء على مبلغ التأمين بطريق النصب ، فينشأ عن الانفجار قتل بعض الركاب أو البحارة ، وهو من النتائج الواضحة أمام المجرم ، بحيث لا يمكنه إنكار توقعها أو قبولها سلفاً .

ثم قال : إن الواقع ليس هناك فرق فى المسئولية الجنائية ، بين القصد المحدود ، وغير المحدود ، فكلاهما قصد مباشر يتناول النتيجة التى حدثت أو شرع فيها .

واستشهد حضرته فى هذا الصدد بما جاء فى كتاب أحمد أمين بك ، وجندى عبد الملك بك ، وقد جاء فى كتاب جندى بك فى الصفحة ٧٠٢ من الجزء الخامس ، أن قصد القتل إما أن يكون منحصراً فى تعمد قتل شخص معين ، وإما أن يكون موجهاً بكيفية غير محدودة الى قتل شخص أو أشخاص غير معينين . والحكم فى الحالتين واحد ، وهو أن الجانى مسئول عما أراده سواء بكيفية محدودة أو غير محدودة .

كما استشهد ببعض الأحكام مستدل بها على نية القتل ، وإمكان الاستدلال عليها بمظاهر خارجية ، ونوع الآلة التى تستعمل ، كما قالت محكمة النقض فى أحد أحكامها ، من أنه لا مانع مطلقاً يمنع قاضى الموضوع من أن يستدل على نية القتل ، بنوع الآلة التى استعملها الجانى .

ثم تكلم بعد ذلك على التطبيق القانونى فيما يختص بهذه التهمة ، ومسئولية باقى المتهمين بالاشتراك فيها بطريق الاتفاق ، وفسر آراء فقهاء القانون فى هذه النقطة ، فى حالة هذه القضية ، اتفق هؤلاء المتهمون مع حسين توفيق على قتل أمين عثمان باشا ، باستعمال مسدس وأن يقتله فى مكان عام عند باب العمارة الواقعة بها مبنى نادى الرابطة فى شارع عدلى باشا ، وفى مكان مزدحم بالناس ، وفى وقت هو عرضة فيه لأن يكتشف أمره ، وأن يطارد ، بل ودخل فى تقديرهم أنه قد يطارد ، فوقف ثلاثة منهم فى ميدان إبراهيم باشا لمساعدته ، ولتضليل المطاردين ، وقد أمدوه بقنبلة ،

وهذا الإمداد مفهوم أنه للاستعمال ، فهو لاء الشركاء إذن ، لاجحة لهم ، لأن العمل الذى قام به حسين توفيق من مقتضيات جريمته ، ومجريات الأمور العادية تفضى الى وقوعه .

التهمة الثالثة والرابعة

وانتقل بعد ذلك الى الكلام على التهمتين الثالثة والرابعة ، وهما الشروع فى قتل رفعة النحاس باشا عمداً ومع سبق الإصرار : والقاء قنبلة على سيارته، وإصابة بعض أشخاص كانوا بالترام ، وبعض سيدات كن يركبن سيارة ، وذلك من جراء القاء هذه القنبلة ، والفاعل الأصلي فى هذه القضية هو حسين توفيق ، أما شركاؤه بالاتفاق والمساعدة فهم عمر حسين أبو على ، ومحمد أنور السادات ، ومحمد ابراهيم كامل ، وشركاء بالاتفاق فقط ، وهم محمود يحيى مراد ، ومحمد أحمد الجوهري . وسيد عبد العزيز خميس ، ونجيب حسين نغرى ، ومحمد محمود كريم .

ماذا قال حسين توفيق ؟

واستند حضرته فى اثبات التهمة الثالثة الى اعتراف حسين توفيق ، حيث قال . إنه من جماعة وطنية كلفته بقتل النحاس باشا يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وأخفق ، وكان عليه أن يعود لقتله ، فلم تحن الفرصة ، وكان المقرر أن يكون أمين عثمان باشا الثانى ، فقررت الجمعية اغتيال أمين عثمان قبل مصطفى النحاس ، على أن يقتل النحاس باشا فى جنازة الأول ، وأنه تطوع لتنفيذ هذه المأمرية .

واسترسل حسين توفيق فى شرح كيفية تدبير وتنفيذ حادث أمين عثمان باشا، وتكلم على الجمعية الإرهابية وأغراضها ، فقال :

اجتمعت الجمعية ، وقررت قتل مصطفى النحاس ، وأمين عثمان ، وعملت قرعة ، ليبدأ بالنحاس ، فأصابنى القرعة ، فتقدمت لاغتيال النحاس ، ولكن الحكاية ما نفعتش ، وانتظرنا انه يخرج مرة ثانية من بيته فلم يخرج — وعرفنا انه خرج مرة وراح جنيئة الحيوانات ، ولكن معرفتنا جاءت بعد فوات الأوان ، فقررنا أننا نقدم الحكاية ، نبتدىء بأمين عثمان ، ولما يقتل أمين عثمان ، يخرج النحاس فى جنازته ،

فنفذته في أثناء الجنازة ، وكان على أنا قتل النحاس ، ولكنني كنت قد اعتقلت فلم
أتمكن من اغتياله .

وروى حسين طريقة ارتكاب الحادث فيما يلي ..

ذهبت الى النادي السعدي ، ورحت في الأول راقبت الحمة بتاعة النادي السعدي .

ومداخيلها والشوارع المحيطة بها وكذلك بيت النحاس باشا ، ووجدت ان من
الصعب تنفيذها في البيت ، وقررت أن أنفذها في النادي السعدي ، وانتظرت حتى
موعد حضوره لاجتماع الوفد بالنادي السعدي ورأيت أن أقف في الشارع المقابل أمام
الكردون بمقاع العساكر المحيطة بالنادي السعدي ، يعني أقف أمام الأجرخانة الى
هناك ، فأنا في أول الأمر مش عارف أتومويل النحاس باشا راح يجي من أي جهة ،
وكانت الخطة انه ساعة ما يجي الاتومويل عند الكردون يهدي أو يقف علشان
التهنئات والهوسة ، فكنت رايح أتقدم في الوقت ده وأضربه بالرصاص . وكان معي
ثلاث قنابل يدوية ومسدس ، وكان عند الأجرخانة عسكريان أو ثلاثة ، فخشيت أن
العساكر يطاردوني ، فاضطر إلى إطلاق النار عليهم ، فانتقلت إلى شارع رستم ، على
بعد ٣٠ متراً منهم ، وعلمت أن النحاس باشا سيحضر من هذا الشارع ، فقررت تنفيذ
الخطة عند انحراف السيارة من شارع رستم إلى شارع قصر العيني ، ولكن السيارة
أقبلت ولم أعرف أن النحاس بها للظلام ، ولأنه كان يركب سيارة سراج الدين باشا .
وعرفت ذلك بعد مرورها من التهتافات ، فحاولت عبور الشارع إلى الجهة الأخرى ،
ولكن سيارة جيش مرت في ذلك الوقت فعاقبتني عن المرور ، ثم انتقلت إلى الجانب
الآخر بعد مرور سيارة الجيش ، وكانت سيارة النحاس باشا ، قد ابتعدت فأنا عملت
حسابي ان أتومويل النحاس كان ماشي بسرعة ١٥ كيلو في الساعة وان القنبلة تنفجر في
ثمانين ثوان فرميتها أمام السيارة بعشرين متراً لكي تنفجر تحت السيارة تماماً ، فتعطّلها ،
وحينئذ أتقدم وأضربه بالمسدس ، ولكن كان من حظه أنه أسرع بالسيارة قبل انفجار
القنبلة لتفادي الاصطدام بسيارة الجيش التي كانت مقبلة من جهة المعادي ، وفيها
البنات ، فانفجرت القنبلة على بعد عشرة أمتار تقريباً ، أي لما وصل عند الحودة
بتاعة شارع النادي السعدي ، والقنبلة أصابت بعض الركبات في سيارة الجيش ،
وبعد كده فكرت أني أدخل وراءه ، ولكن الناس كلها اتلقت ناحية الانفجار ،

ووجدت انه من الصعب أن أدخل لأقتله ويجوز ويكون من الصعب أن أتمكن من ذلك ، ولا أستطيع الخروج إلا باستعمال القنابل وضرب العساكر والناس ، وتبقى النتيجة اني ما نفذت قتله وقتلت غيره ، فامتنعت عن الدخول ، وبعد ذلك وقفت زى نصف ساعة في شارع قصر العيني نفسه قلت يمكن يخرج ثم مشيت لئلا يشبهه في وروحت .

وقال ردأ على سؤال المحقق عما إذا كان قد رآه أحد وهو يلقي القنبلة :
أنا لما ألقيت القنبلة رفعت يدي لفوق ، فواحد أزهري من الواقفين جنبي شافني ، فعملت اني باهتف ، ولم يأخذ باله بعد ذلك ، ولم يفهم شيئاً
وسئل عن سبب اعتدائه على النحاس باشا ، فأجاب أنه حادث ٤ فبراير ولأن الصحف كلها اتهمته بالخيانة العظمى . وتصريح ماهر باشا ، بأنه أتى على أسنة الرماح ، واستعداده لمحاكمة النحاس باشا ، وإثبات انه ارتكب خيانة عظمى ، ووزع منشورات بهذا المعنى ، وثانياً المعروف أن «النحاس باشا لا يستطيعون» محاكمته هنا للدخول الإنجليز ، وأنه يعرف أشخاصاً مثل مصطفى النحاس باشا في بلاد أخرى ، مثل بيسير لافال في فرنسا ، وقد حكم بادانته بتهمة الخيانة العظمى ، وذلك لأن فرنسا دولة حرة لا يتدخل في شئونها أحد ، أما نحن ، في مصر ، فان كل شيء يسير بأمر الإنجليز ، ولا نستطيع حتى محاكمة خائن ، اعتدى على الشعب ، وعلى الملك .
ثم قال ، إن الجماعة وافقوا على قتل النحاس باشا بدون تردد .

ومضى الأستاذ أنور في مرافقته ، وإقامة الأدلة في هذه التهمة ، مستشهداً أيضاً بأقوال بعض المتهمين ، وقال إن جمعية حسين توفيق ، وهي جمعية إرهابية منظمة ، فكرت وقررت اغتيال النحاس باشا منذ شهر سابق على ارتكاب الحادث ، ودبروا ذلك تدبيراً محكماً ، وإن الذين قرروا ذلك هم حسين توفيق ، وكريم ، وخميس ، ويحيى مراد ، والذين أحكموا التدبير ، ورسوموا الخطة ، هم حسين ، وعمر حسين ، والسادات ، وذلك ثابت من أقوال المتهمين أنفسهم . فقد قال عمر إن أنور السادات ، هو صاحب فكرة معاقبة النحاس باشا ، وقد فكر فيها معه ومع حسين في قهوة متاتيا ، وكان القصد إرهاب النحاس باشا ، وإن أنور كان متفقاً أن ينتظرهم بسيارة تاكسي عند شارع مجاور لمتحف الشمع ، وقال مراد إن مجلس الإدارة قرر بالإجماع قتل النحاس باشا

من أجل حادث ٤ فبراير وفوض الأمر لحسين ، ولما أخفق ، قرر مجلس الإدارة إعادة الكرة .

كما استند حضرة النائب إلى قرائن أخرى تؤيد هذه الاعترافات ، منها واقعة الأزهري الذي ذكره حسين ، وقال إنه رآه وهو يرفع يده بقبيلة ، فقد ظهر أن هذا الشخص يدعى محمد حسن عيد ، ومنها أن حسين توفيق قال إن القبيلة التي ألقاها من نوع القبيلة التي ألقاها في حادث أمين عثمان باشا ، وأثبت الطبيب الشرعي صحة ذلك ، وذكر حسين أيضا ، أن القبيلة التي استعملها من نوع بريطاني بيساوي ، وعليها رقم ٣٦ ، وحرفا W.D. ، وأيد ذلك تقرير الطبيب الشرعي .

وتسلك على التهمة الخامسة وهي الخاصة بالاتفاق الجنائي على قتل النحاس باشا ! فاقام الأدلة عليها من نفس أقوال حسين توفيق وباقي المتهمين مما سبق ان ذكرناه . ثم تكلم على التهمة السادسة الخاصة بالشروع في قتل الاومباشي ليسلي ميللر يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ فسرده وقائعها وتلخص في ان ميللر كان يسير مع صديقه المجندة الآنسة جوت ولسن بشوارع الجزيرة على شاطئ النيل متجهين ناحية كوبري الزمالك ، فمرت بهما سيارة قادمة من الجهة المضادة ، ولما حاذتاهما ، وقفت وأطلق ركبها عليهما بعض مقذوفات نارية أصابت ميللر فألقى بنفسه على الأرض ، وأطلقت السيارة لنفسها العنان متجهة ناحية الجزيرة . وقد أصيب ميلر بأربعة مقذوفات نارية ، واحدة في ذقنه ، ونفذت من الجهة اليسرى للوجه ، والثانية في أسفل الإبط الأيمن ، والثالثة في مرفقه الأيمن ، والرابعة في ساعده الأيمن .

وقال حضرة النائب إنه ظهر من التحقيق ومن أقوال حسين توفيق ان هذا الحادث كان من سلسلة حوادث ارتكبها حسين ، وقد اعترف بها حسين في التحقيق فقال إنه كان متواعداً على اللقاء مع مراد ومدحت نغري ، وسعيد توفيق ليلا عند محطة بنزين شل بالزمالك ، لأنهم كانوا متفقين فيما بينهم على اصطيد أحد الانجليز ، أي قتله ، وقد التقي بهم ، وكان سعيد يقود السيارة ، وهي سيارة والده ، وركب حسين إلى جوار سعيد ، وركب مراد في المقعد الخلفي خلف سعيد وحسين ، وكان حسين ومدحت يحملان مسدسين ، ويحمل مراد وسعيد مسدساً ، ولما قابلا ميللر وصديقه هدأ سعيد من سرعة السيارة ، وأطلق حسين عيارين بيساره وأطلق مدحت عيارين بيمينه ، فأصابت الأربعة الأربعة ميللر .

وقد اعترف هؤلاء المتهمون بهذه الوقائع .

واستند النائب إلى قرائن أخرى على المتهمين وهي أن حسيناً ذكر أن المسدسين اللذين استعملوا في هذا الحادث ، من نوع « سميت اندويسون » وثبتت صحة ذلك من تقرير الطبيب الشرعى ومن فحص نوع الرصاص المستخرج من جسم ميلر .
وكذلك عثر في مخبأ جبل المقطم ، في كيس ، يسمى كيس الذكريات ، على طلقات عيار ٣٨ بوصة وهو نفس العيار المستعمل في هذا الحادث .

وأخيراً أيد الطبيب الشرعى تصوير الحادث كما صورته حسين
ثم تكلم حضرته على الجريمة السابعة ، وهي الخاصة بالاتفاق الجنائى على ارتكاب هذه الجريمة ، فدلل عليها بأقوال المتهمين في التحقيق ، وهي أن هدف الجمعية ، هو قتل بعض الزعماء المصريين والجنود البريطانيين .

ثم انتقل إلى التهمة الثامنة ، وهي الخاصة بحادث الهرم ، والمتهم فيها أحمد وسيم خالد ، ومصطفى كمال حبيشه ، وروى تفاصيل الحادث ، كما فصلناه ، واستند في إقامة الدليل على المتهمين في هذه القضية إلى اعترافهما ، وقد كانا ينكران سبب الحادث ، بادىء ذى بدء ، حتى شاء الله أن يعرف هذا السبب ، إلى أن اعترف به مصطفى حبيشه ، فقال إنه عضو في هذه الجمعية ، وتحدث عن أغراضها ، وكيفية انضمامه إليها عن طريق حسين توفيق ، وضمه إلى شعبة مدحت نغرى ، وأن أحمد وسيم خالد من بين أعضائها ، وذكر أن الجمعية ارتكبت الجرائم السابقة ، وقال عن سبب ارتكابه هو ووسيم هذا الحادث ، إنه أيام كان حسين منكرأ فكر هو ووسيم في ارتكاب حادث ، للفت الأنظار بعيداً عن حسين ، وباستعمال مسدس من العيار الذى استعمله حسين في حادث أمين عثمان ، ولما عرف أن حسيناً قد اعترف . رأى ارتكاب حادث ضد أى انجليزى لتقوية الروح المعنوية عند حسين وزملائه ، وأراد الاثنان أن يحصلوا على سيارة ليستعملوها في هذا الغرض . واتفقا على أخذ سيارة المجنى عليه في هذا الحادث ، وهو معدوح الشلقانى افندى ، وقد أيد أحمد وسيم هذا الاعتراف ، دون أن يذكر السبب الذى ذكره زميله ، وبما قاله وسيم ، إنه خرج مع حبيشه للتنزه ، فوجد معه ثلاثة مسدسات أحدها « موزر » فأخذه منه ، وعلم منه أنه سرقة من حسين بك نغرى ، والد مدحت نغرى ، وأنه يرغب في التخلص من المسدسات لأن منزله

عرضة للتفتيش لمناسبة اعتقال ابن خالته ، حسين توفيق ، وروى وسم بعد ذلك تفصيل الحادث ، وكيف هاجما المجنى عليه ، بعد أن استوقفاه ، وأطلقا النار عليه . ثم انتقل إلى التهمة التاسعة ، وهي أن المتهمين جميعاً ، ما عدا الخامس والعشرين والسادس والعشرين ، اشتركوا خلال سنوات ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، في اتفاق جنائي ، الغرض منه ارتكاب جنایات قتل رجال الجيش البريطاني ، وفريق من رجال مصر ، واستند في إثبات هذه التهمة إلى أقوال بعض المتهمين واعترافاتهم ، وأخذ يقيم الأدلة ، على كل منهم ، من هذه الاعترافات .

ثم انتقل إلى التهمة العاشرة الخاصة بوضع النار عمداً في مبنى مدرسة القنصلية الإنجليزية بالمعادي ، في ليلة ٢٤ يوليو سنة ١٩٤١ ، والمتهم فيها حسين توفيق احمد كفاعل أصلي ، ومحمد ابراهيم كامل كشريك بالاتفاق والمساعدة ، وذلك بأن صب حسين بترولا على باب المدرسة وأشعل فيه النار .

وقد اعترف حسين بأنه هو الذي ارتكب هذه الجريمة ، ولم يذكر اسم شريكه . وفي يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٦ كرر حسين اعترافه ، وأضاف إليه أن شريكه هو محمد ابراهيم كامل .

ثم قال حضرته إن الدليل على اشتراك محمد ابراهيم كامل في هذه الجريمة ، ينحصر في أقوال حسين توفيق احمد فقط .

وانتقل إلى التهمة الحادية عشرة . وهي وضع النار في جراج ملحق بمنزل مستر جراهام ، بأن أشعل حسين توفيق النار في سيارة مستر شنتون ، وهي موضوعة داخل هذا الجراج ، وقد اعترف حسين بهذا الحادث أيضاً ، وقال إن أنور فايق جرجس اشترك معه في ارتكابه .

واستند حضرة النائب في التدليل على صحة ذلك إلى أقوال الشاهد ، عمر بليغ صبرى ، أحد أقرباء حسين ، حيث قال إن حسين حاول أن يغريه على الاشتراك معه في ارتكاب حوادث حرق السيارات ، فرفض ، وأضاف عمر بأنه كان يعلم بأن حسين هو الذى يرتكب هذه الحوادث .

واستند حضرته في إقامة الدليل على اشتراك أنور فايق ، بطريق الاتفاق والمساعدة في هذا الحادث ، إلى أقوال حسين نفسه ، حيث اعترف بأنه كان معه ،

وإلى أقوال عمر بليغ صبرى ، أنه شاهد أنور جرجس مع حسين وهما واقفان
براقبان سيارة المطافئ أثناء إطفاء النار .

ثم انتقل إلى التهمة الثانية عشرة ، وهى الخاصة بأن كلا من حسين توفيق ،
وعبد العزيز خميس ، ومحمد ابراهيم كامل ، وجول أسود نعيم ، اشتركوا خلال عام
١٩٤٢ فى اتفاق جنائى ، الغرض منه قتل رجال الجيش البريطانى وسرقة أسلحته ،
واستند حضرته إلى اعتراف حسين فى التدليل على وجود هذا الاتفاق ، وإلى قرينة
أخرى ، وهى أنه جاء فى أقوال توفيق احمد باشا ، أنه وجد مسدساً مع حسين نجله
عام ١٩٤١ ، فسأله عنه فكان جوابه ، أنه للدفاع عن نفسه ، وبالرجوع إلى هذا
التاريخ ، نجد أنه يتفق مع تاريخ تكوين الجمعية ، كما استند حضرته إلى اعتراف خميس
بأنهم ألقوا جمعية الشباب المجاهدة ، منه ومن حسين ، ومحمد ابراهيم كامل ، وجول
أسود نعيم ، وأغراض هذه الجمعية ، هى القتل وسرقة السلاح بالإكراه . وأنهم اعتدوا
مرة على أحد الضباط بالضرب ليسابوه مسدسه ، وأيد حسين هذا الاعتراف ، كما
أيده جول أسود ، بقوله إن هذه الجمعية كان غرضها مناهضة اليهود ، والإنجليز
بالطرق السلمية .

ثم انتقل حضرته إلى التهمة الاخيرة ، وهى الخاصة بجرائم سجن الاجانب ،
والشروع فى سرقة مسدس الكونستابل محمد حسن بطريق الإكراه ، والمتهم فيها
حسين توفيق ، ومراد ، والجوهري ، وخميس ، ومدحت نحرى ، وسعيد توفيق ،
وخيرى عباس ، وسرد تفصيلات هذا الحادث ، مما سبق أن فصلناه .

واستند حضرته فى إثبات هذه التهمة إلى أقوال عمر حسين أبو على ، حيث كشف
عن سر هذا التآمر ، إذ قرر أن الاومباشى السجان عبد النى احمد ، أبلغه رجاء أنور
السادات فى أن يعدل عن اعترافه عليه ، مقابل مساعدته فى الهرب ، كما قرر المجنى
عليه أن حسين توفيق كان يحاول جاهداً الحصول على مسدسه ، فبذل كل ما فى وسعه
ليجول دون ذلك ، وأن جميع المتهمين كانوا مرتدين ملابسهم استعداداً للهرب ، كما
استند إلى أقوال شهود هذا الحادث وهم مأمور سجن الاجانب ، وضباط القسم
السياسى .

مرافعات المدعى بالحق المدعى

وقد انتهت النيابة من مرافعتها فى ذلك اليوم ، وأجلت القضية إلى جلسة الاربعاء
١٤ أبريل لسماع مرافعات المحامين عن المدعين بالحق المدعى . .

مرافعة الأستاذ عبد اللطيف محمود

جلسة ١٤ أبريل

وقد تمت مرافعات الدفاع عن المحامين بالحق المدنى ، فى هذه الجلسة وبدأها الأستاذ عبد اللطيف محمود بك عن السيدتين حرم أمين عثمان باشا وكريمته المدعيتين بالحق المدنى :

حضرات المستشارين

يظهر أن قيم الأرواح قد هانت فى هذا العصر حتى على أمراء البيان ممن لهم شرف الوقوف أمامكم للدفاع عن المتهمين ، كما هانت من جانب آخر على مدعى المعرفة ببعض العلوم الحديثة . فرأى هؤلاء وهؤلاء أن يحاولوا جاهدين إقامة الشبهة على أن أمين عثمان المصرى الصميم ، والذى كان وزيراً يقوم بواجبه أحسن قيام ، أن أمين عثمان هذا . رجل يجب أن يذهب دمه هدرأ . ويجب أن تستباح آدميته .

ولم كل ذلك ؟ سأحارل جاهداً مثلكم أن أصدق كل هذا ، لأن خليطاً من الشباب الفاسد من شباب هذا الجيل — وهم بحمد الله قليلون — ولا أجد ما أصفهم به أبغ بموصفتهم به النياحة العمومية ... هذا الخليط قام بخلده ، أوبث فيه أن دمه حل لهم مباح سفكه ، بمقولة : إنه كان من أنصار الإنجليز

أما على أى أساس بنوا حكمهم . أو ما هو مصدر الوحي الذى هبط عليهم فأفهمهم هذا الفهم ؟ كل هذا لن تجدوا له أثراً فى أقوالهم المسطورة أمامكم فى الأوراق ١١ .

ويقيناً أنهم لم يدرسوا الأشخاص ولم يدرسوا القضية المصرية ، ولم يعرفوا الروابط والمعاملات السياسية حتى نقول بأنهم خرجوا من دراساتهم بالحكم على الأشياء حكماً مبنياً على أساس سليم أو معقول .

ومن المحقق أيضاً أن هذا الخليط الشاذ لم يتم دراسته المدرسية حتى يمكن القول ، مع التجوز ، بأنه توافر لديهم عنصر من عناصر تقدير الأمور . لم يبق بعد ذلك إلا أن يكون الإجراء جبلة فهم دفعهم إلى مافعلوا وهم غير نادمين . إن لم تصدقوا ما أقوله عنهم فلستم أن تسألوهم وهم أمامكم عن مؤهلاتهم ، وعن الأسس التى بنوا عليها أحكامهم بالقتل

— بل مالى أطلب إليهم هذا ، والأوراق أمامكم ، تنبئكم بحقيقة حالهم ومقدار ما حصلوه من دراساتهم ، ومدى خروج بعضهم عن طاعة أهليهم .. ؟
 — بل أمام حضراتكم اعتراف بعضهم بأهم كانوا يتربون من مدارسهم لينقطعوا إلى التدريب على إطلاق النار والقاء القنابل .
 وليت ذلك لمصلحة البلد المسكين المنكوب بوجودهم ، وائتمائهم إليه . ولكن كان هذا يقتل الأبرياء الأمنيين من المصريين .

كان بودى أن أعفيكم من السياسة والخوض فيها غير أن واجبى نحو المجنى عليها التى أمثلها يقتضى أن أتكلّم إليكم قليلا على من فقدته تطهيرا له ولسمعته وهو ضحية لا تستطيع عن نفسها دفاعاً . فلقد أفسدت السياسة فى هذه الأيام كثيراً من الآذواق ، كما أفسدت التقدير لكل شىء ، ففشا الاستهتار بالكرامات وتجاوبت أصداء الشر ، وتسابقت القوى الجهنمية فجعلت من بعض عباد الله ، ممن نعلم ويعلمون أنهم خدام لبلادهم ، جعلت من بعض عباد الله هؤلاء خونه يتغالى البعض فى التشهير بهم ، ويحرض البعض عليهم ، ثم يتقدم الأشرار لقتلهم زلفى ثم نجد من بيننا فريقاً يتمدحون بجرمهم ، أو يتنلسون لهم بعض المعاذير .



عبد اللطيف محمود بك

ثم يأتي بعد ذلك ، أو مع ذلك ، من يحاولون أن يبرروا قتل النفس التي حرم الله قتلها بمقولة ان العلم الحديث اخترع شيئاً سيئاً سماه المرض النفسى يجعل المصاب به فى حل من فعلته ، أو على الأقل غير مسئول مسئولية كاملة عن فعلته ، مع أن الجانى قد أعد عدته كاملة ، وتربص لفريسته وهى آمنة مطمئنة . ومع أنه ليس بين القاتل والمقتول ضخمة أو نار أمثال هؤلاء الساجين فيما يسمونه أمراض النفس ، الطائنين فى عوالم الخيال والذين يضحون أصولاً وظواهر يتدعونها ثم يخالون ما يقولون به حقاً . أمثال هؤلاء يجب أن لا نغنى بأقوالهم وأن لا تؤخذ ترهاتهم مأخذ الجد الذى يصح للقضاء أن يستند إليه .

من هو أمين عثمان باشا الذى يحاولون اليوم أن يجعلوا منه كبش فداء لعهد حكمه الإنجليز ، ظاهرين أو مستترين ، عهد تقلبت فيه حكومات ، وتخرج فيه كثير من الوزراء ؟

وهل حقيقة كان أمين عثمان يداً إنجليزية . أو أنه كان مصرياً صميمياً . ووطنياً قدر عن عقيدة — أخطأ فيها أم أصاب — أن أنجع الطرق لخدمة قضية البلاد أن يأخذ القوى المتحكم من طريق الملاينة والإقناع والتفاهم ليكسب لمصر ما لم تستطع أن تأخذه قوة واقتداراً .

وهل كان أمين عثمان المصرى الوحيد بين المصريين — وزراء وغير وزراء — الذى قام رأيه على حسن التفاهم مع الإنجليز . وعلى الاتصال بالإنجليز وعلى مصادقة الإنجليز . أمل الوصول إلى حل تستقر عنده الأمور ؟

استعرضوا معى كل الوزراء الذين حكموا مصر فى هذه الفترة ، ثم قولوا لى اسم واحد من الآخرين لم يصانع الإنجليز . ولم يحامل الإنجليز أو رفض الحكم مع وجود الإنجليز .

إذا استطعتم أن تذكروا اسماً واحداً لم يفعل ذلك . حق لكم أن تقولوا على أمين عثمان بأنه صنيعه الإنجليز ، وأن دمه حل لكم يصح أن يسفك دون أن يسأل قاتله مسئولية كاملة عما اقترفته يده .

أما وأنا واثق من العجز عن تقديم هذا الاسم فلا تنسبوا القتل الذى وقع إلى غير سببه . كما لا يجوز لكم الادعاء بأن الجريمة وليدة مرض يقول به علم غير

ناضح اسمه علم النفس . بل ابجثوا عن عذر آخر غير ما اتخذتموه سبباً للدعاء بأن القتل عامته الصلة بالإنجليز .

نعم ياسادتي !! ليس هذا المرض الذى تقولون به وتمسكون ، ليس هذا المرض مقصوراً على الطائفة المندفعة الآن إلى الشروع فى قتل مصطفى النحاس ، وإلى قتل أمين عثمان وأصدقاء أمين عثمان . ويمينا لو سلمتم بوجود هذا المرض ، وسلمتم بنتائج لتجدن فريقاً آخر تظهر عليه أعراض هذا المرض الجديد . ولن يكون أمين عثمان وأصدقاء أمين عثمان ضحيته الوحيدة . ولن تأمن جميعاً وبغير استثناء ، أن يصيبنا رشاش من قذائفه ونتاج أعراضه تذهب بريح البلاد ثم لا تبقى ولا تذر .

الموقف خطير . والنتيجة التى تجرون وراءها ليست لمصلحة أحد ، فان ظننتم ، وبعض الظن إثم ، أنكم بمحاولة الاستفادة منها ، لأن القتل هو أمين عثمان ، والضحية هى أمين عثمان ، فأخوف ما أخاف أن يكون ما لك اليوم ، عليك فى الغد .

أنا لا أغرى أحداً بأحد ، وكلكم يعرف عنى مقت الجريمة والمجرمين مهما تكن الدوافع ، ومهما تكن الأسباب ، غير أنى ناصح ، والنصح الحق من الإيمان .
تعالوا نتحدث عن الجريمة النكراء التى وقعت وتحدث عن ارتكابها من المجرمين ، وما قام من دليل ، ذلك أولى بكم ، وأولى بى ، وأولى بقولة الحق التى نطلب إلى القضاء أن يقولها واضحة وقاطعة .

ودعونا أيضاً من الباعث على ارتكابها ، هذا الباعث الذى نم عليه الأسلوب الذى اتبع فى المناقشات فى الجلسات ، فسترون أنه لا فائدة للمتهمين من إثارتهم ولا رجاء لهم من ورائه ، ذلك لأنه صحيح ، ولأن الحقيقة الصارخة لا تجعل منه مبرراً لما ارتكبه المتهمون .

وإذا كانت المناقشات قد تناولت موقف النحاس باشا من الإنجليز وموقف أمين عثمان من الإنجليز وحادث ٤ فبراير وقصته . تلك القصة المزيقة التى اتخذت أساساً لحملة تشهير لم ينكب بمثلها بلد من بلاد العالم بقدر ما نسكت بها مصر ، حيث وجهت الحملة إلى بعض أبنائها وهم من أخلصهم لها وأقدرهم على خدمتها .

إذا كانت هذه المناقشات قد أثارت ما كان مستوراً . فكشفت عن أمر من تناولتهم من الأشخاص غير الوفدين فإن علينا أمام الوضع الذى وضعتمنا فيه ، وأمام التهم التى

كملت جزافاً وبالباطل ، علينا أن نكشف حقائق الأمور ، وعلى نفسها جنت براقش .
وسيتولى زميلي الأستاذ ابراهيم فرج القيام بذلك .

وسترون أن هذه المسائل التي اتخذت للنيل من مصطفى النحاس ، ومن أمين عثمان
مردودة سهامها الى أصحابها .

كما تكفلت النيابة بالدليل المادى من الأوراق ، حيث وفّت موضوع الجريمة
حقه وقدمت أدلتها بما لا مزيد عليه .

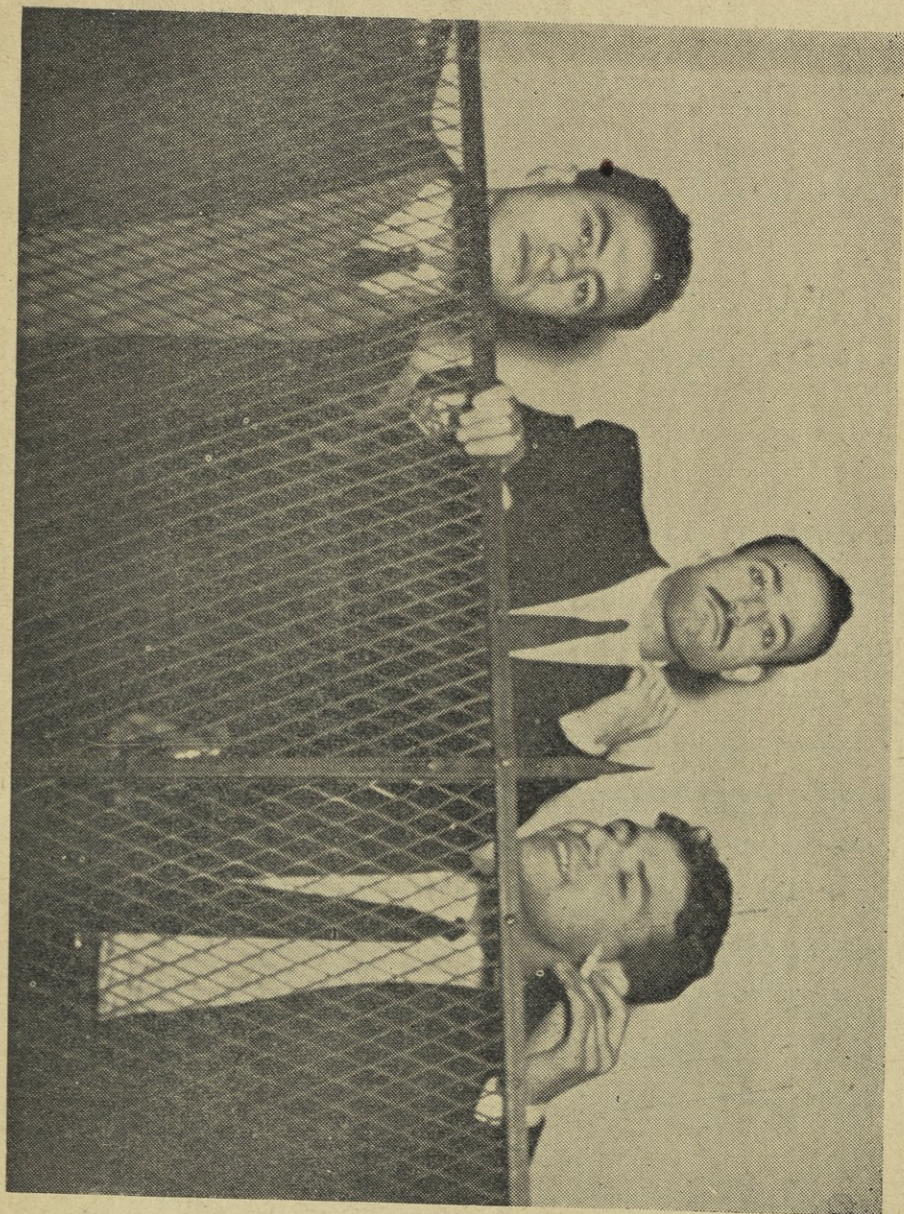
ولا يسعنى مخافة التكرار إلا أن آخذ بتلك الأدلة المادية التي سردها وإلا أن
أعتمد عليها للمطالبة بالتعويض الذى أعتقد أنه غير مبالغ فيه وهو ٢٠ ألف جنيه .

مرافعة الأستاذ ابراهيم فرج

يا حضرات المستشارين :

أود بادىء ذى بدء أن أقول بأن ما أبدية من دفاع فى هذه القضية ،
وخاصة ما يتصل منه بالسياسة من قريب أو بعيد . هى آرائى كبحام أملتها مصلحة
الدفاع عن موكلتى ، ذلك لأنى أربأ بالقضاء أن يكون ميداناً للمجادلات الحزبية من
ناحية . ولأنى من ناحية أخرى إذا كنت وكيلا عن حرم المجنى عليه ، المغفور له
أمين عثمان باشا ، وكريمته ، فليست فى هذا المجال أتحدث عن هيئة سياسية معينة .
ليس الاغتيال السياسى بالأمر الحديث فى تاريخ العالم ، وفى تاريخ مصر بالذات .
ولعل من أبرز حوادث التاريخ القديم قتل قيصر فى رومة ، وعمر وعثمان فى صدر
الإسلام . ولقد أبرز شكسبير فى رواية عن قيصر أروع وأدق وصف لعقلية بعض
الناس وحكمهم . إذ يبيننا نراهم ناقلين على قيصر تحت تأثير ما ألقى خصومه فى روعهم
نراهم بعد مرثية لا أكثر ولا أقل ، ينقلبون على هؤلاء الخصوم مطالبين بدمهم
انتقاماً للرجل الذى صور لهم منذ برهة أن قتله كان حقاً وللصالح العام . ولم ينبج
عمر بن الخطاب نفسه من متأمرين نفذوا فيه حكمهم الظالم وهدوا بفعائمهم ركنا
من أركان الإسلام .

كذلك لم ينبج خلفه عثمان من نفس المصير ، وإن اختلفت ظروف القتل وأسبابه .
ثم استشهد حضرته بما جاء فى حيثيات حكم صدر فى قضيتى اغتيال سياسى ، وهما قضية
مقتل اللورد موين ، وقضية مقتل الدكتور أحمد ماهر باشا ، وقد جاء فى القضية الأولى ما يأتى :



فريق من المتهمين وهم ، عمر حسين في الوسط
والى يمينه مصطفى حبشه ، والى يساره محبوب على محبوب

« ليس القتل السياسي كالقتل العادي في استئصال عقوبته ، فانه مهما يكن الرأي فيه ، فهو ليس إلا وجهة نظر لا يصح الأخذ بها حتى ولو كان في القانون ما قد يتسع لها ، لأنه إذا تركت الأرواح تحت رحمة الأهواء الشخصية ، وقتلت بدعوى العقيدة السياسية ، إذن لشاعت الفوضى ، وتقوض المجتمع ، فإن لكل وجهة هو موليا ، والخلاف في الرأي أمر طبيعي ، فمن البلية أن يضار إنسان برأى يراه مخالفاً لرأى آخر .



الأستاذ إبراهيم فرج الحامى

وجاء في القضية الثانية ما يلي :

« مهما يكن الرأي ، في الجرائم التي ترتكب ببواعث سياسية من جهة . أخذ مرتكبها بالرفافة اعتباراً بأنهم ليسوا من أولئك الذين يقترون الآثام لما ترتب وضعية وبواعث دنيئة — مهما يكن الرأي في ذلك — فإن منها جريمة القتل بخاصة ، يجب أن يؤخذ مقارفوها بمنتهى الصرامة والشدة ، إذ أن هذه الجريمة ، حتى على أساس أن الباعث عليها غالباً هو الخلاف في الرأي ، هي شر الجرائم وبألا ، وأسوأها عقبي ذلك بأنها تقع — أكثر ما تقع — على الألفاذ الأعلام الذين يعرفون ما لو طهم عليهم من واجب ، وما لنفوسهم من حق ، فهم متى آمنوا برأى ، فيه خير لآمتهم ،

جهروا به ، ودعوا إليه ، وناضلوا عنه ، لا يزالون في سبيله رضى أو سخطا ، ولا
نحشون غضباً أو عنقاً .

وانتقل حضرته بعد ذلك إلى الكلام على حادث ٤ فبراير ، قائلاً إن الدفاع أثاره
وحاول من مجرى أسئلته لشهود البنى ، من رجال السياسة ، أن يخلص إلى محاولة التشكيك
في وطنية زعيم الوفد ، والمرحوم أمين عثمان باشا ، ليصل من ذلك إلى الكلام في
بواعث القتل ، وكان يمكن فهم وجهة النظر هذه ، لو أن المتهمين أصرواعلى اعترافهم
كما فعل غيرهم في قضايا الاغتيالات الأخرى من قبل .

ثم قال :

ولكننى أجد ، والعجب يملؤنى ، أن القضية تطورت من متهمين معترفين يريدون
أن يجهلوا من أنفسهم أبطالا ، إلى آخرين متخاذلين لا يترفعون عن إنكار ما ثبت
على لسانهم في محاضر رسمية تارة بالقول بأنهم أبدوا هذه الأقوال تحت سيف التهديد ،
وتارة أخرى بأنهم أبدوها متأثرين بالتدليل والترغيب . ذهبوا في ذلك إلى حد
اختصام النيابة العمومية بدون مبرر ظاهر ، إذا لوحظ أن التحقيق جرى في ظل
حكومة لا شأن للبنى عليه بها ، وذلك بطلب سؤال حضرة وكيل النيابة المحقق
كشاهد يحلف البين ، وكان من نتيجة ذلك إقصاؤه من المرافعة في الدعوى .

ولست أدري كيف أوفق بين هذا الاتجاه ، وبين طلب تحقيق حادث ٤ فبراير
لمعرفة مدى اتصال بعض المجنى عليهم به ، اللهم إلا إذا قيل إن بحث حادث ٤ فبراير
هو دفاع احتياطي لدفاعهم الأصلي الذى يتلخص في أن المتهمين لم يعترفوا ، وبالتالي
لم يقرّفوا الجرائم المنسوبة إليهم . ولقد كان يصح ، بعد هذا الاتجاه في الدعوى ،
أن تتجاهل بواعث المتهمين ونمتنع عن الخوض فيها ونقصر الكلام على الاعترافات
والأدلة الثابتة في الأوراق ، وهو ما وفاه حضرة وكيل النيابة المترافع شرعاً وبيافاً ،
ولكننا وقد أثار الدفاع عنهم حادث ٤ فبراير جاعلا منه سبباً لاقراف حوادث
الاعتداء . قد أصبح لزاما علينا أن نتناوله في المرافعة حتى لايقول قائل إننا نحشى
الكلام فيه .

وإذا جاز لنا أن نقارن بين هذه القضية وقضايا الاغتيالات الأخرى التى سبق
عرضها على القضاء المصرى ، وجدنا حمل المحكمة أثقل في هذه القضية ، ذلك أن

مأ موريته في القضايا السابقة كانت مقصورة على تحقيق ثبوت أو عدم ثبوت الجريمة في حالة إنكار المتهمين لها أو تحقيق بواعثهم في حالة اعترافاتهم بارتكابها ، أما الجمع بين الاثنين بهذه الاستفاعة وتلك التوسعة فأمر جديد في قضيتنا ، إذ لم يسبق لمتهم منكر في جريمة اغتيال سياسي ، أن طلب من القضاء أن يحقق له بواعثه على اقرار جريمة يتنصل من تبعاتها وينفي عن نفسه تهمة ارتكابها .

وقد بدأ المتهمون ، أو معظمهم بإظهار أنفسهم بمظهر الأبطال المستعدين للتضحية بأرواحهم أو حريتهم ، في سبيل عقيدتهم ، وانتهاوا كما ترى المحكمة بمظهر جد مختلف هو إنكار الجريمة وإنكار اعترافاتهم بارتكابها . ولا أعتقد أن في مقدور الدفاع مهما أوتي من البلاغة وسحر البيان أن يقنعكم بأن هؤلاء المتهمين وخاصة المعترفين منهم لم يرتكبوا الجرائم المنسوبة اليهم ، أو أن اعترافاتهم مشوبة بالوعد أو الوعيد . أترك للنيابة العمومية مهمة إثبات الجرائم المنسوبة الى المتهمين وقد أدت واجبها خير أداء وأقصر دفاعي على الناحية التي لم تتوسع فيها النيابة كثيراً أى ناحية الباعث للمتهمين ، وهل هناك شيء من قريب أو بعيد يبرر الفكرة التي تسربت الى نفوس هؤلاء الأغرار من أن لبعض المجني عليهم يدأ في حادث ٤ فبراير .

وإذا جاز أن تبجثوا في بواعث المتهمين لتقدير عواملهم النفسانية ، فإنكم أبعد من أن تحاكموا اشخاصاً ليسوا مقدمين امامكم فتحكموا عليهم كما يرى الدفاع ويريد ، بأن دمهم قد أصبح مباحاً أو أن لقاتلهم عذراً في إهدار دمهم .

واسمحوا لي ايضاً أن أقول إن المسائل السياسية العليا ، وخاصة ما كان متصلاً منها بجبهات مختلفة كحادث ٤ فبراير ، ليس من السهل ان يتقصى القضاء جميع وجوهه ويصل إلى قراره ، فإن تحقيق مثل هذا الحادث يقتضى معرفة مقدماته وظروفه وكل ما يتصل بها ، ما ظهر منها وما بطن ، وليس ذلك ميسوراً دائماً ، بل هو في هذا الحادث بالذات يكتنفه الغموض ويحرص اولو الامر أنفسهم على اجتناب الكشف عنه كما حدث في مجلس الأمن ، عندما أراد الإنجليز فتح الباب للحديث فيه فحرص النقراشي باشا على إيصاد هذا الباب ، مع ان الكثيرين قدروا ويقدر انهم أنه أساء بذلك إلى القضية الوطنية التي يدافع عنها عند الدول التي كان يحتمك إليها . لقد قتل المغفور له أمين عثمان باشا وشرع في قتل صاحب المقام الرفيع مصطفى

النحاس باشا وقيل في سبب ذلك إن له ياداً في حادث ٤ فبراير أو أنهما على الأقل لم يقوموا
بواجبهما نحو العرش بصدد هذا الحادث ، وأصبح لزاماً علينا أن نتفي اشتراكهما فيه
أولاً ، وأن نثبت أنهما قاما بما يمليه الواجب نحو الوطن والعرش وأن موقف مصطفى
النحاس في ذلك اليوم كان موقفاً خالداً جديراً بوطنيته وزعامته . أما باقي المسائل الخاصة
بذلك الحادث المشؤوم كمعرفة مقدماته أو تقصى السياسة التي أملت على الانجليز ،
هذا التصرف الأثيم ، فمسائل تترك بعضها للتاريخ والبعض الآخر للرأى العام .
لأننا أبعد من أن نتهم غيرنا في صدد التحدث عن أنفسنا ، ولسوف يقول التاريخ
قوله فيهما كما يقولها الرأى العام في انتخابات حرة سيأتى يومها إن قريباً أو بعيداً
ثم أرجأ الكلام على حادث ٤ فبراير وتكلم عن ناحية من النواحي التي أثارها الدفاع
بخصوص ميول المغفور له أمين عثمان باشا الشخصية وأشار إلى خطاب أمين باشا
الخاص بعلاقة مصر بالإنجلترا فقال إنه ينادى بتوثيق العلاقات بين مصر وإنجلترا
بحيث ترتبطان معاً برباط شبيه بعقدة الزواج المبني على حب متبادل ، وأنه هو
وأمثاله ممن أدركوا عقلية الانجليز ، كفيلون بتدليل الصعوبات التي تعترض هذا
الرباط أو تشوب صفاءه .

وتساءل حضرته عما يعاب على مصرى يقول مثل هذا القول علانية وفي حضور
زعماء مصر الذين أمضوا المعاهدة دون أن يعترض عليه أحد . وهل يفترض في كل
ساستنا ، حتى في ساعات الصفاء وحفلات المجاملة ، أن ينادوا بعداواتهم للانجليز
وإلا استحقوا الموت على أيدي هؤلاء الشبان المفتونين !

ثم أليس خطاب المغفور له أمين عثمان باشا مستمداً في الواقع من تطورات
السياسة المصرية مع الإنجليز : خصام يعقبه استرضاء ، ليعود بعدها إلى عنفه ، وهكذا
دواليك ثم ينتهى الأمر بمعاهدة ، ما ينقضى وقت قصير عليها حتى يتهامس الناس
عن أوجه نقص فيها .

ثم ضرب مثلاً بموقف المرحوم أحمد ماهر باشا ، الذى ذهب ضخمة رأيه ،
وصراحتة ، عندما نادى بدخول مصر الحرب بجانب الإنجليز ، وحلفائهم ، مخالفاً
في ذلك الرأى العام ، فقد اعتبر دخول مصر الحرب ، هو التعاون مع الإنجليز ،

إلى أبعد الحدود ، مع أن أحمد ماهر باشا ، كان في وقت من الأوقات من ألد أعدائهم حتى أنه في حوادث قتلهم ، ورغم القضاء ببراءته صرحوا بأنهم لا يعترفون بهذه البراءة ، وأنه تجوز محاكمته إذا وطئت قدمه أرضاً بريطانية ، ولم يقل الدفاع عن قاتل ماهر باشا ، إنه خان وطنه ، أو صانع الإنجليز لمصلحة ذاتية متنكراً لمبادئه ولماضيهم معهم .

وانتقل بعد ذلك إلى قصة الوزارة العثمانية التي أثارها الدفاع ، وخلاصتها أن أمين باشا كان محل تفكير في أن يرأس وزارة تحكم مصر على غير إرادة ملك البلاد ، وقال إن هذه الحكاية ، لا تعدو رواية خلقتها خيال سقيم وكذبها جميع من نسبت إليهم من الأحياء ، على أنه بفرض صحتها ، فإنه لم يقل المتهمون في التحقيقات ، إنه من دواعي نعمتهم على أمين باشا ، أنه كان يتأمر على العرش بتشكيل الوزارة المزعومة ، ومن ثم لا يصح التعرض لباعث لم يدعوه ، اللهم إلا إذا قبل ، بأن القاتل يقتل أولاً ، ثم يبحث له عن دوافعه لارتكاب جريمته بعد ذلك ، ويطلب إلى القضاء تقدير هذه الدوافع ، رغم أنها لم تخطر ببال القاتل من قبل ، أو قيل إن المحكمة ، في قضايا الاغتيالات السياسية تنعقد لمحاكمة المجنى عليهم ، لا لمحاكمة قاتليهم ، تبحث حالة هؤلاء السياسيين المساكين ، وتقبلها ، وتتلأس خفاياها لمعرفة ما غاب منها عن علم قاتليهم ، ثم تأخذ هؤلاء القتلة بالشفقة ، لأن لهم عذراً في جنائيتهم على أرواح العباد .

واستطرد حضرته يقول : إن أمين باشا لم ينكر ميله نحو الإنجليز ، بل كان يجهر بذلك في كل مناسبة وعلى رموس الأشهاد ، فهو لم يخش أحداً في طبيعته ، ولم يخف عن أمته حقيقة عقيدته ، شأن غيره ممن يجرون بعدوانهم للإنجليز في العلن ، ويصانعونهم في الخفاء ، وليس يصير شخصاً أن يرى الخير في توثيق علاقات مصر بتلك الدولة ، وأنه يمكن لمصر أن تنال منها بالسياسة مالا تناله بالشدة .

ورد على قول بعض الزعماء الذين شهدوا في القضية ، من أن أمين عثمان باشا لم يكن يعمل للصالح العام ، فقال : إنه مع احترامه لأشخاصهم يقول إنه إذا سئل كل منهم عن أخيه لأبدي رأياً لا يرضيه ، ثم إن بعض هؤلاء الشهود لا ينتمون إلى الوفد . وقال حضرته عن رفعة على ماهر باشا ، إنه يكفيه في التعليق على شهادته ، أن يشير إلى ما نسبته رفعتهم إلى المغفور له أحمد حسنين باشا من أنه كان يعلم

تمام العلم ، بما اتقوته الحكومة البريطانية من استعمال القوة والعنف في ٤ فبراير ، وعلى الرغم من علمه ، لم يفض إلى الزعماء في اجتماعهم بمعلوماته ، ولو أخبرهم ، لتفادوا الحادث ، ولكنه حضر أمام المحكمة في اليوم التالي محاولاً التهمين من شأن أقواله الأولى ، بقوله إنه فوجئ بتوجيه هذه الأسئلة ، وإنه لم يكن على استعداد للإجابة عنها . ثم قال حضرته : إن العبرة التي يمكن استخلاصها من شهادة ماهر باشا : هي ان هناك خفايا في الموضوع - الوفد برىء منها - تمس استخفافاً قد تظهرها الأيام ويكشف عنها التاريخ .

أما دولة حسين سرى باشا ، وهو رئيس الوزارة التي حدث بسببها أو في عهدها حادث ٤ فبراير فقد أراد أن ينفى عن نفسه ، بطبيعة الحال ، مسؤولية الأعمال التي أدت إلى هذا الحادث المشؤم ، وذلك بقوله ، ان الحركات العدائية التي كانت تبدو من الشعب ضد الإنجليز . لم تكن هي السبب المباشر للحادث . وإنه كان في مقدوره أن يمنع حوادث الشعب ، لولا أنه رأى عدم التعرض لها ليكن للشعب أن ينفس عن نفسه .

ثم اعترف دولته أن من العوامل التي أدت إلى تنحية وزارته ، اضطراب الأحوال ، بسبب اختلاف الأحزاب المشتركة في الوزارة ، الأمر الذي يؤدي بطبيعته إلى شل أداة الحكم وإشاعة القلق في وقت عصيب تحتاج فيه البلاد إلى حكم يتسم بالحزم والاستقرار .

أما أن الحركات العدائية لم تكن من أسباب الحادث ، فهو رأى خاص بدولته ولا نملك نحن الحزم مثل دولته بأن هتافات الجماهير إلى الأمام يا روميل ، وغير ذلك من الهتافات المثيرة ، في وقت كانت فيه جيوش روميل على أبواب مصر لم تكن السبب المباشر لذلك الحادث المشؤم .

وقد حضرته شهادة هيكل باشا واستخلص منها أن السفير البريطاني تدخل في إخراج علي ماهر باشا سنة ١٩٤٠ بإنذار قبيله الزعماء السياسيون ، وأن حسين صبرى باشا اتصل بالسفير قبل تشكيل وزارته . وطلب إليه موافقته وتسهيل مهمته وإلا فإنه يعدل عن تشكيلها . وفي ذلك دلالة على أنه ومن معه لم يجدوا حرجاً من الرضوخ لمشيشة الإنجليز ، وأن السفير البريطاني اتصل بحسين باشا وأبلغه أنه يجب الاتفاق معه مقدماً على تشكيل الوزارة الجديدة فطمأنه حسين باشا بأن الوزارة

الجديدة لن تكون عدوة الإنجليز ، وان استقالة سرى باشا ترجع الى المظاهرات التي حدثت في عهده والى اختلاف الأحزاب .

ثم قال حضرته إن زعيم الوفد ، رغم اقصائه ، كان يبصر المسؤولين ، كلما طلبت مشورته ، ويحذرهم عاقبة تلك السياسة الفاسدة التي كانت تهدد مصالح البلاد في الداخل والخارج ، فلم يعبأ أحد بنصحه حتى تخرجت الأمور وأفلت الزمام ، وتفاقت الحال ، عندئذ فقط فكروا في دعوته والاستعانة بمكانته من الأمة في تهدئة الحال وإصلاح ما أفسدوه .

وقد فصل رفيعته في شهادته الظروف التي اكتنفت هذه الدعوة وقت وصولها اليه تفصيلا وافيا ، فلم يترك واقعة صغيرة أو كبيرة الا أوردها ، حتى تسامل بعض الناس عن جدوى هذه التفصيلات الصغيرة مع أنها كبيرة الأهمية واضحة الدلالة في أن رفيعته كان خالي الذهن بما كان يجري في مصر وأشار حضرته الى ذهاب النحاس باشا يوم ٤ فبراير واجتماعه بالزعماء بقصر عابدين ، وموقف هؤلاء الزعماء وأنهم كانوا يرمون إلى شيء واحد يدور حول استبقاء العهد واستمرار الحكم في أيديهم بالرغم من أنه غير دستوري ، وبالرغم من أنه أدى في النهاية إلى أسوأ النتائج ، وهو إنذار يقدمه الإنجليز إلى جلالة الملك ، وقال إن النحاس باشا لم يكن يعرف شيئا عما جاء في هذا الإنذار ، حتى تلاه حسنين باشا على المجتمعين ، وفوجئ رفيعته باقحام اسمه فيه وطلب الإنجليز تشكيل وزارة برياسته أو وزارة يرضى عنها . وقد وافق الزعماء على قبول الإنذار وتنفيذه بشرط الإبقاء على العهد والاشتراك في الحكم . فرفض النحاس باشا ذلك وكرر ما سبق أن قاله وهو أن السبيل الوحيد لإنقاذ البلاد هو إزالة ذلك العهد . ثم قال إن الذي يوضح موقف الفريقين ، هو أنهم قبلوا جميعا تأليف وزارة قومية يكون رئيسها النحاس باشا . وهذا الأمر في حد ذاته تنفيذ للإنذار البريطاني ، يعني أنه لم يكن عندهم مانع من أن يكونوا وزراء ولو برياسة النحاس باشا . فاذا رفض النحاس باشا ذلك بناء على سياسة الوفد الثابتة المعروفة ، وهي رفض الاشتراك في وزارة ائتلافية ، وبناء على أن هؤلاء الأشخاص أنفسهم هم الذين أوصلوا الأمور الى ما وصلت اليه ، وبناء على ما يقتضيه حل الأزمة من الرجوع إلى الاحوال الدستورية الطبيعية فهناك يذكرون الإنذار .

لقد قيل كلام كثير هنا في هذه القاعة وفي الخارج من أفواه الكبار والصغار ، عن

مسئولية النحاس باشا في حادث ٤ فبراير ، لأن وطنية النحاس باشا أثبت عليه إلا أن يتقدم لإنقاذ الموقف في ذلك الوقت العصيب ، ولو عرض نفسه لكل هذه الأباطيل . ولكننا نسأل اليوم هؤلاء المتقولين : ماذا كانوا يقولون أو يفعلون لو أن رفعة النحاس لم يصدع لأمر جلالة الملك الذي تفضل وخاطبه بأن الوطنية وبذل التضحية وإنكار الذات تقتضيه تحمل المسؤولية لإنقاذ الموقف .

بقيت كلمة عن أمين عثمان ووطنيته ومواقفه السياسية ، ولا يصح في تقديرنا هذه المواقف السياسية ، أن ننظر إليها بالعين التي ننظر بها إلى الأمور في الوقت الحاضر فقد كانت السياسة المصرية قبل مصرع الفقيه الكريم متجهة بإجماع الزعماء إلى الاتفاق مع الإنجليز ، والاتصال بالإنجليز ، وكان أمين عثمان باشا واسطة هذا الاتصال بالنسبة للنحاس باشا وحده ، بل بالنسبة للأحزاب السياسية الأخرى جميعاً . عمل مع محمد محمود باشا وعمل مع أحمد ماهر باشا وكان عندها موضع الثقة والتقدير والإكبار ، وهذا يقطع بأن الرجل لم يكن يعمل لخدمة حزب معين بل كان يعمل لحساب مصر وحدها ، مقدماً خدماته في سبيل قضية البلاد لكل حزب بنفس الروح والإخلاص على السواء .

كان أمين عثمان باشا رجلاً يمتاز بالشجاعة والصراحة والصدق . يقول بما يؤمن به ، طرازاً نادراً وعقلية واسعة الأفق تختلف عما نألفه في شئون السياسة من الخسام والتقاطع فهو لا يحقد على أحد ولا يكره أحداً ولا يتردد في أن يمد يده إلى من أساء إليه ، ما دام يرى في ذلك خيراً لوطنه .

وأشار حضرته إلى ذهاب أمين باشا إلى على ماهر باشا وعرض خدماته عليه مع أنه هو الذي أحاله إلى المعاش .. وإلى حديثه في الصحف عن يجب فقصال : النحاس . محمد محمود أحمد ماهر .

ثم أشار إلى طهارة يده فقد مات فقيراً معدماً ، وقد كان وزيراً للمالية في عهد الأحكام العرفية ، مات وهو مدين بجهاز ابنته ، وليس له قبر يضم رفاتة ، حتى أن أسرته طلبوا من المجلس الحسبي ترميم مقبرة لوالداته بالإسكندرية . ليدفن بجوارها وقد روعى في تقدير النفقات لهذه الترميمات ضالة التركة .

ثم قال إن مصر ستندكر فضل أمين باشا ، مهما يحاول خصومه النيل منه . وستندكر مصر أنه هو الذي حطم سلاسل دينها العام ، واستبدل به قرضاً وطنياً داخلياً أكسبها العز والكرامة .

أما مبلغ التعويض المطالب به لأرملته وابنته فما أظن أن بنى حاجة لمناقشته أو التذليل على أحقيته فانه شيء قليل إذا قيس بما أصاب زوجه وابنته من أضرار مادية وأدبية فانهما لم تفقداه فيه الزوج الوفي والوالد البار الذى كان ملء البصر بحسب ، بل فقدتا فيه العائل الذى كان يحمل أعباء الحياة ويوفر لها هناءة العيش . وحدث فى أثناء مرافعة الأستاذ إبراهيم فرج وقوله إن أمين باشا مات معدما أن قال الأستاذ على أيوب : إن ثروته تقدر بعشرة آلاف جنيهه ، فعاد الأستاذ إبراهيم فرج يؤكد أن أمين عثمان باشا مات معدما وأنه على استعداد لإطلاع من يشاء على ثروته ، وقال إنه طلب من المجلس الحسبى مبلغا لإصلاح مقبرة أسرته فى الإسكندرية ليدفن مين باشا فيها ، فصرف له المجلس ٣٥٠ جنيهها فقط .

بيان الرئيس المحكمة

وحدث خلال مرافعة الأستاذ إبراهيم فرج والإشارة الى ما جاء فى شهادة رفعة على ماهر باشا من أن المرحوم حسنين باشا كان يعلم أن الإنجليز سيستعملون العنف يوم ٤ فبراير أن قال الرئيس ما يأتى :

— حصل بعض اللبس فى شهادة على ماهر باشا ، إذ أن المقصود هو أن أحمد حسنين باشا علم ذلك إبان حادث ٤ فبراير ، أما قبل ذلك ، فلا ، أى إنه لم يصل إلى درجة رميه بالتواطؤ ، وإنما يحمله المسؤولية عن عدم إفضائه للمجتمعين بذلك عقب علمه به فى تلك الليلة .

وبعد أن أتم الأستاذ إبراهيم فرج مرافعته فى نحو الساعة الحادية عشرة والنصف ، رفعت الجلسة ثم أعيد انعقادها بعد نصف ساعة . حيث وقف الأستاذ محمد أبو العينين إبراهيم المحامى عن محمد مدوح الشلقانى ، المجنى عليه فى حادث الهرم . والتقى مرافعته فيما يلى :

مرافعة الأستاذ أبو العينين إبراهيم

فى حادث الشلقانى يا حضرات المستشارين عظات بالغات ، نرجو أن لا يفوت حكمكم واحدة منها ، فان حكمكم سيكون نبراساً وهدى وإصلاحاً وردعا لشباب هذا الجيل ، ولأولياء أمور هذا الشباب .

فقد ثبت أن الشلقانى قد استجاب لنداء المروءة والنخوة عندما طلب منه أحمد وسيم

خالد أن يحمل مصطفى كمال حبيشة الجريح الملقى على أفريز الشارع إلى الجيزة لإسعافه
فنزّل الشلقاني من سيارته متجهاً إلى هذا الجريح المتقاعد وما إن هم بسؤال وسيم
عن مكان الجرح منه ليمنّجه حتى لا يؤلمه وهو يحمله إلى سيارته ، إذ به يرى وسيم
مصوباً مسدسه إلى رأسه فينبطح على الأرض ويتلقى رصاصة وسيم في ظهره ،
وتستقر الرصاصة في أحشائه ، وإذ بهذا الجريح يهرول من مكانه ولا جرح فيه ، وييده
مسدس فيمنّجه هو ووسيم إلى السيارة ويركبانها ويحاولان السير بها على جثة الشلقاني
الملقاة أمامها .

فهذه الخدعة الدنيئة من جانب المتهمين لا تليق بشباب هذا الجيل خصوصاً إذا
كان المجنى عليه لم يرتكب ذنباً يستأهل شيئاً من ذلك .



الأستاذ أبو العنين ابراهيم

وقد استخف الشلقاني بهذا الجرح المميت وتمالك نفسه ، وقام يجرى على السيارة
وقد استقلها المتهمان وأغلقا أبوابها من الداخل فحاول فتح أى باب فيها ، فلما عجز

تشبث بها ، فصوب وسيم إلى رأسه مسدسه مرة ثانية ، وأطلق العيار النارى عليه ولولا أن اندفع الشلقاني إلى الخلف لاخرقت الرصاصة مخه ولسكنها اخترقت خده ، واستقرت في فكه الآخر .

ويقول مصطفى حبيشه ، في وصف بطولة المجنى عليه ، إنهما كانا قد صوبا إليه مدفعاً خوفاً منه ، وأخيراً لم يجدا بدا من الحرب .

واستمر حضرته يصف بطولة المجنى عليه ، وكيف أنه وهو الجريح الفارق في دمه قد استقل سيارته ، وأخذ يبحث بها عن المتهمين حتى تمكن أخيراً من ضبطهما في الترام ، وسلمهما للعدالة .

ثم عرض للمتهمين ، وأخذ يحلل شخصيتهما ، ثم قال : إن المجنى عليه باعتقاله هذين المتهمين قد أفاد العدالة ، وذلك أن مصطفى حبيشه هو الذى كشف للمحققين ، وأرشدهم عن مغارة في جبل المقطم تقع في مكان منحدر انحداراً عمودياً شديداً في طريق غير مطروق بجبل الجيوشى ، لا يمكن الوصول إليها إلا من طريق طويل بين المقابر ينتهى إلى جبل عال يسلك الصاعد فيه مسافات بعيدة حتى يصل إلى صخرة كبيرة على يساره تقع من تحتها هذه المغارة ، التى يصعب على المدرب النزول إليها أو الصعود منها إلا بصعوبة . وقد وجد المحققون في هذه المغارة سرايب متسعة تنتهى إلى شئ أشبه بالحجرة المستقلة ينخفض مسطحها قليلاً عن سطح أرضية المغارة ، وفي هذه الحجرة عثر المحققون على حقائب المسدسات والذخائر وعلب القنابل وغـيرها من مواد القتلك والدمار حيث كان أفراد الجمعية يتمرنون فيها على إطلاق النار ، كما كشف عن مكان آخر للجمعية يتمرن فيه أعضاؤها على إطلاق النار ، وهذا المكان يقع بجبل المقطم بالعباسية ، على مسيرة خمسة كيلو مترات من آخر نقطة في جبانة الغفير حيث توجد ربوة مرتفعة في وسطها فجوة يبلغ اتساعها أى اتساع قطرها من أعلى نحو أربعين متراً .

والمتهمان من أفراد شعبة مدحت حسين غرى التابعة للجمعية وكانت هذه الشعبة تجتمع تارة بمنزل وسيم وتارة بمنزل حبيشه ، وتارة أخرى في بعض الجهات الخلوية ، وكان الذى يقوم بتمرين هذه الشعبة على إطلاق النار هو حسين توفيق . وكان من نتائج هذا التمرين أن أصيب حبيشه مرة برصاصة في يده ، عندما كان يذاكر إطلاق الرصاص بحجرة بيدروم منزله ، وقد أسلمه حسين توفيق إلى شخص أوصله بدوره

إلى طبيب يقطن بخط الزيتون ضمه له هذا الجرح ، وقد كشف المحقق عن أثر هذا الجرح في يده .

أما باقي التفصيلات التي ذكرها حبيشة عن نشاط الجمعية وعن أسلحتها وعن تبادل المسدسات مع أفرادها فأمره مفصل في التحقيقات ، وإنما يهمنا هنا أن نذكر أنه بعد أن قبض على حسين توفيق في حادث مقتل أمين عثمان ، اتجهت نية وسم وحبيشه إلى تضليل العدالة بإبعاد الشبهات عن حسين توفيق فراحا يأتمران باستعمال مسدس ورصاص من نفس نوع المسدس والرصاص الذي استعمله حسين توفيق في قتل أمين عثمان . ثم رأيا بعد ذلك أن يتابعا نشاط شعبتهما على غرار ما ارتكبه هذه الشعبة في حادث الجندي ميللر فيستوليا على سيارة صالحة للسير يرتكبان بها جرائم قتل أصحاب العيون الزرق على حد تعبير المتهمين .

وختم مرافعته قائلا : إن التعويض الذي يطلبه المدعى المدني غير مبالغ فيه ، ويكفي المحكمة أن تطلع على تقارير الطبيب الشرعي ، والدكتور عبد الوهاب مورو باشا ، الذي باشر إجراء العمليتين الجراحيتين للشلقاني ، وقال عن مسؤولية المدعى عليهم جميعاً ، وتضامنهم في هذه المسؤولية ، إنه يكفي فيه مجرد تطابق إرادتي المتهمين ولو فجأة ، على الإيذاء فتعم جميع المشتركين في الإيذاء .

واستند حضرته على المادة ١٥١ من القانون المدني ، في مسؤولية الوالدين عن الضرر الناشئ من إهمال ولديهما ، وعدم رعايتهما ، والدقة والانتباه في الإشراف عليهما ، وقد استقر قضاء محكمة النقض على ذلك .

وعند ذلك انتهت مرافعات المدعين بالحق المدني وتأجلت القضية إلى جلسة السبت ٢٤ أبريل لسماع مرافعات الدفاع عن المتهمين .

مرافعات الدفاع

مرافعة الأستاذ أحمد رشدي

جلسة السبت ٢٤ أبريل .

كان أول من بدأ المرافعات من هيئة الدفاع ، هو الأستاذ أحمد رشدي المحامي عن حسين توفيق أحمد ، المتهم الأول ، وقد قسم مرافعته إلى شقين : الأول خاص بتحليل حسين توفيق أحمد وحالته العقلية ، ومدى مسئوليته والثاني خاص بتحليل الباعث على الجريمة .

وقد استهل حضرته مرافعته قائلاً :

يستدعي الدفاع في هذه الدعوى وظروفها وما عاصرها من ملابسات أن أحدد في هذه الكلمة الموجزة بجانب نواحي الدفاع الأخرى بعض النواحي السياسية التي أرى أن الدفاع عن حسين توفيق يضطرني إلى الحديث عنها . وأرى أن أسجل في هذه الكلمة أن ما سأعرض له من تلك النواحي السياسية لا يفيد في روايته ولا في عبارته أنه رأي سياسي الشخصي وإنما أعرض له استجابة لحاجة الدفاع عن متهم في دعوى جنائية ولا أريد بهذا الذي أسجله أن أتدخل من تبعات الحديث عن هذه النواحي السياسية . ولكنني أريد أن أفرق بين رسالة المحامي في ساحة القضاء وبين الشخص السياسي لهذا المحامي . وأريد ألا يمتد عمل المحامي إلا إلى ما يتصل بالدفاع عن المتهم اتصالاً وثيقاً بصرف النظر عما إذا كان مايروي أو ما يقال قد يتفق أو لا يتفق مع الرأي السياسي الشخصي للمحامي .

لا أريد التدخل من تلك التبعات في كل حال رأي شخصي أم لك أن أعلنه وأستطيع أن أدافع عنه . ولكن في غير ساحات القضاء .

ويستدعي الدفاع أيضاً أن أعرض أول ما أعرض لمسئولية المتهم حسين توفيق لأفرق إن كانت هذه المسئولية قائمة في الدعوى الحالية ، أو غير قائمة .

وأرى أن أقرر أن الدفع بعدم مسئولية حسين توفيق عن هذه الجرائم التي تضمنتها صحيفة الدعوى لم يكن دفاعا دعت إليه ظروف هذه القضية . وإنما هو دفاع يرجع إلى تاريخ قديم يتصل بحياة حسين توفيق . ولسنا في حاجة إلى جهد كبير للتدليل على أن الدفع بعدم مسئولية حسين توفيق يرجع إلى سنوات تسبق — بـ زمن طويل — الحوادث التي يحاكم من أجلها اليوم . ذلك لأن أوراق الدعوى الحالية حوت من الأدلة ما لا يترك مجالا لذرة من الشك في أن الحديث عن عدم مسئولية حسين توفيق إنما هو حديث قديم .

* * *



حسين توفيق

بين أوراق الدعوى التقرير الطبي العقلي المقدم للحكمة من الأطباء : أحمد حسين سامى بك ، ومحمد عمارة بك ، ويوسف بدر الدين بك ، الذين ندبتهم محكمة الجنايات لإبداء الرأى فيما جاء بتقرير حضرة الخولى بك وما طلبته النيابة من الكشف على المتهم لمعرفة ما إذا كان يشكو من الحالة السيكو باتية المنوه عنها فى هذا التقرير ومدى تأثير هذه الحالة على مسئولية الجناية .

ويؤخذ من أقوال الأطباء الذين سبق أن خصوه قبل الحادث وهما حضرتا الدكتور جروجى والدكتور محمد عبد الحكيم ما يأتى :

يقول الدكتور جروجرى ، إن حسين توفيق عرض عليه مساء ٣ يونية سنة ١٩٤٤ مع والده الذى شكاه من أن ابنه يهمل فى دراسته وغير منسجم مع العائلة وعند مقابلة الابن على انفراد بدا له أن المذكور كمن ينقصه استبصار حالته ولذا رأى عرضه على إخصائى فى الأمراض العقلية وذكر له اسم الدكتور محمد عبد الحكيم .

وفهم من تقرير الدكتور محمد عبد الحكيم عن تاريخ حياة حسين توفيق أنه كان عنده ضعف بصر خلقى وفى سنة ١٩٣٨ حصل له انفصال فى الشبكية وتحسن نظره من بذل النخاع كما عملت له اختبارات الغدد فوجدت طبيعية . ولاحظ أنه يتكلم عن والدته بأنها عصبية وكثيرة التشكك ويقول عن والده إنه شديد ودائماً يشكو من سوء سلوكه للأقارب والآخرين ولإدارة المدرسة ويتدخل فى مشاجراته مع أخيه الصغير وأنه عاش فى جو من العصبية . وذكر بدون خجل معاييه وحبه لنفسه وأنه يشعر بالضعف بمقارنته نفسه بزملائه من الطلبة ويود أن يزداد مرتبه من النقود . كما يشعر بأنه مدفوع لعمل خاص . وقرر أنه ذو طبيعة عصبية ومتمردة وينهمك فى السياسة وبالأخص ضد الاجانب الذين يعتقد أنهم يحتقرون المصريين وأنه لا يخاف من أحد مطلقاً ، وأن أحب شيء إليه السياسة ويقرأ الجرائد وينصت إلى الراديو وأحياناً يأخذ مسكراً وبالأخص عندما يكون بصحبة السيدات .

وانتهى حضرته من ذلك بأن المتهم مصاب بانحطاط او نقص خلقى وهو احد انواع الحالات السيكوباتية اى حالات اعتلال الشخصية وربما كان ذلك ناشئاً عن اسباب تتعلق بالبيئة .

وجاء بتقرير الدكتور الخولى بك ما يلى :

ارى ان المذكور مصاب منذ الصغر بطراز من الاضطراب او الخلل العقلى يسمى الحالة السيكوباتية او اعتلال الشخصية .

* * *

إذن الحديث عن مرض حسين توفيق مرضاً عقلياً قديماً منذ الصغر . ويكون الدفع بانعدام مسئولية تأميساً على هذا المرض العقلى دفعاً لم يخلق لحاجة الدعوى ولكنه تقرير لحالة واقعية منذ زمن طويل .

وأرى كذلك أن يسبق الدفع بعدم مسؤولية حسين توفيق عن الجرائم التي حوتها صحيفة الدعوى كل ماعده من أوجه الدفاع الأخرى . لأننا إذا عرضنا لهذه الناحية من الدفاع عنه ، وأثبتنا من أوراق الدعوى ، وبما لدينا من أوراق أخرى ، أن حسين توفيق مصاب بمرض عقلي يجعله قانونا غير مسئول ، أعفانا هذا من التعرض لأية ناحية أخرى من نواحي الدفاع .

ثم أشار حضرته إلى ندب المحكمة للدكتور الخولى بك لفحص حالة المتهم وما قاله الدكتور الخولى عنه إذ قال :

يلاحظ أن هذا المتهم هو شاب طويل القامة ويبلغ من العمر حوالى ٢٢ سنة ، ويتمتع بصحة جسمية جيدة على العموم وبالعين اليمنى حول وحشى نتيجة انفصال بشبكيتها وشبكية العين الأخرى لسبب غير معروف تماما يتطلب تدخلا جراحيا فى العينين ، ويلاحظ من جهة أخرى أنه ، بالرغم من أن المذكور هو أحد أفراد عائلة طيبة ، نشأ فى كنفها فى ظروف مواتية ، كانت خليقة بأن تساعد على ارتقاء درجات سلم الحياة نحو مستقبل باهر ، فإنه منذ صغره كان مصدر قلق ومتاعب



الأستاذ أحمد رشدى

لوالديه ، إذ كان عنيداً ، وغير قابل للاقتناع ، ومغرماً بالتدمير والتآمر ، ويعاكس الخدم ، ويقسو على الحيوانات ولا ينصاع للأوامر أو النصيح ولا ينفذ فيه الرغبة أو الإرهاب وقد حاول والده إصلاح شأنه ، بإعطائه أوسع قسط من الحرية من باب التجربة ، ولكنه فشل في محاولته

وخلص الدكتور الخولى من هذا ، إلى القول بأنه تبين من الاطلاع على أوراق القضية . أن مسلك المتهم فى خلال أدوار التحقيق كان يستوقف النظر ، ويشير الى تقلب انفعالاته . وقلة أترانه ، ونقص تبصره .. فبينما هو - حسب قوله - قد دبر الجريمة باتقان وكان يتوقع حدثاً لنفسه عقب الحادثة مباشرة ولهذا عمل بنشاط على التخلص مما لديه من طلبات وغيرها فإنه عند حضور النيابة فى نفس الليلة لتفتيش منزله والقبض عليه لم يجد من المناسب الحرص على مصلحته الشخصية فلم يمكنه كتم شعوره نحو المجنى عليه ، كما لم يستطع بعد يومين مراعاة ظروفه الخطيرة ، والاحتفاظ بأرائه المتطرفة . وفى حين أنه على كل حال فى هاتين المناسبتين أنكر ارتكابه الجريمة قبل المجنى عليه وأعطى إجابات مرتبطة ببعضها ودفاعاً لا بأس به ، فإنه فى اليوم التالى ، عند ما كان يواجه باستعراف المجنى عليه وكيل الاونباشى ميللر وأحد الشهود على سيارة والده على أنها هى التى استعملت فى ارتكاب حادثة الشروع فى قتل وكيل الاونباشى ، أنكر المتهم ارتكاب هذا الشروع فى القتل ، ولكنه لم يجد مانعاً من أن يعترف فى نفس الوقت ودون سبب بجريمتى قتل وشروع فيه . تعرضه أولاهما للاعدام . ثم بجرائم أخرى نسب بعضها لنفسه وباقيتها لأعضاء جمعية سرية كان هو ضمن أعضائها . وبينما هو يمتنع فى هذه المناسبة عن الإفشاء بأسماء أعضاء الجمعية فإنه لم يستمر على هذا الامتناع أكثر من بضعة أيام . فأعطى على دفعات أسماء هؤلاء الأعضاء . ومنهم أقاربه . ونصيب كل منهم فيما ارتكب من جرائم معه وطريقة تكوين الجمعية ونظامها . كما وصف منازل بعض زملائه . وفى حين أنه فى يوم ١٨ يناير عندما ووجه بأبن خالته محمد إبراهيم كامل . أصر على أن هذا المتهم اشترك معه فى حادثة الاعتداء على رفعة النحاس باشا فإنه حاول فى نفس اليوم التراجع فى اتهام من ليس من أقاربه وهو محمد أنور السادات وادعى عدم التعرف عليه وقال إنه قرر اتخاذ موقف جديد فى التحقيق . ومع ذلك لم يستمر فى هذا الموقف أكثر من بضع

ساعات وبيننا هو قد اتهم مجدى عيد العزيز أبو سعده بالاشتراك فى الجمعية فإنه بعد ذلك ادعى عدم التعرف عليه ولكن لما ووجه بأقواله السابقة عنه أعطى تعليلاً لسلوكه عجيب ويبدو أشد من الاتهام . اذ قال إنه قرر أن ينقذ ما يمكن إنقاذه من أعضاء الجمعية . وقد استمر المذكور على خطته هذه فى التحقيق من اتهام ثم تراجع عن أقوال بشأن من اتهمهم ثم عدول عن أجزاء من هذا التراجع . وكان يعمل اعترافاته وتراجعته بأقوال تنطوى على الغرور والتفاخر وحب الظهور . وأخيراً جاء فى جلسات المعارضة والاحالة وحاول بعبارات مشوشة نقض اعترافاته وأبدى أن هذه الاعترافات أخذت منه تحت تأثير الخمر ومخدر آخر . مع التعذيب والتهديد - ووصل به الحال فى النهاية الى أن ينكر وجود الجمعية السرية أصلاً .

ويلاحظ كذلك أنه تبين من وضع المذكور تحت المراقبة بمسببى الأمراض العقلية لمدة أربعة أسابيع : أنه كان هادئاً على العموم ونظيفاً وينام جيداً ولكنه كان متقلباً وقليل التبحر بحيث كان يثق ببعض الناس دون حذر أو تجربة كما كان لا يميل الى البعض الآخر دون مناسبة . وكان يميل الى سماع الحكايات أو النكات المبتذلة . ويرى أن الجو العائلى كان مضطرباً فى نظره أحياناً بسبب تقييد والده لحرية وعدم قبوله هو لهذا الوضع . وأن والده كان من جيل قديم نشأ فى ظل الاحتلال الأجنبى .

ويلاحظ أخيراً أن المتهم أثناء وجوده بالسجن كان يتخذ سحنة جديدة وخطة تعاظم وتعجرف ويجلس أمامى واضعاً رجلاً فوق أخرى . ولا يتنازل بشكرى على خدمة بسيطة قدمتها إليه ويعرب عما يشبه معتقدات وهمية عظيمة ازداد مداها على مر الايام وتضمنت أنه أعظم رجل فى مصر دون استثناء أحد . وربما يصبح أعظم رجل فى العالم . وأنه أحسن من هتلر ونازيون . وأنه سوف يعمل أولاً على تحرير مصر وتولى زعامتها ثم يوجه اهتمامه بعد ذلك الى تحرير بلاد الشرق من مصر لغاية جزر المحيط الهادى بما فيها الهند والصين واليابان . ثم الى تحرير بلاد المغرب لغاية المحيط الاطلسى .

ثم قال . أرى أن الأفكار العظيمة التى أبدتها لى المتهم حسين توفيق . حين وجوده بالمستشفى متناقضة وغير متناسقة بحيث لا تتفق مع أى نوع معروف من المرض

العقلي ، ولذلك فمن رأى أن المذكور خال من أى مرض من الامراض العقلية العادية الصريحة .

ولكن من تاريخ حياة هذا المتهم وسلوكه أثناء التحقيق وبمستشفى الامراض العقلية وخصوصا من تصرفاته الشاذة التى أدت بوالده إلى عرضه على حضرة الدكتور محمد عبد الحكيم والتي ما كانت تتفق مع مركز أسرته الاجتماعى ولا مع ظروفه العائلية الملائمة .

أرى أن المذكور مصاب منذ الصغر بطراز من الاضطراب أو الخلل العقلي ويسمى الحالة السيكوباتية ، أو اعتلال الشخصية .

وخرج حضرته من بحثه العلمى الى القول أنه يرى — ولو ان المتهم ليس من المستطاع اخلاؤه من مسئولية اعماله — الا انه من المتعين اعتبار هذه المسئولية جزئية لا كاملة .

وقد رأت المحكمة أن تستزيد من الآراء الطبية العلمية فى هذا الشأن . فأصدرت قرارا بنذب الأطباء : أحمد حسين سامى بك . ومحمد عمارة بك . ويوسف بدر الدين بك ، وكلهم من رجال الطب الشرعى لإبداء رأيهم فيما جاء بتقرير حضرة الخولى بك ومدى تأثير هذه الحالة على مسئولية المتهم الجنائية وقد انتهوا من بحوثهم الى هذا رأى :

أنه قد اتضح أن المتهم به بعض الشذوذ . وصفه أبوه بأنه غير عادى ، وقورته غير طبيعية مديبة أو بها عيب خلقى . ووصفه عمر بليغ وهو صديقه وملازمه فى الدراسة ، بأنه ملحوس شوية ، واتضح أن له أفكارا سياسية متطرفة بطرد الانجليز بالقوة ، وأن هذه الأفكار متسلطة عليه وأنه أشبه بالمصلح الخيالى من هذه الناحية ، وأنه فى سبيل تحقيق هذه الأفكار قد يرتكب أفعالا اجرامية عديدة ، وأنه يشعر بسرور عقب ذلك ، كما قال زميله عمر بليغ ، كما يتضح أن عنده درجة كبيرة من عدم الثبات لتقلبه فى اعترافه .

وخلص الأطباء من أبحاثهم الى التقرير بأن المتهم به بعض الانحلال ، أى علامات النقص الخلقى . من عدم انتظام بالرأس ، وحلق ضيق مرتفع ، وبروز بالحاجبين ، واعوجاج بالحاجز الأنفى وبعض أعراض الاعتلال فى الغدد الصماء . ويشير إلى تأثيرها طول القامة ، وكبر اليدين ، وتفرطح مكان الغدة النخاعية .

وزيادة طول الأطراف عند الجزع ، وحركات عصبية لا إرادية ، حول القم والعنق في بعض الأحيان ، وهي في الراجح نتيجة ضعف عصبي خلقي ، ثم انفصال في الشبكية يرجع لضعف خلقي أيضا .. فالمنهم مصاب باعتلال في التفكير ، فهو لا يفكر في المستقبل وكان يعيش لحاضره ، ولم يكن يستفيد من درس في الحياة ، وهو شخص يعتبر زملاءه كالقطط ، لا تهمه القوانين ، ولا يحجل من السرقة أو ذكر جرائمه ، ولا يشعر بندم . ويعتقد أن الجيل الحاضر لا يصلح ، وأنه خسر باحتلال الانجليز . وختموا تقاريرهم بأنهم يميلون بعد استعراض كل ذلك إلى اعتباره غير كامل المسؤولية .

وعلق الأستاذ رشدي على ذلك بقوله : إن هؤلاء الاطباء جميعا بما فيهم الدكتور الخولي بك ، مدير مستشفى الأمراض العقلية ، قد اتفقوا على أن حسين توفيق مصاب بما سموه « الحالة السيكو باتية » أو اعتلال الشخصية ، وأن مسؤوليته عن جرائمه قائمة لكنها مسؤولية جزئية .

ثم أخذ حضرة في مناقشة هذه التقارير ليصل إلى تبين حدود هذه المسؤولية ، ثم قال : إنه لم يستطع الوصول إلى هذا التحديد ، ولذا فقد لجأ إلى طبيب آخر اخصائي في هذا البحث بالذات ، هو الدكتور صبرى جرجس ، ثم أخذ يتلو تقرير هذا الطبيب . وهو طبيب بمستشفى الأمراض العقلية ، وقد تحدث في تقريره عن تاريخ حياة المتهم ، ثم عن صفاته الشخصية والحالة العقلية على ضوء تاريخ حياته ، ثم عن الحالة السيكو باتية وماهيتها ومكانها في الطب العقلي بما لا يخرج عما ذكره الأطباء الآخرون .

وأبرز ما قاله هذا الطبيب من أن أهم سمات هذا المتهم هي تجرده من الاستبصار أى مجزئه عن أن يدرك دوافع سلوكه ومعنى هذا السلوك .

وخرج حضرة من بحثه الطويل بأن «السيكو باتية» جنون لاشك فيه ، بل جنون من أخطر وأفك أنواع الجنون ، لأنه يصل إلى أعماق الشخصية ، ولب الكائن بغير أن ينال من المظاهر السطحية كثيراً .

وقال أيضاً إن الشخص السيكو باتي لا يتأثر ، بحكم علمته ، من العقاب ، ولا ينال منه جانب الردع ..

والمجتمع الذى يقدر مصلحته ، على نطاق واسع مستنير ، سينظر الى المرض

السيكوباتى على حقيقته ، وسيعامل ضحاياه ، لا كأشرار ، بل كجائنين ، وفى المصحات الخاصة بالأمراض العقلية . سيظل السيكوباتى تحت الإشراف والعلاج ، وسيكون المعيار الوحيد فى تكييف مصيره مستقبلا ، هو المعيار الوحيد الذى يذبغى أن يقرر علاقة المجتمع بضحايا المرض العقلى جميعا وهو : ماذا يستطيع الفرد ؟ ! وماذا لا يستطيع ؟ ! .

وانتمل الأستاذ رشدى بعد ذلك إلى الاستشهاد بأحكام القضاء ، وكتب الفقيه المصرى وما جاء فى كتاب الأستاذ القللى « المسؤولية الجنائية » وتلا فقرات مما جاء فى هذا الكتاب .

وانتهى حضرته من هذا إلى القول بأنه يرى أن حسين توفيق غير مسئول عن تلك الجرائم التى نسبت إليه .

ثم انتقل إلى الكلام عن الموضوع قائلا : إنه إذا قدر للشق الأول من دفاعه عدم التوفيق ، واعتبر حسين مسئولا عن تلك الجرائم ، فانه سيدين فى الشق الثانى ، العناصر التى يجب أن يكون لها اعتبار فى وزن عقوبته وهى :

سن المتهم . . والنقص الخلقي الذى يتسم به ، وما قرره المتهم من المؤثرات التى تسلمت عليه ففعل ما فعل .

أما مسألة السن فهى عنصر من العناصر التى يجب مراعاتها فى تقدير العقاب . وأن القضاء والفقه متفقان على هذا ..

ولم يبق بعد هذا إلا الحديث عن النواحي الأخرى التى قال المتهم إنها دفعته إلى ارتكاب جرائمه ، وهى ترجع إلى أمرين : الأول بتصل بالزعماء المصريين ، والثانى بما بين دولة بريطانيا ومصر من علاقات .

ومضى حضرته فأشار إلى أن المتهم أرجع الأمر الأول إلى حادث ٤ فبراير ، وإلى استملاك ديون مصر وإلى جمع التبرعات لإنشاء قرية فى إنجلترا يطلق عليها « قرية العلمين » ، وإلى ما قيل من أن صلة مصر ببريطانيا صلة تشبه الصلة المترتبة على زواج كاثوليكي .

وقد قال المتهم ما يأتى :

« إن المصريين يتآمرون ضد مصلحة البلد ، فشلا أمين عثمان - القرض الوطنى اعتبره خدمة للبلد . كلام فارغ ، وكان لازم ما تدفعش ، والمسألة بس علشان يوفر

عند ما قرر وقف الجلسة احتجاجا على حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٧ ، بناء على طلب
الاستاذ محمد حامد جوده رئيس مجلس النواب وبعض حضرات النواب ، وتكلم
المنزلاوى بك في هذه الجلسة معلنا احتجاج الاعضاء على اعتداء السلطة البريطانية
على حقوق البلاد . ومحمد زكى على باشا ، وهو صديق للنحاس باشا ، فيما قاله
خاصا بموقف النحاس باشا يوم ٤ فبراير ، وتوقع زكى باشا إجابة أخرى غير التي
أجابها رفعتة ، وتضحية منه ليوفق بين مصلحة البلاد وبين ما تطلبه السلطة غير
الشرعية .

وتلا أقوال حسين في التحقيق حين سئل :

س — هل من الطرق العملية التي تعجبك الاعتماد على الحكام المصريين فقط
أو الانجليز أيضا ؟
ج — فكرت في العملية أن يعتدى على الانجليز والمتعاونين مع الانجليز من
المصريين .

س — هل تعتقد أن أمين عثمان باشا كان يتعاون مع الانجليز ؟

ج — أيوه طبعى هو بيعاونهم .

س — ما هى أغراض هذه الجمعية ؟

ج — الوصول الى استقلال البلد عن طريق القوة بمعنى طرد الانجليز بالقوة .
س — لكن اقتراف جريمة قتل أمين عثمان باشا مثلا لا تؤدى الى اخراج
الانجليز كما تزعم .

ج — لاننا لا نريد أن يحكمنا الانجليز بواسطة بعض الخونة من المصريين وكل
من يتعاون مع الانجليز على أى شكل من الاشكال .

س — هل حصرتم هؤلاء الخونة من المصريين كما تقول ؟

ج — ابتدأنا بالنحاس وأمين عثمان ، ولسه بقى لما نخلص منهم يمكن يكونوا
اللى بعدهم يخافوا ولا يتعاونوش مع الانجليز أو يستقيموا أو يعتزلوا السياسة
أو يسيبوا البلد ويطنشوا .

وسئل عمر حسين أبو على في التحقيق :

— متى عرض حسين توفيق فكرته ، وعلام اتفقت ؟

ج — عرض على الفكرة قبل الحادث بشهر تقريبا واتفقنا على معاقبة من هم أساس حادث ٤ فبراير

— ومن هم الذين اعتبر توهم أساس الحادث ؟

ج — النحاس وأمين عثمان

— وعلى أى أساس اعتبر توهم مسؤولين عن حادث ٤ فبراير

ج — بقبولها تدخل الإنجليز في شئون المصريين ، وكل الزعماء قالوا عليهم أنهم

السبب في تدخل الإنجليز

وانتمقل الأستاذ رشدي من ذلك الى الإشارة الى خطاب أمين عثمان باشا في كلية

فيكتوريا الذي استمله بقوله :

« لعل بعضنا غاضب ، لأنني شبهت مصر بامرأة ، وشبهت بريطانيا بالرجل ولكني أفضل هذا التشبيه ، فالمرأة دائماً تأخذ من الرجل خير ما عنده ، وسلوا المتزوجين يقولوا لكم الخبر اليقين »

وعلق حضرته على هذا الخطاب ، متسائلا ، هل يليق أن يقال مثل هذا الكلام في بلد إسلامي . هل يليق أن يجعلنا أمين باشا نساء ، لا نستطيع أن نحصل على حقنا إلا اذا كنا كالنساء ، ولسنا رجالا نجاهد وتناضل في سبيل استخلاص حقوقنا .

وعرج الأستاذ رشدي على خطاب دولة النقراشي باشا رئيس الحكومة في مجلس الأمن حين عرض القضية المصرية حيث قال :

إن الاحتلال البريطاني لم يبدأ بالأمس ، بل هو يعود إلى خمس وستين سنة — الى عام ١٨٨٢ — وهو لم يكن إذ ذاك إلا خطوة في طريق التوسع الاستعماري المبيت من قديم الزمان .

وانتهى الأستاذ رشدي من هذا الى ختام مرافقته ، مشيرا إلى أن حسين توفيق لم يكن يعمل في هذا الميدان شفاء لشهوة شخصية ، أو جرياً وراء مصلحة شخصية أو حقدا على فرد معين ، بل كان يهدف إلى خير مصر وسعادة مصر ، واستند في ذلك الى أقوال محمد محمود كريم أحد المتهمين في التحقيق حين سئل :

— وما مظهر حماسة حسين توفيق للفكرة ؟

ج — كان دائما يكره الانحياز بشكل عنيف جدا ، ويكره استغلالهم للبلد ، ويجب التحرش بهم .

— وما هو الغرض المقصود من هذا التسليح ؟

ج — طبعا لمحاربة الانجليز

— ما هي الكيفية التي ينفذ بها ذلك ؟

ج — لسه ما كناش كونا الجمعية ، ولما نكمل طبعا كنا رايحين نشن غارات على المعسكرات الانجليزية بقصد إخراجهم من البلد وبقصد الاستيلاء على السلاح لتسليح الجمعية

— وهل كنتم تظنون أن هذا متيسر وأن من الممكن الحصول على أسلحة كافية لتنفيذه ؟

— كنا نعتقد أن ما فيش حاجة اسمها مستحيل وكنا نعمل بما يرضى ضميرنا ويرضى الله .

— وهل كنتم متفقين على ألا ترتكب أية حوادث قبل اتمام التسليح ؟

ج — كان توجد حادثة اتفقنا عليها ، وكنا سننفذها أى أنا وخميس وخليفة : وكنا سنشن غارة على معسكر في الجزيرة بجزائر كلية الزراعة ، وكان ذلك في ابتداء السنة الدراسية الحالية . والاسف ذهبنا لمعاينة المسكان فلم نجد المعسكر لأنه انتقل .

س — وما كيفية حصولكم على هذه الأشياء ؟

ج — كنا ندفع اشتراكات شهرية حسب مقدور كل شخص . وكلما تكون مبلغ كاف لشراء مسدس كنا نشتره .

س — من الذى كان يحفظ المسدسات ؟

ج — حسين كان يرضها في مكان سرى لا نعرفه .

ورجا الأستاذ رشدى الله ، أن تذكر المحكمة ، أنهم يحاكمون هؤلاء المتهمين تحت سمع وبصر الأمهات والآباء . هؤلاء الذين ذاقوا طوال أيام المحاكمة أمر وأقصى ما يلقاه الإنسان في الحياة ، وأن يذكروا أن هؤلاء هم الكتبية الأولى في جيش الجهاد ، فأرشدوهم إن ضلوا سواء السبيل ، ولكن لا تقتلوا في الأمة روح الجهاد .

مرافعة الأستاذ الخشخاني

بدأ الأستاذ على الخشخاني المحامي عن حسين توفيق أيضاً ، مرافعته في جلسة الأحد ٢٥ ابريل ، واستغرقت ستة أيام .
ولوحظ أن المتهمين — منذ بدأت مرافعات الدفاع — قد تحسنت حالتهم النفسية وسادهم شيء من الهدوء .

وعقدت الجلسة في الساعة العاشرة صباحاً ، واستهل الأستاذ الخشخاني مرافعته ، بالإشادة بموقف الأستاذ أنور حبيب مثل الاتهام ، في مقدمة مرافعته . فقال إنه خدم الحق بكلمته عن حادث ٤ فبراير .
ثم قال :

أهي الصدفة وحدها ، ووحى الحق أن يفتح أول محضر من محاضر التحقيق في هذه الدعوى باسم الأستاذ أنور حبيب وكيل النيابة ، وأن يتعاقب عليها بعد ذلك ، محققون متعددون ، منهم عبد الرحمن الطوير باشا النائب العام السابق ، ويحيى بك مسعود الأفوكاتو العام الأسبق ، وعبد الرحمن الرافعي بك رئيس نيابة جنوب القاهرة وقتذاك ، والأساتذة محمد صدقي البشبيشي ، ومحمد صادق المهدي ، وكامل قاويش ، إلى أن انتزع هذا الأخير بجده واجتهاده المعروفين سجل الدعوى ، وعبث بكافة الحقوق والضمانات ، التي كفلها القانون لقطاع الطريق ، وناهشى الأعراض عساه أن يصل إلى اعتبار قام في نفسه ، أنه مدركه على أكتاف هؤلاء الأبرياء ، وإلى بطولة صور له الوهم أنه ملاق عنها نصيب المبرزين أصحاب المعجزات ، هل ظن أنه بهذا الوضع الذي فرضه ، أن القضية أصبحت قضيته ، وأنه لا معقب عليه فيما تورط فيه من مخالفات . . . ولكن الله شاء أن ينحى الأستاذ القاويش .

إن الأستاذ أنور حبيب جاء ليختم الدعوى مثلاً للاتهام ، كما بدأها محققاً . وقد نال حضرته قسطه من اللوم ، بسبب أدائه لبعض الواجب في هذه القضية ، حين تكلم في مرافعته عن حادث ٤ فبراير ووصفه بأنه وصمة في جبين الإمبراطورية البريطانية ثم جاء النائب العام في الجلسة التالية ، ليحجوا أثر ما قيل ، والنائب العام هو الذي ندب الأستاذ أنور مثلاً للاتهام ، فليس معقولا ولا مقبولا ألا يكون سعادته قد أشرف على المرافعة ، وهي مكتوبة ومحصورة . وإذا صح أنها لم تحظ بالعرض عليه ،



الأستاذ الحمخاني

فإذا جناه وكيل النيابة حتى يقف النائب العام منه هذا الموقف العجيب ، وكلاهما مصرى يمثل الاتهام في مصر ، ولعل النائب العام نسي أن الجرائم موضوع الاتهام ، تتصل بالإنجليز أو قل إنها تتصل بالاحتلين لبلادنا ، المضيعين لكرامتنا واستقلالنا . وهم الذين وصفهم رئيس الحكومة في مجلس الأمن بأنهم طفيليون . ولعل النائب العام رأى أن اللعنة التي صلبها وكيل النيابة على الإنجليز قد تمس خواطرهم ، أو تجرح شعورهم ، وأنها لا تستقيم مع طلب محاكمة المتهمين ، لأنهم ثاروا في وجه الإنجليز وصنائع الإنجليز . . إن هذا التصحيح لا فائدة منه . ولن يغير من واقع الحال في الدعوى ، فالاحتلال البريطاني جاثم فوق صدورنا ، سافراً كان هذا الاحتلال أو مستترا ، ومصيبة مصر فيه كبيرة .

وتكلم على شنود حسين توفيق الخلقى ، وحالته العقلية والسيكوباتية ، ووصف العاهات المصاب بها ، وقال إنها خلقت فيه منذ الصغر ، فإذا عسانا أن نفعل ، وهل نحن الذين خلقناه . . وعملناه . . إن الله أراد أن يعفيه من كل حكم جنائى ، فخلق شاذاً هكذا . . ثم تناول حضرته آراء الأطباء وأخذ في مناقشتها .

وانتقل إلى تعريف الجريمة السياسية قديماً ، وقال إنها كانت في القرون الوسطى تاتى من الشارع أشد العقوبات ، وكان المجرم السياسى يصادف من صنوف العذاب ، وألوان الاضطهاد ما يجعله أسوأ حظاً من المجرم العادى ، فكانت العقوبة تتمدى جسده وبدنه الى عرضه وماله ثم إلى ذريته وورثته من بعده ، ولم تكن تلك المعاملة مما يثير الدهشة ، ذلك لأنها كانت نتيجة منطقية لتركز السلطات في أيدي الملوك ، فكان جزاء الذى يشور على نظام الحكم أن يقتل أو تحرق جثته ، وينسكل به وبذويه أيما تنكيل ، ومن أجل ذلك سميت الجرائم السياسية بجرائم الاعتداء على الملك لأن الملك والدولة كانا اسمين لمعنى واحد .

فلما شبت الثورة الفرنسية ونودى بمبادئ الحرية والإخاء والمساواة ، وأعلنت حقوق الإنسان ، تبدلت النظرة إلى الإجرام السياسى وخففت العقوبة فيه إلى حد

كبير ، ومن ربوع فرنسا ، انتشرت في دول أوروبا فكرة المعاملة الممتازة
للمجرمين السياسيين .

ومضى في تعريف الجريمة السياسية ، فقال إنها هي تلك الأعمال المحرمة التي ترتكب
ضد نظام الدولة السياسى فى الخارج أو فى الداخل ، فهى تخالف الجرائم العادية ،
فى أنها لا تدفع إليها شهوة الانتقام ، وليست بواعثها النزوات الإجرامية الشريرة
الكامنة فى النفوس الخبيثة أو الرغبة فى السلب والنهب وكسب المال الحرام ،
بل كانت تدعو إليها عقيدة استقرت فى نفس الجانى فأمن بها ، واندفع متأثراً بوحياها
إلى ارتكاب الجرم . ومتى نجح المجرم السياسى فى حركته ، أصبح بطلا شعبياً ، وقد
يصبح حاكماً بيده زمام الأمر . .

ثم تكلم على اختلاف فقهاء القانون فى تعريف الجريمة السياسية ، وأرجع آراءهم
إلى مذهبين أساسيين : المذهب الشخصى ، والمذهب المادى . وقال : إن أنصار
المذهب الشخصى يرون أن العبرة بالباعث الذى حمل الجانى على ارتكاب الجريمة ،
أو الغرض الذى قصد إليه من ارتكابها . وبمقتضى هذا المذهب تعتبر الجريمة
سياسية ، متى كان الباعث عليها أو الغرض منها سياسياً . . ويرى أنصار المذهب
المادى ، أن العبرة بطبيعة الجريمة نفسها وصفتها الخاصة ، فتعتبر الجريمة سياسية ،
متى كانت موجهة ضد الحكومة باعتبارها سلطة عامة . أى سلطة سياسية ، موكل
إليها المحافظة على أمن البلد من جهة الداخل كما جاء فى « جازو جزء أول نبذة ١٢٤
وجارسون مادة ١ نبذة ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٣ » .

ومضى حضرته فى هذا البحث الفقهى ، مبيناً أنواع الجرائم الداخلية والخارجية ،
والجرائم السياسية المختلطة ، وهى التى تضر فى آن واحد بالنظام السياسى ، وبالحقوق
الفردية كقتل رئيس دولة بقصد قلب الحكومة . . والتشريع المصرى لم يأخذ بنظرية
الجريمة السياسية ، وعلى ذلك فالجرائم السياسية بأنواعها فى مصر ، تعامل معاملة
الجرائم العادية ، ولا شك أن الذى دعا إلى ذلك ، وإلى إغفال نظرية الجريمة السياسية
عند وضع التشريع الجنائى ، هو معاصرته لبداية الاحتلال الإنجليزى . والرغبة فى
شد أزر عناصر الرجعية ، وما استتبع ذلك من العمل على كبت عوامل التحرر .
وخرج من هذا إلى القول بأن الشارع المصرى بدلاً من أن يأخذ بنظرية الجريمة

السياسية . فرض الإنجليز سلطانهم على الإدارة الداخلية في مصر ، بإنشاء ما أسموه قلم البوليس السياسى ، لا ليعاون على إذكاء الروح الوطنية ، أو الإشراف على الجرائم السياسية بما يجب أن يتوافر فى رجال الحفظ من أمانة ، ونزاهة ، ووطنية ، وإنما ليكون سوط عذاب على الأحرار من شباب هذا البلد المسكين .

ثم تكلم على ماهية هذه الدعوى ، وأخذ فى بحثها فى ضوء هدفها ، وباعثها ، والظروف ، والملابسات التى أحاطت بها ، فقال :

أولاً — فالباعث على جريمة قتل أمين عثمان باشا وجريمة الشروع فى قتل النحاس باشا ، ثم جرائم الاعتداء على الجنود البريطانيين . هو باعث سياسى بحت ، خلقتة أحوال سياسية صرفة ، هى التى جعلت المجنى عليهم فى الدعوى يمثلون فى نظر المتهمين مبادئ أو نظماً تخالف المبادئ والنظم التى يرونها أساساً لرفع الأجنبي عن البلاد ، أو بعبارة أخرى أن المتهمين أقدموا على ارتكاب هذه الجرائم قياماً على ثورة مذهبية سياسية ، أنشأتها — ولو فى حد اعتقادهم — تصرفات المجنى عليهم بصورة تتعارض مع مصالح البلاد ومستقبلها ، وإذن فباعث الجريمة هو استئصال شأفة خطر سياسى رأى المتهمون أن فى بقائه القضاء على المثل السياسية السليمة .

ثانياً — وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأن الهدف أو الغرض الذى ارتكب المتهمون جرائمهم فى سبيله ، إنما هو غرض سياسى محض ، يتمثل فى الحصول على نوع من الأمن السياسى بالقضاء على الأسباب التى تقف فى سبيله وضمان مصلحة عامة غير شخصية من طريق الجريمة ..

• ولقد اعترف المتهم الأول حسين توفيق — على فرض صحة الاعتراف — بأنه إنما ارتكب هذه الجرائم مبعوثاً عليها بأسباب سياسية ، والهدف سياسى .

واستطرد من هذا البحث إلى الكلام على جرائم الدعوى الحالية من وجهة نظر القانون ، وتسائل هل الفعل نفسه من الأفعال المشروعة أم لا ؟ وأجاب عن ذلك بقوله إن الذى لا مرأى فيه هو أن المتهمين قد ارتكبوا هذه الجرائم ، لأنها تمثل فى نظرهم ، قصاصاً عدلاً لجرائم ارتكبت فى حق الوطن من جهة ، وقطعاً لسلسلة من الآثام السياسية رأوا أنها ما كانت لتنتهى إلا بالاختصاص من مرتكبيها ، واستئصال وسائلها من جهة أخرى .. ولما كانت الجريمة التى ترتكب ضد مصلحة الدولة هى فى

الواقع توجه ضد مصلحة كل فرد فيها ، فإن الأثر الذى يمكن أن يستخلص من الأفعال التى ارتكبها متهمو هذه القضية ، هو رد عدوان لا يحصى عن رده ، ودفاع قررتة الشرائع عن كيان شخص مستمد من كيان عام ، وهو المعروف قانوناً بحق الدفاع عن النفس والمال ، وبناء عليه فإن حكم الأفعال التى اقترفها المتهمون ، هو حكم حالة لا جريمة .. هى حالة الدفاع المشروع . ويجب لبيان أركان حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال ، وتطبيقها على واقعة الدعوى ، أن نعرض للجرائم التى ارتكبها المجنى عليه ، وكانت سبباً وباعثاً لحالة الدفاع المشروعة .

واستطرد من هذا إلى الكلام على الاحتلال البريطانى ، منذ بدئه ، فقال : إن الله خلق الناس أحراراً ، وأورثهم حقاً فى القتال حلالاً فى سبيل التحرر ، ومصر التى غلبت قوى الطغيان على أمرها فى سحق عهودها ، لم تكن لتسكت على الضم فى عصر النور ، لهذا لم تكن لترضى مهانتها فى ظل الاحتلال البريطانى الذى بدأ فى سنة ١٨٨٢ معتمداً على البطش وحده

وإن كان استقلال مصر من الأمور الطبيعية إلا أنه تأكد دولياً فى عام ١٨٤٠ بمعاهدة لندن ، التى التزمت فيها بالاعتراف لمصر باستقلالها وكفالتها ، وضمن عرشها فى الأسرة العلوية السكرية ، ولم يكن ليحد من هذا الاستقلال سوى قيد السيادة العثمانية . التى قررتها معاهدة لندن . وقد تراخت هذه السيادة مع الزمن حتى أصبحت اسمية ، إذ لم يبق من مظاهرها إلا الجزية السنوية ، وكادت تفقد كل مظهر لها بالقياس إلى الامتيازات الاجنبية .

ثم أشار إلى قيام الحرب العالمية الأولى ، وإعلان « ماكسويل » تولى إنجلترا لزمام السلطة العسكرية فى مصر ، وأن الانجليز رسخوا أقدامهم فى مصر بهذا الإعلان ولما دخلت تركيا الحرب أطلقت بريطانيا كل سهامها ، وسلبت مصر كل مظهر من مظاهرها التى كان ذلك حين أعلنت الحماية فى الثامن عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩١٤ .

وذكر حضرته بعد ذلك ، ما كان يلاقه الفلاح والعامل المصرى ، من عنف وإرهاق إبان الحرب العالمية الأولى ، وما كان يأمر به المستشار الإنجليزى الذى كان رابضاً فى وزارة الداخلية . وما كان يأمر به المعتمد البريطانى من أوامر عسكرية فيها

إجحاف بالوطن والوطنيين . فلقد أخذوا الفلاحين ، وأخذوا أموال المصريين ،
وفلذات أكبادهم . وقدم إليهم المصريون الخيل والبغال والحمير لاستخدامها
في مصالحهم هم لا في مصلحة المصريين . وأشار إلى موقف الإنجليز بعد انتصارهم في
الحرب العالمية الأولى من مصر والمصريين جزاء ما قدموا لهم من خدمات
ومساعدات . وانتظر المصريون تنفيذ ما وعدهم به الإنجليز من حرية واستقلال ،
ولكنها كانت وعود كاذبة .

وانتهى من هذا السرد التاريخي إلى الإشارة إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ووصفها
بأنها الحماية السافرة وأنها كانت نقمة على مصر ، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية
وأخذ الإنجليز يكررون وعودهم الكاذبة . وأشار أيضاً إلى ما لاقاه الوطنيون من
نتائج هذه الحرب وما قاساه الفلاح من مرض وجهل وفقر .

وانتقل حضرته إلى الكلام على المفاوضات وعرض القضية المصرية على مجلس
الأمن ، ومحاولة الإنجليز عقد محالفة عسكرية مع مصر لكي تربطها وتقيدها بهم
واستشهد على تدخل الإنجليز في شؤون مصر الداخلية رغم المعاهدة — بجاذب ٤
فبراير — وتساءل قائلاً : هل نستحق هذا الاعتداء الصارخ على عرش البلاد ، هل
نستحق الاعتداء على حراس السراي ، واغتصاب أسلحتهم ، أليس ذلك توحشاً ؟ .

ثم تكلم على المبادئ التي تحدث عنها روزفلت وتشرشل . وتساءل : هل قام
أصحاب هذه المبادئ بتنفيذها ؟ . كلا . إنها أقوال جوفاء . قالوها إبان الحرب
لكي يكسبوا الحرب . ولما انتصروا أغفلوها ونسوها .

شاهد إنجليزي

ولما عقدت الجلسة في اليوم التالي وقف الأستاذ أحمد رشدي المحامي عن حسين
توفيق وقال : إن موظفاً إنجليزياً اسمه مستر ديكسون اتصل به طالباً الإدلاء أمام
المحكمة بمعلومات خاصة عن حادث ٤ فبراير ، وقد رفضت المحكمة بعد المداولة
هذا الطلب .

وقد تحريت أمر هذا الشاهد فعلمت أنه كان ضابطاً في الجيش البريطاني في مصر ،

وكانت مهمته الإشراف على المسكبات الخاصة بهذا الجيش ثم ترك الخدمة ، وهو الآن يحارب في صفوف العرب ضد اليهود في فلسطين . وهو يعلم - بحكم عمله السابق - أن الانجليز كانوا مبينين النية على ارتكاب حادث ٤ فبراير وأعدوا له العدة قبل وقوعه بأكثر من أسبوع .

ثم استأنف الأستاذ الخشخاني مرافعته فقال : إنه تسكلم على الاحتلال البريطاني لبيتين للحكمة مدى الصلة بين التهم المنسوبة وبين الدافع إلى الفعل .

واستطرد من هذا إلى القول :

هذه هي علاقتنا بالإنجليز ماضيها وحاضرها وكلها سلسلة من جرائم يرتكبها قوى غالب في حق ضعيف مغلوب . وقد نفّض الطرف عن كل هذه الموبقات التي قارفها هؤلاء السادة ، والمذامح التي أقاموها لأنبائنا ، ولكن ليس من السهل أن نتغاضى عن ذلك الحادث الجسيم الذي ارتكبه الإنجليز بمساعدة نفر من المصريين مع الأسف في حق مصر حين اعتدوا واعتداء وحشياً على رمز البلاد الممثل في عرشها المفدى وسلطتها الشرعية ، ألا وهو حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ الذي وقع بعد معاهدة الصداقة والشرف والاستقلال .

أليس إذن من حق المصريين أن يثوروا على هذه الأوضاع ، وأن تجتمع كلمتهم على الجهاد في سبيل الخلاص ، فيبذل كل من نفسه وجهده وماله ما استطاع في سبيل تحرير الوطن وطرد الأجنبي منه . فإذا ثار نفر من الشباب المثقف ثورة الأمة في سنة ١٩١٩ فخطر بحياته وبذل من ماله القليل في سبيل تكوين جيش للخلاص من هذه العبودية ، أسمى هذه الأفعال جريمة في نظر قانون العقوبات المصري يزوج من أجلها هؤلاء الشبان في السجون . أليس مثل هذا الجهاد في سبيل الوطن نوعاً من أنواع الحروب المعترف بها دولياً ؟ هل يجوز تقديم هؤلاء المحاربين للحكمة من أجل الدفاع عن مصالح بلادهم ؟ . إذا أتم فعلتم ، فقد فقدت بذلك مصر وسيلة من وسائل الجهاد .

ثم انتقل إلى التدليل على أن باعث القتل والشروع فيه بالنسبة للبحراني عليهما المصريين ، هو تصرفاتهما بصورة تتعارض مع مصالح البلاد ، هذا الباعث كما اعترف

به المتهم الأول ، هو استئصال شأفة خطر سياسى رأى أن فى بقائه القضاء على المثل الوطنية . وأخذ يستعرض سياسة الوفد المصرى من سنة ١٩٣٧ قائلًا :

تشكل الوفد المصرى فى سنة ١٩١٨ تحت قيادة المغفور له سعد زغلول باشا ، وما إن كانت سنة ١٩٣٧ حتى كان قد ابتعد عن الوفد أبرز أعضائه من أبطال الثورة ، وليس من أحد ينكر أن الأمة كانت تلتف كلها أو غالبيتها المطلقة حول حزب الوفد ، لأنه كان رمزاً للثورة الوطنية فى سنة ١٩١٩ ، حتى عن خليفة سعد رفعة مصطفى النحاس باشا ، أن يترك وطنية الإيثار ليتمسك بوطنية الاستئثار ، وأن ينتقل من النسك الذى يتصف به الزعماء المخلصون ، إلى تطلب النعمى التى يتميز بها الطغاة المتمردون فاستمرأ الجاه والسلطة حتى انتهى الأمر بإقالة وزارته وتولية وزارة محمد محمود باشا .

كان ذلك فى عام ١٩٣٧ ، ولما كان لسكل نتيجة مقدمتها ، فانه من الطبيعى أن يكون هناك من الأسباب ما شجعه على هذه السياسة الضارة ، وكانت المقدمة التى أجمعت عليها ظروف الأحوال السياسية لانحراف السياسة النحاسية ، تنحصر فى الصداقة الشخصية التى ربطت بين مصطفى النحاس باشا وبين اللورد كيلرن أثر عقد المعاهدة الإنجليزية فى سنة ١٩٣٦ ، التى كان وسيطها أمين عثمان . ولعل من بواعث سياسة الوفد الجديدة ، وهى استعداد الأجنبي على الأمة وعلى رأسها هذه السياسة الجديدة . سياسة الوصول إلى كراسى الحكم عن طريق السفارة البريطانية ، هو إحالة أمين عثمان إلى المعاش حين كان وكيلًا لوزارة المالية .

ويمكننا أن نستخلص بغير جهد أن مصطفى النحاس باشا قد رضى أن يستعين بظهير أجنبي يعرف يقيناً أنه صاحب القوة الغاشمة على السلطة الشرعية وكان من مظاهر هذه النتيجة التى انتهت إليها السياسة النحاسية مناوأتها للعرش منذ أن ألف حزب الوفد جيوش القمصان والزرقاء . فهذه العوامل ذات أثر بعيد فى وقوف الوفد ذلك الموقف العدائى من القصر ، وفى إصرار النحاس باشا فى شتى المناسبات ، على ألا يشترك الوفد فى حكم قومى .

ثم تكلم على دكتاتورية الوفد ، فقال : إن النحاس باشا كان حاكماً بأمره مطلق

السلطة في حكمه ، دون رقيب ، من فبراير سنة ١٩٤٢ إلى أكتوبر سنة ١٩٤٤ ولم تكن سلطة الملك حرة ، إلا لأقليل النحاس باشا من زمن بعيد .

وأشار إلى الكتاب الأسود ، وتلا بعض ما جاء فيه ، وقال : إنه بدلا من أن يلجأ النحاس باشا للقضاء على جرائم القذف التي وجهت إليه ، اكتفى بالسكوت مخمياً وراء السفير البريطاني الذي لم يتورع هو ومستر إيدن ، عن أن يعلن لرئيس الحكومة أحمد ماهر باشا في صورة الاعتراض على خطاب العرش ، للإغضاء عن محاكمة النحاس باشا . ولما أقيمت وزارته ، وجاءت وزارة أحمد ماهر باشا أطلقت الحريات من عقابها ، وعرف الناس ما جرت به سياسة الاستعداد التي انساق الوفد وراءها ، وعرفوا أن النحاس باشا لم يخن وظيفته فحسب ، بل خان وطنه كمستعد للأجنبي على عرش البلاد .

وتكلم على طبيعة أمين عثمان باشا ، ووصفه بأنه القتل القاتل ، وأنه نشأ مصري الجنس بريطاني الحس ، وتلقى علومه في تلك المستعمرة البريطانية ، وهي كلية « فيكتوريا » فاستكمل بذلك عنصرية الأجنبي ، فلما شب تزوج من ربيبة مستر « ريد » ناظر الكلية ، الذي حفظ له صنيعه واحتضنه كابن من أبناء الإمبراطورية البريطانية ، ودفعه في وظائف الدولة . . وأشار إلى صداقة أمين باشا لفورد كيلرن وأنه كان الوسيط في مفاوضات سنة ١٩٣٦ حتى عين سكرتيراً للنحاس باشا ، ثم أنشأ رابطة النهضة . . وتلا في هذا الصدد ما نشرته جريدة « السكتلة » ضد أمين باشا .

واستخلص من أقوال الزعماء أمام المحكمة أن أمين باشا كان سمساراً سياسياً ، وكان يعمل لصالح الإمبراطورية البريطانية ولذات نفسه ، وأنه هو الذي مهد لحادث ٤ فبراير ذلك الحادث الذي سيظل مستظلاً في صفحة الخطوب .

ومضى يسرد وقائع هذا الحادث وملابساته . وما حدث يوم اجتماع الزعماء في السراي ، واستخلص من أقوال الزعماء تأمر أمين باشا مع الإنجليز في هذا الحادث ، وقال إن النحاس باشا لو لم يكن عالماً علم اليقين ، بما سوف يحدث يوم ٤ فبراير ، بل ومتفقاً عليه لما كان هناك من أمر يحمل السفير على أن يتدخل في شئون السلطة الدستورية ، ليفرض حكم رجل بالذات ، ولما عرض السفير العلاقات بين

مصر وإنجلترا ، لهذه الضربة حين وجه إنذاره الوقح إلى جلالة الملك بضرورة إسناد الحكم إلى النحاس باشا .

ثم قال : ولو تتبعتم حضراتكم تاريخ علاقة الوفد بالسراى ، لوجدتم أن النحاس باشا لم يتمتع منذ سنة ١٩٣٧ بثقة الملك ، وكان السبب الرئيسى فى ذلك هو استعداد السلطة الأجنبية على السلطة الشرعية .

وانتقل إلى الكلام على حالة الدفاع الشرعى ، وسرد المواد التى تنص على معاقبة من حاول بالقوة أو التهديد إرهاب الملك ، أو أحد أوصياء العرش قاصداً بذلك إكراهه على أداء عمل من اختصاصه أو الامتناع عنه ، ومن يقوم بالتجسس ، أو من يعمل على قلب نظام الحكم ، وأخذ يقارن بين العقوبات المنصوص عليها فى هذه المواد وبين ما جاء فى القرآن ، من عقاب الذين يحاربون الله ، والذين يسرقون ويقطعون الطريق بالنقل ، وتقطع الأيدي .

بين المحكمة والدفاع

ولما حاول حضرته الاستشهاد بالفتاوى الشرعية ليدلل على الصلة بين قانون العقوبات والشرعية السمحاء ، اعترضه رئيس المحكمة قائلا : إنك اتفقت على الكلام على اعترافات المتهمين ، فمن المستحسن تدوين هذا البحث العلمى فى مذكرة وأنت تتكلم اليوم على وقائع فهمتها المحكمة من مرافعتك الماضية .

فرد الأستاذ الحشخانى ، بأنه وجد أن نص المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، لا يعاقب على فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة ، فأوحى هذا إليه أن يعود إلى الكلام على حالة الدفاع الشرعى .

الرئيس — إن هذا بحث قانونى دقيق ولايهم أحداً سماعه بقدر مايمه المحكمة ، فلتقدمه فى مذكرة إذا شئت ونحن فى مقدورنا أن نقرر الاكتفاء بما قيل .

أما عن حق المتهمين فإن المحكمة تقدره ، ولولا ما يقال عن هذا الحق من وقت إلى آخر ، لما أفسحت المحكمة صدرها لكل ما قيل ، فنحن نقدر ما لهم من حق قبل أى اعتبار . وأنت نفسك قد اقتصعت بوجهة نظر المحكمة عن الدفاع الشرعى وحدوده ، وأن المحكمة فهمت ما يراد الإشارة إليه . وقلت إنك خصصت هذا اليوم

لمناقشة التحقيق والوقائع . ثم قال إنه من الممكن أن تتخذ المحكمة إجراء آخر هو جعل الجلسة سرية .

فرد المحامى على ذلك بأن قدم مذكرة تناول فيها بحث حالة الدفاع الشرعى . ثم ناقش تفسير حكمة الشريعة وخلص من ذلك إلى قوله إن من حق الدفاع أن يتمسك بهذه الحالة وهى المأخوذة عن المادة ٦٠ عقوبات ، وإن السياسة الشرعية تقول إنه لا عقاب على مرتكب الجريمة إذا كان المجنى عليه قد اعتدى على وطنه . وأراد أن يسترسل فى هذا البحث فقاطعه رئيس الجلسة طالبا إليه الكلام فى الوقائع .

وحينئذ ، انتقل إلى الكلام على اعترافات المتهمين فأشار إلى ضرورة وجود التكافؤ بين طرفى الخصوم فى القضية ، وأن هذا الضمان لم يحدث فى قضية هؤلاء المتهمين ، فقد تجمعت فيها عناصر الإعنات والتضييق عليهم ، وتسامل عن سر وضع النائب العام ثقتهم فى ضباط القلم السياسى وعلله بقدرتهم على مخالفة القانون والمباعدة بين المتهمين وبين حقوقهم .

وأشار إلى حوادث التعذيب فى أوروبا لانتزاع الاعتراف من المتهمين . ومضى فقال إن هؤلاء الضباط وعبد العزيز الشافعى افندى المهندس هم الذين طبعخوا القضية . وإن نيتهم كانت مبيتة على اصطياذ حسين توفيق وإكراهه على الاعتراف .

ثم ندد بأعمال ضباط القسم السياسى ، فقال : إنهم فرضوا أنفسهم على التحقيق . مع أنهم لا صفة لهم فيه ، فقد عرف القانون من يختص بالتحقيق .. وكانت عملية عرض المتهمين على الشهود باطلة ولم تتخذ فيها الإجراءات التى تكفل سلامتها ، فقد وضع حسين وسعيد فى حجرة يسهل على الشهود رؤيتهما منها .

واستمر يندد بأعمال هؤلاء الضباط فى سجن الأ جانب وطريقة اتصالحهم بالمتهمين وانفرادهم ببعضهم لحملهم على الاعتراف ، وتكلم بصفة خاصة على الاعتراف الذى كتبه حسين توفيق يوم ٦ يناير ودحضه . وخلص من ذلك إلى قوله : إن الأستاذ القاويز ومن خلفه ضباط القلم السياسى قد ألقوا فى ذهن حسين مسألة تتمصل

بالكرامة والشرف . وأنهم بهذه الوسيلة حملوه على كتابة اعترافه . وهنا أخذ يتكلم على سجن الأجانب ، وقال إن القائم مقام إمام ومأمور السجن ، قد عرفنا سجن الأجانب بأنه سجن يتبع الحكمدارية ، وهو خاضع لرجال القسم السياسى ، الذين لهم حق الدخول فيه والخروج منه كيفما أرادوا ، ولهم حق الاتصال بالمتهمين . وقد دلت سجلات السجن على أن الفرسان الثلاثة ، كانوا يجتمعون فيه ويتولون التحقيق مع المتهمين على مشهد من الأستاذ القوايش .

وخرج حضرته من هـذا إلى القول بأن السرية التى فرضت على التحقيق ، اتخذت سبيلا للاتصال بالمتهمين ، ووصف هذا السجن بأنه مستعمرة بريطانية ، وأخذ يطعن على الاعترافات المنسوبة إلى حسين توفيق وقال إنها أخذت بوسائل الإكراه والتعذيب والترغيب والتجويع .

مرافعة الأستاذ زكى عريبي

جلسة الثلاثاء ٤ مايو .

وفى هذه الجلسة بدأ الأستاذ زكى عريبي المحامى عن محمود يحيى مراد المتهم الثانى مرافعته ، ومما يلفت النظر فى مرافعته أنه حمل على الإنجليز والصهيونيين ، واستعملها بكلمة عاطفية قال فيها : إنه يرى فى ققص الاتهام ستة وعشرين شابا ، كلهم يصلح له ولدا ، وأنه — كلما رآهم — تخيل ابنه وهو فى مثل سنهم ، فيذكر ليلة دهمت ابنه فيها حى خبيثة ألزمته الفراش ، فخرج أبوه ليلة هائما على وجهه ، لا يدرى أين تقوده قدماء ، ثم ألنى نفسه أمام بيت من بيوت الله ، فقسمرت قدماء وتها لك على أعتاب هذا البيت ، وهبط قلبه شعور من لدن الله ، بأنه هنا أمام الخالق الخلاق ، فأجهش ببكاء مرير وارتفعت فى صدره نجوى وصلت ما بينه وبين الله ، فلم يعد بينهما حجاب ، حيث فزعت إليه روحه أن يفقدى به ولده ، ثم عاد إلى داره ، وكان الله به لطيفا رحما .

ثم قال : إننا لسنا اليوم أمام قضية ككل القضايا ، بل هى قضية شائكة معقدة ، من أكثر من ناحية ، فإن الاتهام ليقارعنا أول ما يقارع بروابط الإنسانية ، ووشائج البشرية فأشار إلى تعاليم المسيح التى تنهى عن القتل ، وشرعة الإسلام



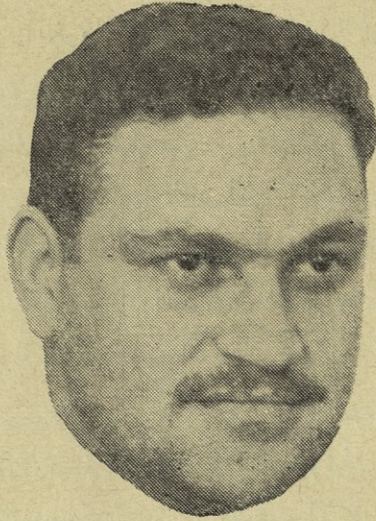
الأستاذ زكي عربي يحمل على الصهيونية

التي تحرم قتل النفس ولكنه نسي أولى الوصايا العشر ، واستدرك حضرته يقول :
لعل النياية فاتها ذلك عفواً أو التفاتاً عن دين يخطط اليوم بينه وبين نزعة سياسية
بغیضة لأهل النصفة جميعاً ، ومنها أهل هذا الدين نفسه . فليس من هؤلاء المتهمين ،
ولا من المترافعين من يبلغ به الكفر بالله ، وبتعاليمه ، أن يحبذ سفك الدم أو إزهاق
روح كائن من كان . فإنا نحن شرقيون ، وعلى الشرق نزل أول ما نزل ، وحى
الله وتعاليمه .

وثمة ناحية شائكة أخرى . فهذه القضية قضية سياسية يتردد فيها ذكر الإنجليز ،
وكراهية هذا البلد ، بل مقته لهم ، وحقده عليهم ، واستحلاله لدمائهم .
وهنا أيضاً بهم الدفاع تصحيح الوضع ، فليس في هذا البلد من يكره الإنجليز ،
إننا لا نكرهم كراهة جنس لجنس ، ولا دين لدين ، ولا نظام سياسي لنظام

سياسي . بل إنما لنعجب بهم ، ونشيد بفضائل كامنة في الشعب الإنجليزي ، منها حبه للاستقلال والحرية . إنما لا نكره الإنجليز ولا نمقتهم . وإنما نحن نكره صلفهم وكبرياءهم أو ما كان لهم من صلف وكبرياء أذلت الأيام منهما ، ولعلها أن تذهب بهما كلية . فلا يستشعر الإنجليزي بأنه مالك الدنيا وسيد البشر ، إنما نكره سياستهم الغادرة الماكرة . نكره ذكرى تربصهم الدوائر باستقلال هذه البلاد قرناً ونصف قرن من الزمان ، ثم دوسهم لهذا الاستقلال ، باحتلالهم بلادنا بجميع مرافقها ، حقبة من الدهر غبراء . ذقنا فيها ما أذل الكرامة ، وأفقد العزة ، وعلم النفاق .

إن القضية قضية سياسية من هذه الناحية أيضاً ، وقد رمى أولادنا هؤلاء ، بأنهم من الخوارج ، لا على النظام والقانون فحسب ، بل على حرية الرأي أيضاً . فقد قالوا فيما قالوا إنها بلاد ديمقراطية ، لكل فرد فيها أن ينادي برأيه ويعلنه ويروج له ، وليس بكائن من كان أن يقيم من نفسه فيصلا للحكم على نشاط هؤلاء الأفراد والجماعات .



محمود يحيى مراد

وإني لأسارع هنا أيضاً فأنتي بأقوى الألفاظ ، أن ليس منا من يسعى إلى هذا الشر أو يحبذه . فتلك أمور لا يسف إليها عقل طلاب العلم وأهل الثقافة .

كلا وألف مرة كلا . إن الحياة مصونة في مصر بإذن الله ، وستبقى كذلك في بلاد
 سطعت فيها شمس المدنية ، والدنيا بأسرها في ظلام دامس . وحرية الرأي مكفولة ،
 بما هو أفعل من الدستور ، بانطواء قلوب حرة على حب الحرية وإعزازها وتمجيدها .
 وخلص حضرته من ذلك إلى الكلام على القضية فقال : إن الاتهام يرى فيها
 دليلاً مكسحاً طاعياً يغني عن كل دليل آخر ، في إقامة الحجة على المتهمين . ذلك
 أن أغلبهم معترف بما ارتكب ، وقد يما قالوا إن الاعتراف سيد الأدلة . ثم أخذ
 يتكلم على طبيعة الاعتراف من الناحية القانونية ، وما يجب أن يكون عليه من حماية
 واطمئنان ، وروى قصة وقعت أيام النبي الكريم . فقد جرى إليه برجل اتهم بجريمة
 الزنا ، فسأله النبي عن جريمته فاعترف بها ، فتغافل عنه النبي برهة ، ثم عاد لسؤاله عن
 جريمته فاعترف بها للمرة الثانية ، فتركه النبي وقتاً آخر ثم عاد يسأله عنها مرة أخرى
 فاعترف بها ، ثم تركه النبي أياماً أخرى ، ثم عاد يسأل الجاني : هل ارتكب الجريمة .
 فأجاب نعم يا رسول الله . وعندئذ فقط نطق صاحب الشريعة بحكم الشريعة ، فأخذ
 الرجل للرجم : ففزع أمام الموت وقال ردوني لرسول الله . فلم يستمع إليه أحد ،
 ولما عاد الناس للنبي وأبلغوه ما قاله الرجل ، بدا الحزن في وجهه وقال :
 « هلا رددتموه ؟ » .

وعلق على هذه القصة قائلاً : اللهم صل وسلم على رسول الله ، قول يهديه يهودى
 من رجال القانون إلى روح علم التشريع العالى الذى تنطق دونه أعناق المشرعين .
 إن ما وصل إليه الرسول الكريم بعفو الفسكرة يوحى من الله ، هو ما وصل إليه العلم
 بعد ذلك بألف ومائتى سنة ، وهو أن المتهم فى ساعة حرجه وشدته يجب أن يجنب
 المزالق عند الاستجواب ، بل يجب أن يعان على ألا يلقى بنفسه إلى التهلكة
 بالاعتراف .

ثم تكلم على طريق الاستجواب كما تعرفه الشرائع الحديثة وأرجعه إلى مذهبين
 تذهب إليهما الشرائع المتقدمة . الأول : المذهب الاتهامى . وقد حمل الإنجليز
 لواءه شغورين به منذ قرون . والثانى : هو المذهب الاستطلاعى أو الفحصى ، وهو
 مذهب باقى الدول الأوروبية ، وعرف المذهب الأول بأنه صارم إلى آخر حدود
 الصرامة فى المحافظة على حقوق المتهم ، حتى ليخشى عليه من التحقيق ، فليس يجوز

لرجل الحفظ في إنجلترا في حالة القبض على إنسان متلبساً بجناية ، أن يسأله عنها ، بل عليه بمجرد وقوع الجاني في يده أن ينهيه إلى خطورة موقفه وأن يحيطه علماً ، بأن كل ما يقوله قد يتخذ دليلاً عليه .

ومضى حضرته يوضح كيفية إجراء التحقيق في إنجلترا والنظام القائم عليه هناك . ثم انتقل إلى الكلام على علانية التحقيق وحضوريته وأثر ذلك في موقف المتهم ، وخصوصاً بالنسبة للاعتراف .

ثم تكلم على عصر الملوكية المتوسطة حيث كان التعذيب وسيلة من وسائل حمل المتهم على الاعتراف ، حتى عهد الثورة الفرنسية . ثم تطورت نظم التحقيق ، نتيجة لاستنادة الاتهام فوجد بين الفقهاء من جعل المتهم أمانة في عنق المحقق وأوصاه به خيراً ، كما وجد من حاول أن يفتح الباب لاستعانة المتهم بالمحامى في ساعة شدته . ولقد سن في عهد لويس الرابع عشر ذلك القانون المشهور ، قانون سنة ١٦٧٠ ، وقد حوى من المبادئ السامية ما كان أساساً لقانون تحقيق الجنايات الحالى في فرنسا ، ثم تطلع رجال الثورة إلى إصلاح أساسى ، فاستعاروا من القانون الإنجليزي نظام العلانية والحضورية في أوسع صورهما .

ثم أشار إلى قانون نابليون وقد ارتد إلى النظام القديم ، نظام سرية التحقيقات ، وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت أصوات الأحرار ترتفع بالشكوى ، وسمع الناس عن متهم يبقى بغير استجواب أسابيع بل شهوراً ، حتى يكل من الحبس فيعترف وعن آخر يمكث بلا طعام « كعمر حسين أبو على » ستاً وثلاثين ساعة . وقد حملت هذه الحال حكومة ذلك العهد على التقدم في سنة ١٨٧٩ بمشروع قانون جعل التحقيق علنياً وحضورياً .

ثم ذكر حضرته حادثاً وقع في ذلك العهد أثار غضب الناس واشتموا زهم ، ذلك أن قاضياً بلغت به شهوة الاتهام في قضية عاشقين اتهما بالقتل ، أن يتوسل لهما على الاعتراف بحيلة مشينة . فقد ذهب للبرأة يقول لها : إن عشيقها اعترف . ويقول للرجل : إن عشيقته قد اعترفت . وعرضت هذه القضية على محكمة الجنايات — فيما يروى جاردو « جزء ٣ صحيفة ٣٨ » — فكانت لها ضجة كبيرة فاقت كل ضجة ، وحملت الأفوكاتو العمومى ، على التنازل عن الدعوى .

وقامت قيامة البرلمان الفرنسى لهذه القضية ، فلم تجد الحكومة بداً من التقدم إليه بذلك القانون العظيم ، قانون ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٧ .

ثم انتقل إلى الكلام على قانون تحقيق الجنايات المصرى الذى وضع سنة ١٨٨٣ وقد توافرت فيه أسباب الضمانات للمتهم . وأخذ يتلو نصوص هذا القانون .

وبعد أن استعرض هذه القوانين حتى وصل إلى قانون سنة ١٩٠٤ ، وهو يكاد يكون صورة طبق الأصل لنصوص قانون سنة ١٨٨٣ ، وتسكلم على بطلان إجراءات التحقيق واعترافات حسين توفيق ، ووصف الخلوة التى היאتها النيابة بين حسين توفيق ومحمود مراد بأنها فضيحة ، وتسامل ماذا جرى وماذا قيل فى هذه الخلوة ؟ ليس يعلم إلا الله ولكن للمحكمة أن تتصور وتفترض منتهى السوء . وهنا تناول اعترافات حسين ومراد بالتفنيد وأخذ يقيم الأدلة على أنها غير صحيحة . ووصف حسين بأنه مجنون وعبقرى ، وشبهه « بجان دارك » التى انتصرت على الإنجليز فاعتبروها ساحرة وقضوا بحرقها حية . كما شبهه بجانكيزخان وهتلر .



عبد الفتح الشافعى



محمد على خليفه

ثم انتقل إلى الكلام على موكلية الآخرين ، وهما محمد على خليفه ، وأحمد خيرى عباس . وقال : إنه ليس فى نصوص قانون العقوبات ما ينطبق عليهما ، فهما لم يكونا

فاعلين أصليين في جريمة من الجرائم الكثيرة ، التي فاضت بها صحيفة الاتهام . . . ولا اتهمنا في إحدى هذه الجرائم بالمساعدة أو بالاشتراك ، لذلك لم تجد النيابة ضد هما شيئاً إلا المادة ٤٨ ، وهي الخاصة بالاتفاق الجنائي .

وتناول حضرته هذا البحث القانوني بالشرح ، فقال : إن القانون الجنائي ، ذهب إلى أن الأعمال التحضيرية نفسها ، مهما استفحلت ، ومهما قاربت التنفيذ ، لا تدخل في نطاق الأعمال المعاقب عليها ، ما دامت تقصر عن البدء في التنفيذ الفعلي ، فقد يقف اللص قاطع الطريق ، ومعه سلاحه ، متربصاً لرجل معين ، ينوى قتله ، ثم تمر الفريسة ، ويستعد الشرير للقتل ، ويرفع البندقية . . . ويهم بإطلاقها ، ثم تتداركه عناية الله هو والفريسة ، فيضع سلاحه ، فلا يناله عقاب من الله ولا من القانون .

وأخذ يتكلم على طبيعة الاتفاق الجنائي ، ورأى شراح القانون فيه ، وكيف أصبح القانون المصري يعاقب عليه ، فقال إن هذه المادة من مخلفات الاحتلال . فلقد ساء المحتلين ، ألا تصل يد التشكيل إلى جماعة من المصريين ، لم يكونوا شركاء للورداني ، فرأوا سن هذا القانون ليكون سلاحاً في أيديهم وأداة تشكيل .

وهذه المادة أصبحت يمكن تطبيقها على كل اتفاق سخي ، ولكن محكمة النقض رأت أن تضع شروطاً ، وقيوداً ، للاتفاق الجنائي تخفيفاً من حدته . ثم قالت هذه المحكمة في حكم آخر : إنه يجب — لكي يعاقب على الاتفاق الجنائي — أن يكون جدياً وتاماً . . .

وخرج من هذا إلى القول ، بأنه بقي أن نعرف هل كان الاتفاق على الاعتداء على الإنجليز ، يعتبر في هذه الظروف جريمة ، وأمرأ محرماً ؟ ١٩ . . وأحال المحكمة إلى ما قاله ممثل الاتهام عن الإنجليز في مقدمة مرافعته .

واستعرض بعد ذلك سياسة الإنجليز في مصر منذ عهد الاحتلال . . . وخرج من ذلك إلى الكلام على حالة الدفاع الشرعي . والحالات التي تدعو إليها ، ومنها حالة رد العدوان ، ووصف احتلال الإنجليز لمصر بأنه حالة عدوان ، وانتهى من هذا البحث إلى الكلام على جريمة قتل أمين عثمان باشا ، ومحاولة اغتيال مصطفى النحاس باشا ، فأشار إلى المرسوم الخاص بإقالة وزارة مصطفى النحاس باشا سنة ١٩٣٧ ، ومحاولة الإنجليز منع هذه الإقالة ، كما أشار إلى تدخل الإنجليز في شؤون مصر الداخلية ، وفي تولية الحكومات المصرية ووصف أمين عثمان باشا بأنه ربيب الإنجليز

تخرج على مثالها ، واعتز بانجليزيتها . وكان لها من أكبر الأعوان ، وأنه هو الذى دبر حادث ٤ فبراير ... ولم يخل النحاس باشا من المسئولية وأن أمين عثمان هو المسئول الأول ، ثم جاءت الخطبة التى ألقاها فى كلية فكتوريا ، وشبه فيها مصر بامرأة تتزوج من انجلترا بعد أن جعلها رجلاً ..
وكان الأجدر والأليق أن يزوجها بالاستقلال مثلاً ، أو بالعرش أو بالنيل ...

ثم قارن حضرته بين الصورة التى رسمها أمين عثمان باشا لمصر ، والصورة التى رسمها محمود مراد ، حين استدعاه الأستاذ كامل القاويش لیسلة وطلب إليه أن يحدثه شيئاً فقال له :

أنا عاشق

« اسمع يا كامل بك ، أنا عاشق ولهان ، قد عذبنى الحب ، وملكت الحبيبة على مشاعرى ، فأنا أراها فى كل وقت وفى كل مكان ، وأراها على وجه الخصوص إذا سبى الليل .

ولكن ليلاى يا كامل بك ليست ليلى العامرية ولا ليلى الأخيلية ولا ليلى المريضة بالعراق بل ولا ليلى مراد . وإنما هى ليلى المصرية ... ليلى الهيفاء السمراء ذات الشعر الفاحم والعيون الصجاج المراض . إنها سعادتى وبلائى . شقوقى وهنائى . أحبا حباً يقرب من الجنون ، وأغار عليها غيره المفتون . وأن أشقى ما يشقىنى أن أرى إلى جانبها أجنبياً أشقر ذا عيون زرق يغازلها ويحاول أن يصل إلى قلبها ويل له منى والله لأقتله أو يبتعد عن طريق ملاكى .! »

ثم أشار إلى الكتاب الأسود ، وقال إنه تضمن تهماً للنحاس باشا ووزرائه ، لو صحت لوجبت محاكمتهم . ثم عرج على وزارة النحاس باشا التى أقيمت عام ١٩٣٧ ، وتلا نص المرسوم ، وأخذ يفسر عبارته . وقال إن ما جاء فى هذا المرسوم يدل على أن وزارة النحاس باشا لم تكن تحرص على أن تحكم البلاد طبقاً لروح الدستور ونصوصه ، ولم تكن تسوى بين المصريين فى الحقوق والواجبات ، ولم تعمل على توفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب .. وعلق على ذلك بقوله :

ألا رفقاء بالمتهمين .. إن سيد البلاد ، والجالس على العرش ، هو الذى يقول هذا

الكلام .. أفلا يكونون معذورين بعد ذلك !!

ثم ختم دفاعه في اليوم الثالث وهو يوم السبت ٨ مايو بقوله :

لقد حملت النيابة على المتهمين حملة عنيفة ، لمتها الشتم ، وسداها التجني ، فجعلتهم قملة أشراراً ، وسفا كي دماء ، لا يعرفون غير الغدر سلاحاً ، وأنهم جرثومة فساد يجب استئصالها حتى لا تشيع عدواها في المجتمع ..

كلا ياسيدى ، لا تقل إن الشباب الذى حبسته في هذا القفص أصبح من القردة أو الوحوش الكاسرة ..

ثم قال : أستودعكم الله أيها الشباب ، لقد آن لى أن أترككم ، وأنا ، والله ، حان عليكم ، فلقد كان لى ولد واحد ، فأصبح لى ستة وعشرون ، قرأت عنكم فأحببتكم ، ولقد سعدت بكم ، فليس يتفق كثيراً أن ألقى أمثالكم ..

لا تقسوا ، يا حضرات المستشارين ، بعد هذه النظرة ، ولا تعنفوا . بل اغفروا لهؤلاء الصغار .. أخفضوا لهم جناح العدل .. فالعدل من الرحمة ..

مرافعة الشورى بجى بك

لم تستغرق مرافعة الأستاذ مصطفى الشورى بجى بك وزير العدل سابقاً والمحامى عن مدحت حسين غفرى ، ومحمد محمود كريم ، إلا يوماً واحداً ، هو يوم الأربعاء ١٢ مايو .

وقد استهل دفاعه بالكلام على بطلان الاعترافات ، وقال : إنه يرجو القضاء ألا يكون أية عقيدة ، إلا من التحقيقات التى جرت فى الجلسة ، ولا ينبغي أن يقام لما عداها أى وزن ، واستند فى هذا ، إلى حكم أصدرته محكمة النقض سنة ١٩٣٧ ، جاء فيه : إن التحقيقات الأولى لا تصلح أساساً ، لى تبنى عليه المحكمة حكمها ، وأنه يجب دائماً أن يؤسس الحكم ، على ما تجر به المحكمة فى الجلسة .

واستطرد من هذا ، إلى التساؤل عما إذا كان هؤلاء المتهمون ، عند ما اعترفوا ، نسوا أنهم معرضون للإعدام .. ثم قال إن غريزة الإنسان الخلقية ، هى إنكار الذنب ، والطفل الصغير ، الذى يبلغ سنوات ، إذا ارتكب خطأ كتخطيم كوب مثلاً ، أنكر

ذلك ، والرجل عندما يوجد فى مكان غير لائق ويراه إنسان ويسأله ، ينكر وجوده فى ذلك المكان .

إن هناك نوعا من الندم يشبه اعتراف المسيحيين أمام الكاهن . هذا الاعتراف مقصود به التوبة . . . ولكن الاعتراف بارتكاب جرائم قتل . . . اعتراف يؤدى بهم إلى القبر . . . شبان فى مستقبل العمر ، على باب الثامنة عشرة ، ينتظرهم مستقبل واسع ، وآمال كبيرة . . . كيف يسلم العقل بأنهم يأتون طائعين مختارين من تلقاء أنفسهم ويقررون هذه الاعترافات ويكتبون أنها « من تلقاء أنفسهم » . . . هل يعقل أن هؤلاء الغلمان ، وهم فى هذه السن المرححة ، المملوءة بالحياة ، نسوا أن وراءهم أمهات وأخوات وآباء ، يبكونهم ، لا بكاء ليلة ، بل بكاء الحياة كلها .

وإذا لم يشفقوا على أنفسهم ، فهل قست قلوبهم ، حتى على ذويهم . . . هل فيهم من لم يشعر بعطف أمهاتهم وأخواتهم ، ويذكر جلسات سمرهم فى المساء ، حتى يريد أن يرميهم بهذه المصيبة الكبرى .

لا يمكن أن تسلم الغريزة البشرية بأن تلك الاعترافات حدثت بغير إيجاب ومن تلقاء أنفسهم .

وإذا جاز أن يعترف الشخص من تلقاء نفسه على نفسه ، فكيف نفهم أن يأتى هؤلاء الشبان ويعترفوا على غيرهم .

كيف نفهم أن يعترف حسين توفيق على محمود كامل ، ابن خالته ، وعلى مدحت غفرى ونجيب غفرى ولدى خالته ، وعلى محمود مراد ، ابن خالته الثالثة ، ثم على غيرهم ؟

يا حضرات المستشارين :

ما قرأت أوراق هذه القضية ، إلا وحزت فى نفسى . . . كنت أرى حقاً أشياء غريبة . ولكن تحقيق المحكمة العادل ، والمبادئ السليمة التى تشرف القضاء المصرى ، هذه المبادئ قد كشفت ذلك السحر الذى دبره الجستابو المصرى لهؤلاء المتهمين . . . لقد وضحت الحقائق ، عندما وضعت حداً لحصانة تحقيق النيابة .

جاء المتهمون وقالوا : إن هذه الاعترافات أخذت منا بالحيلة والخداع ، وأنا أعتقد أن حصانة النيابة وحصانة الجستابو ، لم تحل دون أن ينفذ النور إلى ضمائركم ،

فوضعتهم حداثاً لجرأتم رجال البوليس ، وأتيتم بهم أمامكم واستجوبتموهم ، استجواباً دقيقاً عسيراً .

انكشف وانفضح أمر هذه الاعترافات ، رأيتم حضراتكم أن المتهمين كان يحتل بهم في غرف السجن ، وقد جرى بحسن خالد مأمور السجن إلى هنا ، ولما سألناه عن وجوده في السجن مع وجود مأمور إنجليزي في السجن قال إنه كان يقوم بتمرين المأمور السابق .

وهذا كذب محض لأن الحكمदार أتى بهذا المأمور خصيصاً لكي يقوم بتنفيذ أوامر ، ولم ينجل رجال البوليس حينما أخرجوا هذا المأمور من السجن ، عقب انتهاء التحقيق مباشرة .

لقد عهد إلى ثلاثة من ضباط البوليس السياسى ، لهم نشاطهم المريب في كل القضايا ، وإذا هؤلاء الثلاثة يوقظون المتهمين في شدة البرد ، وهم نيام ويستجوبونهم الساعات الطوال بعيدين عن الناصح ، بعيدين عن المحامى . . . أما القاويش بك فقد استحق لقب « الشاويش كامل » ، لأنه في الواقع كان سنداً لرجال البوليس .

إن الرجل الذى وضعه القانون ليحمى العدالة في التحقيقات ، الرجل القضائى ، الذى يعد نفسه ليجلس مكانكم . هذا الرجل يقبل هذا الوضع ، ويكون تابعاً لرجال البوليس ويرافقهم في الذهاب إلى مقر المتهمين . ولو كان الأمر سلبياً لحفظ هذا الرجل مركزه .

تصوروا حضراتكم ، طفلاً صغيراً كمدحت فخرى ، عمره ١٨ سنة ، يؤتى به في الليل في البرد ، ويوقظ من نومه ، فيرى الجلادين حوله . . ويمكن كان فيه برق ورعد ومطر ، إذ كان ذلك في شهر فبراير . . يبص يلاقى الثلاثة دول ومعهم القاويش . . فما قيمة هذا الاعتراف . . لقد أنكر في بادىء الأمر ، ثم أنكر مرة أخرى . . وبعدين جابوه بعد ثمانى ساعات . .

ثم يعترف . . ليس هذا باعتراف ، إن ضمايركم الطاهرة ، لا يمكن أن تأخذ به . إن هؤلاء السادة ، من يمثل النيابة إلى الثالث من الضباط .. الذين يمثلون السلطة العامة هم دائماً محل ثقة .

قال لكم ضباط البوليس إنه حينما تحصل واقعة ، يرجعون إلى سجلاتهم ودفاترهم ومذكراتهم وأن لديهم سجلا آخر لشبان عرفوا عندهم ، إن حقاً أو ظلماً ، بميولهم السياسية ، وعندما تحدث واقعة كحدث أمين عثمان أو غيره لا يذهبون إلى أماكنها للتحرى ، بل يلجأون إلى السجلات ويستنتجون نسبتها إلى بعض الشبان !

وأشار إلى قضية ماهر باشا ، والنقراشى باشا ، والشيشينى باشا وغيرهم ، وهى قضية المؤامرة الكبرى ، وقال إن الذى شهد عليهم ، هو سليم زكى باشا ، وأحمد طلعت بك ، فإذا كان رئيس الوزراء ، كان ضحية لتلفيق البوليس السياسى ، فى يوم من الأيام .. فكيف تثق بهؤلاء فى مثل هذه القضية الخطيرة . هذه الثقة يجب أن تنزع منهم ، لأن من يخون وظيفته ، يجب أن ينزع من وظيفته ، لا أن يرقى ، لأنه من الغريب أن النقراشى باشا ، هو الذى رقاها : الأول حكمداراً ، والثانى وكيل حكمدار ..

وقال وهيب بك مستدركا : إن لشفيق منصور اعترافات مفصلة فى هذه القضية . واستطرد الأستاذ الشوربجى بك إلى الكلام على الاعترافات ، فاستشهد بكتاب ترجمة الأستاذ رشدى عنوانه « سر أخطاء القضاء » تضمن قضية خلاصتها : أنه وجد رجل قتيلا فى بيته ، وهو شيخ فى الخامسة والستين من عمره .. ولم يسرق شيء من البيت ، سوى ساعة حائط .. فاستبعد المحققون أن تكون سرقة الساعة ، هى الباعث على القتل .. ودلت تحريات البوليس ، على وجود عداوة بين القليل وأولاده ، فاعتقلت ابنته ووجهت إليها تهمة القتل .. وكانت حاملا .. وضايقها السجن والتحقيق المرهق فاعترفت بأنها هى القاتلة ، ولما جاءت أمام المحكمة أنكرت هذا الاعتراف ، وعزته إلى تعبها ، ولكن المحكمة أخذت به ، وحكمت بمعاقبتها بالأشغال الشاقة المؤبدة . ثم حدث بعد ذلك ، أن اتهم قاتل الرجل الحقيقى ، وزوجته ، فى قضية أخرى ، فاعترفت المرأة ، بأن زوجها هو قاتل ذلك الرجل ، وأرشدت عن الشخص الذى يبعث له الساعة . وخلص الأستاذ الشوربجى بك ، من سرد هذه القضية ، إلى التدليل على أهمية الاعتراف وقيمتها ، وقال : إنه كثيراً ما تحدث اعترافات كاذبة ، تحت ظروف قاهرة . وقال جارو إن الاعتراف يجب ألا يسلم به القضاء لأن هناك قاعدة للاخذ به .

وانتقل حضرته بعد ذلك ، إلى حق الدفاع ، وهو حق لم تنكره الأمم الغابرة .
وتساءل كيف يمكن أن يترك هؤلاء المتهمون مع جلادهم دون أن نعاونهم بمحام .
واستطرد إلى الكلام على سجن الأجانب ، وسبب إنشائه ، ونظامه ، وقال : إنه
كان لا يدخله ، إلا وكلاء النيابة المختلطة ، وقناصل الدول ، ثم تساءل عن حكمة نقل
المتهمين ، إلى ذلك السجن ، ووصفه بأنه مقبرة للتعذيب ، تنتزع فيه الاعترافات ..
وأن هذا السجن اتخذ لإبعاد المتهمين عن ذويهم ، ومحاميهم ، ولتמיד الطريق ،
لرجال البوليس السياسى ، لكي يعيشوا كيف شاءوا بالمتهمين .

وندد حضرته ، برجال البوليس السياسى ، وطالب بعضهم ، وأشار إلى ما جاء
فى شهادة الضابط وحيد سنجر . مما يثبت اختلاهم بالمتهمين ووصف تصرفاتهم بأنها
مخالفة للقانون ، فقد اختارهم الطوير باشا النائب العام السابق لمساعدة النيابة فى
التحقيق ، وهذا غير جائز قانوناً ، فقد حدد القانون ، رجال البوليس الذين لهم الحق
فى إجراء التحقيق ، وفرق بين رجال الضبطية القضائية ، والضبطية الإدارية ..

وعرج حضرته ، إلى ماقاله الضابط وحيد سنجر فى شهادته عن تهمة الخلوة بين
حسين توفيق ، ومحمود مراد ، واختباء الجزار افندى تحت الكنبه .. وتلا بعض فقرات
من دفاتر سجن الأجانب ، مدللاً بها على مخالفة كل الإجراءات والضمانات القانونية ،
ووصف تحقيق الأستاذ القاويش ، بأنه باطل لاقيمة له . لأنه جرى بتوجيه الضباط
الثلاثة .. ثم تكلم على حق النيابة فى منع المحامين من حضور التحقيق ، واستشهد برأى
راح القانون فى هذا ، ثم قال إن النيابة أساءت استعمال هذا الحق .

مرافعة الأستاذ بسطا شكرى

وفى جلسة يوم السبت ١٥ مايو ، ترافع الأستاذ بسطا شكرى عن محجوب على
محجوب المتهم السادس ، مستهلاً مرافعته ، بالإشارة إلى حوادث فلسطين ، فقال : إن
حوادث هذا اليوم الرهيب ، الذى تحركت فيه الجيوش المصرية ، للقيام بنصيبها فى
الحرب المقدسة ، وهى أحوج ما تكون إلى سواعد أمثال هؤلاء الشبان . هذا الذى
حدث اليوم جعلنى أتساءل : أيمكن أن يكون ذلك من أعمال الصدقة ، أم هوصوت
من السماء قد امتد إلى هذه القاعة ليكون دفاعاً مع دفاعى ، فمذ الساعة الأولى من

صباح هذا اليوم ، تبدأ مصر في محاربة عصابات الصهيونية المتوحشة التي تستر وراءها جيوش الإنجليز ، فأصبحنا بذلك نواجه أعمالاً في العلن ، تطالب النيابة هنا بتجريمها ، وتشدد قصاصاً لمرتكبيها . وهذا الوضع الغريب ، هو لغز قضيتنا . منسوب إلى المتهم في هذه القضية اشتراكه في قتل المرحوم أمين عثمان باشا . والاشتراك أيضاً في اتفاق جنائي عام وخاص ، وبهذا الوجه المظلم أطلت علينا القضية عن طريق الاتهام . غير أن للقضية وجهاً آخر رأيته فيها . ومن واجبي أن أظهره لكم . ومضى فقال إن الجهاد في بلادنا يعتبر جريمة . وأنه يتساوى القتل في سبيل الوطن ، بالقتل في سبيل الأحقاد .. ومنذ أن كتب علينا الجهاد الصامت ، ونحن في صراع مع قضائنا للوصول به إلى الوضع الصحيح في هذه الجرائم . ولقد أصبحت هذه القضية حديث البلد ، ورأينا لأول مرة في تاريخ القضاء المصري محاكمة مصرية عادلة لم تشهد هذه القاعة مثلها من قبل عند ما كان القضاء الإنجليزي ممثلاً في هذه المنصة ، أو واقفاً يرقب من وراء الستار . لم نر هناك ، مانراه هنا ، من جرأة في الحق سرت كهرباؤها إلى كرسى الاتهام فقال تلك الكلمات الخالدة التي لا يقلل من أهميتها بيان النائب العام .



الأستاذ بيطا شكرى

ثم قال : إن بيان النائب العام ، لم يصدر صحيحاً ، لأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ ، قد ألغى قرار ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ وأعاد إلى النيابة وأعضائها حق إبداء ما يرونه في الجلسات .

وبعد أن أشار إلى إنكار المتهم لما هو منسوب إليه ، مستنداً إلى الأدلة ، قال إن التحقيق في القضية بدأ في ٥ يناير وسئل محجوب — بصفته شاهداً — ولم يقبض عليه إلا في ٣٠ يناير عندما جاء ذكره لأول مرة على لسان محمود مراد . وقد وردت اعترافات كثيرة للمتهمين جميعاً ، ولكنهم لم يذكروا فيها هذا المتهم بما يدل على عدم اشتراكه معهم . ثم إنه من الغريب أن يذكره المتهمون في الصفحات التالية من التحقيق ، فمن أين جاءهم الوحي بذكره ، بعد أن تجاهلوه في اعترافاتهم السابقة ؟ إن الاستناد إلى أقوال متهم على متهم آخر ، مقبول ولكنه مكروه ، ويجب أن يؤخذ بحذر ، وهو أحق بعدم الأخذ به في حالتنا المشوبة بكل العيوب .

وبعد أن أشار إلى صفحات التحقيق التي تنبئ عن مواطن الاختلاف في الأقوال ، تكلم على الاعتراف وتمسك ببطلانه من الوجهة القانونية ، والموضوعية ، لأن الاعتراف غير قضائي أولاً ، فهو خاضع للتقدير ، ولحكم النقض حكم صدر بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩١٧ يذكر شروط الاعتراف الصحيح بأن يكون مؤيداً بالتحقيقات وأن يصدر اختيارياً ، وكلا الشرطين غير متوافرين في كل هذه الاعترافات لأن التحقيقات لا تؤيد وجود محجوب بين الجماعة ، كما أن هذه الاعترافات أخذت بطريق الإكراه والإجبار ، وقد توافر منها في قضيتنا التعذيب ، والتأثير الشخصي ، والوعد والترغيب . أما التعذيب فيكفي تدليلاً عليه حدوث التحقيق في غضون الليل ، وهو وقت النوم ، وهو التعذيب القديم بعينه حين تحتل الأعصاب وتضطرب قوى الإدراك .

وأما التأثير الشخصي فقد ثبت من التحقيق اتصال الضباط بالمتهمين ، واتصال حسين بهم أيضاً ، وكلاهما كان يؤثر في المتهمين ويدخل الشك في أقوالهم . وأما الوعد فهو ممنوع بنص المادة « ٤٧ » من تعليمات النيابة . والوعد ظاهر من نقل كل معترف إلى سجن الأجانب . وكان أنور السادات غير معترف فكان أكثرهم تعذيباً . فالاعترافات باطلة قانوناً لتوافر أسباب البطلان من هذه الأدلة .

وهناك بطلان نسبي ، وهو أن يكون للحكمة حرية مطلقة في تقدير الاعتراف ، فلها أن تبطل جزءاً منه ، وتأخذ بما يثبت صحته . ولها أن تأخذ بالعدول عن الاعتراف

كما هو حال هذا المتهم . ولها أيضا أن تأخذ باعتراف دون اعتراف إذا كان للتهمة أكثر من اعتراف .

ومن الناحية الموضوعية ، فقد صدر عدول عن الاعتراف ، وهو الأصح ، لأن الاعتراف يتضمن أمورا لا يقبلها العقل . فالمتهم — كما قال المتهمون عنه — من شعبة الكتاكيت ، ولا يعرف شيئا عن بقية أفراد الجمعية ، فمن أين له معرفة أعضاء مجلس الإدارة ، ومتى أمكنه الاجتماع بهم والوقوف على أسرار الجمعية ؟!

وخلص من ذلك إلى الكلام على الجزء الثاني من اعتراف موكله ، وهو الخاص بالاشتراك بالمساعدة ، فقد كان دوره هو إخبار حسين توفيق عما إذا كان أمين باشا قد حضر إلى النادى أم لم يحضر والاشتراك بالمساعدة هو ، حسب التفسير الصحيح ، الأعمال التحضيرية من أعمال الجريمة .. بشرط أن تكون متصلة بها . وأهم شروط هذه الأعمال أن تكون إيجابية . يضاف إليها شرط ثالث هو القصد الجنائى .. وهذه الشروط غير متوافرة فى المتهم ، فبقاؤه فى الرابطة وذهابه إليها أفعال غير إيجابية ، فقد شهد المتهمون أن محجوباً لم يحضر الاتفاق على قتل أمين باشا ، ولا يعلم به ، والعلم الوقتى لا يكفي وحده .

ثم تكلم على الاشتراك بالاتفاق وشروطه ، وهى اتحاد الإرادة ، وقال إنه إذا ما اتضح للحكمة ، أن الجريمة كانت ستقع بغير فعل الاتفاق ، أو العلم المنسوب إلى المتهم ، فلا يعتبر شريكا ، واستشهد على ذلك بأقوال الشراح ، والأحكام .

ثم انتقل إلى الكلام على تهمة الاتفاق الجنائى الخاص بالشروع فى قتل النحاس باشا ، وتهمة الاتفاق الجنائى العام وأثبت أن التهمة الأولى ، تتداخل فى التهمة الثانية وتكلم عن شرائط الاتفاق العام ، وعدم انطباقه على المتهم ، من جهة الوقائع ومن جهة الجدلية بالنسبة له ، فقد كان يسمع بها فقط .

وخرج من هذا إلى الكلام على الظروف المخففة ، فأشار إلى سن المتهم . والضعف العقلى ، يضاف إليهما عامل الاستفزاز والباعث ، ثم قال : إن للظروف القضائية المخففة أصلا فى التشريع المصرى ، فقانون سنة ١٨٨٣ نقل فى سنة ١٩٣٨ المادة ٣٥٢ من

نص المادة «٤٦٣» من القانون الفرنسي سنة ١٩٣٨، وكان هذا القانون قد مر بمرحلتين من ناحية الأخذ بالظروف المخففة . وعند ما رأى التشريع الإنجليزى يبيح للمحلفين أن يعتبروا الجناية جنحة ، وأن يشيروا فى فرنسا على القضاة بوجوب التخفيف ، توسع المشرع وأخذ المادة «١٧» من قانون سنة ١٩٠٤، وبمراجعة المذكرة التفسيرية لهذا القانون ، نراها تشير إلى وجوب اعتبار السن ، ولو زادت على ١٧ سنة المحددة فى القانون ظرفاً مخففاً ، ووجوب اعتبار استفزاز المجنى عليه للجاني ظرفاً مخففاً أيضاً . وهنا تلا نص المذكرة الإيضاحية لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، وهو القانون الخاص بتجنيح الجنايات ، كما أشار إلى حكم محكمة النقض والإبرام الذى أخذ بهذه المذكرة ، وما قاله جارو فى هذا الصدد .

وقال إن الاستفزاز ثابت أيضاً ، وهو يحتاج إلى توافر شرطين : الأول فعل غير مشروع يرتكبه المجنى عليه فى حق الجاني . وهو موجود ، والثانى ارتكاب ما ينبه إلى السخط على الفعل غير المشروع ، وكلاهما متوافر بالنسبة للمتهمين .

وخرج من هذا إلى الكلام على الباعث فأشار إلى احتلال الانجليز لمصر ووصفه بأنه عمل غير مشروع ، ولذلك كانت أعمال العنف موجهة ضدهم فى أول الأمر حسب تواريخ وقوعها .. وأن الفعل غير المشروع يقتضى مقاومته وإزالته ، ودل على عدم مشروعية بقاء الانجليز فى مصر بوعودهم الكثيرة بالجلاء وقيامهم بالمفاوضات للجلاء .

ثم تكلم على عوامل الاستفزاز المباشر فأشار إلى خطبة أمين عثمان باشا فى كلية فكتوريا ومجاهرته بصدقة الانجليز ومصاهرتهم ، واشتراكه فى حادث ٤ فبراير ، وأخطائه الاقتصادية فى وزارة المالية كالقرض الوطنى ، والتلاعب فى الاستيراد مما جاء ذكره فى الكتاب الأسود ، وإنشائه الرابطة وتبشيره بصدقة الانجليز وبالنسبة للنحاس باشا ، فباعثاره زعيماً ، يكفى القليل من الخطأ لتأليب الناس عليه ، ولننظر له بعيون المتهمين الشبان ، لابعين أخرى ، ولم يدع أحد من المتهمين ، أنه كان يخاطب النحاس باشا ، ليعرف خبايا الأمور ، فيكفيه الظاهر ، والظاهر رأيناه فى تصريحات كل زعماء البلد ، وفى منشور ماهر باشا ، وحافظ رمضان باشا ، وآخرها كتاب مكرم

باشا المكتوب بقلم ساحر له فعله في القلوب ، وخطاب إقالة الوزارة الصادر من ولي الأمر ، فهم ضحايا الزعماء في هذا الشأن فلهم العذر .

ثم أشار إلى موقف مكرم باشا ، فقد قبل المرافعة في القضية ، مع أن اسمه في القائمة السوداء . ومع ذلك لم يعضب لأنه مجاهد قديم يقدر الجهاد .

وختم الأستاذ بسطا دفاعه قائلا : لقد توسلت إلى قلوبكم ، عن طريق القانون ومن السهل أن أتوسل إلى قلوبكم عن طريق العاطفة ، لأنها لغة القلوب ، فأتم مصريون قبل كل شيء . وأتم آباء وهذا كل شيء ، وأتم أول قضاة عهدنا الحديث . بذلك تلتقي في قلوبكم أسباب القانون ، وعواطف الرحمة ، فسوف لا يخاف المتهمون ... وفقكم الله .

مرافعة وهيب دوس بك

ترافع وهيب دوس بك في جلسة يوم الأحد ١٦ مايو ، عن المتهم السادس ، محجوب على محجوب ، فبدأ كلامه على احتلال الإنجليز لمصر ، واستعرض أدواره ، وانفصال مصر عن تركيا ، ثم إعلان الحماية ، ثم تصريح ٢٨ فبراير ، ثم تلك المفاوضات العقيمة ، والسياسة الملتوية للإنجليز في مصر ، وقال إن هؤلاء المتهمين اطلعوا وعرفوا ما كتبه اللورد كيلرن ، فرأوا فيه جرحا داميا في جسم الأمة ... وأن أمين عثمان باشا كان يزوج بأنفه في كل شؤون مصر مع إنجلترا ، حتى أنه كان يتكلم في لندن باسم حكومة مصر ، مع أنه لم يكن وزيرا ، أو له حق الكلام باسم مصر ... كما أنه قد قام ، في العاصمة الانجليزية ، بتقديم رسالة سرية خاصة بالسفير المصري هناك . ونشأت باشا لا يزال حيا يرزق ، ويستطيع تكذيب هذه الواقعة إذا لم تكن صحيحة .

ثم أشار إلى إحالة أمين باشا إلى المعاش في عهد وزارة على ماهر باشا لأنه كان سمساراً للإنجليز وعلى ماهر باشا لا يريد سمسرة ، وصرح ماهر باشا بأن الغلطة الكبرى التي لم يغتفرها له الإنجليز هي فصل أمين باشا ... وقد طلب الإنجليز تغيير وزارة على ماهر باشا ، لأنها لا تمثل الشعب ، على حد قولهم ، أي أصبح الإنجليز هم المقياس على الوزارات ، التي تمثل أو لا تمثل الشعب .

ومضى وهيب بك فحمل على تدخل الإنجليز في تعيين الوزارات ، والحكم على أنها تمثل الشعب أو لا تمثله .. وتكلم على الحالة الاقتصادية التي وصلت إليها البلاد إبان الحرب ، وكيف أخذ الإنجليز الغلال ، والقطن والأموال ، وتركوا المصريين يموتون

جوعاً . ولم يكتفوا بهذا ، فلما دخلت أمريكا الحرب ، وجاء الجنود الأمريكيون إلى مصر ، عمد الانجليز إلى أخذ أموالهم من الدولارات ، وحرمانا من الانتفاع بها فكانوا يأخذون النقود ، ويحاسبوننا بالأوراق . إننا كنا نرى الجنود الأمريكيين ينفقون عن سعة ، ولم نر منهم من يتسول كالجنود البريطانيين ، الذين كانوا يتسولون بل ويسرقون ويخطفون أموالنا . . . وخرج من هذا إلى الكلام على صلة أمين باشا بالانجليز ، وأنها كانت صلة نفعية . . واسترسل حتى وصل إلى حادث ٤ فبراير ، فقال : إنه لا يقول ، كما قال الشوربجي بك ، إنه لا يتكلم في السياسة ، بل يقول إن القضية سياسية محتمة . وتسائل هل بين المتهمين وبين أمين عثمان تركة . كيف يقول حمام ، لا تتكلم في السياسة ، كيف لا يعرض عليكم البواعث ، التي دفعت شباناً ، ما كان لأحدهم أن يعتدى على حيوان صغير . . . من من هؤلاء يعرف يونج أو ميلر حتى يفكر في قتله . لقد سألت النحاس باشا في الجلسة عن تأثير هذا الذي قيل ، في أذهان المتهمين ، وكان رفعته حصيفاً فقال : « هذا يقال في المرافعة من باب طلب الرأفة » ولما قلت له أنا عاين رأيك الشخصي ، أجاب — وكان أكثر حصافة — الشاهد لا يسأل إلا عن معلوماته لا عن رأيه الشخصي .



وهيب دوس بك

ثم قال : إن المحكمة لا يمكن أن تتبين — مهما أغرقنا في المرافعة ، وأسرفنا في جمع المستندات — حقيقة ما حدث يوم ٤ فبراير . وأنتم لا يطلب منكم الحكم على حقيقة هذا الحادث ، فعذر المتهمين — إذا كان قائماً — فإنما سيقوم على ما فهموه هم ، لا أنتم ، من أسباب هذا الحادث وبواعثه ، والمسؤولين عنه .

ثم تلا مقالا نشر في مجلة « النداء » في ٩ ديسمبر الماضي خاصا بما قاله أمين باشا من أن النحاس باشا أحرق نفسه في سبيل الملك والوطن .. إنه يقول ذلك لأنه خشى أن يفهم الناس أنه في قبوله الوزارة كان متواطئا مع الإنجليز .

ثم قال : ليس المطلوب منكم يا حضرات المستشارين أن تصدروا حكمكم فتفصلوا في حادث ٤ فبراير ، وإنما نطلب منكم أن تقدروا حين تحكمون الباعث في نفس المتهمين .

النحاس يحرق نفسه بقبوله الوزارة في سبيل الملك والوطن .. قيل هذا فاما معناه؟ هل الناس جهلوا كل شيء . إن أحمد ماهر باشا قالها بصرح العبارة وبصوت مسموع « إن النحاس باشا جاء على أسنة الرماح الانجليزية » . وأنا شخصياً قابلت بهي الدين بركات باشا وروى لي القصة كلها كما حدثت . فهو لاء الأولاد ، فهموا من هذا الحادث ما فهموه . فيجب أن يدخل في تقديركم هذا الذي فهموه . ثم تساءل عما إذا كان أثر حادث ٤ فبراير قد انتهى بالكتابين المتبادلين بين الحكومة والسفارة البريطانية .. إن الوفد حصيف . وفيه مكرم عبيد . ثم صاح : هل كتابان يا مكرم يمحوان أثر هذا الحادث ؟ على حين أن هناك معاهدة وقعها أقطاب الإنجليز والمصريين ولم تحترم . ثم تساءل وهيب بك عما دفع السفير إلى هذا العمل . وهل كان ليؤلف النحاس باشا الوزارة فقط ؟ لا . لأنه كان يستطيع أن يطلب مقابلة جلالة الملك بكل أدب ويقول له إن حكومته ترى كيت وكيت . ولكنه قصد بهذا العمل إذلال المصريين . كان قصده أن يقول لهم أقم في بلد فيها برلمان ودستور وجيش . لا ، نحن عندنا عساكر وديابات .

كان السفير نذلا خسيسا ، عند ما دخل القصر . وأراد اسماعيل تيمور باشا أن يعلن حضوره فنجاه عن طريقه . كان مقصوداً بهذا العمل إذلالنا ووضع أنوفنا في الرغام .

يا حضرات المستشارين إنكم ستخلون ، إلى المداولة فلا تنسوا هذا وضعوه في تقديركم . .

ماذا كان في وسع الملك فاروق أن يفعل غير الذي فعله في ذلك اليوم ؟ كيف يمكن أن يتصور الإنسان أن الحالة السياسية كانت تدعو إلى ذلك الإجراء الشنيع . لقد أريد به أن يشعر كل مصري ، أن كل ما يراه من عظمة مصر لا قيمة له أمام دبابات الإنجليز وجنود الإنجليز . تصوروا أن هذا السفير كسر ذراع ضابط مصري من ضباط السراي .

ثم تكلم الأستاذ وهيب دوس بك ، عن البواعث الشريفة التي دفعت بالمتهمين ، إلى ارتكاب هذه الحوادث . وقال إنهم لم يفعلوا أكثر مما يفعله الجنسدى في ميدان القتال ، ويحرز من أجله الرتب والنياشين ، وإذا تراجع عن أدائه يعاقب . إن النياابة لا تختلف عنا في هذه الناحية . ولا رأى لها يخالف رأينا . وإذا ما رجعنا إلى ما قاله أنور بك ، وهو رجل مسئول ، في مقدمة مرافقته وجدنا أنه عبر عما يجيش في نفوسنا جميعا وأن في وصفه إحساس الحبر وإحساس الكلاب في مصر في لغة عالية ، يعجز أى إنسان عن التعبير بها لما يتجاوب في نفوسنا جميعاً ، وهو لم يقلها عرضاً ، فقد كانت مرافعة معدة ومكتوبة فعبّر بها أحسن تعبير عن تلك العواطف الجياشة التي فاضت بها نفسه ، فماذا يريد حضرة النائب ؟ هل يريد أن يضع هؤلاء المتهمين في مرتبة أقل من مرتبة الأحجار والكلاب في مصر من ناحية شعورهما نحو الإنجليز !!

وتكلم على حادث ٤ فبراير ، وما نشر في الصحف عنه ، وبخاصة جريدة الكتلة ، حتى أن اعتقل مكرم باشا . وما جر هذا من أثر على نفوس المتهمين .

ثم تعرض للخديو عباس وكيف كان معبود الشعب ، وكيف عزل ، وكيف راح الشعب يبكي من أجله ، ويؤلفون الأغاني له وأغنية (الله حى عباس حى) التي نص على عقوبة من يرددها كما هو ثابت في مجموعة القوانين لسنة ١٩١٥ وكيف كانوا يسمونه أبا الفلاح وهو (برنس) وكيف كان يضيع نصف إيراده على الفلاحين ، ثم أشار إلى حادث إطلاق الرصاص على السلطان حسين لطروف توليه العرش .

وتطرق وهيب بك إلى أمين عثمان ، وكيف بدأ في سنة ١٩٤٠ يقول بالزواج

الكاثوليكي بين مصر وبريطانيا . وكيف صرح في مجلة الاثنين بقوله إنه شخصياً مدين بمركزه للحسوية والاستثناءات، وأنه لولاها لبقى موظفا منسياً في الدرجة السادسة ، وقال لا يمكن أن يصل الاستهتار إلى هذا الحد ... إلى حد أنه يكتب مقالا في تبرير الحسوية . وتلا حديثاً آخر لأمين باشا في مجلة الاثنين في سنة ١٩٤٤ ، يقول فيه إنه واثق من العودة إلى الوزارة ، وإنه سيعود حتماً إلى وزارة المالية ، وتساءل : من أين جاء هذا اليقين لأمين باشا ، والمداد الذي كتب به خطاب الإقالة لم يجف بعد . والعودة عن طريق السراي ، والطريق الدستوري مستحيلة ، لقد فهم الناس أنه كان يدبر حادثاً جديداً ، كحادث ٤ فبراير ، إنه كان يعلم أنه عائد إلى الوزارة ، وأنف هذه الأمة راغم في التراب .

وعرج على موقعة العلين ، وانتصار الانجليز فيها ، وقال : إن عبقرية أمين باشا تفتقت عن عمل مجيد هو إنشاء قرية العلين وجمع مائتي ألف جنيه ، وأعلن أن كل من يتبرع لقرية العلين يستعفى قيمة ما يتبرع به من الضرائب . فبدلاً من أن تتفتق عبقريته عن تخصيص بعض المال لإعانة الفقراء والمعوزين من المصريين ، فكر في إنشاء قرية العلين للانجليز لأنه مصرى يفكر بعقلية إنجليزية . ليس هذا استهتاراً فقط إنما هو ...

لا أدري كيف أعبر عن هذا العمل ... للمستشارين في هذه القضية وظيفتان: الأولى وظيفة المحلف ، وهى أن يضعوا أنفسهم في مكان المتهمين ، ويقولوا ما ذا كنا نفعل لو كنا في مكانهم .

والوظيفة الأخرى هى القضائية . وقال : عند ما تحتلون إلى المداولة قدروا هذا تقدير كبيراً لأنه سيتوقف على حكمكم مستقبل هؤلاء الأبناء وقد يلبس عليهم هؤلاء السيدات السواد .

وتكلم وهيب بك في اليوم التالى ، قائلاً : إنه ما دام الذين يتولون الأمر في الأمة والحكم فيها ، هم من نوع الذين كانوا يأترون بأوامر الموظفين الانجليز ، مهما صغروا ، لا ينفعون للقيام بأى عمل وطنى مطلقاً ، فالذين حضروا عهد المستشار الانجليزى ، وارتقوا في كنفه ، يجب أن نستريح منهم ، ويريحوا البسلاد ، لأنهم لا يصلحون الآن

لتولى شؤون البلاد .

ثم عرض للمفاوضات منذ بدأ سعد إلى مفاوضات صدقي — بيقين . وقال إنه كان يهمله أن يعلم الجمهور أن كل هذه المفاوضات قد انتهت بالاخفاق . وأشار إلى أن عبد الرحمن الرافعي بك كان قد اعترض على خطاب العرش وطلب إضافة كلمة السودان إلى لقب ملك مصر ، ولكن سعد قال كلمته المشهورة في هذا الصدد وهي « هل عندنا تجريدة ! » .

كذلك أشار إلى حادث وقع في مأدبة أقامها سعد باشا ووقف فيها على المنزلاوى بك . وقال لسعد « إذا كنت عايز تاخذ توكيل من الأمة فقول لنا ايه اللي انت عايز تعمله » فسأله سعد باشا ومن تكون انت فأجابه : أنا على المنزلاوى .

وقال وهيب بك إنه عبثاً حاول الموجودون ، منع الشباب المتحمسين ، من قتل على المنزلاوى ، بسبب هذه الكلمة حتى اضطر إلى الاختباء إلى الساعة الثالثة صباحاً ، إلى أن تمكن من الخروج والنجاة بحياته . ثم تساءل هل يعمل هذا مع رجل كالمنزلاوى بك وهو عضو في الجمعية التشريعية ؟ ؟

وخلص من ذلك إلى قوله إن البذرة السيئة نبتت من هنا ، وأخذت الحوادث تتوالى وظهر شباب الوفد ، ولما خرج مكرم من الوفد مع أن خروجه كان لخلاف شخصي أصبح له شباب يسمى شباب الكتلة . فلم كل هذا . . . لأن الشباب اطمأن إلى ثقته بالزعماء ...

ثم قال إنه ترفع عن شفيق منصور في قضية مقتل السردار ، ثم سافر بالأجازة ، ولما عاد وجد في هذا القفص النقراشي وماهر والشيشيني . فالتقى كان المتهمون الذين يعترفون في مقتل السردار ينعمون ويدلون ، ويقول حسين في هذه القضية إنه مرهق ومتعب ومش قادر يجاوب ! ؟ أؤكد لكم أنه لم يحصل في قضايا التاريخ عشر معشار ما حصل في هذه القضية .

عند ما كنت أترافع عن شفيق منصور وقف مثل الاتهام ، وكان المرحوم طاهر نور باشا ، ووصف كلامي بأنه يتضمن تحميذاً للجريمة ، فقلت له إنه يحق لي قول ما أشاء وإذا كانت النيابة تخشى شيئاً فلتطلب من المحكمة جعل الجلسة سرية .

وخلص من هذا إلى تريد ما سبق أن قاله ، وهو أن هؤلاء الشباب قد تفتحت
عيونهم على مشاعر وإحساسات جديدة ، ورأوا تناحر الأحزاب ، ذلك التناحر القذر ،
وعرفوا أن الإنجليز هم أساس كل بلاء في مصر ، وأن أمين عثمان يقول في الصحف ،
ويؤكد أنه عائد إلى الوزارة . وتساءل كيف استباح هذا الرجل ، وهو لا يستند إلى
شيء من تأييد سيد البلاد ، أن يؤكد هذا التأكيد ، وينشره في الصحف .

وأشار إلى تأليف هذه الجمعية سنة ١٩٤٤ ، وأن من بين أغراضها الاعتداء على
الإنجليز ، وقال إنه كان يظن ، أن يكون واحد من هؤلاء المتهمين قد ارتكب هذه
الحوادث ، لأنهم بعملهم هذا يطوقون أعناقنا وأعناقكم بفضل لا يمكن نكرانه .

إنكم أنتم قضائنا والمخلفون في قضيتنا وأنا أجزم أنكم تتألمون في قرارة أنفسكم لموقف
هؤلاء الأحداث .

ثم خرج من هذا إلى الكلام على وعود الإنجليز ونكثهم بها ، وتحدث عن وعد
بلفور سنة ١٩١٧ ، وهو أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن
قومي لليهود في فلسطين ، وكيف أن الإنجليز يحرصون على هذا الوعد . أما نحن فهم
يضرّبون بوعودهم لنا عرض الحائط . يا حضرة النائب . إنك تقول في مرافعتك ..
علينا مقارعة الحجّة بالحجة ، واستشهدت بعمر وخالد .. حجة بالحجة ايه ! في هذا العهد
ما كانش حد يقدر يتكلم .. واقتحم مجلس الشيوخ لاعتقال شيخ محترم من أعضائه ..
والصحافة كانت ترزح تحت الرقابة ، والخطابة ممنوعة ، والحديث عليه رقابة البوليس
السياسي .. فماذا يستطيع الإنسان عمله .

إن هؤلاء الشبان ، حرموا أنفسهم من السينا ومتع الحياة ، وكانوا يدخرون
القروش لينفقوها في سبيل الدفاع عن الوطن . ألا تتألمون في أعماقكم عند ما تقرأون
هذا في أوراق القضية .. هؤلاء الشبان . لو أنهم نجحوا في عملهم ، لكننا نحن الكبار
أول من انتفع .

ثم خلاص من هذا إلى قوله إنه هو شخصيا يستحق المحاكمة مع هؤلاء بل حضرة
النائب أيضا . لأن أفكر كتفكيرهم ولكن تنقصني الجرأة والشجاعة .

بنى المحامون عن المتهمين ، دفاعهم في هذه القضية على أسس ثلاثة وهى : حالة السيكو باتية المصاب بها حسين توفيق ، وبطلان الاعترافات ، وإجراءات التحقيق والباعث . وقد بحث المحامون الستة الذين أثبتنا خلاصة مرافعاتهم في هذا الكتاب ، هذه النقاط الثلاث ، بحثاً وإيضاحاً مستفيضاً . لهذا رأينا طول المرافعات وكثرة المحامين — وعذرنا واضح — أن نجمل مابقى من المرافعات في بضعة صفحات .

فقد دارت مرافعة الأستاذ فتحى رضوان المحامى عن محمد ابراهيم كامل ، وسعد الدين كامل ونجيب حسين غرى ، حول شذوذ حسين توفيق وتناقضه فى أقواله وعدوله عن اعترافه ، ثم إقرار ما عدل عنه ،



ووصف ضباط القسم السياسى بأنهم ملفقون وطغاة بالفطرة ، ولقد أوجدوا بتصرفاتهم ، حالة الانفصام العقلى عند المتهمين ، بهذه الأساليب التى اتبعت مع المتهمين . كما اعتبر حادث محاولة الهرب من سجن الأجانب ، من تدبير البوليس السياسى وحسين توفيق ، وذلك لتشجيع باقى المتهمين ، والتلويح لهم بفكرة الهرب ، لئلا يعترفوا ...

ولما أراد الأستاذ فتحى رضوان أن يفند أدلة الاتهام

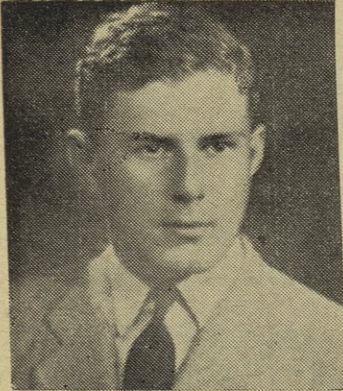
ضده هؤلاء المتهمين ، قال إنه يهيمه قبل الدخول فى تفنيد

هذه الأدلة أن يقول : إنه ألقى القبض على سعد كامل ونجيب يوم ١٠ يناير ، مع أن حسين لم يشر اليهما إلا فى يوم ١٦ يناير . فكان النيابة قد قبضت عليهما بلا دليل وبلا شبهة ... مع أن المادة « ٣٥ » تحرم على النيابة إحضار المتهم فضلاً عن حبسه ، إلا إذا وجدت أدلة قوية على ارتكاب الجريمة .. فكان اعتقالهما مخالفاً للقانون ، وكان استمرار حبسهما مخالفاً للقانون أيضاً وباطلاً .

كما أن هناك مخالفة قانونية أخرى فى الإجراءات ، فعندما عرض محمد كامل على جول أسود نعيم ، كان الأخير قد رآه قبل العرض ، وصرح المحقق بذلك عند استجوابه أمام المحكمة ، على حين أن ذلك ظل مجهولاً حتى استجوب الأستاذ القاويش وكان الواجب عليه أن يثبت كل ما حدث فى محضره .

أما توفيق دوس باشا المحامى عن محمد ابراهيم كامل ، فقد تناول فى مرافعته

اعترافات حسين توفيق وسماها شعوذة . وانها اعترافات يكسوها البطلان ، ثم قال إن حسين مريض بالسيكوباتية وإن الأطباء الذين فحصوه أجمعوا على ذلك ، فلا محل إذن للأخذ باعترافات شخص مريض بالسيكوباتية ، ومن أبرز صفات هذا المرض الكذب .



محمد ابراهيم كامل



توفيق دوس باشا

وتناول سعادته ، فيما عدا ذلك ، نقطتين هامتين ، فقد قال إن هناك أشخاصا شملتهم اعترافات حسين توفيق ، ومنهم عمر بليغ صبرى ، ومحمود مكي وآخرون ، وضبطت لديهم أسلحة وذخائر ، ومع ذلك لم ترفع النيابة الدعوى العمومية عليهم ، وقدمت محمد ابراهيم كامل ، مع أنه لم يوجد لديه سوى جرايين فارغين ، وآثار ثقوب فوق سطح منزله قيل على لسان حسين توفيق إنها آثار رصاص كان محمد كامل يتدرب على إطلاقه ، وخرج دوس باشا من ذلك إلى القول بأن الواقع أن النيابة تخرجت وخشيت ألا تقدم محمد ابراهيم كامل — على الرغم من تفاهة الأشياء التي ضبطت في منزله — حتى لا تتهم بمحاباته ، لأنه نجل وكيل محكمة استئناف أسيوط المرحوم أحمد كامل بك . أما النقطة الثانية التي تعرض لها سعادته ، فهي خاصة بالجرايين وآثار الثقوب ، فقد قال إنه على فرض أن الثقوب من أثر طلقات نارية ، وأن محمد كامل كان يتدرب

على إطلاق الرصاص فماذا في هذا؟ وأى دليل يقوم على اشتراكه في الجرائم؟ وهل التدريب على إطلاق الرصاص دليل على ارتكاب الجريمة؟ وأكثر من هذا، أن حسين ابن خالة محمد كامل، ويستطيع أن يدخل بيته في أى وقت يشاء ويصعد إلى السطح، فهل لا يجوز أنه هو الذى كان يتدرب على إطلاق الرصاص، فوق السطح؟! أما فيما يختص بالجرايين .. فقد ثبت أن النيابة قامت بتفتيش المنزل أول مرة، ولم تعثر فيه على شيء، ولما اعترف حسين ذكر أن السلاح موجود في الدرج الأيسر من مكتب أحمد كامل بك، ولما فتشوا المكتب، وجدوا في المكان الذى عينه حسين هذين الجرايين الفارغين .. فلو أن محمد كامل أراد أن يخفى أداة الجريمة حتى لا تكون دليلاً، فلماذا أخفى السلاح وترك الجرايين؟! أما كان يستطيع أن يخفيهما أيضاً، خصوصاً وأن النيابة لم تعثر عليهما أول مرة.



الدكتور زهير جرامة

وتناول الدكتور محمد زهير جرائه المحامى عن محمد أنور السادات وعباس محمود المرشدى اعترافات حسين توفيق أيضاً ووصفه بأنه شخص شاذ عنيد، متناقض في أقواله، يقول كلاماً ويصمم عليه، ثم لا يلبث أن يعدل عن بوضه، ثم يعود فيعترف بما أنكره، ويضيف إليه أقوالاً جديدة، ثم يعود إلى العدول مرة ثالثة، وهكذا

يتضارب في أقواله ، ولا يستقر على حال .. كما وصف حضرته موكله ، أنور السادات ، بأنه شخص صريح يواجه الأمور دون لف ولا دوران ، فهو كالجندي يقابل الموت وجهاً لوجه . . وأشار حضرته إلى غضبه أنور أمام المحكمة حين أراد النائب العام سحب ماقاله بمثل الاتهام في مقدمة مرافعته ، خاصاً بالإنجليز وقوله إنه يفضل أن يشتم على أن يسمع النائب العام يطلب سحب هذه الكلمة وهو مصرى . وعلق على هذا الكلام قائلاً إن من كانت هذه شيمته ، لا يتأثر ولا يدبر الجرائم في الظلام . . وكان الدكتور جرانه شديد الوطأة في حملته على النيابة ، وندد بتصرفاتها واتباعها أساليب شائنة لحل المتهمين على الاعتراف ، حتى انها كانت تقدم الأطعمة ، كرشوة ، لمن يعترف من المتهمين .

ثم قال إن هذا المتهم لم يكن له نشاط سياسى ، كما شهد بذلك عزيز المصرى باشا ، والقائمقام محمد ابراهيم امام ، وكما يستفاد من أقوال بعض المتهمين ، وكل ما هنالك ، أنه شخص يكره الإنجليز ، ويريد تحرير مصر ، وهذه كلها مجرد رغبات وطنية . على أن الدكتور جرانه قد أثار ، في اليوم التالى من مرافعته ، نقطة هامة ، فقد شكك المحكمة في صحة الورقة التى ضبطت في جيب البيجامة أنور القذرة . وقد كتب فيها بالقلم الرصاص عبارات باللغة الإنجليزية يفهم منها أنه يخاطب أشخاصاً مجهولين .

فقد قال حضرته إن هذه الورقة ضبطت في ١٣ فبراير ، وظلت في حيازة النيابة ، دون أن يعلم أنور بذلك ، حتى يوم ١٤ فبراير ، وكان غرضها أن تلتقط صورة لها ، ثم تبقى الورقة الاصلية في جيب البيجامة حتى إذا تسلمها شقيق أنور راقبه البوليس لمعرفة من الذى يتسلمها بعد ذلك . . ولكن هذه المراقبة أسفرت عن الاخفاق واختفت الورقة الاصلية — على حد رواية النيابة — وبقيت صورتها ، ولم يندب الخبير محمد على سعودى بك لبحث هذه الورقة إلا في مارس أى بعد ضبطها بحوالى شهر .



عباس محمد المرشدى

ثم قال إنه ليس فى القضية ما يشير إلى ندب سعودى بك لفحص الورقة ، كما أن تقريره خال مما يدل على أنه هو الذى قام بتصويرها ، وقد جاء ذلك عرضاً فى تقرير الطبيب الشرعى ، إذ قرر أنه اطلع على الورقة التى صورها سعودى بك . وهذه العبارة

لا تدل بصفة قاطعة على أنه قام بالتصوير بنفسه . وتساءل قائلاً: إننا نريد، حتى لا يبقى ظل من الشك، أن تأمر المحكمة باستدعاء سعودى بك وسؤاله عما إذا كان هو الذى صور الورقة ؟ .

وهنا طلبت المحكمة إلى النيابة أصل هذه الورقة ، فرد الأستاذ أنور حبيب قائلاً: إنها لدى الأستاذ كامل القاويش وهو غير موجود اليوم .

وهنا قال محمد صادق حمدى بك عضو المين: كيف تبقى ورقة فى قضية مطروحة على محكمة الجنايات بعيداً عن الملف . يجب أن يوضع كل ما يتعلق بالقضية تحت تصرف المحكمة .

وقال الدكتور جرانه إن البوليس فتش أنور ، قبل العثور على هذه الورقة مرتين ، فلم يعثر على شئ مطلقاً . وبعد ذلك عثر فجأة عليها فى جيب البيجامة ومعنى هذا أن هناك بدأ امتدت إلى السجن ودستها ، وتدل الدلائل على أنها ورقة ملققة . وتناول الأستاذ محمد شوكت التونى فى مرافعته عن السيد عبد العزيز خميس ، موضوع الاتفاق الجنائى ، فاستخلص من أقوال حسين توفيق ومحمود يحيى مراد وبعض المتهمين فكرة الجمعية وما تهدف إليه . وقال إن المصريين جميعاً منضمون إلى هذا الاتفاق إذا كان يهدف إلى خير مصر ، وليس أحد ينازع فى مشروعيتها . لأنه اتفاق المثل الأعلى ، عقد لتحقيق فكرة الحرية ، فهو اتفاق مشروع لا يعاقب عليه القانون . ومما قاله الأستاذ شوكت عن التهمة الرابعة الموجهة لهذا المتهم إنه يجب استبعادها وبني طلبه على بحث قانونى قال فيه إن القاعدة القانونية المتفق عليها فقهاً وقضاء أن الجريمة التى تعتبر نتيجة احتمالية ، لا بد أن تكون احتمالية لجريمة أخرى ، فلا يمكن أن تقع جريمة احتمالية مستقلة غير مرتبطة بارتكاب



جريمة قصدية . أى أنه لا بد أن تكون هناك جريمة قصدية ثم تنشأ عنها جريمة احتمالية ، ولا يتصور عقل قضائى أن يكون مرتكب الجريمة الاحتمالية شخصاً غير مرتكب الجريمة القصدية

وتكلم الدكتور محمد هاشم المحامى عن محمود أحمد الجوهري على الظروف التى نشأت وولدت فيها القضية ، وعلى إغراء النيابة للمتهمين ، وتعذيبهم لحملهم على الاعتراف . . . وتطرق من هذا الأستاذ شوكت التونى

إلى الكلام على الاعتراف كطريقة من طرق الثبوت فقال :
إن التيقن عبارة عن حالة من حالات الإدراك يثبت بمقتضاها أن واقعة معينة
غير موجودة أو موجودة أو أن خبراً بذاته صحيح أو غير صحيح .



الدكتور محمد هاشم

والتيقن لا يحتمل الشك بحال من الأحوال ، ولا التردد في صورة من الصور ،
فهو إما أن يوجد ، وإما ألا يوجد ، وهو لا يحتمل التدرج فهو إما أن يقوم ، وإما
ألا يقوم .. وقد كفلت الفلسفة الرد على كيفية نشوء اليقين في النفس . قائلة إن
للتيقن طريقين الأول البديهية الواضحة ، والثاني الاستنتاج .

وقد عرف ديكارت البديهيات الواضحة بأنها عبارة عن الصورة المؤكدة التي تولد
في النفس السليمة اللباحة في ضوء الإدراك والمنطق ، كما عرف الاستنتاج بأنه عبارة
عن إدراك الشيء بالوصول إلى غير المعلوم من المعلوم ، معتمداً في ذلك على قوانين
الناموس الطبيعي والنفسى ..

ولو أن التيقن هو أساس الحقيقة غير أنه ليس الحقيقة عينها ، فالتيقن حالة
تقوم بنفس الإنسان مستقلة عن حقيقة الواقعة أو الخبر ، ولهذا قرر « فلانجيري »
أن الخطأ كثيراً ما يكون محل التيقن ، كما أن الحقيقة كثيراً ما تكون محلاً للشك .

وقد قال فولتير في هذا الصدد: إن هذا اليقين المسكين الذي يولد في نفس الإنسان، قد يكون أثراً لحركة مفاجئة غير متبصرة من حركات الإدراك، وقد يكون نتيجة لأوهام قد تباعد بين النفس، وبين إدراك الحقيقة، ومع ذلك فإن هذا هو الأساس الوحيد لتحقيق العدالة الانسانية، ولكن يجب إذن التحرز في قبول ما قد يعتبر حقيقة، ورفض أسباب الخطأ، سواء قامت هذه الأسباب بالنفس، أو تعلقت بالوقائع الخارجية، ولهذا أيضاً يجب البرهنة على صحة الوقائع مهما تكن واضحة بينة لا دفعاً للشك القائم، بل دفعاً لكل شك قد ينشأ في المستقبل.



وقالوا تأييداً لذلك، إن علماء الهندسة لا يسلمون بالنظرية، مهما يكن حظها من الوضوح، حتى يقيموا عليها الدليل بالبرهان، وإنه إذا كان ذلك واجباً في ميدان العلوم فهو أوجب في ميدان الشبوت القضائي لأن الأمر فيه يتعلق بالأرواح والحرية الشخصية.

والاعتراف طريق من طرق الشبوت القضائية، وهو محمود أحمد الجوهري بهذه المثابة خاضع للبادئ التي قررتها الفلسفة، ولكنه رغم ذلك مر بأدوار مختلفة باختلاف المراحل التي حكمت تطور الشرائع، وكان ينتج آثاراً اختلفت في كل دور، باختلاف المرحلة التي كان يعيشها القانون.

ففي القانون الروماني كان الاعتراف ينزع من المتهم انتزاعاً تعذيبه، فإذا ما انتزع الاعتراف ترتبت عليه آثاره القانونية فوراً وقبض على المتهم.

وفي التشريع الفرنسي، السابق على عهد الثورة، كان الاعتراف كذلك سيد الأدلة، بحيث إذا اعترف المتهم، ولو كان الاعتراف صادراً عن تعذيب، قضى على المتهم بالإدانة، فلما كانت الثورة الفرنسية، ولما أن تقررت الضمانات الدستورية للحرية الفردية، وانتهى نظام الإجراءات الجنائية التي تقوم على الاتهام والتعذيب وما شاكلهما، أصبح الاعتراف طريقاً عادياً من طرق الشبوت لا يمتاز في شيء على غيره من الطرق، وأصبح للقاضي أن يزنه، ويقدره في حدود الوقائع المطروحة أمامه، وفي ضوء الإجراءات التي لا بدست التحقيق بحيث يكون لهذا القاضي أن

يأخذ بالاعتراف كله أو أن يرفضه كله ، أو أن يأخذ جزءاً ويرفض جزءاً حسب الظروف . وهذا هو الأساس الذي قام عليه تشريعنا المصرى ، وإن كنا قد بينا فيما تقدم بطلان الإجراءات التي اتبعت في التحقيق والوسائل التي استعملت مع المتهمين ، فليس لنا إلا أن نلتمس من عدالة المحكمة استبعاد الاعتراف المنسوب إلى الجوهرى ، باعتباره أقوالاً مزعومة أملت عليه من الضباط ، ويكفى أن يقوم الشك في هذه الاعترافات ليستحتم أطرافها .

قصة فرار حسين توفيق

... كانت هذه القصة هى عنصر المفاجأة الجديد فى هذه القضية ... وهى قصة أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة ، بدأ فصلها الأول فى عيادة الدكتور جورج بطرس طبيب الأذن والأنف والحنجرة بشارع إبراهيم باشا ، وانتهت فى منزل توفيق أحمد باشا ، والد حسين توفيق . وهو يقع فى شارع إسكندر الأكبر رقم ٤ بمصر الجديدة .

وقد استفاضت أنباء هذا الحادث ، وملأت الشائعات والأقاويل أنحاء القاهرة . وعقدت الصحف اليومية والأسبوعية الفصول الطوال فى أبرز مكان من صفحاتها ، عن هذا الحادث ، الذى يكاد يكون الأول من نوعه فى تاريخ القضايا السياسية فى مصر .. ومهمتنا فى هذا الكتاب ، مقصورة على تسجيل الحادث فحسب ، مجرداً عما أنير حوله ، ومن « رتوش » الجرائد والمجلات ، ملتزمين جانب الوقائع فقط .

ففى يوم الأربعاء التاسع من شهر يونيو ، وفى نحو الساعة التاسعة والثلث صباحاً ، قصد الملازم الأول كمال الدين عرفة وجنديان أحدهما مسلح ، إلى متجر مصر وتسلموا حسين توفيق أحمد ، المتهم الأول فى القضية ، ليصحبوه إلى عيادة الدكتور جورج بطرس ، حيث كان يتردد عليها فى الأيام الأخيرة لعلاج حنجرته .

وفى تمام الساعة الأولى بعد ظهر ذلك اليوم خرج الضابط والجنديان وحسين توفيق من عيادة الدكتور جورج .. وفى الساعة الخامسة تلقت الحكمدارية ووزارة الداخلية أول بلاغ عن هرب حسين توفيق ..

وكانت الرواية الأولى التى رواها الضابط كمال عن فرار حسين ، هى أنه عقب خروجه من العيادة ، بعث أحد الجنديين ليحضر سيارة أجرة لنقل حسين إلى السجن ،



بعض سيدات أسرة توفيق وهن من اليسار خالته السيدة زينب بايزيد ، فالسيدة والدته
قابلة عمته السيدة سميرة عزمى

وفىما هو واقف ينتظر السيارة ، لمح شبجاً يعبر شارع إبراهيم باشا ، إلى الإفريز
الآخر ، بين السيارات الرائحة والغادية ، وعندما تبينه عرف أنه حسين توفيق ، ولما
هم بملاحقته واعتقاله ، كان قد اختفى عن ناظره ..

أما الرواية الثانية -- وهى الحقيقية -- فقد جاءت بعد محاولات عديدة لإقناع
الضابط بأن الأخلق به أن يذكر الحقيقة .. وهى أنه عقب خروجه من العيادة مع
حسين والجنديين ، ألقي سيارة والد المتهم تنتظرهم ، وتوسل إليه حسين أن يسمح له
بتناول الغداء مع أسرته ... فقبل الضابط رجاءه وركب معه السيارة ، وصحبهما
الجنديان ، ولما وصلوا إلى المنزل استقبلت والدته حسين ابنها بالترحاب ، وكانت
معهما السيدة سميرة عزمى ، ابنة شقيقة توفيق أحمد باشا ... ثم جلس الجميع في حجرة
المكتب بينما يبق الجنديان في الحديقة ، ثم ما لبثت السيدة سميرة أن دعتهما إلى داخل

المنزل — على حد رواية الضابط — وكان توفيق باشا غائبا عن المنزل .. وفي أثناء جلوسهم في حجرة المكتتب عرضت والدته حسين على الضابط أن يتفرج على صورة ابنها لما كان صغيرا .. وفي هذه اللحظة بالذات دق جرس التليفون ، فخرجت السيدة سميرة تحييب النداء .. واستأذن حسين من الضابط ليدخل دورة المياه ، فأذن له ، وفتح حسين باباً صغيراً على أنه باب دورة المياه ، ومضت برهة ، وبدأ الشك يساور الضابط ، ثم فتح هذا الباب فألفاه يفضى إلى فرندة . وعندئذ أدرك الضابط الخدعة ، وعرف أن الصيد قد أفلت من يده .. فوجم ... ثم ما لبث أن راح يطوف بأرجاء المنزل باحثاً عن حسين دون جدوى .. فأخرج مسدسه وصر به نحو رأسه وصاح : « إن لم تحضروا حسين فسأطلق الرصاص وأنتحروا » . فسارعت والدته حسين تهدي من روعه ، واتصلت تليفونياً بزوجها تدعوه الحضور على عجل ليحول دون وقوع مأساة في البيت .. وحضر توفيق باشا . وأخذ يقنع الضابط بالعدول عن الانتحار ، وانفق معه على أن يدعى أن الهرب حدث في العيادة ، وليس بالمنزل ... ولما خرج الضابط ليبلغ الحادث للجهات المختصة ، اتصل توفيق باشا بوكيل وزارة الداخلية ، وأبلغه الحادث على حقيقته ... وكان أن أصدر النائب العام أمراً باعتقال الضابط والجنديين ، وهما إبراهيم مرسى طعيمة ، ومحمد السيد .. وتولى الأستاذ ممدوح عثمان نجيب وكيل نيابة مصر التحقيق في الحادث .

أما حسين توفيق فقد اختفى تماما .. وفي تلك الليلة أصدر دولة الحاكم العسكري العام ، قراراً عسكرياً بفرض عقوبة شديدة على إخفاء الجناة والمحبوسين أو مساعدتهم على الهرب ، كما أصدرت وزارة الداخلية ، قراراً بمنح مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه لكل من يضبط حسين توفيق ويسلمه للسلطات المختصة .

خطاب حسين توفيق

وفي أثناء التحقيق ، وبعد يومين اثنين ، أى في صباح يوم الجمعة ١١ يونيو ، تلقى الأستاذ إحسان عبد القدوس رئيس تحرير مجلة « روز اليوسف » خطاباً صادراً من بريد القاهرة عليه توقيع حسين توفيق ، جاء فيه :

« أحبيك تحية المجاهد لأخيه المجاهد ... عند ما تصلك رسالتى هذه أكون فى

طريق إلى فلسطين لأساهم في تطهير الأرض المقدسة من عصابات الإجرام الصهيونية ، وقد ظن بعضهم أنى تركت السجن فرارا من وجه العدالة ، لكن ايعلم هؤلاء أنى ما أقدمت على هذا العمل إلا لأتمكن من مواصلة الكفاح ضد الاستعمار وأذنا به ، فما كنت لأخشى يوما ما حكم القضاء ، إلا إذا كانت الوطنية جريمة يعاقب عليها القانون ، وحتى فى هذه الحالة ، فإن إشفاقى لن يكون على نفسى ، ولا على إخوانى فى الجهاد ، وإنما إشفاقى على مصر من أن تهوى إلى هذه الهاوية السحيقة .

قل لى بالله عليك ما الذى تجنيه مصر من سجن وتشريد أبر أبنائها بها ، أما كان الأولى أن تشجع وتنمى هذه الروح الفتيمة الوثابة ، حتى تبجى البلاد ثمارها وتحقق الآمال التى تيجش فى صدر كل مصرى .

لقد قرأت فى صحيف الصباح تصريحاً للنقراشى باشا يقول فيه عن هربى إنه حادث مزعج ، ولا أدرى لماذا يزعج دولته مع أن خروجى من السجن لا يزعج أحداً إلا الخونة وأعداء البلاد ، وإنى واثق أن دولته ليس منهم ..

وإنى وإن كنت أسف على شىء ، فعلى مصير الضابط كمال عرفة ، وثق أنى لم أتعمد إيذائه ، وإنما فكرت كثيراً فى طريقة للخلاص من سجنى بدون إيذاء أحد ، ولكن كان لا بد بما كان ، جزاه الله خيراً وغفرلى .

وقد أرسلت لك هذا الخطاب لأنى أعلم أنك الصديق الصالح الوحيد الذى يفهمنى ويقدر ظروفى ، وشكراً لدفاعك دائماً عنى ، وإلى اللقاء إن كان هناك أمل فى اللقاء .

وقد اهتمت النيابة بهذا الخطاب ، وندبت بعض الخبراء لمضاهاة خطه بخط حسين توفيق ، فأتضح أنه كتب بخطه فعلاً ، وإن كان المحققون قد رجحوا أنه كتبه لجرد التضييل .. كما لاحظ المحققون أن الخطاب مكتوب بأسلوب عال لا يتفق وثقافة حسين توفيق ، واستنتجوا من ذلك أن شخصاً ما أملاه عليه . وهذا يدل على أن له شركاء دبروا له طريق الهرب ، وعملوا على إخفائه .

كما تلقى سعادة عبد اللطيف محمد بك ، رئيس محكمة الجنايات التى تنظر القضية خطاباً بتوقيع مجهول ، يذكر فيه مرسله أنه طلب إليه مساعدة حسين توفيق على الهرب فرفض ، وأن الذى ساعده ضابط بقسم الخليفة .



سعيد توفيق مرتديا « البيجامة »

وكان من جراء هذا الحادث ، أن منع المتهمون من تأدية الامتحان ... وكان سعيد توفيق ، شقيق حسين ، يعالج في مستشفى قصر العيني من مرض نمو العظام ، فنقله البوليس إلى سجن مصر .. ولما لم يتمكن من تسلم ثيابه ، فقد حضر جلسة يوم الأحد ١٣ يونيو مرتديا « البيجامة » ،

عود الى الدفاع

وفي جلسة الاثنين ١٤ يونيو ، ترفع الأستاذ عبد الرحمن البيلي عن أحمد وسيم خالد المتهم بالشروع في قتل ممدوح الشلقاني أفندى في شارع الأهرام ، بالاشتراك مع مصطفى كمال حبيشة ، وبالاتفاق الجنائي العام مع باقي المتهمين على قتل الإنجليز ، وبعض رجالات مصر ... وقد قصر مرافعته على الكلام على تهمة الشروع في القتل .

ومما قاله الأستاذ البيلى ، إن النيابة يجب أن تقيم الدليل القاطع على وجود نية القتل ، وأن تثبت لنا وجود هذا الدليل فى أوراق الدعوى لتقدر المحكمة وجود هذه النية أو عدم وجودها . فقد اتفقت كلمة الفقه والقضاء على أن نية القتل يجب إثباتها مستقلة عن الجريمة فى ذاتها ، بقطع النظر عن السلاح المستخدم فيها ، وعن الموضع الذى أصيب فيه المجنى عليه سواء أكان مقتلاً أم غير مقتل . بل لابد من إثبات أن المتهم كان ينوى ، وقت الضرب ، إعدام المجنى عليه وإزهاق روحه ، وإلا أصبحت التهمة ضرباً محضاً إن لم تحدث الوفاة أو ضرباً مفضياً إلى الموت ، إن حدثت الوفاة .



الأستاذ عبد الرحمن البيلى

واستند الأستاذ البيلى فى إثبات هذا رأى إلى بعض المراجع القانونية وأقوال الشراح مثل جارو وجارسون ، وموسوعات جندى عبد الملك بك ، وأحكام محكمة النقض والإبرام . ثم قال : إنه مهما يبلغ التوسع فى وصف التهمة ، فى ضوء هذه المبادئ ، نجد أن الأمر لا يعدو أن يكون ضرباً بسيطاً أو إحداث ألم أو جرح ، وليس استخدام الآلة القاتلة إلا مجرد قرينة يصح قانوناً إثبات عكسها ، وهما هى ذى النيابة تتأرجح فى التدليل على الشروع فى القتل بأنه فى نظرها نتيجة محتملة للاتفاق الجنائى المقول به على قتل الإنجليز أو أعوانهم . وليس المجنى عليه — والحمد لله — واحداً من هؤلاء ، بل هو ابن صديقنا إسما عيل الشلقافى بك ، وهو من أسرة تعز بسطوتها ، وقد شهدت هذه القاعة عدة قضايا قتل وشروع فيه ، تولدت عن حب هذه الأسرة للسيطرة . وهذا يؤكد صدق رواية وسيم من أن المجنى عليه هو المتسبب فى خلق الحادث ، لأنه لم يرض بالنصح الكريم الذى وجهه إليه لوجوده مع فقهاء فى وضع غير لائق داخل السيارة . فالواقعة من هذه الناحية عبث أطفال ، ولعب عيال .

ومضى الأستاذ البيلي فروى ما ذكره المجنى عليه ، والرواية التي تخيلها من أنه كان ماراً بالسيارة فرأى شخصاً ملقاً على الأرض ، وآخر يستوقفه ليساعده في نقل صديقه إلى الصيدلية ، وعلق على هذه الرواية بأنها ليست صحيحة ، واستشهد على ذلك بأقوال بعض الشهود ، هذا إلى أن المجنى عليه قال في أول التحقيق إن الفتاة التي كانت معه هي خطيبته ، ولكن تبين كذبه من أقوال أحد أقاربها . ثم عاد فقال إنها قريبته .

وخلص من هذا إلى قوله إن وسيماً لم يفكر في قتل أو انتواه ، وإنما أراد مجرد لفت نظر المجنى عليه إلى عمله غير اللائق فحدثت المشادة ، فالأصابة لا علاقة لها البتة بنية القتل .

أما الأستاذ على أيوب ، فقد تناول في مرافعته التهمة الأخرى ، وهي الاتفاق الجنائي العام ، وقد بنى أساس مرافعته على تفنيد اعترافات وسيم خالد وزميله مصطفى حبشية ، وندد بإجراءات التحقيق الشاذة ، وسعى المحققين ورجال القسم السياسى إلى اصطيد المتهمين والاعترافات ...

وخلص منها إلى قوله إنه لا يوجد دليل واحد على اشتراك وسيم في هذه الجمعية ، ولا يعقل أن يشترك صبي لم يجاوز الخامسة عشرة ، في جمعية من أغراضها قتل الانجليز ، وإخراجهم من مصر بالقوة كما يقول الاتهام ..

ثم عرض للتعويض المدنى المطلوب فقال : إن الدعوى المدنية تقوم على أساس ما أحدثه وسيم من جرح المدعى ، ويقاس التعويض إلى الضرر الحقيقى الذى نشأ عن الجرح ، ولا ينقص هذا التعويض تبعاً لسيرة المتهم وسلوكه فى حياته ، لكن المدعى حانق شديد الحق



الأستاذ على أيوب

تدفعه شهوة الانتقام فيعرض لما ليس من شأنه . فوصف وسيم خالد بالشيطان الفاجر .

وتطرق من هذا إلى الكلام على وسيم ، فوصفه بالاستقامة وتعشقه للعلم والفضيلة ، وأن وسيم الصبي المراهق يعيش كما يعيش أمثاله في سنه مرهف الحس خصب الخيال وأنه ذو مزاج أدبي ، فهو يكثر من الكتابة فيما هو محروم منه تمتنع عليه ، ذلك أن الحرمان يولد عقدة نفسية أو مركب النقص كما يقولون فيهن المرء من هذه العقدة بأن ينال في الخيلة ما فقده في الحقيقة ، ويحاول أن يدرك بالتصور والخيال ما عز عليه إدراكه في عالم الموجودات .

محام يترافع عن ابنه

ولأول مرة ، في تاريخ القضاء المصري . يترافع محام عن ابنه ... فقد ترافع الأستاذ على كمال حبشية بك عن ولده مصطفى حبشية ، المتهم في حادث شارع الأهرام ، وقد غلبته دموعه في كثير من المواقف ، واعتذر في نهاية مرافعته ، للمحكمة ، إذا كان قد قصر في أداء واجبه كمحام ، وأنه لولا ثقته في عدالة المحكمة لما ترافع عن ابنه .

وقد تناول في مرافعته — عدا مسألة الاعتراف — نقطة هامة ، وهي خاصة بالاتفاق الجنائي . وبما قاله :

سلمت النيابة معنا ، بأن مصطفى لم يطلق العيار الآخر ، كما قرر المجنى عليه ، وأن الذي أطلقه هو وسيم خالد ، فكذبت بذلك الشلفاني . وتمشت مع ما تنطق به أوراق التحقيق . ولكن لم يرضاها أن تقصر تهمة الشروع في القتل على واحد ، بل راحت تتصيد لنا وصفا عجبا .. فوصفت التهمة على الصورة الآتية : وهي أن وسيم خالد شرع في القتل ، وأن مصطفى اشترك معه في هذه الجريمة كنتيجة محتملة ، لا للشروع في أخذ السيارة التي حاول المتهمان أخذها والفرار بها . بل للاتفاق الجنائي على قتل الانجليز ، ومعنى ذلك أن النيابة مسلمة بأن أخذ السيارة ليس جريمة ، ولم يحاول مصطفى سرقها .

ولما لم تجد النيابة في محاولة أخذ السيارة جريمة لجأت مضطرة إلى جريمة الاتفاق

الجنائى ، لىكى تجعلها أساسا للجريمة التى كانت محتمة ، وهى الشروع فى قتل ممدوح الشلقانى . والذى يتبادر إلى الذهن بداهة أنه لا يمكن أن يترتب على الاتفاق الجنائى على قتل الإنجليز قتل مصرى كنتيجة محتمة . فضلا عن أن الاتفاق الجنائى ، فى حد ذاته ، لا يمكن قانونا أن تكون له نتيجة محتمة ، لأن النتيجة المحتمة من شروطها أن تكون الجريمة التى اشترك فيها جريمة معينة ، وليست بمجولة كنص المادة « ٤٣ » وأقوال الشراح جميعا ، وإلا لوجهت النيابة إلينا وإلى جميع المتهمين فى الاتفاق الجنائى تهم قتل أمين عثمان باشا وميللر وغيرهما .

وتكلم على السن فقال : إن سن ابنه ، فى أثناء الاتفاق الجنائى ، المقول به . كانت خمس عشرة سنة ، ولا يعقل من كان فى مثل هذه السن ، أن يشترك فى اتفاق جنائى على القتل ، والقانون يحمى الشاب الذى لم تتجاوز سنه الثامنة عشرة ، ويعاقب الشخص الذى يخطف صديقا تقل سنه عن ١٦ سنة ، بجريمة الخطف ، والقاضى فى إنجلترا يعاقب المتهم الذى يبلغ ١٩ سنة بالجلد ، فكيف تقدم النيابة صديقا فى الخامسة عشرة إلى محكمة الجنائيات ، بتهمة الاتفاق الجنائى .

مرافعة مكرم باشا

استغرقت مرافعة معالى مكرم عبيد باشا عن سعيد توفيق خمسة أيام ، وهى أيام الخميس ٢٤ يونيو ، والسبت ، والأحد ، والثلاثاء ، ثم شعر بتوعك خفيف فاعتكف يومى الأربعاء والخميس ، وحددت المحكمة يوم الثلاثاء ٦ يوليو لإتمام مرافعته .

وقد قامت أثناء المرافعة مشادة بين مكرم باشا والأستاذ سامى عازر جبران المحامى ، عند ما أراد التعقيب على الحملة التى حملها مكرم باشا على وهيب دوس بك فى مرافعته ، وقد تدخلت المحكمة فى الأمر وطلبت إقفال باب الجدل ، وانتهت المسألة عند هذا الحد . .

ولقد شكر مكرم باشا المحكمة فى مستهل مرافعته ، على سعة صدرها ، وملمسه الدفاع والمتهمون ، من حرصها على مصالحهم ، فقد جمع القانون ، بين القضاء والدفاع ، على أن المتهم برى ما لم يقيم دليل على إدانته ، وليس عدل القاضى يتمثل فى مجرد حكمه ،

فما الحكم إلا تقدير ، والتقدير البشرى قد يخطئ ، أو يصيب ، أما العدل الذى
يمتاز به القضاء العادل فهو الذى يتمثل فى إجراءات المحاكمة .

ومضى مكرم باشا فقال : إن الذى يعينى أن أبرزه منذ الآن هو أن النيابة لم توجه
إلى سعيد توفيق — فيما عدا تهمة الاتفاق الجنائى العام ، والاشتراك فى شروع فى قتل
ميللر — أية تهمة من التهم الخطيرة الأخرى التى هى حجر الزاوية فى القضية .. ولقد
برأته النيابة ، من حيث لم ترد ، لا من الجرائم الخاصة فحسب ، بل من تهمة الاتفاق
الجنائى ، لأنه لا يعقل أن يكون هناك اتفاق جنائى ، وعلى رأسه حسين توفيق ،
دون أن تكون هناك موافقة من سعيد على الجنايات التى أسفر عنها هذا الاتفاق ،
وقد كنت أفهم هذا الوضع لو لم تقع جنايات فعلا ، وعندئذ كان يجوز القول أن
هناك اتفاقا عاما لم ينفذ بعد .. أما وقد وقعت جنايات فعلا ، فلست أفهم كيف
يكون سعيد عضوا فى اتفاق جنائى ، فى الوقت الذى تسلم النيابة فيه بأنه لم يوافق على
الجنايات الأخرى التى أسفر عنها هذا الاتفاق .. وإذن فهناك اتفاق أفلاطونى ..
اتفاق بلا موافقة .

ووصف هذه التهمة بأنها تهمة احتياطية مطاعة لا تقتضى عملا ، أو شروعا فى
عمل ، أو حتى تحضيراً لعمل ، بل يكفي فيها مجرد نية تنموى ، فإذا هى تبرز فى صورة
اتفاق جنائى .

وقد أثار معاليه مسألة هامة ، وهى أنه لاحظ ، فى أثناء اطلاعه على ملف القضية
المكتوب بخط اليد ، وجود تزييف خطير ، قد يكون فى الكشف عنه فصل
الخطاب .. وهو خاص بقول سعيد عن اختلاء حسين توفيق به والتوسل إليه أن
يعترف لينقذ رقبته من المشنقة ، فقد لاحظ معاليه اختلافا فى كثافة الحبر بين السؤال :
— لماذا يقرر جميع المتهمين أنك من أفراد الجمعية .

وبين الإجابة :

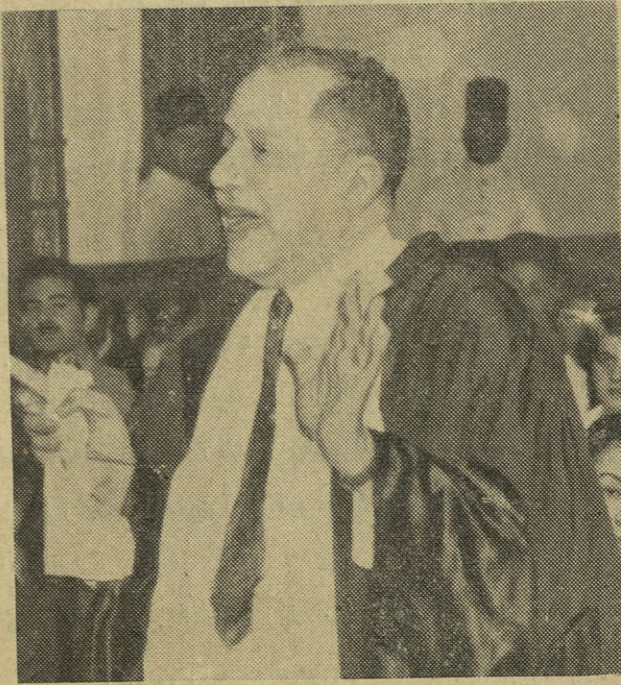
— (قال بعد برهة ... الحقيقة أنهم صدقوا فيما قالوا) .

وهذا الاختلاف يؤيد رواية سعيد من أن هذه الإجابة لم تكتب إلا بعد الخلوة
الطويلة بينه وبين حسين ، لا بعد برهة كما جاء فى المحضر ..

وذكر معاليه أيضاً أنه لاحظ حين كان يقلب صفحات الملف ، أن اسمه كان بين أسماء المراد قتلهم ، ووجد مكتوباً بالخبر الأحمر دون باقي الأسماء ، ولاحظ وجود « كشط » عند كلمة « والرابع » .

وقد جرى بالملف الأصلي . واطلعت المحكمة ، على هاتين الصفحتين ، ثم سألت ممثل الاتهام عن رأيه فيما ذكره مكرم باشا ، فأجاب بأنه سيرجع إلى المحقق الأصلي . وبعد الاستراحة ، وقف الأستاذ أنور حبيب ممثل النيابة ، وفسر للمحكمة ما حدث : وهو أن الخبر كان قد نفذ من قلم الكاتب فاستعان بريشة أخرى ، ويبدو أنه أخطأ وأملاها بالخبر الأحمر بدلا من الخبر الأزرق .. ولم يفسر مسألة الكشط .

وقال مكرم باشا صائحا : هل يجوز التلاعب في محاضر التحقيق بهذا الشكل المزرى وبحيث لا يظهر شيء في الدوسيه المطبوع الذى يطلع عليه القضاة والمحامون بينما الدوسيه المنسوخ باليد يستر إجراءات معيبة .



هل يجوز التلاعب في محاضر التحقيق ...

وتكلم بعد ذلك على العوامل الوطنية فأشار إلى الثورة المصرية قائلاً : لقد كانت مصدر وجودنا الوطنى ، وهذا الوجود لم يستكمل بعد فما زلنا نطالب بجلاء الأجنبي واستكمال وحدة واديها ، فهل من عجب أن نرى شبابنا تأخذهم الحماسة الوطنية فى أحاديثهم . من المحزن أن ينظر البوليس السياسى إلى هذه الحماسة الوطنية بمنظار الاجرام . وما الاتهام فى هذه القضية إلا مأساة وطنية ، وما المتهمون فيها إلا ضحاياها ... إنهم مجنى عليهم . ولو صح أن النية اتجهت لقتل مكرم فأؤكد لكم أنه لو قدر لمكرم أن يقتل لكان مجنيا عليه ، وكان قاتله مجنيا عليه .. نعم فلا الذنب ذنب مكرم ، ولا هو ذنب القاتل . إنما الذنب هو ذنب المعتدين على الوطنية فيما .

ثم قال : لعل أبرز دليل على نقاء وصفاء الشعور الوطنى لدى هؤلاء الشباب أنهم لما قيل لهم أن واحدا منهم له ميول محورية لأن والدته ألمانية ، ثارت ثائرتهم ، وهم أعداء للإنجليز ، ورأوا أن يقضوا كل صلة به فقد قال خميس « لم يحدث سوى إخراج جول أسود من الجمعية لأننا شككنا فيه لأنه من أم ألمانية ، كما أنه كان دائماً يشيد بصلته بالدم الألمانى ، أى أنه لم يكن صافى الشعور نحو مصر » .

وعرج معاليه على حادث ٤ فبراير ، فقال إنه كان مثار حوار عنيف ، وأريد الاستشهاد بى ، وكنت أتمنى كرجل سياسى أن أتزل إلى ميدان معركة كفيل الله لى فيها لا مجرد النصر بل الفخر .. وهنا حمل معاليه على وهيب دوس بك حملة شعواء عنيفة للتعريض به أولاً حين قال فى مرافعته بمناسبة حادث ٤ فبراير فى أثناء الكلام على الخطابين المتبادلين بين رفعة النحاس باشا والسفارة البريطانية عقب تأليف الوزارة الوفدية « جوايين يا مكرم يمحوان أثر الحادث ، على حين أن هناك معاهدة وقعها أقطاب الانجليز والمصريين ولم تحترم » ولأنه تهجم ثانياً على الزعيم الخالد سعد زغلول باشا حين قال فى مرافعته : « إن الوعى القومى استيقظ فى البلاد حتى أنه وجد فيها من حاول قتل سعد على رصيف محطة مصر باطلاق النار عليه » .

وهنا رد رئيس الجلسة قائلاً : إن وهيب بك لم يقصد هذا وإنما الذى عناه أن الوعى القومى استيقظ حتى أن سعداً وأمثاله من القادة أصبحوا مطالبين أمام الشعب بإبداء آرائهم .

واستطرد مكرم باشا في حملته على وهيب دوس بك وتلا نص هذين الخطابين المشار إليهما ، وشرح تفصيل الوضع الذي أدى إلى تبادل هذين الخطابين قائلاً ان النحاس باشا قابلي في نفس الليلة التي شكلت فيها الوزارة ، وقال لي : إنه إنما قبل الوزارة لانقاذ العرش ، فقلت له : بقي علينا إلى جانب إنقاذ العرش ، أن ننقذ استقلال البلاد لأن مجرد تدخل الانجليز بهذه الصورة البشعة فيه اعتداء صارخ على استقلالنا ، واتفقت معه على ألا نخطو أية خطوة في سبيل تشكيل الوزارة ، قبل الوصول إلى حل يرد إلى البلد اعتباره ، وفي اليوم التالي قابلته في منزل أحمد حسين بك ، وكان موجوداً الهلالي باشا والمرحوم صبرى أبو علم باشا ، فاقترحت وجوب أخذ اعتراف كتابي من الانجليز بأن عملهم هذا يتعارض مع مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، فضلاً عن معارضته مع استقلالنا ، ومع المعاهدة أيضاً .. ثم قال معاليه والمهم أن الوزارة لم تشكل فعلاً إلا بعد تبادل هذين الخطابين .

ثم انتقل إلى الرد على وهيب بك لتهمته على سعد باشا ، فقال : إن من نكث الدنيا أن يكون المجترىء على هذا التهم هو وهيب دوس ، وعلى زعيم الثورة المصرية ورسول الوطنية .

مكروا مستمر مم باشا في حملته على وهيب بك ، وعلل تهمته عليه ، بأنه — أى مكرم باشا — رفض لما كان وزيراً المالية ، الموافقة على إعفاء وهيب بك من دفع مبلغ الخمسين ألف جنيه الذي طالبته به وزارة المالية في دعوى رفعها عليه أمام القضاء بخلاف الفوائد ، بسبب شركة الأسواق التي يملك وهيب بك امتيازها . وحدثت المشادة بين مكرم باشا والأستاذ سامى جبران ، التي أشرنا إليها في جلسة يوم السبت ٢٦ يونيو . وعاد مكرم باشا إلى المرافعة في موضوع القضية فتكلم على تدخل البوليس السياسى وتردده على سجن الأجانب واختلائه بالمتهمين على انفراد في الزنانات ، ودلل على ذلك بما أثبت في دفتر سجن الأجانب . ثم قال إن الفضيحة الكبرى هي التي اشتركت فيها النيابة مع البوليس للايقاع بسعيد توفيق في حبائل الاعترافات ، فقد ثبت في دفتر السجن حرمان سعيد توفيق من الفسحة ، وتساهل معاليه : ما شن وأكيل النيابة بفسحة المتهمين ؟ وما السر في أن المحقق سمح له يوم ١٠ بالفسحة ، ثم حرمه منها يوم ١١ فبراير ؟

ثم تكلم على الوعود التي كانت تبذل للمتهمين . فقال : إن الله شاء أن يسوق لنا الدليل رسمياً وكتائياً ، فقد بذل وعد رسمي في قضية القنابل على لسان دولة النقراشي باشا ، حيث أرسل دولته كتاباً للنيابة في قضية القنابل جاء فيه :

خطاب النقراشي باشا

« لما علمت نبأ رغبة سعد زغلول فؤاد في مقابلي ، وترخيص الأفوكاتو العمومي بهذه المقابلة ، استدعيت في رئاسة مجلس الوزراء يوم الجمعة ١٣ يونيو الساعة السادسة مساءً فأفضى إلى بأنه تبين أنه كان ضخمة تضليل خطير ، وأن هذه الأعمال الاجرامية ضارة بالوطن وبقيضته . وأنه يرى من الواجب الوطني أن يكشف عن حقيقة هذه العصابة وأن يحذر جميع الشبان والطلبة من استهواء أفرادها لهم . ونظراً لأنه قد اشترك في بعض هذه الحوادث . فقد اعترف اعترافاً جزئياً فقط ولم يكن قد اعترف اعترافاً كاملاً بكل معلوماته ، وبكل ما اشترك فيه من حوادث ، فهو يرجو أن يطمئن على نفسه ، قبل أن يفضى باعترافه الكامل ، فقلت له : إذا أدليت بمعلوماتك كاملة وكشفت عن المشتركين في هذه الحوادث أو الحوادث الأخرى التي تمالئها ، وقام الدليل على صحة أقوالك ، فإنني سأعمل على التماس تخفيف العقوبة عنك ، فتركني ووعد بالإفضاء بكل معلوماته ، وقد رأيت أن أحيط سعادتك بذلك . واستطرد معاليه في مرافعة فتكلم على تحقيقات النيابة وكيف أنها كانت تجري دائماً في الليل وفي الظلام ، وتلا ما قاله محجوب على محجوب في خطاب أرسله للنائب العام عن إيقافه من النوم بعد منتصف الليل للتحقيق معه ، وقول جول أسود إن ما قاله في التحقيق يعتبره باطلاً لأنه كان مريضاً ، وجلس على مقعد من الخشب من المساء إلى الثانية صباحاً .. ووصف معاليه هذه الاجراءات بأنها من أخطر الأساليب التي اتبعت في هذه القضية .

خطاب آخر من حسين توفيق

وتلقى سعادة رئيس المحكمة في جلسة الأحد ٢٧ يونيو ، في أثناء مرافعة مكرم

باشا ، خطابا آخر بتوقيع حسين توفيق - وإن كان مشكوكا في أنه كتب بخطه - يقول فيه إن اسم مكرم باشا لم يكن ضمن المراد قتلهم . لأنه رجل ذو وطنية كبيرة ، ورجا حسين رئيس المحكمة في إبلاغ تحياته وشكره لمكرم باشا لدفاعه المجيد عن أخيه . .

وتكلم مكرم باشا في اليوم التالي على الوسائل المعيبة التي اتبعت في معاملة المتهمين لهم على الاعتراف بأى ثمن : إما بالتعذيب والوعيد ، وإما بالأمانى والوعود ، وضرب عدة أمثلة على ذلك مما ذكره بعض المتهمين ، كما استشهد بمعاملة بعض المتهمين الشاذة كمدحت حسين نغرى حيث وضع في حجرة منفردة بسجن الأجانب ، وما قام به رجال القسم السياسى من أعمال التأثير في أعصاب مجدى أبو سعده . . ثم أشار إلى طلب الأستاذ القاويش مقابلة توفيق أحمد باشا ، والد حسين وسعيد ، مقابلة خاصة ، ثم عدوله عن هذه المقابلة ، وتساؤل معاليه عن سر هذه المقابلة والغرض منها ، وهل كانت حقيقة لطلب كتب وثياب للاخوين كما قال الأستاذ القاويش ؟ . . وفسر طلب المقابلة بأنه كان يراد به إقناع الوالد بالتأثير على ابنه حسين ليعترف . . فلما اعترف ، لم يعد المحقق فى حاجة إلى هذه المقابلة . . وهكذا يريد المحقق التحايل على الوالد بعد الولد . . ثم ذكر معاليه حكاية شاب عاطل أبلغ بوليس طنطا أن مكرم باشا حرضه على قتل رفعة النحاس باشا وأعطاه مقابل ذلك مبلغ خمسين جنهما ، ثم ظهر كذبه ، وتبين أنه اخترع هذه الحكاية ليحصل على عمل . .

وقد صحح سعادة رئيس المحكمة ما نشرته إحدى الصحف عن واقعة ذكرها مكرم باشا فى مرافعته ، وهى طلب ضابط البوليس من حضرة المحقق إبقاء أحمد خليل الحلوانى فى السجن يوما آخر . . . وقال سعادته إنه ظهر للمحكمة أن الأمر لا يعدو أن الضابطين السعيد والجزار ، بعد قبضتهما على هذا المتهم ، قد أرسلوا ، تنفيذاً لأمر سعادة النائب العام ، كتابا فى ٥ فبراير إلى مأمور قسم باب الشعريه يطلبان فيه إيداع المتهم السجن ، بفرقة منفصلة منفردا عن غيره ، وإبقائه فى القسم حتى يرسلوا كتابا آخر بشأنه .

وقد أثبت ضابط مباحث القسم هذه الواقعة فى محضر بنفس التاريخ فى الساعة

الثالثة مساء ، وفي اليوم التالي ، حرر هذا الضابط محضراً آخر بأن الضابطين اتصلا به تليفونيا وطلبا إليه إبقاء هذا المتهم على انفراد بالقسم لباكر أيضاً مع التحفظ عليه لحين حضورهما مع حضرة وكيل النيابة المختص لتفتيشه لعدم إمكان إتمام ذلك الليلة .

واستطرد مكرم باشا في مرافعته ، فأشار إلى تهمة الاتفاق الجنائي العام ، وقال إن سعيداً كان وقتئذ لا يتجاوز عمره ١٤ سنة ، فهل يستسيغ العقل مثل هذا الاتهام الخطير ضد قتي صغير برىء ؟ ! وهل يعقل أن يكون عضواً في هذا الاتفاق وفي هذه الجمعية ، ولا يكون عضواً في مجلس إدارتها ، أو في المجلس الاستشاري ؟ وشقيقه رئيس الجمعية ، وقد جاء في أقوال سعيد أنه كان في شعبة «السكرتاريات» مع مدحت خفري ، ثم نقل منها ، ولا يعرف إلى أية شعبة ينتمي . فهو في الواقع لم تكن له ناقة ولا جمل في هذا الاتفاق المزعوم . وليست النيابة وحدها هي التي تبني اتهامها على أساس الاستنتاج ، فقد قال حسين توفيق في التحقيق إنه استنتج ان وسيم خالد من بين شعبة «السكرتاريات» .

وقف إجراءات المحاكمة

وقد اعتكف مكرم باشا بعد ذلك الانحراف بسيط ، فلم يكمل مرافعته في يوم الثلاثاء كما كان متوقعا ، وفي يوم الأربعاء ٣٠ يونيو اعتذر مكرم باشا عن عدم استطاعته المرافعة ، فقررت المحكمة تأجيل القضية إلى اليوم التالي ، كما أصدرت قرارا بوقف إجراءات محاكمة المتهم الرابع عشر ، مجدى عبدالعزيز أبو سعدة «لحين تمام شفائه» .

وقالت المحكمة في حيثيات قرارها هذا : إن الدفاع عن هذا المتهم ، وهو الأستاذ عبد المجيد الشرقاوى ، طلب بجلسة ١١ أبريل وقف الإجراءات لمرض المتهم ، ودخوله المستشفى ، وندبت المحكمة كبير الأطباء الشرعيين لفحص المتهم لبيان حالته ، والمرض المصاب به ، وما إذا كانت حالته تسمح بحضوره الجلسة أم لا ، وقد ورد في تقرير كبير الأطباء الشرعيين أن المتهم لا يزال تحت الرقابة الفنية بالمستشفى ، وأنه

يحسن تجنبه كل ما من شأنه أن يزيد في حساسيته للتأثر بالمؤثرات النفسية التي تضاعف حالته النفسية والعصبية سوءا ، وأن حضوره جلسة المحاكمة وهو في هذه المرحلة من الاضطراب العصبي الطارئ ، يعتبر من المؤثرات النفسية التي قد تكون لها نتائج غير محمودة ، وخلص إلى أنه يستصوب إرجاء حضوره الجلسة حتى تنقضي فترة المراقبة الطبية وتحدد النتيجة التي سوف تسفر عنها المراقبة وقد جاء بعد ذلك خطاب من مستشفى الدكتور « بهمان » بتاريخ ٥ يونيو بأن المتهم خرج من المستشفى ، وأن حالته أصبحت تسمح بحضوره جلسات المحاكمة ، وبجلسة ٦ يونيو حضر الأستاذ عبد المجيد الشرفاوى ، وطلب أن تكون المرافعة بجلسة ٧ يونيو ، ثم اعتذر عن هذا الموعد وطلب تحديد جلسة ١٧ يونيو .. ثم جاء خطاب من مدير المستشفى بتاريخ ٨ يونيو إلى النائب العام بأن المدير المذكور أشار على المتهم بأن يعالج بالتحليل النفساني بعد خروجه من المستشفى ، وأن الطبيب المحلل أبدى رأيه بأن في حضوره جلسات المحاكمة خطورة على حالته النفسية وانتكاسه . فقررت المحكمة ندب كبير الأطباء الشرعيين بتاريخ ١٢ يونيو لفحص المتهم ، وتقديم تقرير عن حالته ، وورد تقريره بأن المتهم المذكور يبدو عليه بعض القلق والاضطراب العصبي ، ولا سبيل إلى تحديد الوقت الذي ينتظر أن يزول فيه هذا القلق ، غير أن وجوده في وسط هادئ ، مضافاً إلى العناية الطبية ، من شأنه أن يساعد على التدرج بهذه الحالة في طريق التحسن ، وربما الزوال نهائياً ، وانتهى إلى القول إنه لما كان بعض ما يعانيه المتهم من القلق والاضطراب العصبي ، لا يخلو من ارتباطه بالقضية التي هو متهم فيها ، وتفكيره فيما سوف تكون نتيجتها بالنسبة إليه ، فانه يرى ، وإن كانت حالته المرضية قد تتأثر بحضور جلسات المحاكمة ، بصفة مستمرة ، إلا أن هذا التأثر قد يكون ضئيلاً فيما لو اقتصر حضوره على الجلسات التي يقوم فيها الدفاع بواجبه نحوه .

وحيث أنه بناء على ذلك تكون حالة المتهم بادية القلق وغير مستقرة ، بل واضح من بين سطور النتيجة أن حالة المرض لا تزال قائمة ، وأمام حالته الراهنة لا يعتبر أنه بحالة صحية سليمة من الوجهة النفسية يمكن معها السير في إجراءات المحاكمة ، يؤيد ذلك ما ظهر اليوم من إجابة النيابة بالجلسة من أن المتهم لا يزال مقيماً بالمستشفى تحت العلاج .

وحيث أنه مع تمكين الدفاع ، المرة بعد الأخرى ، من التقدم بالمتهم للمرافعة ، بما كان يساعد على تعرف حالته ، فإنه أى الدفاع لم يقيم بذلك ، ولم يحضر المتهم فى أية جلسة من الجلسات التالية لمرضه ، الأمر الذى يشعر بأن المتهم عاجز عن المشول أمام المحكمة ..

وحدث فى اليوم التالى ، أن اعتذر مكرم باشا مرة أخرى ، فأجلت المحكمة القضية إداريا إلى جلسة الثلاثاء ٦ يوليو .. وطلب الأستاذ عبد المجيد الشرقاوى فى ذلك اليوم من النيابة تحريك الدعوى من جديد بالنسبة لمجدى عبدالعزيز أبو سعدة ، فقررت النيابة إحالة المتهم إلى الطبيب الشرعى لفحص حالته وقد قرر الطبيب أن حالته قد تحسنت عن ذى قبل ومن الممكن محاكمته .

وبما يذكر أن التهمة الموجهة لهذا المتهم هى الاتفاق الجنائى العام ، وهو مطلق السراح وفى جلسة ٦ يوليو طرأ على سعادة رئيس المحكمة عذر منعه من عقد الجلسة وأجلت القضية إلى اليوم التالى .

وفى هذه الجلسة . أتم معالى مكرم باشا مرافعته ، فمحدث عن تهمة الشروع فى قتل ميللر الموجهة إلى سعيد ، وقال إن حسين توفيق اعترف بارتكاب جريمة قتل أمين عثمان ، ومحاولة قتل النحاس باشا ، وأنكر ارتكابه جريمة محاولة قتل « مللر » وهذا غريب يشير الدهشة فليس شمة ما يدعوه إلى إنكار هذه الجريمة وقد اعترف بجريمتين أهم منها .. وعلل ذلك بأن الوحي قد نزل على حسين توفيق بعد اختلائه بالضباط الثلاثة ...

وتناول معاليه بعد ذلك تهمة الاعتداء على الكونسابل فى سجن الأجانب ، وعزاها إلى تدبير البوليس السياسى ، وأن الغرض منها التفرقة بينهم بعد اعترافهم خشية عدولهم عن الاعتراف .

وختم معاليه مرافعته بكلمة بليغة قال فيها :
حضرات المستشارين .. الكلمة الختامية هى أنى أترك المرافعة الخاتمة ،
والخاتمة لضمائركم .

وما الضمير فى الانسان إلا صوت الله ، الذى يخفق فى جناحه ، قبل أن ينطق به لسانه

وإذا كان من دواعي الشرف المحامى أن يجمع في مرافعته بين منطق الحق . . . ومنطق القول . فإن للقاضى ، إذ يخلو إلى قلبه ، وإلى ربه أن يسترشد بمنطق واحد هو منطق العدل فيحكم بين منطق الاتهام ومنطق الدفاع بميزان ، وإذا ما رجحت فيه كفة على كفة ، كان العدل بطبيعة الحال إلى جانب الكفة التى يراها القاضى راجحة أما إذا تأرجحت الكفتان ، فمن الواجب شرعاً ووضعاً ، أن تكون كفة الدفاع هى الراجحة حتى ولو كانت متأرجحة لا لسبب إلا لأن كفة الاتهام هى أيضاً متأرجحة ، ذلكم هو منطق الشك ، الذى نص القانون على أنه يفسر دائماً لمصلحة المتهم ، فالشك هنا هو الشك المقدس إذ هو الشك فى الجريمة ، وفى الشر وليس هو الشك فى الخير فيجب أن يفسر لمصلحة المتهم أو بالأحرى لمصلحة الإنسانية فى الانسان ، لأن فيه تغليباً للعنصر الكريم فينا وهو العنصر الانسـانى ، على العنصر الأثيم فينا ، وهو العنصر الحيوانى .

وقد حاولت وحاول زملائى أن يبينوا زيف الاعترافات وما لابسها من اجراءات أقل ما يقال فيها إنها من عمل الصناعة .. فإذا لم تكن هذه الاجراءات قابلة للتبرير فما الذى يبقى فى القضية ليسكون أساساً صالحاً لادانة هؤلاء المتهمين المساكين كأعضاء فى اتفاق جنائى خطير ؟ لم يبق وأيم الحق إلا الحساب عسير الحساب فى أعناق أولئك الذين لم يحسبوا حساباً إلا للوسائل التى ظفوا أنها مؤدية للادانة دبرن أن يحسبوا حساباً للدينونة .. ورب الدينونة .

كلنا نعلم كم عانيتم وستعانون فى سبيل إحقاق الحق وكلنا واثقون كل الثقة أن عدلكم سيكون نموذجاً للحقيقة بين الناس ، ولو أننا ندرك أن الحقائق البشرية ليست من الوضوح والبساطة بحيث يمكن الوصول إلى حل حاسم لها كما تحل المسائل الحسابية .

ولعل مهمة القاضى أدق وأشق من مهمة الباحث النظرى ، إذ هو لا يفرق بين الخير والشر فحسب ، بل يفرق بين الأخيار والأشرار من الناس ، فلا يلجأ فى حكمه إلى مجرد النظر بل إلى القياس والتطبيق على مختلف الأنواع والاجناس . بل يجب أن يصل إلى الحقيقة المجردة فى البشر .

إن القتل واحد ، ولكنه مختلف الألوان فهناك من يقتل لضغينة أو لغنيمة ، فيقتترف الشر للشر . . وآخر يقتل دفاعاً عن نفسه أو عرضه وهو ما نسميه الدفاع

الشرعى ، ومن الناحية العامة نرى كثيرا أن الدافع الذى يدفع الفرد إلى القتل هو الوطنية المعذبة . وكم هى معذبة وطنيتنا نحن المصريين .

المحكمة تستعرض القضية

وبعد انتهاء معاليه من مرافعته . ألقى سعادة رئيس المحكمة بيانا مطولا استعرض فيه الظروف والأدوار التى مرت بهذه القضية ، جاء فى مقدمته أن هذه القضية سلخت سنة وسبعة أشهر وخمسة أيام ، فقد بدأت أولى جلساتها فى الثانى والعشرين من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٦ . وانتهت فى اليوم السابع من شهر يوليو سنة ١٩٤٨ ، وبلغ عدد جلسات المحاكمة ٨٢ جلسة وعدد صفحات محاضرها ١٥٨٠ صفحة . وأن عدد المحامين الذين ترافعوا فى القضية ٣٥ محاميا .

وقد ختم البيان بما يأتى :

« هذه إلمامة عن نظر القضية تكشف عن المدة التى استغرقها نظرها بعد خصم الزمن الذى كان تركه عارضا أو نتيجة مضاعفات تولدت عن القضية (وهو شهر ونصف لاستعداد النيابة وأربعون يوما لمرض المتهم الأول (حسين توفيق) فضلا عن أيام آخر قليلة لأعدار طارئة لبعض هيئة الدفاع واستغلت فى سماع آخرين » .
وحتى هذه المدة لم تجد بها المحكمة على نفسها بل أشغلتها بنظر دورين من الجنايات الأخرى العادية .

ثم زادت هذه المدة أسبوعا بعذر جديد هو مرض معالى الأستاذ مكرم عبيد باشا فيكون صافى المدة التى نظرت فيها القضية تقل عن أربعة أشهر .
ثمبقى بعد هذا الحكم وله جهده وتوفيقه وتطلب المحكمة من الله التوفيق لاحقاق الحق ووضع كل أمر فى نصابه وحده .

قرار المحكمة

ثم أصدرت المحكمة قرارها بتأجيل النطق بالحكم إلى جلسة ٢٤ يوليو واستمرار حالة الايقاف بالنسبة لمجدى أبو سعدة على ما هو عليه .

وقد جاء فى حيثيات قرار الايقاف - بعد إثبات تقرير الطبيب الشرعى - أن هذا التقرير لا يبنى فى مقدمته قيام حالة الاضطراب بل يؤيدها ، إلا أنه يقلل من شأنها نوعا ما عما كانت عليه ، وقد جاءت خاتمته غير فاصلة من جهة حالته العقلية بل وتزعزعها المقدمة التى لا يمكن الارتياح معها إلى قبول محاكمته ..

الحكم
عائده



تخرج الأستاذ حسن انور حبيب في كلية الحقوق
سنة ١٩٣٩ وعين وكيلا للنائب العام

جلسة السبت ٢٤ يوليو . . .
ضرب عدد كبير من قوات بلوك
النظام نطاقا ضيقا من الحراسة في
ميدان أحمد ماهر ، وعلى أبواب
المحكمة الخارجية ، وردهاها
والأفنية المؤدية إلى قاعة الجلسة
وما وافت الساعة العاشرة حتى
كانت قاعة الجلسة ، قد ازدحمت
ازدحاما لم يسبق له مثيل ، بمن
تبعوا أدوار المحاكمة في هذه القضية
ومن بينهم أسر المتهمين ، وكانت
علامهم الاضطراب بادية على

وجوههم ، وتبدو شفاههم تتحرك وكأنهم يتمتمون بأدعية إلى الله أن يفرج كربهم .
وظلت أبصارهم متجهة نحو باب حجرة المستشارين ثم تردت فتمتجه صوب المتهمين
وفي الساعة الثانية عشرة والثلاث ارتفع صوت الحاجب والمحكمة ، فوقف الجميع
إجلالا ورايا الصمت على القاعة ، ثم ارتفع صوت رئيس المحكمة يتلو الحكم الآتي :
١ - حكمت المحكمة بمعاينة حسين توفيق أحمد بالأشغال الشاقة عشر سنوات .
٢ - وكل من يحيي مراد ومحمود الجوهري وعمر حسين أبو علي والسيد خميس
بالسجن خمس سنوات وبراءة مراد من تهمة الشروع في سرقة مسدس الكونستابل .

٣ - سجن كل من محبوب على محبوب ، ومدحت حسين نغرى وسعيد توفيق ،
 ووسيم خالد ومصطفى حبشية ثلاث سنوات مع الشغل وبراءة سعيد ومدحت من



- الأم والابن قبل الحكم
 حادث سرقة المسدس وبراءة مصطفى حبشية من تهمة الشروع في قتل الشلقاني
- ٤ - حبس محمود محمد كرم سنتين مع الشغل
 ٥ - حبس كل من محمد على خليفة . ومحمد عبد الفتاح الشافعى سنة مع الشغل
 ٦ - حبس أحمد خيرى عباس شهراً مع الشغل عن تهمة التعدى على
 السكونستابل ، وبراءته من تهمة الاتفاق الجنائى العام
 ٧ - براءة كل من أنور الساعات ومحمد ابراهيم كامل وسعد الدين كامل ونجيب
 نغرى ومرشدى وعزيز دياب وخليل الحلوانى وكامل الواحى وعبد الهادى مسعود
 وجول أسود وأنور فاتق
- ٨ - إلزام كل من المتهم الاول إلى السادس والحادى عشر بأن يدفعوا
 متضامنين لرفعة النحاس باشا الوصى على كريمة أمين عثمان باشا خمسة آلاف جنيه
 تعويضاً وخمسة آلاف جنيه للسيدة حرم أمين باشا بالنسبة لهؤلاء المتهمين أيضاً ..
 ورفض الدعوى المدنية قبل السادات ومحمد كامل وسعد ونجيب نغرى .
 وإلزام كل من مصطفى حبشية ووسيم خالد متضامنين بدفع خمسمائة جنيه تعويضاً
 لمدوح الشلقاني . ورفض الدعوى المدنية قبل والدى هذين المتهمين .
 تم طبع هذا الكتاب بفضل الله ، غداة يوم صدور الحكم

محمد السبيلجي فخر الصناعة المصرية

والمصري الذي شيد صرح الصناعة المصرية ونافس أرقى المحلات الاجنبية
الذوق شيء ليس في السكتب ولكنك تجده في محلات

موبيليات الشرق

ادارة مصطفى السبيلجي

الامانة ، الربح القليل ، والمتانة ، هي الاسس التي قام عليها هذا الصرح الشاخر

٣٠ شارع عبد العزيز ت ١٧٨٨ هـ القاهرة

السبيلجي يحل لكم بأسعاره أزيمة الزواج

العين أتمن شيء في الحياة

احمد محمد خليل

خير من يحافظ على عينيك

فهو أول شاب مصري نال دبلوم فن صناعة النظارات من جامعة فرنسا
وحاز منذ سنة ١٩٣٠ ثقة وتقدير اطباء العيون والجمهور وارتفع بصناعته
الى مستوى أكبر محلات النظارات الاجنبية في مصر

الدقة ، والامانة ، والاتقان هي شعار محل احمد محمد خليل

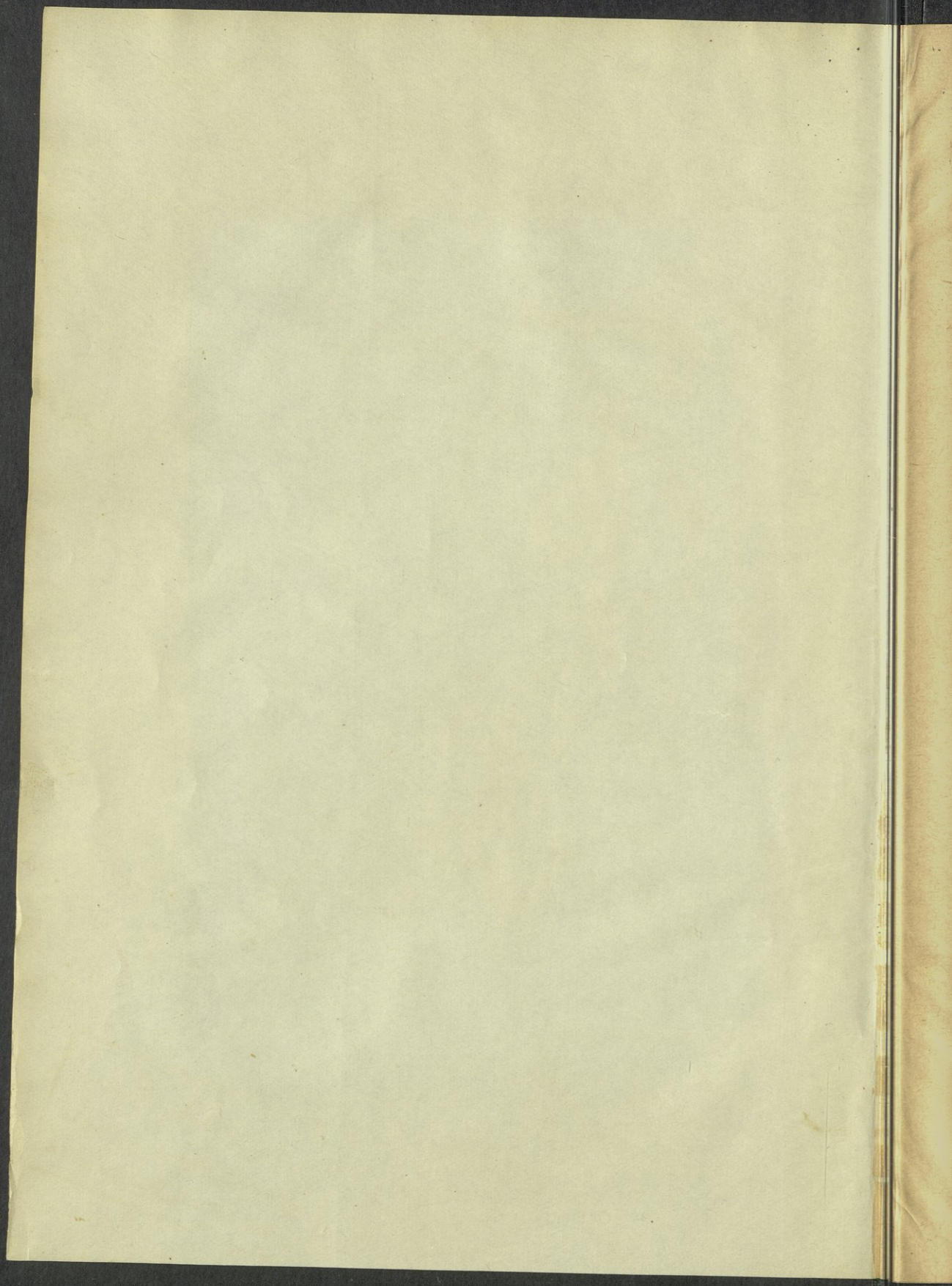
ادارة عبد الوهاب محمد خليل

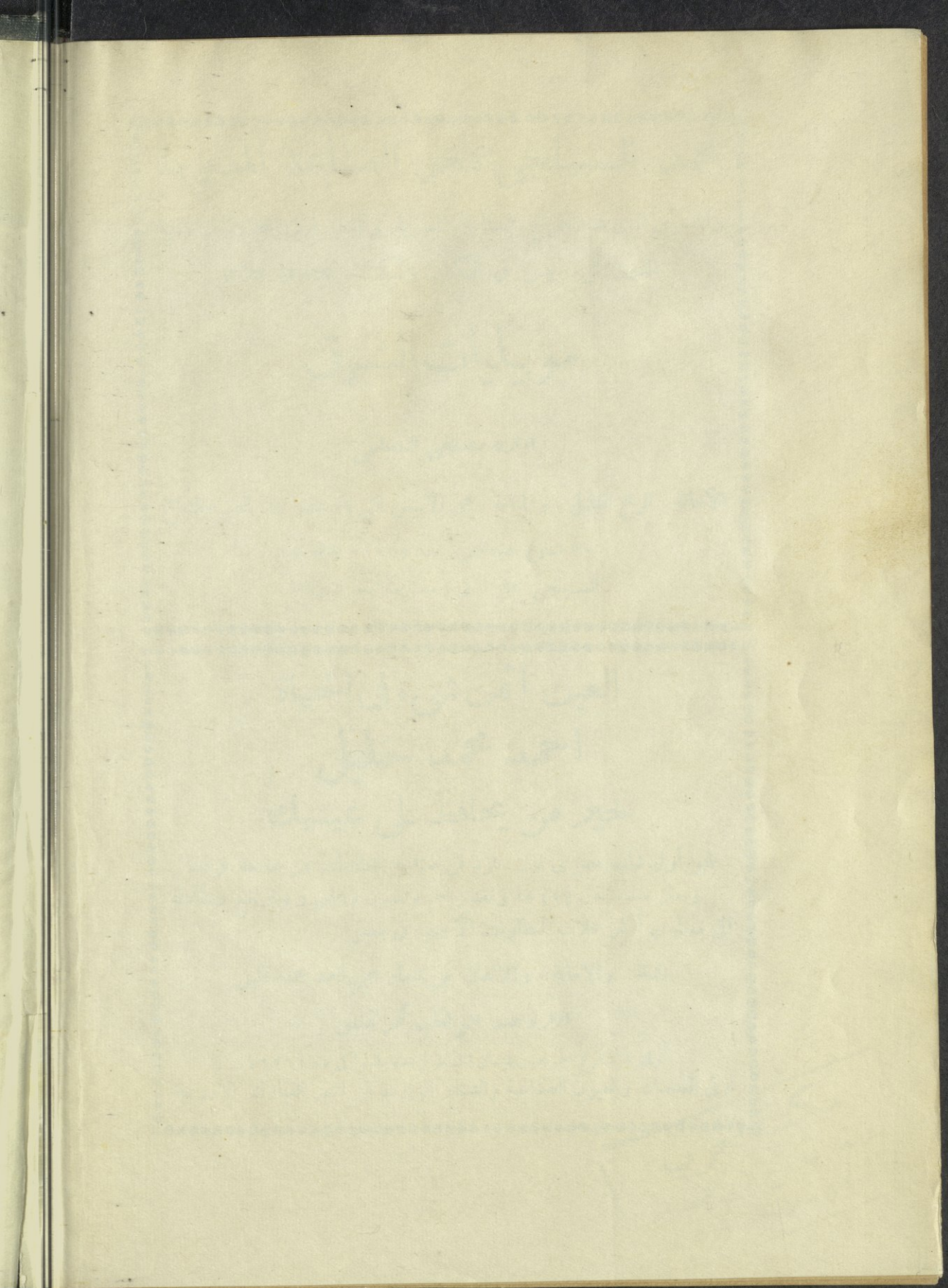
رقم ١ شارع المؤمرى بميدان الملكة فريدة بالبوakit ١٢٦٢

أرقى العدسات والعيون الصناعية والشنابر الواردة من اشهر القبارك الاوربية

مكتبة العرب

مديرها : صلاح الدين البستاني
ش كامل صديق (العمارة) الدقة





364.15:U89mA:c.1

عثمان، لطفى

المحاكمات الكبرى فى قضية الاغتيالات

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01022702

American University of Beirut



364.15

U89mA

General Library

